حنّه آرنت

النظام الشمولي

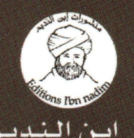
آليات التحكم في السلطة والمجتمع

ترجمة: د. نادرة السنوسي

نديم للترجمة



دار الروافد الثقافية - ناشرون



ابن النديم للنشر والتوزيع

النظام الشمولي

آليات التحكم في السلطة والمجتمع

ابـن الـنـديـم لـلـنـشـر والـتـوزيـع
دار الـروافـد الـثـقـافـيـة - نـاشـرون

حنّه آرنت

النظام الشمولي

آليات التحكم في السلطة والمجتمع

ترجمة

د. نادرة السنوسي





العنوان الأصلي للكتاب

THE ORIGINS OF TOTALITARIANISM
Hannah Arendt

النظام الشمولي

آليات التحكم في السلطة والمجتمع

ترجمة: د. نادرة السنوسي

الطبعة الأولى، 2019
عدد الصفحات: 316
القياس: 17 × 24
الترقيم الدولي ISBN: 978-9931-599-033-1
الإيداع القانوني: السداسي الأول/2019

ابن النديم للنشر والتوزيع

الجزائر: حي 180 مسكن عمارة 3 محل رقم 1، المحمدية
خلــوي: 03 76 20 661 213+

وهـــران: 51 شارع بلعيد قويدر
ص.ب. 357 السانيا زرباني محمد
تلفاكس: 88 97 25 41 213+
خلــوي: 03 76 20 661 213+
Email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية ـ ناشرون
خلوي: 28 28 69 3 961+
هاتف: 37 04 74 1 961+
ص. ب.: 113/6058
الحمـراء، بيروت-لبنان
Email: rw.culture@yahoo.com
info@dar-rawafed.com
www.dar-rawafed.com

المحتويات



شكر

أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتور فاروق العمراني

الذي راجع لنا بكلّ عناية هذه الترجمة لغويّا

وإلى كلّ من ساهم في أن يرى هذا العمل النور

وبالأخص ابنتي **يارا المليتي** لصبرها وتشجيعها الدائم لي

ن. س

تصديـــــر

عملت حنّه آرنت (1906-1975) منذ أن حطت الرحال في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الخمسينيات من القرن العشرين على مواصلة بحوثها في الفلسفة السياسية. فكان من بين دروسها أن كتبت ثلاثية متكاملة المشارب، حللت فيها أبعاد الحياة السياسية المعاصرة فلسفيا، فكانت بذلك سباقة في عدّة مجالات لم يقع التطرّق إليها من قبل. وتناولت هذه الثلاثية على التوالي أوّلا "الإمبريالية" بأشكالها القديمة والحديثة وحتى المعاصرة إلى حدود الحرب العالمية الثانية، ثمّ كرّست الثاني للحديث عن "المعادة للسامية". وهو موضوع تناوله العديد من قبلها من وجهة نظر تاريخية فقط مثل بيار - فيدال ناكي وليون بولياكوف الذي رأي في تأليفه من جزأين "تاريخ المعاداة للسامية" بأنّ هذا الشعور، خاصة ضدّ اليهود، متأصل لدى البشرية. غير أنّ حنّه آرنت تناولت الموضوع من الناحية الفلسفية الدينية، من جذورها لكي تخلص إلى ما وصلت إليه النازية بحلها "النهائي" للقضاء على اليهود، متغافلة عن دور الصهيونية في تأجيج المشاعر خدمة لمشروعها. وربّما يعود هذا إلى أنّ حنّه آرنت، عندما قامت بدراسة هذه الظاهرة، في الخمسينيات من القرن الماضي، كانت الصهيونية تعتبر آنذاك في المحافل الدولية والأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية كحركة تحرّر من حصيلة الهولوكوست، أي أبستمولوجيا "القربان". أمّا الجزء الثالث من هذه الثلاثية، فقد تناولت فيه حنّه آرنت "المنظومة الشمولية"، وهو محلّ هذه الترجمة.

لقد حاولت حنّه آرنت في هذا التأليف اتباع تمشي علم السياسة الكلاسيكي، انطلاقا من أرسطو إلى توكفيل مرورا بغيرهما مثل ماكيافيل

ومونتسكيو، قصد تحديد جوهر هذه المنظومة التي اعتبرتها غير مسبوقة وغير معروفة، ألا وهي "المنظومة الشمولية".

لقد حاول العديد من الكتاب العرب نعت هذا الجزء بالنظام "الكلياني" أو، استسهالا، النظام "الطوتاليتاري". ولكننا فضلنا "المنظومة الشمولية"، نظرا إلى أنّ هذه المنظومة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية أرادت وتريد أن تشمل كلّ ميادين الحياة، حتى الجوانب الحميمية منها، من ذلك العمل بيولوجيا على إنتاج فصيلة محدّدة من البشر بصفة مسبقة، حتى وإن أدى الأمر إلى التخلص ممّن أصيب ولو بإعاقة جزئية، ضاربة بذلك عرض الحائط كلّ ما يتعلق "بحقوق الإنسان والمواطن" التي نادت بها الثورة الفرنسية لسنة 1789. بينما الأصل هو أنّ هذه المنظومة "شمولية" بكل ما تحتويه هذه الكلمة من معان.

واختارت حنّه آرنت لدراسة هذه الظاهرة، التي مثلت في تاريخنا المعاصر، قطيعة جذرية مع جميع الأنظمة الممكنة أو حتى تلك التي وُجدت، بل وتتميّز عن تلك الأنظمة المشابهة لها، سواء كانت استبدادية أو دكتاتورية. ذلك لانّ "الشمولية" تفوق الأخيرة من حيث القسوة والبطش والطغيان إلى درجة فقدان الصواب أو ما يمكن أن يكون صوابا وحكمة واتزانا لدى البشر، محطمة كلّ ما هو سياسي، وإنساني، والعالم بأسره معهما.

ولدراسة هذه الظاهرة، اختارت حنّه آرنت نموذجين أثّرا إيّما تأثير في الحياة العامة لا في الغرب فحسب، بل وفي العالم بأسره، معتبرة أنّهما نذير أزمة الحضارة الغربية، نتيجة انهيار المجتمع الطبقي المتأتي من نظام الأحزاب السياسية الموروث عن القرن التاسع عشر، وعدم قدرتها على التحكم في الأوضاع. وهذان النموذجان اللذان تحكما في تلابيب العالم فيما بين الحربين العالميتين، هما النظام النازي والنظام الشيوعي وبالأخص الستاليني، رغم اختلافهما نظريّا في الهدف والوسائل المتبعة، ولكنهما يتلهفان إلى نفس النتيجة، ألا وهي شمولية التحكم في الإنسان، فردا كان أو مجموعة، وجعله نسخة مطابقة للأصل، واحدة ومنفردة.

لماذا هذا الاختيار واتخاذهما كنموذج لهذا النوع من المنظمة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية الناتجة في نهاية الأزمة إلى أزمة الرأسمالية، للقيام بعملية التعميم؟ هذا الاختيار هو نتيجة ظرفية معينة لم تستطع حنّه آرنت تخطيها، وهي ظرفية ما بعد الحرب العالمية الثانية وما تركته من مآسي جعلت الإنسان الغربي بصفة عامة يطرح على نفسه العديد من التساؤلات حول ما آلت إليه خياراته منذ انطلاق عصر النهضة في القرن السادس عشر، وبالخصوص منذ الثورة الصناعية ورافديها الاستعمار والإمبريالية.

إنّ اختيار النظام النازي كمثال للمنظومة "الشمولية" نابع من معرفة دقيقة لحنّه آرنت بخباياه ومفاصله، باعتبارها ألمانية ويهودية الأصل، وقد عانت منه، مع عائلتها، الويلات. وبالتالي تمكنت مما لديها من وثائق ومعرفة مباشرة من تحليل هذه المنظومة أحسن تحليل، لم يستطع أيّ خبير في الشأن النازي أن يجادلها فيما توصلت إليه، مستلهمة عملها من دراسة تطوّر الفكر والفلسفة الألمانية. فحللت جميع الآليات التي اعتمدتها هذه المنظومة لفرض هيمنة عنصرية، ترتكز على تقصي المعلومات، لم تعهدها البشرية من قبل.

أمّا تناولها المنظومة الشمولية الستالينية، فقد يعود أيضا إلى الظرفية التي كان يعيشها العالم آنذاك في أواخر عهد ستالين وبداية مراجعة تلك المنظومة بصفة محتشمة في عهد خروتشيف، أو المرحلة التي عُرفت "بالحرب الباردة" بين الولايات المتحدة، والغرب عموما من ناحية، والاتحاد السوفييتي من ناحية أخرى. ويظهر أنّ حنّه آرنت خاضت تحليل هذه المنظومة باندفاع خفيّ من بعض الأوساط الأمريكية، فلاقت نجاحا باهرا نظرا إلى أنّها فككت حتى رموز هذه الشمولية الستالينية. وإن وَجدتْ نوعا من التشابه بين المنظومة الأخيرة والمنظومة النازية، فإنّها أيقنت بأنّ النازية ركزت على الفرد خلافا للستالينية التي أرادت أن تجعل كلّ المجتمع، باسم العدالة الاجتماعية، قطيعا يقع اقتياده حسب مشيئة القيادة ذات الطابع التوسعي.

غير أنّ حنّه آرنت تغافلت عن شموليات أخرى، ربما لأنّها لم تكن آنذاك

واضحة المعالم، مثل ما تتبناه الصهيونية من أصول شمولية، أو الشمولية المالية، والشمولية الإعلامية، المتلاعبة بعقول الناس، فرادى أو جماعات، مثلما نبّه إليها المفكر الأمريكي نحوم تشومسكي. إنها شموليات قديمة - جديدة. وإن كانت إرهاصاتها بدأت تنبلج فيما بعد الحرب العالمية الثانية غير أنّها ازدادت وضوحا مع ما نسميه اليوم "العولمة"، وبالخصوص بعد اعتلاء ترامب سدّة الحكم، ممّا جعل هذا الكتاب، رغم صدوره في الخمسينيات من القرن الماضي وانتشاره في السبعينيات بأوروبا، يجد حاليا في العالم الغربي إقبالا منقطع النظير، إذ بمنهجه يمكننا أن نفهم آليات "الأنظمة الشمولية" التي أمسينا مهددين بها مجدّدا، بحكم أنها تركن إلى الغيبيات. هذا ما دفعنا إلى ترجمته، معتمدين على التعابير السهلة والسلسة حتى تكون في متناول القارئ العادي والمختص في آن.

د. نادرة السنوسي

التوطئة

I

أتممت مخطوط **أصول الشمولية** في خريف 1949، أي بعد أربع سنوات عن هزيمة ألمانيا، وأقلّ من أربع سنوات عن وفاة ستالين. ووقع نشر الطبعة الأولى للكتاب في سنة 1951. وبالعودة إلى الماضي، اتضح بأنّ السنوات التي قضّيتها في الكتابة، منذ 1945، كانت بمثابة أوّل فترة هدوء نسبي إثر عشريات من الشغب، والفوضى والرعب الخالص والعادي : فهنالك ثورات تلت الحرب العالمية الأولى، وتطوّر الحركات الشمولية، وتآكل النظام البرلماني، ثمّ [ظهور] جميع أشكال الحكم الاستبدادي الجديد، الفاشية وشبه الفاشية، ودكتاتوريات الحزب الواحد والجيش، وأخيرا إقامة أنظمة شمولية عتيدة ظاهريا، ترتكز على الجماهير[1] : فقد كانت في روسيا، سنة 1929، وهي السنة التي أطلق عليها حاليا أحيانا اسم "الثورة الثانية"، وفي ألمانيا، سنة 1933.

---

(1) إنّ اعتماد النظام الشمولي، رغم جلاء جرائمه، على الجماهير، يزعج كثيرا. لذلك ليس بالغريب إطلاقا أن نلاحظ أخصائيين ورجال دولة يرفضون الاعتراف بهذا الأمر. فالأوائل يعتقدون في الخصائص السحرية للدعاية وغسل الأذهان، بينما يرفض الآخرون، مثل أديناور في عديد المناسبات، حتى وجودها. إنّ الإصدار الأخير للتقارير السرية حول الرأي العام في ألمانيا خلال الحرب (من 1939 إلى 1994) والصادر عن المصلحة الأمنية للإس إس الألمانية (*Meldungen aus dem Reich, Auswahl aus den Geheimen Lageberichten des Sicherheisdienstes der S.S. 1939-1944,* présenté par =

لقد وجد جزء من هذا التاريخ، بهزيمة ألمانيا النازية، خلاصته. ولأوّل مرّة، يظهر أنّه حان الوقت لمعاينة الأحداث المعاصرة بنظرة المؤرخ للماضي وحماسة التحليل للمختص في العلوم السياسية. لقد كانت أولى المناسبات لمحاولة ذكر وفهم ما حدث، وليس دون غضب وبتعقل، دوما بأمل، ولكن ليس على الاطلاق برعب صامت. وعلى كلّ، فقد كان ممكنا للمرّة الأولى توضيح وإثارة الاسئلة التي اضطرّ أبناء جيلي أن يعيش معها خلال أحلى جزء من حياته الرشيدة : **ما الذي حدث؟ لماذا حدث هذا؟ وكيف كان هذا ممكنا؟** فعلا، لقد ظهر، من الهزيمة الألمانية، التي خلّفت وراءها بلدا خربا وأمّة أمست تشعر بأنّها بلغت "نقطة الصفر" من تاريخها، جبالا من الأوراق، السليمة عمليا، ومواد توثيقية وافرة تخصّ مظاهر الاثني عشرة سنة التي نجح في دوامها **نظام الرايخ** الهتلري .لقد بدأت في الظهور أوّل العناصر السخية لهذه **الثروات المزعجة،** التي ما زالت غير منشورة ومدروسة بإحكام، في علاقة بمحاكمة أهمّ مجرمي الحرب (نورمبرغ، 1946)، في الاثني عشر مجلدا **للمؤامرة والعدوان النازيين**(2).

ولكن، هنالك كميات هامة من المواد الجديدة، الوثائقية وغيرها، حول

= (Heinz Boberach, Neuwied et Berlin, 1965) ثري بالمعلومات في هذا الشأن. لقد اوضحت هذه النشرية أوّلا بأنّ السكان كانوا على علم بما فيه الكفاية بجميع ما هو مزعوم من أسرار (المجازر ضدّ اليهود في بولندا، إعداد الهجوم ضدّ روسيا، الخ.)، ثمّ "إلى أيّ حدّ ظلّ ضحايا الدعاية قادرين على التمتع بآراء مستقلة" (صص-XVIII . XIX). ومهما يكن من أمر، فإنّ المهمّ أنّ هذا الأمر لم يضعف إطلاقا المساندة الشاملة التي حظي بها النظام الهتلري. فالأكيد أنّ المساندة التي حصلت عليها الشمولية من قبل الجماهير لا يمكن تفسيرها لا بالجهل، ولا بغسل الدماغ.

(2) في البداية، ارتبط البحث وعملية نشر المواد التوثيقية بالتحقيق في الأنشطة الإجرامية، ووقعت عموما عملية الاختيار بغاية ملاحقة مجرمي الحرب. وبالتالي، فقد وقع إهمال كمّ هائل من المواد في غاية الأهمية. يمثل الهامش الأول من الكتاب المذكور هنالك استثناء سارا لهذه القاعدة.

النظام النازي، أصبحت بين الأيدي في المكتبات ومراكز الأرشيف، عندما ظهرت سنة 1958 الطبعة الثانية (في شكل كتاب الجيب). وكان عندئذ ما علمته هامّا، فعلا، ولكن لا يستوجب تغييرات أساسية، لا في التحليل، ولا في برهان عرضي الأولي. ويكون من الأجدى، في الهوامش، تغيير وإضافة العديد من الإستشهادات، ووقعت إضافات معقولة للنصّ. ولكن كانت جلّ هذه التغييرات ذات طابع تقني. ففي سنة 1949، لم نكن نعرف وثائق نورمبرغ إلا جزئيا وبترجمة أنقليزية، ولم تكن العديد من الكتب، والكتيبات الهجائية والمجلات الصادرة في ألمانيا فيما بين 1933 و1945، في متناول الجميع. ومن ناحية أخرى، ففي بعض العديد من الإضافات، اخذت بعين الاعتبار جملة من الأحداث الهامة جدّا التي تلت وفاة ستالين ـ أزمة الخلافة وخطاب خروتشوف أمام المؤتمر العشرين للحزب ـ والمعلومات الجديدة أيضا، الصادرة عن المنشورات الحديثة، حول النظام الستاليني. أضف إلى ذلك، هنالك بعض وجهات نظر ذات طابع نظري بصرامة، وهي على علاقة متينة بتحليلي لعناصر **الهيمنة الكلية**، والتي لم تكن في حوزتي عندما أتممت المخطوط الأوّلي، الذي اختُتم باستنتاجات قليلة أي "ملاحظات في شبه خاتمة". إنّ الفصل الأخير من هذه الطبعة، بعنوان "الإيديولوجيا والرعب" هو الذي عوّض هذه "الملاحظات"، التي، بقدر ما كانت تظهر أنها ما زالت جائزة، كانت مبعثرة في فصول أخرى. وفي الطبعة الثانية، أضفت خاتمة حيث تطرقت بإيجاز إلى اقحام النظام الروسي في البلدان التابعة [للاتحاد السوفييتي]، وإلى الثورة المجرية. فقد كانت هذه الخاتمة، التي حررتها بعد مدّة طويلة، بنفس مغاير، بما أنها تتناول أحداثا معاصرة، وأنّ العديد من التفاصيل فيها وقع تجاوزها. فألغيتها الآن، وذلك هو التغيير الجوهري في هذه الطبعة بالنسبة للطبعة الثانية (في شكل كتاب الجيب).

أكيد أنّ نهاية الحرب لم تكن تعني نهاية النظام الشمولي في روسيا. بل العكس، فقد تبعتها عملية بلشفة أوروبا الشرقية، أي بسط النظام الشمولي، ولم

يوفر السلام أكثر من منعرج بليغ أمكن انطلاقا منه تحليل مظاهر الشبه والاختلاف بين نظامين شموليين في طرقهما وفي مؤسساتهما. فليست نهاية الحرب التي كانت مفصلية، بل وفاة ستالين ثماني سنوات فيما بعد. وبالنظر إلى الماضي، يظهر أنّ هذه الوفاة لم تصاحبها مجرّد أزمة للخلافة و"ذوبان" مؤقت [للجليد في العلاقات الدولية] إلى أن يقع إقرار قائد جديد، بل صاحبها مسار تحرّري، حقيقي رغم أنه على الدوام غامض. لذلك، ومن وجهة نظر الأحداث، ألم يكن ممكنا توضيح هذا الجانب من روايتي؛ فمعرفتنا بالفترة المعنية لم تتغير بالأساس حتى نلجأ إلى إضافات ومراجعات كبيرة. وعلى عكس ألمانيا، حيث استعمل هتلر عن وعي حربـ"ـه" لتطوير وتحسين، إن صحّ القول، النظام الشمولي، عرفت فترة الحرب، في روسيا تراخيا مؤقتا للهيمنة الشاملة. وفي توجهي الخاص، فأنّ سنوات 1929-1941 و1945-1953، هي التي تمثل أهمية مركزية، وفي شأنها، فإنّ المصادر شحيحة وبنفس قيمة مصادر 1958 أو حتى 1949. لم يحدث شيء، ويظهر أنّه لا يمكن أن يحدث أمر مستقبلا، يوفر لنا نفس النتيجة دون شكّ أو نفس الشهادة المخيفة الدقة وغير القابلة للجدل، مثل الوضع في ألمانيا النازية.

إنّ الإضافة الهامة الوحيدة، هو ما أوضحه محتوى أرشيف سمولينسك (التي نشرها مارل فاينسود سنة 1958) إلى أيّ درجة ظلّ نقص المواد التوثيقية والإحصائيات الضرورية العائق الحقيقي لجميع البحوث حول هذه الفترة من تاريخ روسيا. وبالفعل، رغم أنّ الأرشيفات (التي وقع اكتشافها في المقرّ الرئيسي للحزب بسمولينسك

من قبل مصالح المخابرات الألمانية والتي حجزتها فيما بعد قوات الاحتلال الأمريكية بألمانيا) تضمّ بعض المائتي ألف صفحة من الوثائق، وهي فعلا سليمة بالنسبة للفترة الممتدة بين 1917 و1938، فإنّ كمّ المعلومات التي لا توفرها لنا هي المذهلة. ورغم "وفرة المادة غير المبوّبة حول عمليات التطهير" من 1929 إلى 1937، فإنّها لا تحتوي على أي إشارة لعدد الضحايا،

ولا معطى إحصائي أخر ذي أهمية حيوية. وفي كلّ مرّة تتوفر فيها الأرقام، فإنها للأسف متناقضة، إذ أنّ مختلف المنظمات توفر جميعها مجموعات مختلفة، وكلّ ما نعلمه عن يقين هو أنّ العديد من الإحصائيات، إن وُجدت فعلا، يقع أصلا حجزها بأمر من الحكومة[3]. ومن جهة أخرى، لا تضمّ الأرشيفات أي معلومة حول العلاقات بين مختلف فروع السلطة، "بين الحزب، والعساكر والمفوضية الشعبية للشؤون الداخلية"، أو بين الحزب والحكومة، وتكون صامتة عن قنوات الاتصال والقيادة. وباختصار، لا نعرف شيئا عن هيكلة تنظيم النظام الذي نعلم عنه الكثير فيما يتعلق بألمانيا النازية[4]. وبعبارات أخرى، لو عرفنا بأنّ المنشورات السوفييتية الرسمية لها دائما غايات دعائية ولم تكن أبدا محلّ ثقة، اتضح الآن بأنّ المصادر المتأكد منها والمدونة الإحصائية لم توجد إطلاقا في أي مكان.

إنها مسألة هامة جدّا بأن نعرف إن سمحت لنفسها دراسة عن الشمولية أن تغفل الثورة الصينية. ففي اليوم الراهن أيضا، وبعد اكثر من خمسة وعشرين سنة من إقامة الدكتاتورية الشيوعية، فإنّ معرفتنا بالأحداث الماضية والراهنة في الصين أقلّ مصداقية من تلك التي هي لدينا عن روسيا في الثلاثينات من القرن العشرين، أوّلا لأنّ البلد يجد نفسه في حماية تامّة من الملاحظين الأجانب، ولكن لأنّه لم يوجد منشقّا من مستوى عال للحزب الشيوعي الصيني لكي يساعدنا على ذلك : وهذا في حدّ ذاته ظاهرة بدلالات رفيعة. ويشير كل ما نعرفه بيقين وجود اختلافات جوهرية مع الشمولية. فإثر المرحلة الأوّلية الدموية كثيرا ـ يمكن أن يُقدر عدد الضحايا خلال السنوات الأولى للدكتاتورية بخمسة عشر مليونا تقريبا، أي حوالي ثلاثة بالمائة من السكان سنة 1949 ـ وإثر زوال كلّ معارضة منظمة، لم يقع تطوّر للرعب، ولا من مجازر ضدّ الأبرياء، ولا

(3) Voir Merle Fainsod, *Smolensk sous la domination soviétique*, Cambridge, 1958, p. 210, 306, 365, etc... (traduction française: *Smolensk à l'heure de Staline*, Fayard, Paris, 1967.

(4) نفس المصدر، ص. 73، 93.

اللجوء إلى نوع من "الأعداء الموضوعيين"، ولا من محاكمات بعرض كبير، رغم العدد العظيم من الاعترافات العمومية والنقد الذاتي، وحتى أثناء "الثورة الثقافية" بما تسببت فيه من فوضى وتجاوزات، لم تكن هنالك جرائم غير عادية، وما من وضعية بشعة شبيهة بالخسائر في الأرواح البشرية خلال "الثورة الثانية" لستالين. إنّ الخطاب الشهير لماو سنة 1957 "في الحل الأمثل للتناقضات في صلب الشعب"، والمعروف عادة تحت العنوان المخادع: "لتزدهر المئات من الأزهار"، لم يكن فعلا دفاعا عن الحرية، ولكنه كان أوّل مساهمة أصيلة وجوهرية للنظرية الماركسية منذ وفاة لينين: فهي تقرّ، فعلا، بوجود تناقضات ولا عداوة بين الطبقات وبالخصوص بين الشعب والحكومة في ظلّ الدكتاتورية الشيوعية. إنّ طريقة التصرف إزاء المعارضين، وكانت "عملية التصحيح الفكري" هي الطريقة المتبعة في صياغة وإعادة صياغة العقول، التي خضع إليها جميع السكان تقريبا من حين إلى آخر. ولم نعرف أبدا كيف وقع تنفيذ ذلك في الحياة اليومية، ومن كان مكلفا ومن وقع إعفاءه، ولم تكن لدينا إشارة عن نتائج "غسل العقول": هل كانت النتائج مستدامة أدّت إلى تغييرات واضحة لدى الشخصية أو مثلت مجرد شعائر عادية؟ فخلال "الثورة الثقافية"، التي تميزت بهجمات مدبرة ضدّ السلطة الإدارية الموجودة، فقد وقع شجب ممارسة "التصحيح الفكري" بمثابة نفاق على مستوى عال، "كالأرض الأم لثورة مضادة" حقيقية. وفي خصوص الهلع ـ وهو فعلا ما يعنينا ـ فهو رعب من نوع مختلف؛ فمهما كانت النتائج، فإنّها لم تبلغ درجة القضاء على السكان. فقد ظلت المصلحة القومية، ورفاهية الشعب بأسره، المعيار الحاسم في الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية أيضا: وهو ما مكّن البلاد، دون عون خارجي، أن تنمو في أمان وأن تتجنب عودة الآفات مثل المجاعة والفيضانات التي كانت خاضعة لها فيما مضى مثل بقية البلدان الآسيوية؛ فقد استعانوا بنجاح بكفاءة أحفاد الطبقة المسيرة القديمة، مما سمح ظاهريا بالمحافظة على المستوى الجامعي والمهني، رغم تقلبات الثورة الثقافية. إنّ بعض الملامح الشمولية للسياسة الخارجية الصينية، مثل التأكيد على إعادة تأهيل ستالين وشجب

المحاولات الروسية في ظل خروتشوف لمراجعة الشمولية باعتبارها انحرافات "تصحيحية"، والتسلل إلى الحركات الثورية عن طريق أعوان صينيين وإعادة إقامة الأممية الشيوعية تحت قيادة بيجين، مثّل كلّ هذا علامات مخيفة، ولكن يظهر أنه وقع التخلي عنها في السنوات الأخيرة. وعلى أيّ حال، كان دوما واضحا أن "فكر" ماو-تسي تونغ لم يتطوّر حسب المسارات التي وضعها ستالين (أو بالأحرى، هتلر)، وأنّه ثوريّ في العمق وليس بالمجرم. ويظهر أنّ كلّ هذا يناقض بعض المخاوف المعبر عنها في هذا الكتاب ويبرهن على تغافل الدكتاتورية الصينية عن تحليل ظاهرة الهيمنة الشاملة.

ولكن، يظهر أن الصعوبة الخطيرة جدّا التي نمت من ناحيتنا في المعالجة الجدية لهذه المسائل هي على وشك الاضمحلال. ذلك لأنّ "الإيديولوجيا المضادة" الرسمية الموروثة عن الحرب الباردة، والعداء للشيوعية، الذي يصبو هو الآخر أن يصير أيضا "أممية كمنظمة، تهدف إلى معانقة كلّ شيء في وجهة نظر إيديولوجية، وشمولية في مدارها السياسي"، لا يجعل الأمور سهلة في مستوى النظرية والممارسة السياسية. وهي تجرنا إلى بناء خيالنا الشخصي، إلى درجة أننا نرفض التمييز بين مختلف أنماط الدكتاتوريات الشيوعية للحزب الواحد، التي نواجهها في العالم الحقيقي، حول النظام الشمولي الحقيقي. المهمّ، فعلا، ليس أن تكون الصين الشيوعية مختلفة عن روسيا الشيوعية، ولا أن تكون روسيا ستالين مختلفة عن ألمانية هتلر. لم يلعب الإدمان على الخمر وعدم الكفاءة، التي تحتلّ قسما كبيرا جدّا من جميع أوصافنا لروسيا لسنوات 20 و30 من القرن العشرين والتي انتشرت إلى يومنا هذا، أيّ دور في تاريخ ألمانيا النازية. وعلى عكس ذلك، يظهر أنّ القسوة المجانية التي يندى لها الجبين لمخيمات الاعتقال والتصفية الألمانية كانت استثنائية في المخيمات الروسية، حيث يموت السجناء بسبب عدم الاكتراث أكثر منه بسبب التعذيب. ووُجد الفساد، هذه الخطيئة الأصيلة للإدارة الروسية، أيضا خلال السنوات الأخيرة للنظام النازي، ولكن، ظاهريا، ظلّ مجهولا في الصين، إثر الثورة. ويمكننا تعداد الاختلافات من هذا الشكل؛ فهي ذات دلالات هامة وتمثل جزءا

متمما للتاريخ القومي لهذه البلدان على التوالي، ولكن ليس لها آثار مباشرة على هذا الشكل من النظام. ودون شك،، كانت الملكية المطلقة أمرا مختلفا جدّا في إسبانيا، وفرنسا، وأنقلترا، وبروسيا؛ ولكنها كانت في كلّ مكان نظاما من نفس النمط. وفي إطارنا، فإنّ العنصر الحاسم هو أنّ النظام الشمولي يختلف عن الدكتاتوريات والاستبداد؛ وأنّ التمييز بين هذا وهذه ليس على الإطلاق مسألة علم يمكن التخلي عنه بسهولة "للمنظرين"، إذ أنّ الهيمنة الكلية هي الشكل الوحيد للنظام يكون فيها التوافق غير ممكن.

لذلك لدينا ما يكفي من الحجج لاستعمال عبارة "الشمولية" بكل تقتير وحذر. ومن ناحية أخرى، لدينا كلّ الاسباب حتى لا ننزعج. ونلاحظ اليوم في الصين اوّل عملية تصفية للحزب على المستوى الوطني وتهديدات بالمجازر غير الخفية. وإن تحققت هذه التهديدات، يمكن أن تُحدث نفس الظروف التي نعرفها معرفة جيّدة عن روسيا الستالينية. فنحن لا نعرف أسباب هذا التطوّر المفاجئ "الذي قيل عنه بأنّه فاجأ حتى الموظفين الصينيين الأكثر تمرّسا" (ماكس فرانكل في **نيويورك تايمز** ليوم 26 جوان 1966)، ولا نعرف إن كان الخلاص لصراع الخلافة وقع إخفاؤها بعناية، أو تبعات المصائب الصينية الأخيرة في العلاقات الدولية. ولكن الشجب الهستيري "لثورة مضادة بورجوازية" غير موجودة فعلا، بدعوى أنها تستعين وتجد التشجيع من "تصحيحيين" داخل الحزب ومن "ثعابين بالجلاجل" و"أعشاب سامة" من بين المثقفين، قد تتمكن بسهولة من اقحام نفس هذا التغيير للنظام، الذي يطيح، مثل "الثورة الثانية"، بدكتاتورية لينين لإقامة الهيمنة الشمولية لستالين. ومهما يكن من أمر، فإنّ مثل هذه الملاحظات ليست إلى الآن سوى تخمينات صرفة، ويظل الأمر بأنّ الصين ما زالت غير معروفة اقل من روسيا خلال أحلك فتراتها. ويكون من الوقاحة بمكان أن نشرع في تحليل لنمط النظام الحالي، ليس إلا لأنّ هذا النمط لم يقع إقامته بعد.

تباين واضح مع ندرة وشكوك في المصادر الجديدة للمعلومات، نلاحظ منذ خمس عشرة سنة تكاثر الدراسات من جميع الأشكال عن الدكتاتوريات

الجديدة، سواء كانت شمولية أم لا. إنّه، بالطبع، أمر حقيقي بالخصوص بالنسبة لألمانيا النازية وروسيا السوفييتية. فهنالك الآن العديد من المؤلفات الضرورية إطلاقا لأيّ بحث مستقبلي حول الموضوع، وقمت بما في الكفاية لإتمام قائمة مراجعي القديمة. (لم تضمّ الطبعة الثانية قائمة للمراجع). إنّ الأدبيات الوحيدة إلا بعض الاستثناءات التي أقصيتها عمدًا، تتمثل في العديد من المذكرات التي نشرها قدماء الجنرالات وكبار الموظفين إثر الحرب. وإن هذا النوع من الأدب التبريري لا يتمتع بالثقة، وهذا بالطبع مفهوم، ولا يمنعنا من أخذه بعين الاعتبار. ولكن تُظهر هذه الذكريات بدرجة مذهلة غياب فهم ما وقع تحديدا والدور الذي لعبه المؤلفون أنفسهم في سير الأحداث، مما يحرمها من كل أهمية سوى الجانب النفسي.

II

فيما يخصّ البراهين، لم يمثل تاريخ تصوّر وتأليف هذا الكتاب عائقا كبيرا مثلما من الممكن تصوّره عقلانيا، والأمر حقيقي للنوعين من الشمولية، النازية والبولشيفية. إنّه من غرائب الأدبيات حول الشمولية، أن تكون جميع محاولات المعاصرين الأولى لكتابة تاريخ هذه الأخيرة، والذين، حسب جميع الآليات العلمية المخولة للانهيار بسبب عدم توفر مصادر غير مطعون فيها وبإفراط في الالتزام العاطفي، تمكنوا من الصمود بامتياز لاختبار الزمن. إنّ سيرة هتلر لكونراد هيدن وسيرة ستالين لبوريس سوفارين، التين وقع تأليفهما ونشرهما في الثلاثينات من القرن العشرين، هما بكل احترام أكثر دقّة وأكثر أهمية من السير الذاتية الكلاسيكية، لآلان بولوك وإسحاق دوتشار على التوالي. هنالك دون شك الكثير من الأسباب عن هذا الأمر، ولكن سببا منها هو فعلا أنّ الوثائق، في كلتا الحالتين، عملت على تأييد وإتمام ما كنّا عرفناه دائما عن طريق "الفارين من الجندية" من أعلى الرتب ومن شهود العيان.

ولنقل الأمر بنوع من الفظاظة : لم نكن في حاجة للخطاب السرّي

لخروتشوف حتى نعرف بأنّ ستالين اقترف جرائم أو أنّ هذا الشخص المزعوم "بأنّه مشكاك إلى حدّ الجنون" قرّر وضع ثقته في هتلر. وفي آخر مرحلة، تبرهن هذه الثقة فعلا بأنّ ستالين لم يكن مجنونا؛ فقد كان بحق يشك في كلّ الأشخاص الذين يتمنى أو كان مستعدّا لتصفيتهم، بمعنى كلّ الاشخاص المحتلين اعلى المراتب في الحزب والحكومة؛ فقد وضع طبعا ثقته في هتلر لأنّه لا يتمنى له الشرّ. فبالنسبة للعنصر الأوّل، كانت التصريحات الغريبة لخروتشوف، التي كانت تخفي ـ للسبب الواضح وهو أنّ مستمعيه وهم بالذات كانوا معنيين بالتاريخ الحقيقي، تخفي الشيء الكثير أكثر ممّا توضح، كان هذا الأثر المشين لدى العديد من الأشخاص (من بينهم فعلا، الأخصائيين بتمسكهم المهني للمصادر الرسمية) مهوّنا من الجرائم الهائلة للنظام الستاليني التي، لا محالة، لا تتوقف فقط عن شتم وتنفيذ الإعدام في بعض المئات أو الآلاف من وجهاء السياسة والأدب، الممكن "إعادة الاعتبار" إليهم بعد الوفاة، بل وأيضا القضاء على الملايين، غير منحصري العدد، من أشخاص، لا يمكن الشك فيهم، حتى من قبل ستالين، بأنّهم "مضادون للثورة". وإن افترضنا فعلا أنّ خروتشوف قد تستر عن خطيئة النظام في مجملها، فإنّه تحديدا ضدّ هذا التمويه وهذا النفاق للمسؤولين الحاليين ـ جميعهم تربوا وارتقوا في عهد ستالين ـ صار جيل شباب المثقفين الروس في حالة ثورة شبه علنية. إذ يعرفون كل ما هو معروف عن "التصفيات الجماعية، والنفي وإبادة شعوب كاملة"[5]. أضف إلى

(5) يجدر أن نضيف للضحايا، المقدرين من 9 إلى 12 مليون، خلال الخطط الخماسي الأوّل (1928-1933)، إضافة عملية التطهير الكبرى المقدرة تقريبا بثلاثة مليون عملية اعدام وبين 5 و9 ملايين عملية اعتقال ونفي. (انظر في هذا الشأن مقدمة روبارت س. توكار "**ستالين، بوخارين، والتاريخ كمؤامرة**"، في الطبعة الجديدة لحيثيات محاكمة موسكو، **محاكمة عملية التطهير الكبرى**، نيويورك، 1965.(ولكن يظهر أنّ معظم هذه التقديرات كانت أقل بكثير من الأرقام الحقيقية. فهي لا تأخذ بعين الاعتبار الاعدامات الجماعية التي لم نعرف عنها شيئا إلى أن "اكتشفت قوات الاحتلال الألمانية في مدينة فانيستا خندقا جماعيا يضمّ آلاف الجثث لأشخاص وقع =

ذلك، يخفي تفسير خروتشوف للجرائم التي يقرّ بها ـ عدم الثقة المفرط لستالين ـ المظهر المتميز للرعب الشمولي، الذي يريد أن يُطلق لها العنان عندما تنطفئ كلّ معارضة منظمة ويعرف المسؤول الشمولي بأنّه لم يعد في حاجة للخوف. وهذا صحيح بالخصوص بالنسبة لنموّ روسيا، بما أنّ ستالين لم يشرع في تصفياته العظيمة لسنة 1928، إلا عندما أقر "(بأنّ لديه) أعداء في الداخل، وأنّه كان خائفا، ليس دون سبب - فقد كان يعرف بأنّ بوخارين يشبهه بجنكيز خان ويرى أنه على قناعة بأنّ ستالين "يسير بالبلاد نحو المجاعة، والخراب وإلى نظام بوليسي[6]"، وهذا ما حصل فعلا. فقد شرع فيها سنة 1934، عندما "اعترف" جميع معارضيه القدامى "بأخطائهم"، وقد صرّح هو بنفسه أمام المؤتمر السابع عشر، الذي أطلق عليه أيضا اسم "مؤتمر المنتصرين" : "لم يعد هنالك أمر يتعلل به هذا المؤتمر، ولا، على ما يظهر، أي كان لمناهضته"[7]. لم يقع إعادة الاعتبار لا للطابع المذهل ولا للأهمية السياسية

= اعدامهم سنتي 1937 و1938". (انظر جون أ. أرمسترونغ، **سياسة الشمولية. الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي من سنة 1934 إلى اليوم**، نيويورك، 1961، ص. 65 وما بعدها).وغني عن القول بأنّ هذا الاكتشاف الحالي أوضح بأنّ النظامين النازي والبولشيفي، أكثر ممّا مضى، باعتبارهما شكلين لنفس النمط. يمكننا أن نلاحظ إلى أي حدّ أمست الاعدامات الجماعية للفترة الستالينية في صلب المعارضة الحالية، من خلال محاكمة سينياسي ودانيال، وقد نشرت **نيويورك تايمز مغازين** أهمّ المفاتيح يوم 17 أفريل 1966، والمعتمدة في ما استشهد به.

(6) توكار، مصدر مذكور، ص .XVII-XVIII

(7) وقع ذكر القولة في كتاب مارل فاينسود، **كيف تُدار روسيا**، كامبريدج، 1959، ص. 516. ويشير عبد الرحمن آفتورخانوف (**في حكم ستالين**، الذي نشره تحت اسم مستعار أورالوف بلندن سنة 1953) إلى اجتماع سرّي للجنة المركزية للحزب سنة 1936، إثر الأوضاع الزائفة للمحاكمة. فقد يكون بوخارين اتهم فيها ستالين بتغيير حزب لينين إلى دولة بوليسية، يظهر أنّه وجد مساندة من أكثر من ثلثي الأعضاء. لم تكن الطرفة، وبالخصوص مساندة بوخارين المزعومة من قبل اللجنة المركزية، معقولة جدّا؛ حتى وإن كانت حقيقية، إن اعتبرنا أن هذا الاجتماع وقع فعلا بينما كانت عملية التصفية في أوجها، لا تشير الطرفة إلى وجود معارضة منظمة، والحال أنّه =

الحاسمة للمؤتمر العشرين للحزب بالنسبة لروسيا السوفييتية وللحركة الشيوعية بصفة عامة. ولكن هذه الأهمية ذات طابع سياسي؛ ولا يمكن لومضات الوثائق الرسميّة لفترة ما بعد الستالينية التي أوضحت ما حدث فيما مضى أن تمتزج بنور الحقيقة.

حسب علمنا عن الفترة الستالينية، فقد ظل ما نشره فاينسود عن أرشيف سمولنسك، التي أشرنا إليها، المصدر الأكثر أهميّة، ومن المؤسف أن عملية الفرز الأوّلية لم تتبعها عملية نشر شاملة ومنهجية. وأخذا بعين الاعتبار كتاب فاينسود، هنالك الكثير مما يستوجب معرفته عن الفترة التي ناضل فيها ستالين للوصول للحكم في سنوات 1925: نعرف الآن كم كانت وضعية الحزب هشّة[8]، ليس فقط لأنّ عقلية المعارضة المعلنة كانت سائدة في البلاد، ولكن لأنّ الحزب كان وسخا بالفساد والإدمان على الخمر؛ ونعرف أيضا أنّ شعورا معاديا للسامية يرافق تقريبا جميع المطالب التحرّرية[9]؛ وأنّ الاندفاع نحو التنظيم الجماعي والقضاء على المزارع الكبرى عطّب فعلا السياسة الاقتصادية الجديدة للينين، ومعها المصالحة الوليدة بين الشعب وحكومته[10]؛ ونعرف أنّ

= العكس. ويظهر أنّ الحقيقة، مثلما يؤكده فعلا فاينسود، هو أنّ "الغضب العام" كان منتشرا جدّا، خاصة لدى الفلاحين، وأنّه إلى حدود 1928، "في بداية المخطط الخماسي الأوّل، لم تكن الإضرابات... نادرة، ولكن "لم تتحقق هذه المعارضات المزاجية أبدا في شكل تحدّ منظم للنظام"، وأنّه حوالي 1929 أو 1930 "أي محاول منظمة اضمحلت من الواجهة"، إن افترضنا وجودها سابقا. (انظر **سمولنسك في ظل الهيمنة السوفييتية**، ص. 449 وما يليها).

(8) مثلما يؤكد فاينسود: "الغريب، ليس في أنّ الحزب صار منتصرا، ولكن ي أنّه تمكن من إنقاذ نفسه فقط".

(9) نفس المصدر، ص. 49 وما يليها. يشير تقرير لسنة 1929 إلى اشتداد خصومات معادية للسامية خلال أحد الاجتماعات؛ فقد "صمت (أعضاء الكومسومول) وهم في الاجتماع... فاستنتجنا من ذلك أنهم جميعا موافقين على البيانات المعادية لليهود" (ص. 445).

(10) تشير جميع تقارير 1926 إلى انهيار واضح "للمظاهرات المضادة للثورة المزعومة، =

تضامن الطبقة الفلاحية جميعها قاوم بشراسة هذه الاجراءات، وقد قررت أنّه "من المستحسن أن لا ترى النور على أن تلتحق بالكولكوز"[11]؛ ورفضت أن يقع تقسيمها إلى فلاحين أثرياء، ومتوسطين وفقراء لمواجهة كبار المزارعين[12] : "هنالك شخص أسوأ من كبار المزارعين والذي لا يفكر إلا جعلنا ننبح"[13]؛ وانّ الوضعية لم تكن قطعا على ما يرام في المدن، حيث كان العمال يرفضون التعاون مع النقابات الخاضعة للحزب وتنعت القيادة "بالشياطين المتخمين"، و"الجواسيس المنافقين"، وهكذا دواليك[14].

ويشير فاينسود باستحقاق بأنّ هذه الوثائق تبيّن بوضوح، لا عن "استياء عام وعميق" فحسب، بل وأيضا غياب كلّ "معارضة منظمة بما فيه الكفاية" ضدّ النظام في مجمله. وما لم يلاحظه، وقد وقع حسب رأيي تبيانه، هو وجود بديل واضح للتمكن من السلطة من قبل ستالين وإلى تغيير دكتاتورية الحزب الواحد إلى هيمنة كليّة : ويتمثل هذا البديل في مواصلة السياسة الاقتصادية الجديدة، مثلما وضعها لينين[15]. أضف إلى ذلك، أنّ الإجراءات التي اتخذها

= انهيار يبيّن نوعية الهدنة المؤقتة التي أبرمها النظام مع الفلاحين". وبمقارنتها مع أحداث 1926، "يتضح" أن تقارير 1929-1930 "هي بمثابة بيانات صادرة عن جبهة". (ص. 177)

(11) نفس المصدر، ص. 252 وما يليها.

(12) نفس المصدر، وبالخصوص ص. 240 وما يليها وص.. 446 وما يليها.

(13) نفس المصدر. إنّ جميع هذه المعلومات مأخوذة من تقارير الشرطة السوفييتية؛ انظر بالخصوص ص. 248 وما يليها. ولكن أهم سمة هي أن نرى أن جميع مثل هذه الملاحظات تصبح قليلة العدد بعد 1934، عند بداية التصفية الكبرى.

(14) نفس المصدر، ص. 310.

(15) تتجاهل عموما الأدبيات حول هذا الموضوع هذا البديل بسبب القناعة المفهومة، ولكنها تاريخيا غير مستساغة، بأنّه حصل من لينين إلى ستالين نموّ عادي نسبيا. أكيد أنّ ستالين كان يتحدث دوما تقريبا بعبارات لينينية، إلى درجة أنّه أحيانا يكمن الفرق بين الرجلين في في وحشية، أو "جنون" ستالين. حيلة مدبرة أم لا من قبل ستالين، فالحقيقة هو ـ مثلما لاحظه فعلا توكار، مصدر مذكور، صXVI . ـ "ستالين شحن =

ستالين مع المخطط الماسي الأوّل لسنة 1928، والحال أنّه كان يسيطر كليا تقريبا على الحزب، تبرهن بأنّ تغيير الطبقات الجماهيرية والقضاء الموازي على كلّ تضامن للمجموعة هي الشرط **الذي لا غنى عنه** للهيمنة الكلية.

وبالنسبة لفترة الحكم المطلق لستالين منذ سنة 1929، تميل وثائق سمولنسك إلى تأكيد ما كنا نعرفه بعد من مصادر لا نشكّ فيها قليلا. وهذا الأمر حقيقي حتى من بعض فجواتها الغريبة، خاصة تلك التي تتعلق بالمعطيات الاحصائية. يبيّن هذا الغياب أنّ النظام الستاليني، في هذا الصدد وفي غيره، كان متماسكا بصفة لا تصدّق : فكلّ الأحداث التي لا تتفق، أو التي تظهر أنّها لا تتماشى، مع التصوّر الرسمي ـ معطيات عن المحاصيل، والجرائم، وآثار الحركات "المضادة للثورة" الفعلية خلافا للمؤامرات الخيالية السابقة ـ كان التعامل معها وكأنّها غير حقيقية. وبانسجام تام مع الازدراء الكليّ للأحداث والواقع، كانت جميع المعطيات من هذا القبيل، عوض جمعها في موسكو من مختلف أصقاع البلاد الشاسعة، موضوعة اولا على ذمّة القرى المعنية بنشرها في **البارافدا والايزفستيا** أو بعض الجرائد الرسمية الأخرى لموسكو، إلى درجة أنّ كلّ منطقة، وكلّ مقاطعة من الاتحاد السوفييتي تحصل على معطياتها الإحصائية، الرسمية والمختلقة، مثلما تحصل قطعيا على المعايير الأقلّ افتراضًا المخصصة لها في المخططات الخماسية[16].

وأعدّد بسرعة بعض النقاط المثيرة، التي لم نستطع سابقا تخمينها، وهي الآن مدعمة بوثائق دقيقة. لقد انتابنا دوما الشك، ولكننا **نعرف** اليوم أنّ النظام لم يكن أبدا "متراصًا"، ولكن "مقام بوعي حول مهام تتقاطع، وتتضاعف أو تكون موازية"، وكان هذا الهيكل غير المنظم بصفة بشعة صامدا اعتبارا لنفس

= المفاهيم اللينينية القديمة بمحتوى جديد، ستاليني محض.. كان أهمّ اختلاف هو الاصرار، وهو ما ليس باللينيني، على **المؤامرة** كعلامة للعصر الحالي."

(16) انظر فاينسود، مصدر مذكور، وبالخصوص ص. 365 وما يليها.

مبدأ الفوهرر ـ "العبادة الشخصية" المزعومة ـ التي نجدها في ألمانيا النازية[17]؛ وأنّ اليد الطولى لهذا النظام لم يكن الحزب بل الشرطة، حيث "لا يقع تسوية مجال عملها عن طريق الحزب"[18]؛ وأنّ الأشخاص الأبرياء تماما الذين قام النظام بتصفيتهم بالملايين، "الأعداء الموضوعيين" حسب اللغة البولشيفية، كانوا يعلمون بأنهم "مجرمون دون جرم"[19]؛ وتحديدا كانت هذه الفئة الجديدة (خلافا للسابقين والأعداء الحقيقيين للنظام ـ قتلة موظفي الحكومة، مشعلي الحرائق، أو قطاع طرق) الذين يردّون الفعل بنفس "السلبية التامة"[20] التي نعرفها جيّدا عن طريق نوعية تصرف الضحايا أمام العنف النازي. لم يقع أبدا الشكّ بأنّ "تدفق الوشايات المتبادلة" خلال عملية التصفية الكبرى هي كانت أيضا كارثية على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وفعالة لتعزيز موقف القائد الشمولي، ولكننا اليوم فقط صرنا نعرف بأنّ ستالين

(17) نفس المصدر، ص. 93 وص. 71. إنّه لمتميز الملاحظة، بأنّ المراسلات على جميع المستويات تؤكد على "الواجبات إزاء الزميل ستالين"، وليس إزاء النظام، والحزب أو البلاد. وما من شيء يؤكد عن جدارة التشابه بين النظامين فيما يقله اليوم إيليا اهرنبورغ ومثقفون ستالينيون آخرون مجهدين أنفسهم لتبرير ماضيهم أو فقط لرواية مشاعرهم خلال عملية التصفية الكبرى. "لم يكن ستالين يعلم شيئا عن العنف السخيف المارس ضدّ الشيوعيين، والمثقفين السوفييت"، "كانوا يخفون ذلك عن ستالين"، "وإن تجرأ أحدهم إلى قول ذلك لستالين، أو، في نهاية الأمر، لم يكن ستالين المذنب، ولكن أي رئيس مركز للشرطة. (ذكره توكان، مصدر مذكور، ص. XIII). وليس من الضروري إضافة أنّ ذلك فعلا ما يذكره النازيون إثر هزيمة ألمانيا.

(18) نفس المصدر، ص. 166 وما يليها.

(19) هذه الكلمات مأخوذة من نداء "لأحد العناصر الشخصية" سنة 1936: "لا أريد أن أكون مجرما دون جريمة" (ص. 229).

(20) يشير تقرير اهم للشركة السرية (1931) إلى هذه "لسلبية الشاملة" الجديدة، هذه اللامبالاة الرهيبة التي تولد الخوف الأعمى المسلط على الأبرياء. ويشير التقرير إلى الفرق الكبير بين اعتقالات أعداء النظام، عندما، في الماضي، "يؤخذ شخص معتقل مصحوبا بجنديين"، والاعتقالات الحاشدة حيث "يمكن لجندي اصطحاب مجموعة من الناس تسير بهدوء دون أن يحاول أحدهم الفرار" (ص. 248).

هو من اقام عن قصد "هذه السلسلة الدرامية من الوشايات"[21]، عندما اعلن رسميّا يوم 29 جويلية 1936: "**يجب أن تكون الميزة غير القابلة للنقاش لأيّ بولشيفي في الظروف الراهنة هي ملكة معرفة عدوّ الحزب، حتى وإن كان متخفيا**"[22] (أنا التي أؤكد) وفعلا، حتى "الحلّ النهائي" لهتلر يساوي عمليا إلى جعل الأمر: ""ستقتل" ملزمًا بالنسبة لنخبة الحزب النازي، كذلك فإنّ تصريح ستالين يأمر: "تقوم بشهادات مزوّرة" بمثابة القاعدة السلوكية لجميع أعضاء الحزب البولشيفي. وفي النهاية، يمكننا أيضا الاعتقاد بوجود جانب من الحقيقة في النظرية العادية، القائلة بأنّ الهلع في نهاية السنوات العشرين من القرن العشرين والثلاثينات كانت "ضريبة الآلام" التي فرضها التصنيع والنموّ الاقتصادي؛ فكلّ الشكوك وقع رفعها بهذا المسح الأوّلي لحقيقة الأمور ومجريات الأحداث في منطقة معيّنة[23]. لا يثير الرعب أي شيء مثيل. فالنتائج

---

(21) نفس المصدر، ص. 135.

(22) نفس المصدر، ص. 57-58. حول الجوّ المتعاظم الهستيريا الخالصة في هذه الوشايات الجماهيرية، انظر بالخصوص ص. 222 و229 وما يليها، والطرفة المضحكة في ص. 235، حيث علمنا كيف أنّ أحد الرفاق توصل إلى فكرة "أنّ الرفيق ستالين اتخذ موقفا توافقيّا تجاه المجموعة التروتسكية-الزينوزفية"، وهو عتاب يعني في ذلك الوقت على الأقل الطرد المباشر من الحزب. ولكن ما من فرصة... واتهم الخطيب الموالي الشخص الذي حاول ان يكون ستالينيا أكثر من ستالين، بأنّه "غير مخلص سياسيا"، مما جعل الأوّل "يعترف" لتوّه بخطئه.

(23) غريب أن نلاحظ بأنّ فاينسود ذاته يستخرج مثل هذه الاستنتاجات من جملة من الوثائق تسير في الاتجاه المعاكس. انظر فصله الأخير، وبالخصوص ص. 453 وما يليها. وإنّه لمن الغريب أيضا أن تكون هذه القراءة السيئة لحقائق جلية مشتركة بين العديد من الأخصائيين. اكيد، أنّ ما من أحد منهم لا يتخطى هذا التبرير الماكر لستالين أكثر من إسحاق دوتشار في سيرته الذاتية، ولكن الكثير منهم ما زالوا يؤكدون بأنّ "صنيع ستالين المتحجر يسير... نحو خلق توازن جديد للقوى" (أرمسترونغ، مصدر مذكور، ص. 64) وتهدف إلى توفير "حلّ وحشيّ ولكن متناسق لبعض التناقضات الأساسية للأسطورة اللينينية" (ريشارد لوفينتال في كتابه الضروري، **الشيوعية العالمية. تفسخ العقيدة العمانية**، نيويورك، 1964، ص. 42). ليس هنالك =

الطيبة جدّا للقضاء على كبار الملاكين، والتنظيم الجماعي والتصفية الكبرى لم يخلقوا لا التطوّر ولا التصنيع السريع، بل تسببوا في المجاعة، وفي ظروف فوضوية للإنتاج الغذائي، وإخلاء السكان. فكانت نتيجة ذلك أزمة متواصلة للفلاحة، وإعاقة النموّ الطبيعي للسكان، وعجز عن تنمية وإعمار المناطق السيبيرية. أضف إلى ذلك، نجحت طرق حكم ستالين، مثلما اوضحته وثائق سمولنسك تفصيلا، في القضاء كليّا على الكفاءة والخبرة التقنية التي حصل عليها البلد إثر ثورة أكتوبر. ويمثل جميع هذا فعلا "ضريبة" مرتفعة بصفة لا تصدّق، وليس بالآلام فحسب يطالبون بفتح مناصب في إدارات الحزب والحكومة إلى مجموعات من السكان، لم تكن أحيانا "جاهلة للمستوى **السياسي** فقط"[24]. الحقيقة أنّ ثمن الحكم الشمولي كان مكلفا جدّا إلى درجة أنّه لا في ألمانيا ولا روسيا وقع تسديده تماما.

= سوى استثناءات قليلة لهذه التوجهات الماركسية، مثل ريشارد توكار (مصدر مذكور، صXXVII .) القائل دون دون لبس بأنّه "من المفترض أن يكون النظام السوفييتي أقوى ومجهزا لمواجهة حرب شاملة وشيكة دون عملية التصفية، التي كانت فعلا عملية كبيرة لتقويض المجتمع السوفييتي"، فيعتبر توكار انّ هذا ينفي "تصوري" للشمولية، وهو على ما اعتقد سوء تفاهم. إن عدم الاستقرار هو فعلا توظيف سابق للهيمنة الكلية، التي ترتكز عليها الوهم الإيديولوجي والتي تفترض بأنّ حركة، بمعارضتها الحزب، استولت على السلطة. إنّ خاصية هذا النظام هو أن السلطة الحقيقية، بمعنى القوة المادية ورفاهة البلاد، يقع التضحية بهما مقابل سلطة التنظيم، مثلها فعلا مثل جميع الحقائق الموضوعية المضحى بها مقابل ضروريات التناغم الإيديولوجي. وأكيد أنّه في الصراع بين القوّة المادية وسلطة التنظيم أو بين الواقع والفرضية، يمكن للمصطلح الثاني أن يتضرر، وهذا ما حدث في روسيا وكذلك ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية. ولكن ليس هذا بسبب للاستخفاف بقوّة الحركات الشمولية. فكان رعب عدم الاستقرار الدائم هو الذي ساهم في تنظيم الأنظمة التابعة، وأنّ الاستقرار الحالي لروسيا، وتحررها، التي ساهمت من جهة بعظمة في قوتها المادية الحالية، والتي من جهة أخرى جعلها تفقد السيطرة على تابعيها.

(24) انظر التفاصيل الهامة (فانسود، مصدر مذكور، ص. 345-355) المتعلقة بحملة 1929، التي تهدف إلى إزاحة "الأساتذة الرجعيين" رغم احتجاجات أعضاء الحزب =

III

أشرت من قبل إلى مسار التحرّر الذي ظهر إثر وفاة ستالين. ففي سنة 1958، لم أكن بعد متأكدة من أنّ "عملية ذوبان الجليد" كان شيئا آخر سوى انفراج مؤقت، حيلة نتيجة أزمة الخلافة والشبيهة كثيرًا بتخفيف المهمّ للمراقبة الشمولية خلال الحرب العالمية الثانية. وحتى اليوم، لا يمكننا أن نعرف إن كانت هذه العملية نهائية ودون رجعة، ولكن من المتأكد أننا لا يمكن أن ننعتها بالوقتية. ذلك أنه، بأي نوع نقرأ هذا الخط المتعرج، والمحير أحيانا، للسياسة السوفييتية منذ سنة 1953، لا ننكر أنّ الإمبراطورية البوليسية العظيمة وقع القضاء عليها، وأنّ أغلبية المعتقلات وقع إغلاقها، وأنّه لم تحدث تصفيات جديدة ضدّ "الأعداء الموضوعيين"، وأنّ الصراعات بين أعضاء "القيادة الجماعية" الجديدة تمّ اليوم حلها عن طريق التقهقر في السلطة أو بالأحرى النفي أكثر من اللجوء إلى المحاكمات المختلقة، والاعترافات والجرائم. وممّا لا شك فيه، أنّ الوسائل المستعملة من طرف القادة الجدد خلال السنوات التي تلت وفاة ستالين ظلت قريبة جدّا من النمط المستعمل من طرف ستالين إثر وفاة لينين : وللمرّة الثانية، ظهرت قيادة ثلاثية نُعتت باسم "القيادة الجماعية"، عبارة نحتها ستالين سنة 1925، وبعد أربع سنوات من الدسائس والصراع على السلطة، شاهدنا تجديد انقلاب ستالين سنة 1929، بمعنى السيطرة على السلطة من قبل خروتشوف سنة 1957. تقنيّا، وقع انقلاب خروتشوف بنفس الطريقة تقريبا لسيده المتوفي والمُنتقد. وهو أيضا كان في حاجة إلى مساندة خارجية للحصول على السلطة في سلم الحزب، واستعمل مساندة المارشال جوكوف وتحديدا الجيش مثلما استعمل ستالين علاقاته مع الشرطة السريّة في بداية

= ومنظمات الشبيبة الشيوعية (كومسومول)، ولدى الطلبة أيضان الذين لا يرون "ضرورة تعويض أساتذة ممتازين إن كانوا لا ينتمون للحزب" ؛ ولهذا، فعلا، شجبت لجنة جديدة بحزم "العدد الكبير من العناصر ذي الوجه الشخصي من بين الطلبة". وعرفنا دائما أنّ أهمّ أهداف التصفية الكبرى كان فتح آفاق للأجيال الصاعدة.

صراعه على السلطة، منذ ثلاثين سنة خلت[25]. وفي حالة ستالين، فإنّ الحزب، وليس الشرطة، الذي واصل الحفاظ على السلطة العليا؛ كذلك الأمر بالنسبة لحالة خروتشوف، "في نهاية 1957، حيث أصبح الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي يحتل موقع الريادة غير المتنازع عليها في جميع مظاهر الحياة السوفييتية"[26]؛ إذ بما أنّ ستالين لم يتردّد أبدا في تصفية إطارات شرطته وبالقضاء على رأسائها، فإنّ خروتشوف واصل مناوراته بإبعاد جوكوف عن السلطة التنفيذية وعن اللجنة المركزية للحزب، اللتين ترشح إليهما بعد الانقلاب، وبإقالته من القيادة العليا للجيش.

وبالتأكيد، عندما طلب خروتشوف من جوكوف مساعدته، كانت هيمنة الجيش على الشرطة في الاتحاد السوفييتي أمرا نهائيا. كان ذلك أحد النتائج الآلية لتفسخ الإمبراطورية الأمنية، حيث أنّ سلطتها على جزء كبير من الصناعات، والمناجم والأراضي السوفييتية تحولت إلى مجموعة من الإداريين، الذين تخلصوا فجأة من مزاحميهم الاقتصاديين الأكثر ضراوة. فقد كان التدرج في الرتب العسكرية حاسما للغاية : فقد أمسى الآن الاحتكار الجلي لآليات العنف، التي عالج بها الصراعات الداخلية للحزب. والدليل على خدعة خروتشوف، فقد لاحظ نتائج ما حققوه لا محالة جماعيّا، بسرعة أكثر من رفاقه. ولكن، مهما كانت دوافع خروتشوف، فإنّ نتائج نقل السلطة من الشرطة إلى

---

(25) يدعي أرمسترونغ، مصدر مذكور، ص. 318، أنّ أهمية تدخل المارشال جوكوف في الصراع الداخلي للحزب وقع "التضخيم فيها" ويقرّ بأنّ خروتشوف "انتصر دون أن يكون في حاجة إلى مساندة عسكرية"، لأنّه كان "مسنودا من جهاز الحزب". يظهر أنّ الامر لم يكن كذلك. بل العكس، وهو أنّ "العديد من الملاحظين الأجانب" توصلوا في النهاية، بسبب المساندة التي أولاها الجيش لخروتشوف ضد إدارة الحزب، إلى نتائج خاطئة، وهو أن قوّة العسكريين تعاظمت بصفة مستمرة على حساب الحزب، وكأنما الاتحاد السوفييتي كان على وشك الانتقال من دكتاتورية الحزب إلى دكتاتورية الجيش.

(26) نفس المصدر، ص. 320.

العسكريين كانت عظيمة. فعلا ، إنّ هيمنة الشرطة السرية على الجهاز العسكري هو من خصائص العديد من الأنظمة الاستبدادية، وليس للنظام الشمولي بمفرده؛ ولكن، في هذه الحالة، فإنّ هيمنة الشرطة لا تستجيب فحسب إلى ضرورة القضاء على سكان الوطن، بل تتماهى مع الادعاء الإيديولوجي للهيمنة الكونية. ذلك لأنّه من الأكيد أنّ الذين يعتبرون أنّ جميع الأرض هي بمثابة أراضيهم في المستقبل وأن حكم الأرض المحتلة بطرق وموظفين من الشرطة أكثر مع الجيش. هكذا استعمل النازيون فرقهم من الإس إس، التي كانت أساسا قوّة أمن، لإدارة وحتى احتلال أراض أجنبية، بأقصى هدف دمج الجيش والشرطة تحت إشراف الإس. إس.

علاوة على ذلك، اتضحت دلالة هذا التوازن الجديد للسلطة خلال قمع الثورة المجرية بالقوّة. لقد تحقق سحق الثورة دمويا، الذي كان فظيعا ومجديا، عن طريق وحدات الجيش النظامي وليس لقوى الأمن، إلى درجة أنّه لم يمثل إطلاقا حلّا ستالينيا بالخصوص. ورغم أنّ العملية العسكرية تبعها إعدام القادة واعتقال الآلاف، لم تقع عملية نفي جماعية؛ وفعلا، لم تقع محاولة إخلاء البلاد من السكان. وبما أنّ الأمر مرتبط بعملية عسكرية وليس أمنية، فقد تمكن السوفييت من إرسال إعانات كافية للبلد المنهزم لتجنب المجاعة ومنع الانهيار التام للاقتصاد خلال السنة التي تلت الثورة. فما من أمر غريب لاهتمامات ستالين في ظروف مشابهة.

إنّ الدليل الواضح جدّا بأنّه لا يمكن نعت الاتحاد السوفييتي بالشمولي حسب ما يعنيه اللفظ هو، فعلا، النهضة السريعة والغنية بسرعة للفنون والآداب خلال آخر عشرية. إنّ المحاولات الرامية، فعلا، لإعادة تأهيل ستالين وإخماد الرغبة في حرية التفكير والفكر، الواضحة أكثر فأكثر لدى الطلبة، والكتاب والفنانين، وتظهر هذه الرغبات من حين إلى آخر، ولكن ما من واحدة منها لاقت نجاحا أو تمنت ذلك دون عودة تامة للرعب والنظام البوليسي. ما من شك، أنّه يتم رفض جميع أشكال الحرية للسوفييت، ليس فحسب حرية التجمع، بل وأيضا حرية التفكير، والرأي والتعبير. يتضح أنّ ما من شيء تغيّر،

والحال أنّ كلّ شيء تغيّر. فعند وفاة ستالين، كانت أدراج الكتاب والفنانين خاوية؛ واليوم، يوجد أيّ أدب يروج في شكل مخطوطات، وجميع أنواع الرسوم العصرية والتجريبية في ورشات الرسامين وتنتشر رغم أنّها ليست معروضة. ليس الأمر تهوين الفرق بين الرقابة الاستبدادية والحرية الثقافية، لكن الاشارة فقط بأنّ الاختلاف بين الأدب السري وغياب الأدب يتساوى مع الفرق بين الوحدة والصفر.

أضف إلى ذلك، بحكم أنّ أعضاء المعارضة الفكرية يستطيعون أن يحاكموا (ولو بصفة سرية)، ويقدرون على التعبير في المحكمة والتعويل على مساندة أجنبية، وعدم البوح بأي شيء بل بالعكس الترافع بأنّه غير مذنب، يبيّن أننا لسنا أمام هيمنة شاملة. وهذا ما حدث لسينيافسكي ودانيال، الكاتبين اللذين وقعت محاكمتهما، في جانفي 1966، لأنهما نشرا في الخارج مؤلفات لم يستطيعا نشرها في الاتحاد السوفييتي، واللذان حوكما على التوالي بسبع وخمس سنوات من الأشغال الشاقة، وهو أمر بالتأكيد مجز حسب جميع معايير نظام دستوري؛ ولكن ما أرادا قوله وقع الاستماع إليه من قبل العالم بأسره وليس بالإمكان تناسيه. لم يختفيا في هذا الخندق للنسيان الذي خصصه المسؤولون الشموليون لمعارضيهم. وهنالك أحداث غير معروفة بما فيه الكفاية، وهي المحاولة الجريئة جدّا لخروتشوف قصد تغيير مجرى مسار التحرّر الذي انتهى بفشل ذريع. ففي سنة 1957، اقترح "قانونا جديدا ضدّ الطفيليين الاجتماعيين"، الذي قد يسمح للنظام بإعادة العمل بالنفي الجماعي، وإقامة نوع من العبودية على أوسع نطاق، وإلى تحرير ـ وهذا الأساسي في الهيمنة الشاملة ـ موجة جديدة من الاستنكارات الجماهيرية، إذ أنّ الشعب ذاته هو الذي يدلنا على "الطفيليين" في الاجتماعات الجماهيرية. ولكن، وجد "القانون" معارضة من قبل رجال القانون السوفييت ووقع التخلي عنه قبل بداية تنفيذه[27]. وبعبارات

(27) نفس المصدر، ص. 325.

أخرى، خرج شعب الاتحاد السوفييتي من كابوس السلطة الشمولية لكي يعرف الصرامة، والأخطار والمظالم المتكرّرة لدكتاتورية الحزب الواحد؛ وإن كان حقيقيا فعلا أنّ هذا الشكل المعاصر للاستبداد لا يوفر أي ضمان من ضمانات النظام الدستوري، وأنّه "حتى بقبول فرضيات الإيديولوجية الشيوعية، فإنّ كل سلطة في الاتحاد السوفييتي غير شرعية في نهاية المطاف"[28]، وأنّه بين عشية وضحاها يمكن إذن للبلد أن يعود إلى الشمولية دون اضطرابات كبرى، وأنّه لحقيقي أيضا أنّ أفظع من كلّ الأشكال الجديدة للنظام، والذي شرعت في كتابة العناصر والأسس التاريخية، لم يعرف نهايته في روسيا بوفاة ستالين، ولا في ألمانيا بنهاية هتلر.

يتطرق هذا الكتاب إلى الشمولية، وإلى أسسه وعناصره، بينما مخلفاته في ألمانيا أو روسيا لا تعنينا بقدر ما تكون قابلة لتوضيح ما سبقها. وبذلك ليست الفترة التي تلت وفاة ستالين، وبالأحرى حكمه فيما بعد الحرب، التي تهمّنا في ظرفيتنا. وتؤكد وتصوّر هذه السنوات الثمانية، من سنة 1945 إلى سنة 1953، ولا تتناقض ولا تغيّر ما ظهر منذ سنة 1935. فقد كانت جميع الإجراءات التي تلت مرحلة النصر، تلك التي اعتبرت تأكيدا للهيمنة الشاملة إثر الانفراج المؤقت للحرب، في الاتحاد السوفييتي، مثل تلك التي أدّت إلى النظام الشمولي في البلدان التابعة، متناسقة مع قواعد اللعبة مثلما تعلمنا على معرفتها. لقد بدأت عملية بلشفة البلدان التابعة عن طريق تكتيك الجبهة الشعبية وواجهة نظام برلماني، وانتقلت بسرعة إلى إقامة واضحة لدكتاتوريات الحزب الواحد التي تخلصت من القيادات وأعضاء الأحزاب المعترف بهم سابقا. وشهدت المرحلة الأخيرة القيادات الشيوعية القومية، التي لا تثق فيها موسكو فعلا أو عن خطأ، في فقص الاتهام عنوة، مهانة في محاكمات مصطنعة، منكل بها ومقتولة، تحت هيمنة العناصر الأكثر فسادا والمحتقرة في الحزب، بمعنى

(28) نفس المصدر ص. 339.

أولائك الذين كانوا أوّلا، غير شيوعيين، ولكنهم أعوان موسكو. كان في الإمكان القول بأنّ موسكو تريد بسرعة تكرار كلّ مراحل ثورة أكتوبر إلى حدود ظهور الدكتاتورية الشمولية. كلما كان الأمر على نحو مرعب، تكون إذن هذه الحكاية دون أهمية خاصة ولا تتغير أبدا : إنّ ما يحدث في بلد تابع يحدث في نفس الوقت تقريبا في البلدان الأخرى، من البلطيق إلى الأدرياتيك. لقد اختلفت مجريات الأحداث في المناطق التي لم تكن جزءًا من المنظومة التابعة. فقد وقع إدماج دول البلطيق مباشرة في الاتحاد السوفييتي وصار مصيرهم أتعس من مصير البلدان التابعة : فقد وقع نفي أكثر من 500,000 شخص من هذه البلدان الصغيرة الثلاثة، وبدأت "موجة عظيمة من المستعمرين الروس" تهدّد السكان القوميين لكي يصيروا أقلية في بلدهم الأصلي[29]. وعلى عكس ذلك، وقع الشروع اليوم فقط، منذ إقامة جدار برلين، في إدماج ألمانيا الشرقية بتؤدة في منظومة البلدان التابعة : إلى حدّ الآن، وقع التعامل معها كأرض محتلة مع حكومة شبيهة بحكومة كفيشلينغ.

وفي إطارنا، فإنّ التطورات الداخلية للاتحاد السوفييتي، وبالخصوص بعد 1948 ــ سنة الوفاة الغريبة لجدانوف و"قضية لينينغراد" ــ لها أهميّة كبرى. فلأوّل مرّة منذ التصفية الكبرى، أعدم ستالين عددا كبيرا من الموظفين، من مراتب عليا وعليا جدّا، ونعرف يقينا أنّ هذه الإعدامات ستكون مؤشرا لتصفيات جديدة على المستوى القومي. وربما تكون هذه الأخيرة قد انطلقت بسبب "مؤامرة الأطباء" إن لم تحدث وفاة ستالين. فقد وقع اتهام مجموعة من الأطباء، معظمهم من اليهود، بالتآمر " للتخلص من الكوادر العليا للاتحاد السوفييتي"[30]. وكلّ ما وقع في روسيا بين 1948 وجانفي 1953، عند "اكتشاف" "مؤامرة الأطباء، شبيه بصفة مذهلة ومخيفة بالاستعدادات للتصفية

---

(29) Voir V. Stanley Vardys, «Le Sort des républiques baltes dans l'Union soviétique», in *Foreign Affairs*, avril, 1966.

(30) أرمسترونغ، مصدر مذكور، ص. 235 وما يليها.

الشاملة خلال سنوات 1930: إنّ وفاة جدانوف وعملية التصفية في لينينغراد تتشابه مع الوفاة الأقل غرابة لكيروف سنة 1934، التي تلتها مباشرة نوع من التصفية التمهيدية "لكلّ من تبقى من قدماء المعارضين في الحزب"[31]. اضف إلى ذلك، إنّ محتوى التهمة السخيفة ذاتها المُصاغة ضدّ الأطباء، الذين يريدون قتل جميع قادة البلاد، جعلت كل من يعرفون طرق ستالين يتوجسون نذر شؤم وخيم: وهو اتهام عدوّ خيالي بجريمة كان هو نفسه على وشك اقترافها. (مثال شهير، وقع اتهام توخاتشيفسكي بالتآمر مع ألمانيا، عندما كان ستالين يفكر تحديدا في حلف مع النازيين). وما من شك أنّه في سنة 1952، كان المقربون من ستالين على علم بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمات أكثر ممّا كانوا عليه في سنوات 1930، وحتى صياغة التهمة أثارت الرعب في صفوف كبار موظفي النظام. ويمكن أنّ هذا الفزع هو التفسير المنطقي لوفاة ستالين، والظروف الغامضة التي أحاطت بها، والسرعة التي وقع فيها رصّ الصفوف في أعلى مستويات الحزب المعروف بصراعاته ومؤامراته في الأشهر الأولى من أزمة الخلافة. والقليل الذي نعرفه عن جزئيات تاريخ المرحلة، فإننا نعرف الكثير لدعم قناعتي الأولى بأنّ "عمليات التخريب المتعمّد" لم تكن مثل عملية التطهير الكبرى حلقات منعزلة، ولا تجاوزات مُثارة في ظروف غير عادية، ولكنها تمثل مؤسسة للرعب ويمكن أن تظهر في فترات منتظمة ـــ على الأقل، فعلا، إن لم تتغيّر طبيعة النظام.

إنّ العنصر المثير لهذه التصفية الأخيرة، التي تصوّرها ستالين في أواخر حياته، كان منعرجا إيديولوجيا حاسما، وهو اضفاء المؤامرة اليهودية العالمية. فمنذ سنوات، وقع تهيئة المجال بدقّة عن طريق سلسلة من المحاكمات في البلدان التابعة: محاكمة رايك في المجر، وقضية آنا بوكر في رومانيا، وفي سنة 1952 محاكمة سلانسكي في تشكوسلوفاكيا. لقد ميّزت هذه الإجراءات الأولية

---

(31) فاينسود، مصدر مذكور، ص. 56.

بين الموظفين السامين للحزب حسب "أصولهم اليهودية والبورجوازية"، واتهموهم بانتمائهم للصهيونية؛ وتحوّلت التهمة تدريجيا إلى أن ورّطت منظمات ليس لها أي علاقة معروفة بالصهيونية (خاصة اللجنة الموحدة لتوزيع المعونة اليهودية الأمريكية)، وذلك للإشارة بأنّ جميع اليهود كانوا صهاينة وأنّ جميع المنظمات الصهيونية "تعمل لحساب الإمبريالية الأمريكية"[32]. لم تكن "جريمة" الصهيونية بالجديدة، ولكن، بما أنّ الحملات رُكزت على يهود الاتحاد السوفييتي، فقد حدث تغيير آخر هام: شعر اليهود بأنّهم متهمون "بالصبغة العالمية" أكثر منها بالصهيونية، وأنّ الاتهامات التي تطوّرت انطلاقا من هذا الشعار تشبه عن قرب التصور النازي للمؤامرة اليهودية العالمية، حسب عبارة حكماء صهيون. فلاحظنا عندئذ بوضوح مفاجئ نوعية التأثير العميق لهذه العقيدة في الإيديولوجيا النازية التي ستؤثر على ستالين ـ وقد ظهرت الإشارات الأولى لهذا التأثير إثر المعاهدة بين هتلر وستالين. وهذا يفسّر أوّلا بالقيمة الواضحة لمثل هذه الدعاية في روسيا وفي البلدان التابعة لها أيضا، حيث كان الشعور المعادي لليهود منتشرا وحيث تمتعت الدعاية المعادية لليهود بشعبية كبرى. أضف إلى ذلك، يوفر هذا النوع من المؤامرة العالمية والخيالية للطموحات الشمولية خلفية مناسبة جدّا إيديولوجيّا أكثر من وال ستريت، والرأسمالية والإمبريالية. إنّ التبني الواضح ودون حياء لما أصبح عليه في نظر العالم العلامة الواضحة للنازية، كان آخر إشادة تقدّم بها ستالين لرفيقة الميّت وخصمه في الهيمنة الشاملة والذي، لحزنه العظيم، لم يتوصل معه إلى اتفاق دائم.

مات ستالين، مثل هتلر وسط مهمّة مرعبة لم تكتمل. وعندما داهمه هذا الموت،، وهي القصّة التي يرويها هذا الكتاب، عرفت الأحداث التي حاول فهمها وتفسيرها من الداخل نهاية على الأقل وقتية.

جوان 1966 - نوفمبر 1971

(32) أرمسترونغ، مصدر مذكور، ص. 236.

الفصل الأوّل

مجتمع بلا طبقات

«لا يعرف الأشخاص العاديون أنّ كلّ شيء ممكن»
دافيد روسي

1 - الجماهير

ما من شيء يميّز الحركات الشمولية بصفة عامة، واعتزاز قادتها بالخصوص، سوى السرعة الفائقة التي ننساهم فيها والسهولة المذهلة التي نعوّضها بهم. إنّ ما أنجزه ستالين بعناء، خلال عدّة سنوات وعن طريق صراعات داخلية عنيدة وتنازلات عميقة على الأقل باسم سلفه (وتحديدا لإقامة شرعيته بمثابة الوريث السياسي للينين)، حاول خلفاء ستالين أن يفعلوا نفس الشيء دون تنازل باسم سلفهم. ولكن، حاز ستالين على فترة ثلاثين سنة، وتمكن من استعمال جهاز دعاية غير معروف في عهد لينين، لتخليد اسمه. كذلك الأمر بالنسبة لهتلر، الذي مارس طيلة حياته سحرا مزعوما لا يُقاوم[1]، والذي، منذ

(1) وقع التأكيد أحيانا على "اللطافة السحرية" التي يفتن بها هتلر مستمعيه، وحاليا من قبل ناشري Hitlers Tischgesprache، بون، 1951 (**حديث المائدة لهتلر**، الطبعة الأمريكية، نيويورك، 1953: أعود إلى الطبعة الألمانية). يرتكز هذا الاعجاب ـ هذه "الجاذبية الغريبة التي تنضح من هتلر بصفة لا تُقاوم" ـ على "هذه العقيدة الراسخة لهذا الشخص في نفسه" (مقدمة جيرهارد ريتر، ص. 14) وعلى تقديراته الزائفة تقريبا حول كلّ ما هو موجود في الوجود وعلى الأمر بأنّ آراءه ـ سواء تعلق الأمر بمضار =

هزيمته ووفاته، وقع إهماله تماما إلى درجة أنّه لم يعد يلعب أيّ دور، حتى لدى مجموعات الفاشية الجديدة والنازية الجديدة في ألمانيا. إنّ هذه الميزة السريعة الزوال لها دون شكّ علاقة مع التقلب المعروف لدى الجماهير والمجد الذي يرتكز عليها؛ ولكنها تُفسّر أكثر الهاجس الشمولي لحركة أزلية : لا تظلّ المجموعات الشمولية في السلطة ما إن ظلت طويلا في حركية وتثير الحراك في كلّ ما يحيط بها. لذلك، وفي بعض الحالات، فإنّ ما هو عرضي يكون في الواقع تزلفا للقادة المتوفين، بما أنّ هذا العرضي يبرهن أنّهم نجحوا في إصابة رعاياهم بجرثومة خاصة للشمولية؛ ذلك، إن صحّ وجود شخصية أو عقلية شمولية، فإنّ قدرة هذا التكيف وهذا الغياب للتواصل الخارقة للعادة هي فعلا الخصائص الأساسية. وإذن يمكن أن نعتقد بأنّ التقلب للنسيان لدى الجماهير يعني أنّها شُفيت من الوهم الشمولي، الذي نشبهه عند الضرورة مع تأليه هتلر أو ستالين؛ وقد يكون العكس هو الذي حصل فعلا.

= التبغ أو على سياسة نابوليون ــ يمكن أن تندرج دائما في إطار إيديولوجيا شاملة. فالإعجاب ظاهرة اجتماعية، ويجب فهم الانبهار بهتلر حسب حاشيته المقربة. يميل دوما المجتمع أوّلا إلى قبول شخص بما يدعيه، إلى درجة أنّ مجنونا يدعي بأنّه عبقري له الكثير من الحظوظ لكي يقع تصديقه. إنّ فقدان التمييز لدى المجتمع المعاصر يعزز هذا التوجه، إلى درجة أنّ الشخص الذي يطرح أفكاره بنبرة مقنعة دون تردّد يفقد بصعوبة هيبته، رغم تعدّد الأخطاء البريئة. اكتشف هتلر، الذي كان يعرف جيّدا الفوضى العصرية للأفكار، أنّ أحسن وسيلة لتجنب التردّد بين أفكار مختلفة و"القناعة... بأنّ كلّ شيء تافه" (ص. 281)، هو الانخراط في **اتجاه واحد** من بين العديد من الاتجاهات الفكرية "بحزم مطلق". لقد سحر هذا التعصب الاعتباطي المجتمع لأنّ هذا الأخير تخلص، عند التعبير، من الفوضى الفكرية التي يولّدها باستمرار. ولكن، ليس لهذه "الهبة" السحرية سوى معنى اجتماعي؛ وهو أمر واضح في **حديث المائدة** لأنّه في ذلك الحين كان هتلر يمارس لعبة المجتمع ولا يخاطب من يشبهه، ولكن يتوجه إلى جنرالات الجيش الألماني، المنتمين جلهم إلى "المجتمع". ومن الخطأ كليّا الاعتقاد بأنّ نجاحات هتلر كانت بسبب "قواه السحرية؛ وإن كانت لديه هذه المؤهلات فقط، قد لا يكون سوى أحد من مشاهير الصالونات.

وهنالك خطأ خطير جدّا يتمثل في تناسي، بحجة هذه الهشاشة، أنّ الأنظمة الشمولية، طالما كانت في السلطة، وأنّ القادة الشموليين، ما إن ما زالوا على قيد الحياة، "يمارسون السلطة بالاعتماد على الجماهير" حتى النهاية[2]. كان وصول هتلر إلى السلطة شرعيّا حسب لعبة الأغلبية[3]، ولم يستطع هو ولا ستالين الحفاظ على نفوذهما على عدد كبير من السكان، والصمود أمام العديد من الأزمات الداخلية والخارجية، ومواجهة الأخطار العديدة للصراعات الداخلية المستعصية، إن لم يحصلا على ثقة الجماهير. لم تكن محاكمات موسكو ولا تصفية روهم ممكنة لو لم تساند الجماهير كلّا من ستالين وهتلر. هنالك فكرة منتشرة تقول بأنّ هتلر مجرّد صنيعة لرجال الصناعة الألمان، وأنّ ستالين انتصر في صراع خلافة لينين عن طريق مؤامرة رهيبة. هذه مجرّد أسطورة مزدوجة، تدحضها العديد من الوقائع، وأوّلها الشعبية غير القابلة للجدل للزعيمين[4]. وليس ممكنا أن ننسب شعبيتهما إلى تفوّق دعاية كاذبة

(2) انظر الملاحظات القيمة لـ
Carlton J. H. Hayes sur «La Nouveauté du totalitarisme dans l'histoire de la civilisation occidentale» dans *Un symposium sur l'Etat totalitaire*, 1939, Travaux de l'American Philosophical Society, Philadelphie, 1940, vol. LXXXII.

(3) كانت فعلا "أوّل ثورة هامة في التاريخ تمّ تحقيقها بتطبيق القوانين السائرة عند أخذ السلطة" (Hans Frank, *Recht und Verwaltung*, 1939, p. 8).

(4) أحسن دراسة حول هتلر ومسيرته هي السيرة الذاتية الجديدة لـ Alan Bullock, *Hitler, essai sur la tyrannie*, Londres, 1952. وفي أحسن التقاليد البريطانية للسير الذاتية السياسية، تستعمل بطريقة دقيقة جميع المصادر المتوفرة وترسم لوحة شاملة للمحيط السياسي للمرحلة. لمزيد من التفاصيل، حلت هذه النشرية المؤلفات الممتازة لكونراد هيدن ـ وبالأخص **الفوهرر** : **ارتقاء هتلر إلى السلطة**، بوسطن، 1944 ـ ولكن تظل هذه المؤلفات هامة للتأويل العام للأحداث. وبالنسبة لمسار ستالين، ظل تأليف بوريس سوفارين **ستالين** : **دراسة نقدية للبولشيفية**، نيويورك، 1939، كتابا كلاسيكيا. أمّا كتاب إسحاق دوتشار، **ستالين** : **سيرة ذاتية سياسية**، لندن ونيويورك، 1949، ضروري لوثائقه الثرية ومعايناته الدقيقة حول الصراعات الداخلية للحزب البولشيفي؛ ولكن الكتاب يعاني من تأويل يشبه فيه ستالين بكرومييل، ونابوليون وروباسبيار.

ومدبرة بعناية اعتمادا على الجهل والغباوة. ذلك لأنّ دعاية الحركات الشمولية هي بثبات صريحة ومخادعة، ويبدأ الطامحون للدكتاتورية الشمولية عموما مسيرتهم بالتبجح بجرائمهم السابقة ومعلنين بالتفصيل عن جرائمهم المستقبلية. فقد كان النازيون "مقتنعين بأنّ الشرّ يثير في عصرنا الحالي قوّة جذب مرضية"(5)، وهو المجال المشترك للدعاية الشيوعية، في روسيا والخارج، للتأكيد على أنّ البلاشفة لا يعترفون بالمعايير الأخلاقية العادية، وتبيّن التجربة عديد المرّات بأنّ القيمة الدعائية للجريمة والازدراء الكلي للمعايير الأخلاقية مستقلة عن المصلحة البسيطة، المفترض أن تكون العنصر النفسي القويّ في السياسة.

إنّ الجاذبية التي يمارسهما الشرّ والجريمة على عقلية الدهماء ليست جديدة. فقد تثبتنا دوما من أنّ الغوغاء تحيي "أعمال العنف بأن تلاحظ بإعجاب : ربما يكون ذلك ليس بالجميل، ولكن الأمر قويّ جدّا"(6). خلال نجاح الشمولية، يكون بالأحرى العامل المخيف هو اللامبالاة الحقيقية لمنخرطيه : إنّه معقول أنّ نازيا أو بولشيفيّا لا يهتزّ في قناعاته عندما يقع اقتراف جرائم ضدّ أشخاص لا ينتمون للحركة، أو أنّهم معادون لها؛ ولكن المذهل أنّه لا يرمّش الجفن عندما يشرع الغول في افتراس أولاده، ولا أن يصير هو نفسه ضحية الاضطهاد، إن وقعت إدانته ظلما، وأطرد من الحزب وأُرسل إلى الأشغال الشاقة أو في معسكر اعتقال. وعلى العكس، يمكن، بذهول العالم المتمدّن، أن يكون مستعدّا لإعانة متهميه والتصريح بإدانته الشخصية، شريطة أن لا يقع المسّ بوضعه كعضو للحركة(7). ويكون من السذاجة تصديق هذه القناعة

(5) Franz Borkenau, *L'Ennemi totalitaire*, Londres, 1940, p. 231

(6) قولة مأخوذة من الطبعة الألمانية "لبروتوكولات حكماء صهيون"، *Die Zionistischen Protokolle mit einem Vor-und Nachwort von Theodor Fritsch*, 1924, p. 29.

(7) يخصّ الأمر خاصية من النوعية الروسية للشمولية. فمنذ أوائل محاكمة المهندسين الأجانب في الاتحاد السوفييتي، وقع استعمال التعاطف الشيوعي كحجة لاتهام =

العنيدة، التي صمدت أمام جميع التجارب الحقيقية وأطاحت بالمصلحة الشخصية الآنية، كتعبير عادي لمثالية متحمّسة. فقد كانت دوما المثالية، سواء كانت صبيانية أو بطولية، مصدرا في القناعة والقرار الشخصي، وتبقى رهينة التجربة والتناقض[8]. وخلافا لجميع أشكال المثالية، ينهار تعصّب الحركات الشمولية حين تترك الحركة مناصريها المتعصبين في الأصل، قاتلا في نفوسهم ما تبقى من قناعة يمكن أن تظل إثر هزيمة الحركة ذاتها[9]. ولكن في الإطار

= الذات : "في كلّ الأوقات، تشترط السلطات أن أعترف بعمليات تخريب لم أقترفها. فرفضت. فقالوا لي : "إن كنت مناصرا للحكومة السوفييتية، مثلما تدعيه، أثبت ذلك بأفعالك؛ فالحكومة في حاجة إلى اعترافك." نقله أنطون تشيليقا، **اللغز الروسي**، لندن، 1940، ص. 153.

وفر تروتسكي تبريرا نظريّا لهذا التصرّف : "لا يمكن أن نكون على حقّ إلا مع وبالحزب، ذلك لأنّ التاريخ لم يوفر وسيلة أخرى لنكون على حقّ. فللأنقليز مثل شعبي : "على حق أو باطل، إنّه بلدي". (...) ولدينا أحسن تبرير تاريخي على ذلك بالقول : إن كان على حقّ أو على باطل في بعض الحالات الملموسة والشخصية، فهو حزبي" (سوفارين، مصدر مذكور، ص. 361).

والعكس بالعكس، كان من الواجب محاكمة مغلقة لضباط الجيش الأحمر غير المنتمين للحركة .

(8) يرفض الكاتب النازي أندرياس بفينينغ بوضوح الفكرة القائلة بأنّ الأس. أ. كانوا يناضلون في سبيل "هدف مثالي" أو كانوا ينشطون بدافع "تجربة مثالية". و"تظهر تجربتهم الأساسية خلال المعركة". وحسب الأدبيات الوفيرة المنشورة في شكل كتيبات من قبل أهمّ مركز لتلقين الإيديولوجيا للأس. أس.، من الواضح أن عبارة "المثالية" وقع تجنبها بعناية. كانوا يفرضون على الأس. أس لا المثالية، وإنما "تناسق منطقي عميق حول جميع النقاط الإيديولوجية، والمواصلة القاسية للمعركة السياسية" (Werner Best, *Die deutsche Polizel*, 1941, p. 99).

(9) في هذا الصدد، توفر ألمانيا لما بعد الحرب العديد من الأمثلة التوضيحية. وكان من الغريب أنّه لم يقع قبول الجنود الأمريكيين السود بعداوة، رغم التلقين العنصري المكثف. وبهذه الطريقة المذهلة أيضا "لم يقاتل فيلق الفافن إس. إس.، في الأيام الأخيرة من المقاومة الألمانية، "إلى آخر رجل"، وهذه الوحدة الخاصة للقتال، "وبعد التضحيات الجسام في السنوات الماضية، التي بشكل مناسب تجاوزت كثيرا =

الداخلي المنتظم للحركة، إن تماسكت، لا يمكن المسّ من أعضائها المتزمتين لا بالتجربة، ولا بالحجة؛ فالتماثل مع الحركة والانسياق هما اللذان على ما يظهر حطما فيهم حتى عامل الشعور بالتجربة، حتى وإن كانت هذه الأخيرة أعتى من التعذيب أو الخوف من الموت.

تهدف الحركات الشمولية وتنجح في تنظيم **الجماهير** ـ وليس الطبقات، مثلما تفعله الأحزاب المصلحية القديمة للأمم الأوروبية ولا المواطنين ذوي المصالح، ولكن أيضا لأفكار حول تناول الشؤون العامة، مثلما تفعله أحزاب البلدان الأنغلو- ساكسونية. وإن كانت المجموعات السياسية مرتهنة لقوّة نسبية، فإنّ الحركات الشمولية تخضع فقط لقوّة العدد، إلى درجة أنّ الأنظمة تظهر وكأنها مستحيلة، حتى في الظروف المناسبة من ناحية أخرى، في بلدان يكون أهلها قليلي العدد نسبيّا[10]. إثر الحرب العالمية الأولى، اجتاحت أوروبا موجة من الحركات شبه الشمولية والشمولية، مناوئة بشدّة للديمقراطية ومساندة للدكتاتورية؛ فانتشرت حركات فاشية، انطلاقا من إيطاليا، في جميع بلدان أوربا الوسطى والشرقية تقريبا (كان القسم التشيكي من تشكوسلوفاكيا أحد الاستثناءات الجديرة بالذكر)؛ ولكن، لم يحاول موسوليني نفسه، الذي يحبذ كثيرا عبارة "الدولة الشمولية"، إقامة نظام شموليّ شاملٍ[11] واكتفى بالدكتاتورية

= خسائر الجيش، تصرف خلال الأسابيع الأخيرة مثل أي وحدة متكونة من المدنيين، وانهار أمام الطبيعة اليائسة للوضع" (Karl O. Pactel, «Die S. S.», in *Viertelfahreshefte für Zelgeschichte*, janvier 1954).

(10) تحكم انظمة أوروبا الشرقية لفائدة موسكو وتتصرف كوكلاء للكومنترن؛ فهي تمثل امتدادا للحركة الشمولية التي تشرف عليها موسكو، وليس تطورات قومية. يظهر أنّ الاستثناء الوحيد هو تيتو في يوغسلافيا، الذي قد قطع مع موسكو لأنّه فهم بأنّ المناهج الشمولية الروسية قد تكلفه نسبة عالية من السكان اليوغسلافيين.

(11) هذا يدلّ على أنّ الدكتاتورية الفاشية لم تكن شمولية، ذلك لأنّ المحاكمات السياسية كانت فيها قليلة العدد وهينة نسبيا. فخلال السنوات العملية فعلا، الممتدّة من 1926 إلى سنة 1932، أصدرت المحاكم الخاصة 7 أحكام بالإعدام، و257 حكما بعشر سنوات سجنا أو أكثر، و1360 بأقلّ من عشر سنوات، والعديد من أحكام بالنفي؛ =

والحزب الواحد. وظهرت دكتاتوريات شبيهة، غير شمولية، قبل الحرب في رومانيا، وبولندا، ودول البلطيق، والمجر، والبرتغال وفي إسبانيا لفرانكو. وكان النازيون، الذين كان لديهم حسّ مرهف لمعرفة مثل هذه الاختلافات، يقومون بتعاليق محقّرة لقصور حلفائهم الفاشيين، بينما كان إعجابهم الحقيقي بالنظام البولشيفي في روسيا و(الحزب الشيوعي في ألمانيا) لا يضاهيه ـ دون حدّ ـ قرفهم لأعراق أوروبا الشرقية[12]. إنّ الشخص الوحيد الذي كان هتلر

= وقع إيقاف 12,000 شخصا ووقعت تبرئتهم، وهو إجراء غير معقول أثناء فترة الرعب النازية والبولشيفية. انظر، E. Kohn-Bramstedt, *Dictature et Police politique : la Technique du contrôle par la crainte*, Londres, 1945, p. 51 s.

(12) أكّد المنظرون النازيون دوما بشكل قاطع بأنّ "الدولة الأخلاقية لموسوليني و"الدولة الإيديولوجية" لهتلر لا يمكن ذكرهما بنفس النسق" (Gotfried Neesse, dans *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*, 1938, Band 98 : «Die verfassungsrechtliche Gestaltung der Ein-Parte»).

يقول غوبلس : "ليس هنالك علاقة بين (الفاشية) والقومية الاشتراكية. بينما تغوص هذه الأخيرة في الأعماق، فإنّ الفاشية تظل سطحية" (**يوميات غوبلس، 1942-1943**، نشرها لويس لوشنار، نيويورك، 1948، ص. 71). "لم يكن (الدوتشي) ثوريّا مثل الفوهرر أو ستالين. فهو متعلق كثيرا بشعبه الإيطالي إلى حدّ ليست له ميزات الثوري على المستوى العالمي" (نفس المصدر، ص. 468).

وعبّر هيملر عن نفس الرأي في خطاب ألقاه سنة 1943 في محاضرة للضباط الساميين : إنّ الفاشية والقومية - الاشتراكية مختلفتان بالأساس... ليس هنالك إطلاقا أي مقاربة بينهما كحركات روحية وإيديولوجية". انظر كوهن - برامستادت، مصدر مذكور، الملحق أ.

ومنذ بداية سنوات 1920، اعترف هتلر بالتقارب بين الحركتين النازية والشيوعية : في حركتنا يلتقي الطرفان : الشيوعيون القادمون من اليسار، والضباط والطلبة القادمون من اليمين. فقد كان كلّ واحد منهم من العناصر النشطين.. فقد كان الشيوعيون مثاليين بالنسبة للاشتراكيين..." انظر هيدن، مصدر مذكور، ص. 147. واقتصر روهم، رئيس الأس. أ، بتكرار فكرة منتشرة عندما كتب، في أواخر سنوات 1920، يقول : هنالك كثير من الأمور بيننا وبين الشيوعيين، ولكننا نحترم صدق قناعاتهم وإرادتهم على التضحية لأجل قضيتهمن وهو ما يجمعنا بهم". (Ernst Rhm, *Die Geschicht eines Hochverärters*, 1933, Volksausgabe, p. 273). =

يكنّ له "احتراما دون حدود" هو "العبقري ستالين"[13]، وإن كان في حالة ستالين والنظام الروسي، فليس لدينا (ولا يمكن أن يكون لدينا) الوثائق الثرية الخاصة بألمانيا، ولكن لدينا منذ خطاب خروتشوف أمام المؤتمر العشرين للحزب بأنّ ستالين لم يثق إلا في شخص واحد، وأنّ هذا الشخص هو هتلر[14].

المهمّ أنّه في جميع هذه البلدان الأوروبية الصغيرة، سبق وجود الدكتاتوريين غير الشموليين حركات شمولية : ويظهر إذن أنّ الشمولية كانت هدفا طموحا جدّا، وما إن استُخدم لتنظيم الجماهير إلى أن تمكنت الحركة من

= شهدت الحرب الأخيرة النازيين يعترفون تقريبا بالروس كالندّ لهم. فعند حديثه في ماي 1943 في محاضرة قال هتلر بأنّ "في هذه الحرب، وجد البورجوازيون والدول الثائرة في مواجهة بعضهما. كان من السهل علينا التخلص عسكريا من الدول البورجوازية، لأنّها فعلا ادنى منّا. والبلدان التي تمتلك إيديولوجيا لها موقف واضح أكثر من الدول البورجوازية.. (ففي الشرق) التقينا بعدوّ، هو أيضا، يحتكم إلى إيديولوجيا، حتى وإن كانت سيئة (**يوميات غوبلس**، ص. 355). يعتمد هذا الحكم على اعتبارات إيديولوجية ولا عسكرية. لقد وفر غوتفريد نييس، سمة 1936 في *Patei und Staat* الرواية الرسمية لصراع الحركة قصد الوصول إلى الحكم : "بالنسبة إلينا، تمتدّ الجبهة الموحدة **للنظام** من الحزب القومي للشعب الألماني (بمعنى اليمين المتطرّف) إلى الاشتراكيين الديمقراطيين. وكان الحزب الشيوعي العدوّ الخارجي **للنظام**. وبالتالي، خلال الأشهر الأولى من سنة 1933، عندما وقع تحديد مصير **النظام**، وجب علينا القيام بالمعركة الحاسمة ضدّ الحزب الشيوعي" (ص. 76) .

(13) Hitlers Tischgespräche, p. 113 . نجد فيه أيضا العديد من الأمثلة التي تبيّن أنّ هتلر، خلافا لبعض الأساطير لما بعد الحرب، لم يكن في نيّته أبدا الدفاع من "الغرب ضدّ البولشيفية، ولكنه ظلّ دوما على استعداد للتحالف مع "الحمر" لتحطيم الغرب، حتى في فترة ذروة الصراع ضدّ روسيا السوفييتية. انظر بالخصوص صص. 95، 108، 113 وما يليها، و158 و385.

(14) نعرف اليوم أنّه وقع إعلام ستالين عديد المرات بالهجوم المرتقب لهتلر ضدّ الاتحاد السوفييتي. حتى عندما أخبره الملحق العسكري السوفييتي بيوم الهجوم النازي، رفض ستالين الاعتقاد بأنّ هتلر سينتهك المعاهدة. (انظر "خطاب خروتشوف عن ستالين"، نصّ بثته وزارة الخارجية الأمريكية، **نيويورك تايمز**، 5 جوان 1956).

السلطة، فإنّ البعد الشامل للبلاد يحتّم على المرشح الشمولي إن ينصاع للرسوم البيانية العادية لدكتاتورية الطبقة أو الحزب. إنّ الحقيقة البسيطة هو أنّ هذه البلدان لا تتحكم بما فيه الكفاية في الموارد البشرية للسماح بهيمنة شاملة وخسائرها السكنية الثقيلة[15]. نظرا لعدم وجود امل كبير في احتلال مناطق بكثافة سكانية عالية، فقد أجبر طغاة هذه البلدان الصغيرة على توخي الاعتدال النسبي خوفا من فقدان البعض من رعاياهم. ولنفس السبب، بدت النازية، حتى اندلاع الحرب وامتدادها في أنحاء أوروبا، أقلّ تماسكا وقاسية أكثر من نظيرتها الروسية؛ حتى الشعب الألماني لم يكن كثير العدد ليسمح بالتطوّر الشامل لهذا الشكل الجديد من الأنظمة. فلو أنّ ألمانيا انتصرت في الحرب، لأمكن لها الهيمنة الشمولية الشاملة، ويمكننا الحصول على فكرة للتضحيات التي يمكن أن يحصل لا فقط "للأعراق الدنيا"، بل وأيضا بالنسبة للألمان ذواتهم، حسب مخططات هتلر التي وصلتنا[16]. ومهما يكن من أمر، فقد أصبح لألمانيا خلال

---

(15) وهو ما تبينه المعلومة التالية، التي نقلها سوفارين، مصدر مذكور، ص. 669: "حسب ف. كريفيتسكي، ومصدره التقارير السرية للشرطة السوفييتية: "عوضا عن الـ 171 مليون ساكن المتوقعين لسنة 1937، لم نجد سوى 145 مليون؛ بذلك "ينقص" قرابة 30 مليون من الأشخاص في الاتحاد السوفييتي". ويجب التذكير بأنّ هذا حدث إثر إلغاء معاقل الكولاك، التي تسببت في مقتل قرابة 8 ملايين من الأرواح البشرية. انظر **الشيوعية في تفاعل**، نشرية الحكومة الأمريكية، واشنطن، 1946، ص. 140.

(16) يمكن أن نحصل على جزء هام من هذه المخططات، المعتمدة على وثائق أصلية، في كتاب **أدعية لكراهية** *Bréviaire de la haine*، لليون بولياكوف، باريس 1958، الفصل الثامن ـــ ولكن فقط إن تعلق الأمر بعملية تصفية الشعوب غير الجرمانية، خاصة الشعوب من الأصول السلافية. قد لا تتوقف آلة التدمير النازية أمام الشعب الألماني؛ وهذا واضح حسب اللائحة الصحية للرايخ، حرّرها هتلر بنفسه. فهو يقترح فيها "العزل" عن بقية السكان لكلّ العائلات التي تضمّ حالات للأمراض القلبية أو الرئوية، على أن تكون الخطوة القادمة للبرنامج هي تصفيتها الجسدية. ويوجد هذا الإجراء، ومشاريع أخرى لألمانيا المنتصرة، في مذكرة لرؤساء دائرة (كريسليتر) هاس - ناسو؛ وقع تقديم هذه المشاريع في شكل تقرير لمناقشة تمّت في المقرّ الرئيسي للفوهرر حول الإجراءات الممكن اتخاذها "قبل.. وبعد اكتمال النصر في الحرب. =

الحرب فقط، بعد أن وفّرت عمليات التوسع الشرقية أعدادا بشرية ضخمة وسمحت بوجود المعتقلات، إمكانية إقامة نظام شمولي حقيقي. (والعكس بالعكس، كانت مخاطر النظام الشمولي جدّ عالية بصفة مخيفة في بلدان الاستبداد الشرقي التقليدي، مثل الهند والصين؛ فهنالك مادة أولية لا تنضب تقريبا لتغذية آلية الهيمنة الشاملة، المراكمة للسلطة والمدمرة للبشر؛ وإن كان هذا الشعور بأن تكون تافها، الذي يميّز "رجل الغوغاء"، ظاهرة جديدة تماما في أوروبا، حيث تكون البطالة كثيفة والنمو الديموغرافي للمائة والخمسين سنة الأخيرة، تهيمن هنالك منذ قرون، في ظلّ الازدراء بكلّ قيم الحياة البشرية). ولا يمكننا ابدا أن ننسب الاعتدال أو مناهج الحكومة الأقلّ قتلا خوفا من انتفاضة شعبية؛ بل إنّ التخفيض من عدد السكان يمثل في حدّ ذاته تهديدا هامّا جدّا من ناحية أخرى. لم يكن الأمر إلا عندما أمست أعدادا ضخمة متوفرة أو يمكن استخدامها دون بلوغ درجة شنيعة من إخلاء السكان، يكون النظام الشمولي ممكنا، باعتباره متميّزا عن الحركة الشمولية.

إنّ الحركات الشمولية ممكنة حيث توجد جماهير، تكتشف، لسبب أو لآخر، أنّ لها الرغبة في منظومة سياسية. لم تتحد الجماهير عن وعي بالمصلحة

= انظر مختارات الوثائق في *La Conspiration et l'agression nazies*, Washington, 1946, vol. VII, p.175 . كان أيضا من المفترض إصدار "تشرع شامل" يقنن ويطوّر "السلطة المؤسستية" للشرطة لإرسال أبرياء من كل ذنب إلى المعتقلات. (انظر Paul Werner, S. S. Standartenführer, dans *Deutsches Jugendrecht*, Heft 4, 1944).

وفي خصوص هذه "السياسة السكنية السلبية"، التي كان لها فعلا نفس أهداف التصفيات البولشيفية، تجدر الإشارة أنه "يستحيل هنا وقف مسار الفرز (Himmler, «Die Schutzstaffel», in *Grundlagen, Aufbau und Wirtschafsordnung des nationalsozialistischen Staates*, nº 7 b). "كان نضال الفوهرر وحزبه عملية فرز لم تتحقق إلى الآن... هذا الفرز وهذا النضال وقع تحقيقهما ظاهريا في 30 جانفي 1933... كان الفوهرر ورفاقه يعرفون بأنّ النضال الحقيقي قد بدأت فعلا (Robert Ley, *Der Weg zur Ordensburg*, o.D. Verlag der Deutschen Arbeitfront "نسخة غير متوفرة تجاريا")

العامة، وليست لها هذا المنطق الخاص بالطبقات المعبر عنه بمواصلة الأهداف الخاصة، والمحدّدة، وسهلة المنال. إنّ عبارة "الجماهير" تنطبق فقط على أشخاص لا يقدرون، سواء لعددهم البسيط، أو للا مبالاتهم، أو لهذين السببين، على الاندماج في أي منظمة تأسست على المصلحة العامة ـــ سواء كانت أحزاباً سياسية، أو مجالس بلدية، ومنظمات مهنية أو نقابات. فالجماهير موجودة بقوّة في جميع البلدان وتمثل الأغلبية من هذه الطبقات أشخاصا محايدين وغير مبالين سياسيا، يصوّتون لماما ولا ينخرطون أبدا في أي حزب.

إنّ ما يميّز الحركة النازية في ألمانيا والحركات الشيوعية في أوروبا، بعد 1930[17]، هو أنّهم انتدبوا منخرطيهم من جمهرة هؤلاء الناس غير المبالين ظاهريّا، والذين تخلت عنهم بقية الأحزاب الأخرى معتبرين إياهم كثيري الخمول أو أغبياء حتى يكونوا أهلا بالعناية. كانت النتيجة أنّ أغلبية منخرطيها من الأشخاص الذين لم يظهروا من قبل إطلاقا على الساحة السياسية. ممّا مكّن من إدراج طرق للدعاية السياسية حديثة جدّا، وكذلك عدم المبالاة بحجج المناوئين؛ ولا تتموقع فسحب هذه الحركات خارج نظام الأحزاب وترفضه بصفة مجملة، ولكن تجد أيضا زبائن، لم يقع العناية بهم إطلاقا، ولا "تدليعهم" أبدا من قبل نظام الأحزاب. ولذلك لم يحتاجوا إلى دحض البراهين التي يواجهونهم بها، وفضلوا بصفة منهجية الوعيد بالموت على محاولات الاقناع، والرعب على القناعة. كانوا يزعمون بأنّ الخلافات تنشأ دوما عن مصادر عميقة، طبيعية، واجتماعية أو نفسية، لا يمكن للشخص التحكم فيها، وبالتالي لمراقبة العقل. وقد لا يكون هذا ضعفا إلا إذا قبلوا مواجهة حقيقية مع بقية الأحزاب؛ فيصير هذا الأمر قوّة لو كانوا متيقنين بأنّهم يواجهون أشخاصًا لهم أسباب حتى يكونوا أيضا مناوئين لبقية الأحزاب.

---

(17) وصف ف. بوركينو فعلا الوضعية على النحو التالي: "لم يكن للشيوعين سوى نجاح بسيط عندما حاولوا كسب جماهير الطبقة العمالية؛ وفيما بعد كان دعمهم المكثف، إن كان لديهم دعم، متباعدا شيئا فشيئا عن البروليتاريا" (Dieneue Komintern», in»
.(*Der Monat*, Berlin, 1949, Heft 4

إنّ نجاح الحركات الشمولية لدى الجماهير يدقّ ناقوس الفناء لوهمين يخصّان الديمقراطيات عموما، خصوصا بالنسبة للأمم الأوروبية ونظمهم الحزبية. يرى أوّل وهم بأنّ الشعب، في مجمله، يساهم فعليّا في السلطة، وأنّ الأفراد لهم علاقة مودّة مع حزب أو آخر. بل العكس، تبيّن هذه الحركات بأنّ الجماهير غير المنحازة سياسيّا وغير المبالية تستطيع أن تمثل بسهولة الأغلبية في بلد ديمقراطي : وبالتالي، يمكن للديمقراطية أن تعمل حسب القواعد التي لا تعترف بها بصفة فعلية سوى أقلية. ويريد الوهم الثاني، المستعمل بعناية من قبل الحركات الشمولية، أن تكون هذه الجماهير دون أهمية، وأن تكون فعلا محايدة ولا تمثل إلا العمق الصامت لحياة الأمة السياسية. تُظهر الحركات الشمولية الآن ما لم تقدر على إبرازه إطلاقا أية منظومة أخرى للرأي العام : فالنظام الديمقراطي يعتمد على الموافقة والتسامح الصامتين للطبقات الخرساء واللامبالية من السكان، أكثر من الاعتماد على المؤسسات والمنظمات الصريحة والواضحة في البلاد. هكذا، عندما اجتاحت الحركات الشمولية البرلمانات، اتضح أن ازدراءهم للنظام البرلماني مجرّد تناقض خالص : ففي الواقع، لقد نجحوا في اقناع قسم كبير من السكان بأنّ الأغلبيات البرلمانية كانت وهمية ولا تتماشى بالضرورة مع الواقع القومي، مقوّضين بذلك الاحترام البشري والثقة في الأنظمة التي تعتقد أيضا في حكم الأغلبية أكثر من الاعتقاد في دستورهم الخاص.

أشرنا أحيانا بأنّ الحركات الشمولية تستخدم وتستغل الحريات الديمقراطية على أحسن ما يرام لإبطالها. لا يتعلق الأمر فقط ببراعة شيطانية من قبل قادتها ولا غباوة طفولية من قبل الجماهير. إنّه لصحيح بأن الحريات الديمقراطية ترتكز على مساواة كلّ المواطنين أمام القانون؛ ولكن لا تحصل على حواسهم وعلى مهامهم العضوية إلا عندما ينتمي المواطنون إلى مجموعات تمثلهم، أو يقيمون مرتبة اجتماعية وسياسية. إنّ انهيار نظام الطبقات، التطابق الاجتماعي والسياسي الوحيد للأمم الأوروبية، كان بالتأكيد "أحد الوقائع الأكثر درامية للتاريخ

الألماني الحالي"[18]. وكان أيضا ملائما لتطوّر النازية إلى درجة أنّ غياب التنضيد الاجتماعي لدى سكان الريف الروسي العميق (هذا "الجسم العظيم الواهن، المحروم من ثقافة سياسية والمنيع تقريبا عن جميع الأفكار القادرة على الرفع من شأن العمل"[19] مكّن البلاشفة من قلب النظام الديمقراطي لكيرينسكي. إنّ أوضاع ألمانيا قبل الهتليرية تكشف عن الأخطار التي يعيشها الغرب ضمنيا منذ ذلك الوقت إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتكرّر نفس الانهيار الدرامي للنظام الطبقي في جميع البلدان الأوروبية تقريبا، بينما تشير أحداث روسيا بوضوح التوجه الممكن أن تتخذه التغييرات الثورية المفروضة في آسيا. عمليّا، لا يهمّ أن تتبنى الحركات الشمولية التصوّر النازي أو البولشيفي، أن تنظم الجماهير باسم العرق أو الطبقة، أن تتظاهر باتباع قوانين الحياة والطبيعة أو الجدلية والاقتصادية.

إنّ اللامبالاة بالشؤون العامة، والحياد على المستوى السياسي، ليست في حدّ ذاتها سببا كافيا لتطور الحركات الشمولية. فقد أثار المجتمع البورجوازي، المرتكز على المزاحمة والكسب، اللامبالاة وحتى العداوة تجاه الحياة العامة، ليس فقط لدى الطبقات الاجتماعية التي تستغلها وتستبعدها من الاسهام الفعلي في إدارة البلاد، ولكن في صلب طبقتها قبل كلّ شيء. وبطول مدّة من التواضع الزائف، اكتفت البورجوازية خلالها بأن تكون طبقة مهيمنة دون أن تتوق للسلطة السياسية (الذي تخلت عنه عن طواعية للأرستقراطية)، تلا ذلك العصر الإمبريالي : انكشفت البورجوازية عندئذ بأنّها مناوئة أكثر فأكثر للمؤسسات الموجودة وشرعت في تنظيم صفوفها مطالبة بممارسة السلطة. إن الخمول الأوّلي والمطالبة اللاحقة لاحتكار دكتاتوري في تسيير الشؤون الخارجية للأمّة لهما الاثنان نفس الأصل : نمط وفلسفة للحياة يتمحور باستمرار وحصريّا حول نجاح أو إخفاق الفرد في منافسة قاسية، حيث لا يشعرون بواجبات ومسؤوليات

---

(18) William Ebenstein, *L'Etat nazi*, New York, 1943, p. 247.

(19) حسب قولة ماكسيم غوركي. انظر سوفارين، مصدر مذكور، ص. 290.

المواطن إلا بمثابة إضاعة تافهة للوقت والجهد. إنّ هذه المواقف البورجوازية مفيد جدّا لهذه الأشكال من الدكتاتورية حيث "الرجل القويّ" يتحمل المسؤولية المرهقة لتسيير الشؤون العامة؛ ولكنها تمثل عائقا حقيقيّا للحركات الشمولية، التي لا تقدر على السماح بأيّ فردانية، بورجوازية أم لا. إنّ الأقسام غير المبالية لمجتمع تهيمن عليه البورجوازية، مهما كان اشمئزازهم لتحمّل مسؤولياتهم المدنية، فهي تحافظ على شخصياتها، على الأقل إن فقدتها، فهي لا تستطيع أبدا أن تصبو إلى العيش في التنافس لأجل الحياة.

إنّه من الصعب ملاحظة الفوارق العميقة بين التنظيمات السكنية في القرن التاسع عشر والحركات الجماهيرية للقرن العشرين. فعلا، فالقادة العصريون الشموليون لا يختلفون إطلاقا، نفسانيّا وعقليا، عن قادة الجماهير السابقين، حيث تتشابه معاييرهم الأخلاقية والممارسات السياسية عن قريب مع معايير وممارسات البورجوازية. ولكن، بما أنّ الفردانية تميّز موقف البورجوازية وكذلك السكان، يمكن للحركات الشمولية أن تدعي فعلا بأنّها كانت أوّل الأحزاب المعادية للبورجوازية حقيقة؛ فما من حزب سابق للقرن التاسع عشر، ولا جمعية العاشر من ديسمبر، التي ساعدت لويس نابوليون للتمكن من السلطة، ولا كتائب السفاحين في قضية دريفوس، ولا المائة - السود في البوغرومات الروسية، ولا الحركات المساندة للسلافية أو الجرمانية، لا واحدة منها تمكنت من منخرطيها إلى حدّ أن تفقدهم كلّ متطلباتهم وطموحاتهم الشخصية، ولا من واحدة فكرت أن تتمكن منظمة أخرى من هدم الهوية الشخصية بصفة مستمرّة، وليس فقط عند زمن الفعل الجماعي والبطولي.

إنّ العلاقة بين المجتمع الطبقي، المهيمن عليه من قبل البورجوازية، والجماهير المنبثقة من انهيارها، لا تتطابق والعلاقة بين البورجوازية والسكان، والتي كانت نتيجة ثانوية للإنتاج الرأسمالي. لا تشترك الجماهير مع الغوغاء إلا في ميزة واحدة: إنها غريبة على جميع التفرعات الاجتماعية وجميع التصوّر السياسي العادي. ولكن إن ورث السكان ــ وإن كان في شكل مشوّه ــ معايير

ومواقف الطبقة المهيمنة، فإنّ الجماهير تعكس، وبطريقة أو بأخرى، تنخر معايير ومواقف **جميع** الطبقات تجاه الشؤون العامة. لم يقع تحديد معايير رجل الغوغاء فقط، لا تحديدا من قبل الطبقة التي تنتمي إليها، وبالأحرى عن طريق عدوى التأثيرات والقناعات التي كانت تشاطرها، دون وعي أو بوعي، جميع طبقات المجتمع.

إنّ الانتماء إلى طبقة، رغم أنّه رخو وأقل تصميمًا بحكم الأصول الاجتماعية أكثر من الانتماء إلى الطبقات والملل القروسطية، فهو مرتبط عموما بالولادة، ولا يمكن تغييره إلا بإنعام أو فرصة متميّزتين. فقد كان الوضع الاجتماعي هو الذي يقرّر مشاركة الفرد في السياسة، وباستثناء في وضعيات الخطر **القومي**، حيث كان هذا الفرد مجبولا على التصرف بصفة مستقلة عن الانتماء إلى طبقة أو إلى حزب، لم يكن أبدا في مواجهة مباشرة للشؤون العامة، ولا يشعر إطلاقا بأنّه مسؤول مباشرة عن سيرها. عندما تبلغ طبقة دورا هامّا في المجتمع، كان البعض منهم متعلمين لامتهان السياسة، على أن يقع تمكينهم من جراية (أو لا، إن كانت لديهم إمكانيات) كقادة وممثلين عن طبقتهم في البرلمان. يظلّ معظم الشعب خارج جميع الأحزاب أو أي منظمة سياسية، وهو أمر ليس بالشنيع في نظر أيّ كائن وهو ليس بالهين لطبقة أو لأخرى. وبعبارات أخرى، إنّ الانتماء إلى طبقة، بما لديها من واجبات جماعية ومحدودة، ومواقفها التقليدية إزاء السياسة، تمنع ولادة المواطنين الذين يشعرون فرديّا وشخصيا بأنّهم مسؤولون عن إدارة البلاد. ولا يقع توضيح هذه الميزة غير السياسية لدى السكان الوطنيين إلا عندما ستنهار منظومة الطبقات حاملة في انهيارها كلّ شبكة الخيوط الواضحة والخفية التي تربط الشعب بالجسم السياسي.

إنّ انهيار النظام الطبقي كانت نتيجته الآلية انهيار نظام الأحزاب؛ ولم تستطع هذه الأخيرة، بما أنّها احزاب مصلحة، أن تمثّل المصلح الطبقية. كان بقاؤها قليل الأهميّة في نظر أعضاء الطبقات القديمة، المتمنين رغم أي أمل

الحصول على مكانتها الاجتماعية القديمة، والذين ظلّوا مجتمعين، لا لأنّ لديهم مصالح مشتركة، بل لأنهم يتمنون استرجاعها. وبالتالي، أصبحت الأحزاب أكثر فأكثر أحزابا نفسانية وإيديولوجية في دعايتهم، وأكثر فأكثر دفاعًا عن الديانة وتحنّ إلى الماضي في مقاربتها السياسية. أضف إلى ذلك، فقد خسرت، دون أن تلاحظ ذلك، مساندة أولائك المحايدين الذين لم يهتموا إطلاقا بالسياسة لأنّ لديهم شعورًا بعدم وجود حزب يهتمّ بمصالحهم. وبذلك، لم تكن العلامات الأولى لانهيار النظام، في القارة الأوروبية، بفرار الأعضاء القدامى للحزب، ولكن بسبب عجز الانتداب من بين جيل الشباب، وفقدان الموافقة والدعم الضمنيين للجماهير غير المنظمة : فارتج خمول هذه الأخيرة واتجهت في كلّ صوب حيث وجدت مناسبة للتعبير عن معارضتها الجديدة والعنيفة.

فقد حوّل انهيار الجدران الحامية للطبقات الأغلبية النائمة في ظلّ جميع الأحزاب إلى كتلة واحدة كبيرة عديمة الشكل لأشخاص غاضبين. ليس لهم قاسم مشترك، سوى وعي غامض على أنّ آمال أتباع الأحزاب كانت دون جدوى، وبالتالي، يكون الأعضاء الأكثر وجاهة، والأكثر ثقافة والأكثر تمثيلية للمجموعة أغبياء، وأنّ كلّ القوى المقامة كانت أقل سوء أخلاقيا، وبلّه ومخادعين. وبغض النظر عن أي شكل، بالنسبة لولادة هذا التضامن السلبي المشين، كان الوضع الراهن والقوى الموجودة محلّ كراهية؛ فبالنسبة للعاطلين عن العمل، كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي؛ بالنسبة لصغار الملاكين المصادرة أملاكهم، حزبًا من الوسط أو من اليمين؛ وبالنسبة للطبقات الوسطى والعليا القديمة، أقصى اليمين التقليدي. فقد ارتفعت جماهير هؤلاء الأشخاص المغشوشين واليائسين بسرعة في ألمانيا والنمسا، إثر الحرب العالمية الأولى، عندما أجهز التضخم المالي والبطالة على مفاصل الدولة الناتجة عن الهزيمة العسكرية؛ فظهرت نسبة كبيرة في جميع الدول التي نشأت عندئذ، وساندت الحركات المتطرّفة، في فرنسا وإيطاليا، منذ الحرب العالمية الثانية.

ففي هذه الأجواء، عند انهيار المجتمع الطبقي، تطوّرت نفسية "إنسان الغوغاء" الأوروبي. فالأمر الذي جعل من وحدة رتيبة، ولكن مبهمة، فإنّ نفس المصير هو الذي لحق بمجموعة من الأشخاص، لم يمنع هؤلاء من محاكمة أنفسهم بحيثيات الفشل الفردي، ولا بمحاكمة العالم بصيغ الجور الخاص. ولكن، لم تمثل هذه المرارة الشخصية، حتى وإن وقع استنساخها لدى عديد الحالات الفردية والمنعزلة، قاسما مشتركا : ورغم توجهها لطمس الاختلافات الشخصية، فإنها لا ترتكز على أيّ مصلحة مشتركة، سواء اقتصادية، واجتماعية أو سياسية. وبالتالي، سيكون الانكماش على الذات موازيا مع الضعف الحاسم لغريزة الحفاظ على الذات. لم تعد اللامبالاة، بمعنى أننا لا نعير لأنفسنا اهتماما، والشعور بأنْ يتمّ التضحية بنا، تعبيرًا لمثالية شخصية، ولكن ظاهرة جماهيرية. فالمثل القديم القائل بأنّ الفقراء ليس لهم من خسارة سوى قيودهم، لم يعد متيسرا لرجال الغوغاء، إذ يفقدون أكثر من قيود عسرهم عندما يتوقفون عن الاهتمام بسعادتهم الشخصية : إنّ مصدر جميع المخاوف وجميع المشاكل التي تجعل من الحياة البشرية مرهقة ومخيفة، كانت مجففة. فمقارنة بما هو غير مادي، يظهر أنّ القسّ المسيحي يكون منشغلا بشؤون هذا العالم. يصف هيملر، العارف جدّا بعقلية من كانوا تحت إمرته، لا فحسب جماعة الأس. أس الخاصين به، بل الطبقات العريضة أين كان ينتدب منهم، قائلا بأنهم لا يهتمون "بالمشاكل اليومية"، بل "بالمسائل الإيديولوجية التي تُشغل لعشريات وقرون، إلى درجة أنّ الإنسان... أنّه يعمل لفائدة مهمّة عظيمة، إلى درجة أنّه لا يظهر مثيلا له إلا كلّ ألفي سنة"[20]. أنتج هذا **التكديس** الضخم للأنفار عقلية تفكر، مثل سيسيل رودس منذ أربعين سنة خلت، بـ[مفهوم] القارات والشعور بالقرون.

---

(20) خطاب هنريش هيملر حول "تنظيم وواجبات الأس. أس والشرطة، صدر في *National-politischer Lehrgang der Wehrmacht von 15-23*, janvier 1937، وقع ذكره في *La conspiration et l'Agression nazies*, Washington, 1946, IV, p. 616 s. Bureau du Directeur de la commission des Etats-Unis pour la poursuite de la criminalité des pays de l'Axe - Gouvernement U. S., Washington, 1946, IV, p. 616 s.

تكهن فلاسفة عظام ورجال دولة أوروبيون، منذ بداية القرن التاسع عشر، ولادة "إنسان الغوغاء" وظهور عصر الجماهير. فقد أنارت أدبيات حول سلوك ونفسية الجماهير وعمّمت مفهوما مألوفا كثيرا لدى القدامى، للتقارب بين الديمقراطية والدكتاتورية، بين حكومة العامة والاستبداد. فقد ساعد هؤلاء المؤلفين بعض المثقفين الغربيين، واعين وشديدي الوعي سياسيّا، على ظهور الديماغوجيين، وعلى السذاجة، وعلى الخرافة والعنف. ولكن، إن كان فعلا أن تتحقق هذه التنبؤات نوعًا ما، فإنّها فقدت الكثير من دلالاتها عندما برزت ظواهر مفاجئة جدّا مثل الفقدان الجذري للمصلحة الشخصية[21]، واللامبالاة الساخرة أو المزعجة أمام الموت أو المصائب الشخصية الأخرى، والتوجه العاطفي لاستعمال المفاهيم الأكثر غموضا كأسس للحياة، والازدراء الكلي لقواعد العقل حتى الواضحة منها.

وخلافا للتوقعات، لم تكن الجماهير نتاج المساواة المتنامية للظروف، ولا تطوّر التعليم العام، مع انخفاض لا مفر منه للمستوى وتبسيط المستوى المتضمن له. (قد تكون أمريكا، المثال الكلاسيكي للمساواة في الظروف وفي التعليم العام رغم نقائصها، أقلّ تمثيلية لنفسية الجماهير أكثر من أيّ بلد في العالم). ويتضح فيما بعد بأنّ الأشخاص المثقفين بامتياز كانوا منجذبين بالخصوص إلى الحركات الجماهيرية، وأنّ الفردانية الصافية لا تمنع عموما الانصهار في الجلبة، ولكن تساعدها فعلا أحيانا. كان هذا الأمر الواضح غير متوقع إلى درجة أننا أصبحنا أحيانا مسؤولين عن الطابع المرضي أو عن عدمية الطبقة المثقفة العصرية، عن نوع من التلذّذ بالاضطهاد الذي قد يكون نموذجيا لدى المثقفين، أو بالأحرى التنافر بين العقل والاندفاع الحيوي، و"عداء العقل للحياة". ولكن، لم يكن هؤلاء المثقفين المذمومين المثل الأعلى والمعبرين بوضوح لظاهرة أكثر شمولا. فقد سبق التشرذم الاجتماعي والفردانية المفرطة

---

(21) Gustave Le Bon, *La Psychologie des foules*, 1895 حيث بشير إلى اللامبالاة الخاصة للغوغاء في الفصل الثاني، الفقرة الخامسة.

للحركات الجماهيرية، التي تغري الأشخاص الفوضويين تماما، والفردانيين المتصلبين، الذين يرفضون دوما الاعتراف بالمواثيق والواجبات الاجتماعية، بسهولة وسرعة فائقتين أكثر من أعضاء الأحزاب التقليدية، الاجتماعيين وغير الفردانيين.

وفي الواقع، تنمو الجماهير انطلاقا من شظايا مجتمع مجزئ للغاية، حيث لا يقتصر الهيكل التنافسي والعزلة الفردية الناتجة عنهما سوى بالانتماء إلى طبقة. لا تنحصر الميزة الأساسية في الانسان الجماهيري في الوحشية أو في التأخر الذهني، ولكن في العزلة والنقصان في العلاقات الاجتماعية العادية. تنشأ هذه الجماهير من مجتمع طبقي ممزق بصدوع، كان الشعور القومي يعزّزها : ليس من الطبيعي أن تميل، في اضطرابها الأوّلي، إلى القومية العنيفة بالخصوص، التي قبلها قادة الغوغاء، في حركة مضادة لغرائزهم الشخصية وأهدافهم الخاصة، لأسباب دغمائية خالصة(22).

لا تمثل القومية القبلية ولا عدميّة الثورة سمة الجماهير أو ليست ضرورية إيديولوجيا لهما، مثلما كانا بالنسبة للغوغاء. ولكن قادة الدهماء الأكثر موهبة في عصرنا ينحدرون أيضا من السكان أكثر منه من الغوغاء(23). إنّ السيرة الذاتية لهتلر نموذجية في هذا الصّدد، والمهمّ لدى ستالين هو أنّه ينحدر من الجهاز التآمري للحزب البولشيفي، الوحيد بخليطه من المغضوب عليهم ومن الثوريين. ففي بداياته، كان حزب هتلر، المتكوّن حصريا تقريبا من غير المنسجمين، ومن

---

(22) قبل هتلر، كان مؤسسو الحزب يتحدثون عنه "كحزب يساري". راجع الحادث الذي وقع إثر الانتخابات التشريعية لسنة 1932: "أبدى غريغور ستراسر بمرارة لقائده أنّه من المفترض أن يؤسس القوميون الاشتراكيون في البرلمان، قبل الانتخابات، أغلبية مع الوسط؛ ولكن من الآن فصاعدا، انتفت هذه الإمكانية، ممثلين الاثنين النصف البرلماني؛ (...) ولكن مع الشيوعيين، أشار هتلر، يشكلون دوما الأغلبية؛ ما من أحد يستطيع الحكم ضدّنا" (هيدن، مصدر مذكور، ص. 94 وص. 495).

(23) Carlton J. H. Hayes, op. cit. فهو لا يميز بين السكان والغوغاء، ويعتقد أن الدكتاتوريين الشموليين "كانوا ينحدرون من الجماهير أكثر منه من الطبقات".

الفاشلين والمغامرين، يمثل فعلا هذا "الجيش من البوهيميين[24] الذين لم يكونوا سوى قفا المجتمع البورجوازي وبالتالي فقد كان من واجب البورجوازية الألمانية معرفة استعماله بنجاح لصالحها. وفي الحقيقة، فقد وقع خداع البورجوازية من قبل النازيين، تحديدا مثل فصيل روهم - شليشار في جيش دفاع الرايخ : هم أيضا يفكرون أنّ هتلر، الذي استعملهم كمتواطئين، أو الأس. أ.، واستعملوهم في دعاياتهم وتدريباتهم شبه العسكرية، تصرفوا بمثابة الوكلاء عنهم وساعدوهم على إقامة الدكتاتورية العسكرية[25]. يرى البعض والآخرون الحركة النازية حسب صياغتهم الخاصة، وحسب عبارات فلسفة سياسية للغوغاء[26]،

---

(24) تلك هي النظرية المركزية لهيدن، الذي تظل مقارباته للحركة النازية قيّمة. "برزت من بقايا الطبقات الميّتة طبقة جديدة من المثقفين، تزعمهم عديمو الرحمة، أولائك الذين ليس لهم ما يخسرون، وإذن الأقوياء؛ جيش من البوهيميين، الذين يرون بأنّ الحرب بلد والحرب الأهلية موطن" (مصدر مذكور، ص. 100).

(25) يهدف الاتفاق السري بين الجنرال شلايشر وروهم، قائد الأس. أ.، إلى وضع جميع القوى شبه العسكرية تحت سيطرة جيش دفاع الرايخ، مما أدّى مباشرة إلى تضخيم القوى العاملة فيه إلى الملايين من الرجال. مما قد يؤدي فورا إلى دكتاتورية عسكرية. وفي جوان 1934، قام هتلر بتصفية روهم وشليشر. ووقعت أولى المفاوضات بموافقة هتلر، الذي استعمل علاقات روهم مع جيش الدفاع. (حول الوثائق الخاصة بمخطط روهم – شليشر، انظر **المؤامرة النازية**، الجزء الخامس، ص. 456 وما يليها. انظر أيضا هيدن، مصدر مذكور، ص. 450)، ويروي روهم نفسه باعتزاز مفاوضاته مع شليشر، التي، حسب ما أورد، بدأت سنة 1931. لقد وعد شليشر وضع الأس. أ. تحت قيادة ضباط جيش الدفاع عند الحاجة (انظر *Die Memoiren des Stabschefs Rohm*, Sarrebrük, 1934, p. 170) واصل الطابع العسكري للأس. أ.، الذي وضعه روهم وقاومه باستمرار هتلر، إلى إلهام عباراتهم إلى حدود تصفية روهم. وخلافا للأس. أس.، فقد ادعى الأس. أ. دوما بأنّهم "ممثلي الإرادة العسكرية لألمانيا" وكان الرايخ الثالث، بالنسبة إليهم، "طائفة عسكرية تعتمد على ركيزتين : الحزب وجيش الدفاع"؛ انظر *Handbuch der SA*, Berlin, 1939, et «Die Sturmabteilungen» par Victor Lutze, in *Grundlagen, Aufbau und Wirtschaftsordnung des nationalsozialistischen Staates*, nº7 à.

(26) تمثل السيرة الذاتية لروهم، بالخصوص، عملا كلاسيكيا فعليا لهذا النوع من الأدبيات.

ويتغافلون في نفس الوقت عن المساندة الحرّة والتلقائية التي توفرها الجماهير لقادة الغوغاء الجدد، والمدارك الحقيقية لهؤلاء القادة لخلق أشكال تنظيمية جديدة. لم تعد الغوغاء، كمحرّك للجماهير، وكيلا للبورجوازية ولا لأيّ شخص آخر، سوى للجماهير ذاتها.

لم تكن الحركات الشمولية في حاجة إلى هيكل مجتمع جماهيري، أقلّ من الظروف الخاصة بكتلة مجزأة. ونلاحظ ذلك بصفة جليّة بمقارنة النازية والبولشيفية، اللذين ظهرا في كلّ بلديهما في ظروف مختلفة جدّا. كان ستالين في البداية مجبرا، لتغيير الدكتاتورية الثورية للينين إلى نظام شمولي شامل، على بعث هذا المجتمع المجزأ الذي هياته الظروف التاريخية في ألمانيا بالنسبة للنازيين.

إنّ الانتصار السهل المفاجئ لثورة أكتوبر تمّ في بلد حيث كانت تحكم بيروقراطية مستبدّة ومركزية كتلة من السكان غير منتظمة. إذ لم ينجح لا ما تبقى من المجموعات الإقطاعية في الريف، ولا الطبقات الرأسمالية الجنينية في المدن، في تنظيم هذه الجماهير. فقد أعلن لينين أنّه قد لا يكون من السهل، في أي مكان من العالم، أخذ السلطة ويكون من الصعب الحفاظ عليها : فهو لم يلاحظ فقط ضعف الطبقة العمالية فحسب، بل وأيضا الطابع الفوضوي للظروف الاجتماعية عموما، التي كانت على استعداد لتغييرات طارئة. لم يكن للينين غرائز قائد جماهيري : لم يكن خطيبًا، وكان متمسكا إطلاقا بالاعتراف وبتحليل أخطائه أمام العموم، وهو مخالف حتى لقواعد الديماغوجية المبتذلة. ولكنه لاحظ مباشرة جميع الفوارق الممكنة، الاجتماعية، والقومية، والمهنية، القادرة على اقحام بنية معينة لدى السكان، ويظهر أنّه مقتنع بأنّ خلاص الثورة يكمن في مثل هذا التطابق. فشرّع المصادرة الفوضوية لكبار الملاكين من طرف جمهرة الريفيين وأسس، بذلك،، لأوّل مرّة وأكيد لآخر مرّة في روسيا، تلك الطبقة من الفلاحين المحرّرين، الذين مثلوا، منذ الثورة الفرنسية، أعتى مساند للأمم الغربية. وحاول تعزيز الطبقة العمالية بتشجيع النقابات المستقلة. وتسامح مع

الظهور المحتشم لطبقة وسطى جديدة، الناتجة عن السياسة الاقتصادية الجديدة، إثر نهاية الحرب الأهلية. وأدخل فوارق إضافية، بتنظيم، وأحيانا بخلق، قدر ما أمكن من القوميات، مطوّرا الشعور القومي والوعي بالتاريخ والثقافات المختلفة حتى بين القبائل البدائية في الاتحاد السوفييتي. ويظهر واضحا أنّه فيما يخص هذه النقاط السياسية العملية البحتة، كان لينين يخلد إلى حدسه كرجل دولة أكثر منه إلى قناعاته الماركسية؛ وعلى كل"، أثبتت سياسته أنّه كان متخوّفا من غياب البنية، الاجتماعية أو غيرها، أكثر من التطوّر الممكن الاتجاهات الطاردة صلب القوميات التي تحرّرت مؤخرا، أو حتى من ظهور بورجوازية جديدة نابعة من الطبقات الجديدة، المتوسطة والريفية. ومن دون شك، تكبّد لينين أعتى هزيمة عندما انتقلت، في بداية الحرب الأهلية، السلطة العليا، التي أراد أن يجعلها متمركزة في أيدي السوفييت، بين أيدي بيروقراطية الحزب؛ ولكن حتى هذا التطوّر، الذي كان دراميّا بالنسبة لمسار الثورة، قد لا يكون قادرا أن يؤدي بالضرورة إلى الشمولية. إنّ دكتاتورية الحزب الواحد لا تقوم إلا بإضافة طبقة أخرى لطبقات البلاد، وقد عرف بعد التنمية ـ وهذه الطبقة هي البيروقراطية، التي، حسب الانتقادات الاشتراكية للثورة، صارت تمتلك الدولة مثل الملكية الخاصة"[27] (ماركس). عند وفاة ستالين، ما من سبيل هنالك منغلق. ولا مفرّ

(27) من المتعارف بأنّ الأفراد المعادين للستالينية ركزوا انتقاداتهم اعتمادا على هذه الصيغة الماركسية، ولم يتجاوزوها أبدا. ولم تمنعها أبدا "التصفيات" المتكررة للبيروقراطية السوفييتية، التي تساوت مع تصفيتها كطبقة، من أن ترى في نفسها بأنّها طبقة مهيمنة وحاكمة في الاتحاد السوفييتي. وهذا هو تقييم راكفسكي، عندما كتب من منفاه في سيبيريا : "تأسست وتتأسس على مرآ منّا طبقة عريضة من المعجبين لديها أقسامها الداخلية والتي تتطور عن طريق الاستقطاب المحسوب والتعيينات الوباشرة ةغير المباشرة... إنّ العنصر الذي يوحد هذه الطبقة الأصيلة هي أنّه شكل، هو أيضا أصيل، من الملكية الخاصة، بمعنى سلطة الدولة" (ذكره سوفارين، مصدر مذكور، ص. 564). إنّ هذا التحليل صحيح فعلا بالنسبة لمرحلة ما قبل ستالين. حول تطوّر العلاقات بين الحزب والسوفييت، وهي ذات أهمية كبرى لمسار ثورة أكتوبر، انظر:
I. Deutscher, *Le Prophète armé: Trotsky, 1879-1921*, 1954.

من أن تؤدي عملية خلق طبقات عمالية، ووسطى وفلاحية إلى صراع طبقات كانت ميزة الرأسمالية الأوروبية. ما زالت الفلاحة قادرة على التطور على أسس جماعية، بالتعاضد أو بصفة خاصة، وأن يظلّ الاقتصاد حرّا باتباع التصوّر الاشتراكي، رأسمالية الدولة أو المبادرة الحرّة. وما من واحدة من هذه الخيارات قادرة على القضاء آليا على البنية الجديدة للبلاد.

أعاقت جميع هذه الطبقات والقوميات ستالين عندما شرع في تهيئة البلاد للنظام الشمولي. ولصناعة كتلة مجزأة وغير منظمة، وجد نفسه أولا مجبورا على تصفية ما تبقى من سلطة لمجالس السوفييت، التي، باعتبارها الهيئة الأساسية للتمثيل القومي، لا زالت تلعب دورا وتمنع أن يكون للحزب سلطة كليّة. لذلك شرع بتقويض مجالس السوفييت القومية بإنشاء شُعب بولشيفية حيث يقع انتداب كبار الموظفين حصريا للجان المركزية[28]. فحوالي سنة 1930، اختفت آخر بقايا المؤسسات المشتركة القديمة لتترك المكان لبيروقراطية الحزب : كانت هذه الأخيرة شديدة التمركز، ولم تكن توجهاتها لتجذير الصفات الروسية مختلفة جدّا عن توجهات النظام القيصري، إلا أنّ الموظفين الجدد لم يعودوا متخوفين من قلّة تعلمهم.

فانساق عندئذ النظام البولشيفي في تصفية الطبقات، وبدأ، لأسباب إيديولوجية ودعائية، بالطبقات المالكة : الطبقة الوسطى الجديدة في المدن، والفلاحين. ومن المحتمل أن مثل الفلاحون، بحكم عددهم وممتلكاتهم في

(28) في سنة 1927، 90 بالمائة من أعضاء مجالس سوفييت القرى و75 بالمائة من رؤسائها لا ينتمون للحزب؛ وتضم اللجان التنفيذية للجهات 50 بالمائة من أعضاء الحزب، بينما في اللجنة المركزية تصل النسبة إلى 75 بالمائة. انظر مقال «Bolchévisme» لموريس دوب في *Encyclopédie des sciences sociales*

A. Rosenberg, *Une histoire du bolchévisme*, Londres, 1934, chapitre VI حيث يبين تفصيليا كيف أنّ أعضاء الحزب حطموا منظومة المجالس السوفييتية من الداخل، بالتصويت "حسب التعليمات التي يتلقوها من الموظفين الدائمين للحزب".

نفس الوقت، أقوى طبقة في الاتحاد؛ وبالتالي، كانت تصفيتهم كاملة وقاسية مثل تصفية جميع بقية المجموعات؛ وتمّت عن طريقة المجاعة والنفي، بدعوى مصادرة كبار الملاكين وجعل الأراضي مشتركة. وانتهت عملية تصفية الطبقات الوسطى والريفية في بداية سنوات 1930؛ عرف من لم يكن من بين عديد الملايين من القتلى أو المنفيين قسرا منْ "كان يقود" [العمليات]، وفهموا بأنّ حياتهم وحياة عائلاتهم مرتهنة لا لزملائهم، ولكنها مرتبطة قطعا بمزاج نظام وجدوا أنفسهم أمامه عزّل، دون أي عون من أي مجموعة من المفترض الانتماء إليها لا الاحصائيات، ولا الوثائق المصدرية تسمح بتحديد اللحظة الحقيقية أنشأت فيها عملية التجمّع ريفيون مرتبطون بمصالح مشتركة، التي تمثل، بفضل موقعها المتميّز (عدديا واقتصاديا) خطرا حقيقيا جديدا للهيمنة الشمولية. ولكن، في نظر من يعرفون قراءة "مصادر الأخبار" الشمولية، فإنّ هذه اللحظة وقعت قبل وفاة ستالين بعامين، عندما اقترح حلّ الكولكوزات وتحويلها إلى وحدات عظيمة. فمات دون أن يحقق هذا المخطط؛ وفي هذه المرّة، قد تكون التضحيات جسيمة والنتائج على الاقتصاد كارثية عموما أكثر من تصفية الطبقة الأولى من الفلاحين، ولكن ما من شيء يسمح بالشك في أنّه كان في إمكان ستالين أن ينجح؛ إذ يمكن دوما القضاء على طبقة بقتل عدد كاف من أفرادها.

ثمّ وقعت تصفية الطبقة العمالية. فقد كان العمال، كطبقة، شديدي الضعف وأبدوا مقاومة أقلّ بكثير من مقاومة الفلاحين. وبالفعل، خلافا للريفيين عندما صادروا أراضي الملاكين الفلاحيين، فقد وقع سلبهم مباشرة مما صادروه تلقائيا من أصحاب المصانع خلال الثورة : فقد صادرت الحكومة المصانع باعتبارها ملكية الدولة، تحت غطاء لا محالة أنّ الدولة هي ملك للبروليتاريا. إنّ المنظومة الستاخانوفية، التي وقع تبنيها في بدايات 1930، حطمت كلّ تضامن وكلّ وعي طبقي لدى العمال أوّلا عن طريق التنافس الوحشي، ثمّ لأنّها رسخت وقتيا أرستقراطية ستخانوفية، كانت المسافة الاجتماعية بينها وبين العامل العادي مستشعرة بحدّة أكثر من المسافة بين العمال والإدارة. لقد وقع اتمام العملية سنة

1938، بإضفاء دفتر الشغل، الذي غيّر رسميّا جميع الطبقة العمّالية إلى جيش مدجج من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة.

ولتتويج جميع هذه الاجراءات ظهرت عملية تصفية هذه البيروقراطية التي ساهمت في تنفيذ التصفيات السابقة. وقضى ستالين قرابة السنتين، من 1936 إلى 1938، للتخلص من الأرستقراطية الإدارية والعسكرية للمجتمع السوفييتي؛ على جميع المكاتب تقريبا، والمصانع، والمنظمات الاقتصادية والثقافية، والحكومة، والحزب، والمكاتب العسكرية، فانتقلت بين أيد جديدة، بينما "وقع طرد قرابة نصف موظفي الإدارة، التابعين أم لا للحزب"، وأنّه تمّ تصفية خمسين بالمائة من بين جميع أعضاء الحزب و"على الأقلّ 8 ملايين أشخاص آخرين"(29). أضف إلى ذلك، أتت عملية إنشاء جواز سفر داخلي حيث يُسجل عليه تراخيص كلّ التنقلات من مدينة إلى أخرى، لتتمّم عملية هدم بيروقراطية الحزب كطبقة. أمّا في خصوص الوضعية القانونية، قد وُجد الآن موظفو البيروقراطية مثلهم مثل موظفي الحزب في نفس مستوى العمّال؛ فقد التحقوا بالعديد من المحكوم عليهم، وأمست وضعيتهم كطبقة محظوظة من الماضي. وبما أنّ عملية التطهير هذه انتهت بتصفية كبار موظفي الشرطة ـ هؤلاء أنفسهم الذين شرعوا في تنظيم عمليات التصفية - حتى إطارات الشرطة السرية الذين قاموا بعملية الترهيب لم يستطيعوا أن ينعموا بوهم أنّ مجموعتهم تمثل أي شيء، أو أي سلطة.

---

(29) استخرجت هذه الأرقام من كتاب فيكتور كرافشانكو، **اخترت حريتي. الحياة الشخصية والسياسية لموظف سوفييتي**، نيويورك، 1946، ص. 278 وص. 303. إنّه فعلا مصدر حري بالمناقشة. ولكن، في خصوص روسيا السوفييتية، لا يمكننا أن نلجأ إلا للمصادر القابلة للنقاش، بمعنى علينا أن نعتمد كلّيا على البرقيات الصحفية، وعلى التقديرات أو التقارير المختلفة. وكلّ ما نستطيع القيام به هو إذن استعمال أي خبر يظهر منه على الأقل درجة عالية من الاحتمال.. يعتقد بعض المؤرخين ظاهريا بأنّ المنهج المعاكس، المتمثل في استعمال حصريا كل وثيقة توفرها الحكومة الروسية، هي الأكثر ضمانا، ولكن ليس هذه هي الحالة إنها فعلا الوثائق الرسمية التي ليست سوى دعاية.

لم يكن الدافع لأي من هذه التضحيات الجسام للأرواح البشرية **هيبة الدولة** مثلما هو متعامل به. ولم تكن أي طبقة اجتماعية التي وقع تصفيتها معادية للنظام، ولا من المتوقع أن تصير كذلك في مستقبل متوقع. فقد توقفت المعارضة الفعلية والمنظمة في حدود سنة 1930، عندما اعتبر، في خطابه أمام المؤتمر السادس عشر للحزب الانحرافات اليمينية واليسارية خارجة عن القانون، وحتى هذه المعارضات الضعيفة لم تتمكن أبدا من الاعتماد على أي طبقة موجودة(30). إنّ الرعب الدكتاتوري ـ المناهض للرعب الشمولي بقدر ما لا يهدّد المعارضين الحقيقيين، وليس المواطنين المسالمين الذين ليست لهم آراء سياسية ـ كان بما فيه الكفاية مخيفا لخنق كلّ حياة سياسية، سريّة أم لا، وذلك قبل وفاة لينين. لم يكن التدخل الخارجي، القادر على التحالف مع أحد أقسام الغاضبين من السكان، خطرا على الإطلاق، عندما وقع الاعتراف، سنة 1930، بالنظام السوفييتي من قبل أغلبية الحكومات، وأبرم مع العديد من البلدان اتفاقيات دولية، تجارية وغيرها. (ليس لأنّ النظام الستاليني أزاح هذه الامكانية، من جهة الشعوب ذاتها : فنحن نعرف الآن أنّ هتلر، لو كان محتلا عاديّا، وليس خصما في الهيمنة الشمولية، كان في إمكانه الحصول على فرصة فريدة من نوعها للانتصار على الأقل بسبب شعب أوكرانيا).

كانت عملية تصفية الطبقات، السخيفة سياسيّا، كارثية أصليا على الاقتصاد السوفييتي. استشعر الناس بنتائج "المجاعة المفتعلة" لسنة 1933 في البلاد لسنوات؛ وكان من نتائج اللجوء إلى النظام الستاخانوفي سنة 1935، مع تعجيله

---

(30) شجب ستالين، في تقريره للمؤتمر السادس عشر، الانحرافات ورأى فيها كأنّها "انعكاس" لمقاومة الطبقات الريفية والبورجوازية الصغيرة في صلب الحزب. (انظر **اللينينية**، 1933، المجلد الثاني، الفصل الثالث). وأمام هذا التهجم، كانت المعارضة مجردة بامتياز، إذ هي أيضا، وبالأخص تروتسكي، كانت "دوما ترغب في اكتشاف صراعا طبقيا من وراء صراع المجموعات" (سوفارين، مصدر مذكور، ص. 440).

التعسفي في الانتاج الفردي واحتقاره التام لضروريات العمل الجماعي، "خللا فوضويّا" في الصناعة الناشئة[31]. وأخيرا، حرمت تصفية البيروقراطية، بمعنى طبقة المديرين ومهندسي المصانع، المؤسسات الصناعية القليلة التجربة والدراية التي من الممكن أن يحصل عليها التقنيون الروس الجدد.

إنّ المساواة في الأوضاع بين الرعايا هو أحد المشاغل الأساسية للأنظمة الدكتاتورية والاستبدادية منذ العصور القديمة، ولكن الهيمنة الشاملة لا تكتفي بمثل هذه المساواة، التي تُبقي على بعض العلاقات الجماعية نسبيا بين الرعايا، علاقات غير سياسية، مثل العلاقات العائلية والمصالح الثقافية. لو أخذت الشمولية بعين الاعتبار متطلباتها الخاصة، قد تحقق ما يجب عليها "أن تجهز دفعة واحدة على الحياد في لعبة الشطرنج"، بمعنى مع الوجود المستقل لأي نشاط على الإطلاق. إنّ هواة "لعبة الشطرنج في حدّ ذاته"، مقارنة فعلا بالمكلفين بتصفيتها مع هواة "الفنّ للفنّ"[32]، هم العناصر التي ما زالت متردّية في المجتمع الجماهيري، حيث يكون التماثل المتنافر تماما أحد الشروط الأساسية للشمولية. فمن وجهة نظر المسؤولين الشموليين، لا يختلف مجتمع يختص بلعبة الشطرنج لذاتها إلا بدرجة عن طبقة الفلاحين بحبهم للفلاحة، ولا يمثل إطلاقا خطرا. وتحديدا، يصف هيملر الأس. أس. كطراز جديد من الرجال الذي لا يقوم في أي حالة من الحالات "بشيء لذاته"[33].

---

(31) كرافشنكو، مصدر مذكور، ص. 187.

(32) سوفارين، مصدر مذكور، ص. 575.

(33) تبدأ كلمة السرّ لدى الأس. أس.، مثلما أشار إليها هيملر شخصيا، بالكلمات التالية: "ما هنالك مهمّة موجودة في حدّ ذاتها". انظر Gunter d'Alquen, «ó », in *Schriften der Hochschule für Politik*, 1939. تشير الكتابات الهجائية التي نشرها الأس. أس. للاستهلاك الداخلي فقط عديد المرّات "الضرورة القصوى لفهم عبثية كلّ ما له نهاية خاصة" (انظر *Der Reichsführer S. S. und Chef der deutschen Polizei*, s.d., "وثيقة مخصصة لمصالح الشرطة داخليا").

وقع الحصول على الشرذمة المكثفة للمجتمع السوفييتي باستعمال محكم للتصفيات المتكرّرة التي سبقت بثبات التصفية الفعلية للمجموعات. وحتى يتمّ تدمير جميع العلاقات الاجتماعية والعائلية، وقع إدارة عمليات التطهير بطريقة تهدّد بنفس المصير المتهم وجميع علاقاته العادية، مرورًا بمعارفه، وأصدقائه وأقربائه المقرّبين. إنّ النتيجة البسيطة والأسلوب المبتكر "للإثم عن طريق الجمعية"، كلّما وقع اتهام رجل، هو أن يتحوّل أصدقاؤه القدامى مباشرة إلى أعدائه الأكثر شراسة؛ ولإنفاذ حياتهم الشخصية، يصيرون من المخبرين ويسرعون بتعزيز حجج غير متوفرة ضدّه، بوشاياتهم؛ تلك هي بوضوح الوسيلة الوحيدة للإقرار بأنّهم جديرون بالثقة. وبنظرة للماضي، سيحاولون أن يبرهنوا بأنّ علاقتهم أو صداقتهم مع المتهم لم تكن سوى تعلة للتجسس عليه والإبلاغ عنه كمخرّب، تروتسكي، عميل أجنبي، أو فاشي. وبما أنّ الجدارة "تُقاس بعدد عمليات التبليغ عن أقرب الأصدقاء"[34]، فالأكيد أنّ أبسط حذر يستوجب تجنّب أي اتصال شخصي، قدر الإمكان : لا يتعلق الأمر بمنع اكتشاف أفكارك السرية، بل بالأحرى بإقصاء (عند فرضية متأكدة تقريبا عن المشاكل القادمة) جميع الأشخاص القادرين على الحصول لا فحسب عن أتفه مصلحة للتبليغ عنك، بل وأيضا حاجة ماسة لإثارة إفلاسك، لا لشيء سوى لأنّ حياتهم قد تتعرّض إلى الخطر. وفي نهاية المطاف، فبمواصلة هذه التقنية إلى أقصى حدودها الخيالية، نجح القادة البلاشفة في خلق مجتمع مجزأ مثلما لم نشاهده من قبل ومثلما لا تستطيع خلقه الأحداث والكوارث.

إنّ الحركات الشمولية منظمات كثيفة من شرذمة من الأشخاص العزّل.. وخاصياتها الواضحة، مقارنة لبقية جميع الأحزاب والحركات، هي حاجتها الملحة لولاء غير محدود، وغير مشروط، وغير قابل للتغيير، من قبل المناضل فرديّا. ويطالب قادة الحركات الشمولية بهذه الحاجة الملحة قبل أن يتولوا

(34) تشهد عدّة وثائق على هذا الاجراء ويرى كريفيتسكي أصل هذه الطريقة لستالين ذاته، انظر كتابه *Dans les services secrets de Staline*, New York, 1939.

السلطة. وعادة، تسبق تنظيم البلاد تحت سيطرتهم الفعلية. وتكون نتيجة لادعاء أيديولوجيتهم بأن تشمل، في الوقت المناسب، تنظيمهم، وجميع الطيف البشري. ولكن، هنالك حيث لم تتهيأ الهيمنة الشمولية بحركة شمولية (على غرار المثل الروسي، وخلافا لألمانيا النازية)، يجب تنظيم الحركة بعد فوات الأوان، وخلق ظروف تنميتها اصطناعيًا، حتى تجعل الولاء الكلي ممكنا ـ هو القاعدة النفسية للهيمنة الشاملة. ولا يمكننا ترقب مثل هذا الولاء إلا من المخلوق البشري المنعزل تماما الذي، دون روابط اجتماعية مع العائلة، والأصدقاء، والرفاق أو مجرّد معارف، لا يحصل على شعور بفائدته أكثر من الانتماء إلى الحركة، وإلى الحزب.

ليس الولاء الكلّي ممكنا إلا عندما يكون الإخلاص مفرغا من كلّ مضمون محدّد يمكن أن يتولّد منه بعض المراجعات طبعا. وقامت الحركات الشمولية بكل ما في وسعها للتخلص من البرامج التي تحدّد محتوى ملموسا، والتي ورثتها عن المراحل السابقة، غير الشمولية، لتطوّرها. ومهما يكن الافراط في صياغاتها، فإنّ جميع الأهداف السياسية الدقيقة التي لا تكتفي بالتأكيد والإحاطة بحق الهيمنة العالمية، وجميع البرامج السياسية التي تعالج نقاطاً متميزة أكثر من "المسائل الإيديولوجية الهامة لقرون"، تكون عائقا للشمولية. عندما نظّم هتلر تدريجيا الحركة النازية انطلاقا من أعداد مبهمة ومن القليل من المنشقين عن حزب قومي صغير عادة، تمثل إنجازه في إفراغ الحركة من البرنامج الأولي للحزب، دون تغييره أو إلغائه رسميًا، ولكن ببساطة برفض الحديث عنه أو مناقشة نقاطه، حيث أنّ محتواه المعتدل نسبيًا واللغة المنمقة وقع اعتبارها موضة[35]. وفي هذا الصدد، تنمّ مهمّة ستالين، مثل غيرها، عن قسوة شديدة؛

(35) أعلن هتلر في كتابه **كفاحي** (جزآن، الطبعة الألمانية الأولى، 1925 و1927) أنّه من الأجدى أن يكون لدينا برنامج عتيق على السماح بمناقشة برنامج (الكتاب الثاني، الفصل الخامس). وسيقوم فيما بعد الإعلان علانية : "عندما نستحوذ على السلطة، يظهر البرنامج من تلقاء نفسه (...) يجب أوّلا موجة من الدعاية بحجم لا يمكن =

فقد كان البرنامج الاشتراكي للحزب البولشيفي بوجه آخر حملا ثقيلا[36] من الخمسة وعشرين نقطة لرجل اقتصاد هاوٍ مشفوعا بسياسي متصدّع[37]. ولكن، بعد أن دمّر فصائل الحزب الروسي، حصل ستالين في النهاية على نفس النتيجة، وذلك بالقيام باستمرار بتغيير خطّ الحزب الشيوعي، وكذلك بإعادة التأويل وبممارسة مستمرّة للماركسية بطريقة تُفرغ النظرية من محتواها، بما أنّه لم يعد في الإمكان التنبؤ بالاتجاه أو نوعية العمل التي تثيرها. لا تصلح معرفة الماركسية واللينينية إطلاقا كدليل للسلوك السياسي؛ بل العكس، لا يمكننا تتبع خطّ الحزب إلا إذا ما ردّدنا في الصباح ما أعلنه ستالين مساء أمس : فالنتيجة الطبيعية هي نفس العقلية، نفس الطاعة المتفق عليها والصامدة أمام أي جهد لفهم ما نقوم به، الذي عبر عنه الأمر الذكي من هيملر لفرقته من الأس. أس.: "شرفي هو ولائي"[38].

إنّ غياب برنامج أو الازدراء منه ليس بالضرورة علامة على الشمولية. وكان أوّل من اعتبر البرامج والأرضية بمثابة خرق من الورق العقيمة ووعود

= تصوّره. إنّها فعل سياسي ليس لها أي علاقة كبيرة مع بقية مشاكل الساعة". انظر هيدن، مصدر مذكور، ص. 230.

(36) وحسب اعتقادنا من الخطأ أن يرى سوفارين بأنّ لينين قد الغى من قبل دور برنامج الحزب : "ما من شيء يمكن أن يدلّ بوضوح عن عدم وجود البولشيفية كنظرية، إلا في ذهن لينين؛ فكلّ بولشيفي يبتعد، وهو في قرارة نفسه،، عن "خط" نزعته... إذ كان الرجال متحدين بمزاجهم وبالحضور الشخصي للينين أكثر من أفكاره (مصدر مذكور، ص. 85).

(37) لعب برنامج غوتفرييد فيدير للحزب النازي، بنقاطه الـ25، دورا هاما في الأدبيات المكتوبة عن الحركة، أكثر مما هو في الحركة ذاتها.

(38) يكون من الصعب معرفة صدى هذا الأمر، الذي صاغه هيملر. فصيغته الألمانية تدل على الإخلاص والطاعة العمياء اللتان تتجاوزان معنى مجرد الانضباط أو الإخلاص الفردي. تمثل ترجمات الوثائق الألمانية في كتاب **المؤامرة النازية**، مصدرا ضروريا، ولكن للأسف متفاوتة. فكلمة السرّ لدى الأس. أس.تُقدم على انها : "شرفي يعني وفائي".

مزعجة تتناقض مع أسلوب وزخم الحركة هو موسوليني بفلسفته الفاشية حول النشاط والإلهام المستنبط في المرحلة التاريخية ذاتها[39]. يميّز النهم للسلطة، الممزوج بالازدراء "للثرثرة" حول نواياهم، جميع قادة الغوغاء، ولكنه يظلّ دون الشمولية. إنّ الهدف الحقيقي للفاشية يتمثل فقط في الاستحواذ على السلطة وفي تمكين "النخبة" الفاشية من التسيير غير المتنازع فيه للبلاد. لا تكتفي الشمولية أبدا بالتحكم بوسائل خارجية، بمعنى عن طريق الدولة وبآلية من العنف؛ وبفضل أيديولوجيتها الخاصة والدور الذي أُنيط إليها في جهاز الإكراه، اكتشفت الشمولية وسيلة للسيطرة ولترهيب الكائنات البشرية من الداخل. وبهذا المعنى، تزيل المسافة بين الحكومة والمحكوم، وتحقق نظاما، لا تلعب فيه القوّة وإرادة القوّة، مثلما نراها، أي دوار أو، على أحسن حال، دورا ثانويّا. ليس القائد الشمولي، أساسا، سوى موظف للغوغاء التي يسيرها لا أكثر ولا أقلّ؛ فهو ليس شخصا متعطشا للسلطة، فارضا على رعاياه إرادة استبدادية واعتباطية. وبما أنّه مجرّد موظف، يمكن تغييره في أيّ لحظة، وهو مرتهن بقدر ما "بإرادة" الغوغاء التي يمثلها، وأنّ هؤلاء الرعاع مرتبطون به. فدونه، لا يمكن لها الحصول على تمثيل خارجي، وتظلّ حشدا غير متبلور؛ ودون الغوغاء، لا يوجد القائد. عبّر هتلر، الذي كان واعيا بدقّة بهذا الترابط، ذات يوم في خطاب موجّه للأس. أ.: "كلّ ما أنتم عليه، أنّكم به من خلالي؛ وكلّ ما أنا عليه، فأنا عليه من خلالكم"[40]. لا نميل إلى التهوين بمثل هذه

(39) إنّ موسوليني هو أوّل من رفض عن وعي برنامج محدّد وعوّضه بالمبادئ الوحيدة لإلهما القائد والفعل. ومن وراء هذا الاختيار، هنالك الفكرة القائلة بأنّ فورية اللحظة، العنصر الأساسي للإلهام، لا يمكن إلا أن يقع عرقلتها ببرنامج الحزب. وأحسن من "أساطير" صورال، هي "حينية" جانتيل التي عبرت عنها الفلسفة الفاشية الإيطالية. انظر أيضا مقال "الفاشية" في **موسوعة العلوم الاجتماعية** (بالفرنسية). إنّ برنامج 1921 المقترح عندئذ يعني بأنّ الحركة موجودة منذ سنتين. ويضمّ، أساسا، فلسفته القومية.

(40) Ernst Bayer, *Die S. A.*, Berlin, 1938. Cité dans *Conspiration nazie*, IV, 783.

التصريحات أو أن نرى فيها، على وجه الخطأ، تعريفا للفعل كأوامر نسديها ونتلقاها، مثلما حدث أحيانا كثيرة في التاريخ وفي العرف السياسي الغربي[41]. ولكن تفترض هذه الفكرة دائما بأنّه يوجد في مركز القيادة شخص، موهوب بفكر وإرادة، يفرضها على مجموعة محرومة منها بالإقناع، والنفوذ والعنف. ولكن، اعتبر هتلر أنّ "الفكرة ذاتها... (لا تكون موجودة) إلا بحكم الأوامر التي نسديها والتي نتلقاها"[42]. وإذن يلغي، حتى نظريا، الفرق بين الفكر والفعل، وكذلك الفرق بين الحاكمين والمحكومين.

لا تعلن القومية - الاشتراكية ولا البولشيفية أبدا أنهما أقرّا نظامًا جديدًا، ولا يصرحان بأنّهما بلغا هدفهما بالاستحواذ على السلطة وبمراقبة الدولة. ولا يمكن أن تتحقق فكرتهما للهيمنة لا بالدولة، ولا بمجرد جهاز قمعي، ولكن فقط **بحركة دوما في حراك : بمعنى، التسلط المستمر على جميع الأشخاص في كلّ مجالات حياتهم**[43]. لم يكن أبدا الاستيلاء على السلطة بالعنف غاية في حدّ ذاته، بل وسيلة لغاية فقط، وفي أيّ بلد، ليس الاستيلاء على السلطة سوى مرحلة انتقالية ومرحب بها، ولكن ليست نهاية للحركة. فالهدف الفعلي للحركة هو تأطير العديد من الناس قدر المستطاع في منظمتها، باحتوائهم والحفاظ عليهم في حراك؛ أمّا الهدف السياسي الذي قد يمثل غاية الحركة، فهو ببساطة غير موجود.

---

(41) وقع لأوّل مرّة في **السياسة لأفلاطون**، 305،تفسير الفعل كأمر للقيام بعمل، وتنفيذ هذا الأمر.

(42) *Hitlers Tischgespräche*, p. 198.

(43) **حياة كفاح**، الكتاب الأوّل، الفصل الحادي عشر. وانظر أيضا على سبيل المثال Dieter Schwarz, *Angriffe auf die nationalsozialistische Weltanschauung*, Aus dem Schwarzen Korps, nº 2, 1936 وهو لا يجيب عن العائق الأساسي عن "لصراع" الذي واصل النازيون إثارته بعد وصولهم إلى السلطة : "لا تتخلى القومية – الاشتراكية كأيديولوجية الصراع... إلى أن يتمّ تكييف منظومة حياة كلّ ألماني بقيمها الأساسية وأن تتحقق هذه الأخيرة من جديد كلّ يوم".

2 - التحالف المؤقت بين الغوغاء والنخبة

إنّ الولاء غير المشروط للمناضلين والحظوة الشعبية للأنظمة الشمولية مزعجة لراحتنا العقلية؛ ولكنها أقلّ من الإغراء القاطع الذي تمارسه الحركات على النخبة، وليس على حثالة المجتمع لوحدها. ويكون من التهوّر أن ننسى، بدعوى الشرود الفنّي أو السذاجة الثقافية، القائمة المهولة من الرجال البارزين الذين اعتبرتهم الشمولية من بين المتعاطفين معها، ومن بين رفاق دروبها وأعضائها المنتسبين إليها عادة.

يمثل هذا الافتتان، لفهم الحركات (لا الأنظمة) الشمولية، علامة هامة مقارنة لعلاقتهم الواضحة مع الغوغاء. ويشير فعلا إلى المناخ العام الذي تتطوّر فيه الشمولية. ويجب التذكير بأنّ قادة الحركات الشمولية ومناصريها هم، إن صحّ القول، أكبر سنّا من المجموعات التي يشرفون عليها، إلى درجة أنّه، إن صحّ زمنيا، لم تترقب الغوغاء بيأس صعود قادتها من رحم مجتمع متعفن، هي من أحسن نتاجه. وكان كلّ من غادر تلقائيا المجتمع قبل انهيار الطبقات مستعدًّا لاحتضانهم، رفقة الرعاع، الذين كانوا مادة ثانوية سابقة لهيمنة البورجوازية. واليوم أيضا، يمثل زعماء الشمولية وقادة الحركات الشمولية الملامح الخاصة بالدهماء، التي نعرف جيّدا نفسيتها وفلسفتها السياسية؛ وما سيحدث عندما يأخذ "رجل العامة" الفعلي المقاليد، فذلك لا نعرفه بعد، ولكن من المؤكد أن يكون له صفة مشتركة كثيرًا مع التصحيح الدقيق والمحتسب لهيملر أكثر منه من التعصب الهيستيري لهتلر، إلى درجة أنّه يذكرنا ببرودة مولوتوف العنيدة أكثر من القسوة الحسية والانتقامية لستالين.

وفي هذا الصدد، لم تكن وضعية أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية مختلفة أساسا عمّا كانت عليه إثر الحرب السابقة. ففي سنوات 1920، وقعت صياغة الايديولوجيات الفاشية، والبولشيفية والنازية، وأُديرت الحركات عن طريق جيل عُرف باسم جيل الجبهة، من قبل أشخاص ترعرعوا قبل الحرب وما زالوا

يتذكرون بجلاء تلك الفترة؛ كذلك اليوم، تحدّد المحيط العام للشمولية، سياسيّا وثقافيّا، عن طريق جيل عرف بصفة حميمية الفترة السابقة. وهذا حقيقي بالخصوص بالنسبة لفرنسا، حيث تمّ انهيار النظام الطبقي بعد الحرب الثانية، وليس الأولى. ولدى قادة الحركات الشمولية، مثل الديماغوجيين والمغامرين لعصر الإمبريالية، قاسم مشترك مع المتعاطفين ثقافيّا الذين كانوا موجودين خارج المجتمع الأوروبي "اللائق" قبل إفلاس النظام.

وعندما أفسحت غطرسة الاحترام الكاذب المكان لليأس الفوضوي، ظهر هذا الإفلاس كفرصة لا مثيل لها بالنسبة للنخبة والعامة أيضا. وهذا أكيد بالنسبة لقادة الجماهير الجدد، حيث يستنسخ مستقبلهم مهنة الديماغوجيين للقرن السابق : فشل في الحياة المهنية والاجتماعية، وانحرافات وكوارث في الحياة الخاصة. وبما انّ حياتهم، قبل مستقبلهم السياسي، كانت فاشلة، كانت تُثار ضدّهم بسذاجة من قبل القادة، الأكثر احتراما"، من الأحزاب القديمة : ولكن، كان ذلك العامل الحاسم لنجاحهم لدى الجماهير. ومن هنا، يظهر أنهم يريدون أن يبرهنوا بأنهم يجسمون فرديّا المصير الكلي للعصر، وأنّ رغبتهم هي التضحية بالكلّ لفائدة الحركة، ووعدهم بالإخلاص لضحايا الكوارث، وعزمهم على عدم الوقوع تحت تأثير الإغراء بالعودة إلى الحياة العادية المضمونة وازدراءهم للاحترام، كانت كلّها صادقة كليّا وليست مملاة بمجرّد طموحات عرضية.

ولم تكن النخبة، من ناحية أخرى، أكثر شبابا على الإطلاق من الجيل الذي استعملته واستغلته الإمبريالية عن طريق مهام مجيدة على هامش الاحترام : لاعبون، جواسيس، مغامرون، فرسان بدروع متلألئة وقتلة للتنين. فهم يتقاسمون مع لورانس العرب الرغبة في أن "يتيهوا" واشمئزاز عنيف لجميع المعايير الموجودة، ولجميع القوى المعترف بها. فقد كانوا يذكرون "العصر الذهبي للأمن"، بل وأيضا الضغينة التي توحي بها لديهم، وحقيقة حماستهم عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى. لم يكن هتلر والفاشلون الوحيدون الذين حمدوا

الله ساجدين عندما كنس التجنيد أوروبا[44]. لم يعاتبوا أنفسهم بأن كانوا فريسة سهلة للدعاية المتعصبة أو للشروح الكاذبة للطبيعة الدفاعية المحضة للحرب. اندفعت النخبة في الحرب على أمل مترنح بأنّ كلّ ما تعرفه، من ثقافة، وإطار للحياة، قد يتيه في "عواصفها الصلبة" (أرنست يونجير). وفي اللغة المنتقاة بدقة لتوماس مان، كانت الحرب "توبة" و"تطهيرا"؛ "كانت الحرب، أكثر منها الانتصار، هي التي تُلهم الشاعر". وانطلاقا من هذه الكلمات لأحد طلبة تلك المرحلة، "ما يهمّ، هو أن نكون دوما على استعداد للتضحية؛ وليس الشيء الذي نقوم به من أجله بالتضحية"؛ أو بالأحرى، حسب عبارات أحد العمال الشبان، "لا يهمّ أن نعيش لبعض السنوات أكثر أو أقلّ، شريطة أن يكون لدينا ما نظهره من تبرير للحياة"[45]. وذلك، قبل أن يعلن مثقف نازي، أنّه "عندما أستمع إلى كلمة ثقافة، أشهر مسدّسي"، أعلن الشعراء قرفهم "لهذه القذارة المسماة الثقافة" ودعوا شعريّا "البرابرة، والسكوثيين، والزنج، والهنود، انتم جميعا، إلى الدوس عليها"[46].

يمكن أن نكتفي أن ننعت "بالمدخل للعدمية" هذا الاستياء العنيف تجاه ما قبل الحرب والمحاولات اللاحقة لاستعادة الماضي ــ وهو الاستياء الذي عبر عنه كلّ من نيتشه، وصورال وباريتو، ورامبو، ولورانس، ويونجر، وبريشت ومالرو، وباكونين، ونيتشاييف، وألكسندر بلوك. هذا ما يجعلنا ننسى كم يمكن تبرير القرف في مجتمع مُشبع بالإيديولوجية والأخلاق البورجوازية. ولكن ليس

(44) انظر ردّة فعل هتلر عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، ردّة فعل وصفها في **كفاحي**، الكتاب الأوّل، الفصل الخامس.

(45) انظر مجموعة الوثائق حول "الرواية الحميمية عن الحرب العالمية الأولى" لحنه هافكسبرينك، **ألمانيا المجهولة**، نو هافن، 1948، صص. 43، 45، 81. إنّ الأهمية الكبرى لهذا التأليف "للمتأرجحين" حول المناخ التاريخي يكون بائسا غياب دراسات مشابهة تخصّ فرنسا، أنقلترا وإيطاليا.

(46) نفس المصدر، صص. 20-21.

من الأكيد أنّ "جيل الجبهة"، خلافا لدعاته الروحانيين، كان منشغلا تماما برغبته بأن يرى هلاك كلّ هذا الكون من الأمن الزائف، والثقافة المزوّرة، والحياة المغشوشة. كانت هذه الرغبة قويّة جدّا إلى درجة أنّها فاقت، بصداها ووضوحها، جميع المحاولات السابقة الرامية إلى "تغيير القيم" (محاولة نيتشه)، وإلى إعادة تنظيم الحياة السياسية (كتابات صورال)، وإلى بعث الأصالة البشرية (باكونين)، أو إلى الشغف بالحياة في صفاء المغامرات الشاذة. إنّ الدمار القاسي، والفوضى والخراب كما هي تحتمل كرامة القيم العالية[47].

إنّ ما يشهد على صدق هذه الأحاسيس، هو أنّ العدد القليل من ممثلي هذا الجيل قد تعافوا من حماستهم للحرب بالتجربة الحقيقية لأهوالها. ولم يصر الناجون من الخنادق سلميين. فقد أُغرموا بتجربة رأوا فيها أنّها تفصلهم نهائيا عن محيط الاحترام البغيض. وتمسكوا بذكريات الأربع سنوات التي عاشوها في الخنادق وكأنهم تمكنوا من تأسيس قياس موضوعي لبناء نخبة جديدة. ولم يتخلوا عن غواية جعل الماضي مثاليّا؛ وبالعكس، أمسى عشاق الحرب أوّل من اعترف بأنّه في عصر الآلة، لا تستطيع أبدا أن تنتج قيمًا مثل عقلية الفروسية، والشجاعة، والشرف والرجولة[48]، التي لا توفر للإنسان إلا تجربة الدمار

---

(47) انطلق هذا بشعور الاستلاب الشامل مقارنة للحياة العادية. وعلى سبيل المثال، كتب رودولف بيندينغ يقول: "يجب أن نعتبر انفسنا، اكثر فأكثر، من بين الموتى، ومن بين التائهين ـ لأنّ أهميّة الحدث يتيه بنا ويفصلنا ـ أكثر من المنفيين الذين تكون عودتهم مستحيلة" (نفس المصدر، ص. 160). ويزعم جيل الجبهة أنّها من النخبة: نجد لديها تكير غريب في رواية هيملر عن الأسلوب الذي عثر عليه في النهاية "النوع من التمييز" لإعادة تنظيم الأس. أس.: "تمّ تمشي الاختيار الأكثر صرامة بالحرب، والصراع من أجل الحياة والموت. ففي هذه العملية، تبين النتيجة قيمة الدم... ولكن، الحرب هي ظرفية استثنائية، ويجب لعثور على وسيلة للقيام بعملية الفرز في فترة السلم". (مصدر مذكور).

(48) انظر على سبيل المثال، أرنست يونجر، **زوابع الفولاذ**، 1920، الترجمة الفرنسية لهنري بلارد، باريس، 1970.

العادي، وكذلك الخزي بأن لم يكونوا سوى دواليب بسيطة في العجلة الضخمة المسننة للمسلخ.

يتذكر هذا الجيل الحرب كمؤشر عظيم للانهيار الطبقي وتحويلها إلى جماهير. فأصبحت الحرب، بتعسفها الثابت والمميت، رمز الموت، و"أكبر معدّل"[49] وبالتالي الرحم الحقيقي لنظام عالمي جديد. يظهر أنّ الشغف بالمساواة والعدالة، والرغبة في تخطي الحدود الضيقة والسخيفة للطبقات، والتخلي عن الامتيازات والأحكام المسبقة الغبية وجدت في الحرب وسيلة للتخلص من المواقف الأبوية القديمة للرحمة تجاه المضطهدين والمعدومين. وفي ظلّ فترة من البؤس المتزايد واليأس الفردي، يظهر أيضا أنّه من الصعب مقاومة الشفقة عندما تصبح هواية استثنائية، وأن لا نستطيع التخلي حتى عن كونيتها، التي قد تقتل الكرامة البشرية أكثر بكثير ممّا يفعله الفقر.

ففي السنوات الأولى من مسيرته، عندما ظلّت استعادة **الوضع** الأوروبي التهديد الحقيقي لطموحات الغوغاء[50]، استنجد هتلر بمشاعر جيل الجبهة. إنّ لامبالاة إنسان الجمهرة تظهر عندئذ وكأنّها رغبة مبهمة، فلا تشتغل إلا دواليب، وباختصار، رغبة، في أيّ تغيير قد تمحي التماثلات الكاذبة مع المهام المتعمدة في المجتمع. وقع استشعار الحرب وكأنّها "أقوى عمل من جميع أعمال الغوغاء"، تلك تطمس الفروق الشخصية إلى درجة أنّه يمكن الآن للألم، الذي وسم تقليديا الأشخاص ذوي المصير الموحّد، تأويله "كأداة للتطوّر التاريخي"[51]. والغوغاء التي أرادت نخبة ما بعد الحرب الاندماج فيها لم تكن

---

(49) هاكيسبرينك، مصدر مذكور، صص. 156، 157.

(50) يبيّن هايدن، مصدر مذكور، إلى أي حدّ من الثبات كان هتلر ينحاز إلى الكارثة في الأيام الأولى للحركة، وكم كان يخشى انتعاشة ممكنة في ألمانيا. "فأكثر من مرّة (خلال احتلال منطقة الرور) وبعبارات مختلفة، صرّح للأس. أ. بأنّ ألمانيا تنهار. "مهمتنا هو تحقيق النجاح لحركتنا" (ص. 167) ـ نجاح مرتهن عندئذ بفشل المعركة في الرور".

(51) هاكيسبرينك، مصدر مذكور، صص. 156، 157.

محدّدة بالعلامات القومية الفارقة. ليس الأمر دون مفارقة، فقد ألغت الحرب العالمية الأولى تقريبا المشاعر القومية الحقيقية؛ وفيما بين الحربين، كان من الهام جدّا الانتماء إلى جيل الخنادق، لا يهمّ من أي جانب، على أن تكون ألمانيّا أو فرنسيّا[52]. أقام النازيون كلّ دعايتهم على هذه الصداقة الغامضة، وعلى "وحدة المصير"، وكسبوا لقضيتهم عددا كبيرا من منظمات قدماء المحاربين، في كلّ البلدان الأوروبية، مبرهنين بذلك كيف أنّ الشعارات القومية أصبحت غبية، حتى في صفوف "اليمين"، الذي يستعملها لتدليل إضافي عن العنف أكثر منه لمحتواه القومي الأساسي.

لم يكن أي عنصر من عناصر هذا المناخ الثقافي واضحا. فقد اعترف باكونين من قبل بقوله: "لا أريد أن أكون **أنا**، أريد أن أكون **نحن**"[53]، وبشّر نيشاييف بإنجيل "الإنسان الملعون" الذي ليس له "مصالح شخصية، ولا تجارة، ولا مشاعر، ولا ارتباطات، ولا أملاك، ولا حتى اسم ينتسبون إليه"[54]. كانت تلك الغرائز اللاإنسانية، المناوئة لليبيرالية، ومضادة للفرد ولثقافة جيل الخنادق، التي تقوم بمدح مشرق وظريف للعنف، والقوّة والقسوة. فيما مضى، برهنت النخبة الإمبريالية بطريقة خرقاء ورنانة، ولكن "علمية"، بأنّ صراع الجميع ضدّ الجميع هو قانون الكون، وأنّ التوسع ضرورة نفسية قبل أن

---

(52) كان هذا الشعور منتشرا بكثرة خلال الحرب، عندما كتب رودولف بيندينغ: "لا يمكن مقارنة (هذه الحرب) بحملة، حيث يحدّد القائد إرادته ضدّ أخرى. اليوم، صار الأعداء أرضا، والحرب وحدها تعبر عن إرادتها." (نفس المصدر، ص. 67).

(53) باكونين في رسالة كتبها في 7 فيفري 1870. انظر ماكس نوماد، **رسل الثورة**، بوسطن، 1939، ص. 180.

(54) وقعت كتابة "**التعاليم الثورية**" سواء من قبل باكونين ذاته، أو تلميذه ناشاييف. فبالنسبة لانتسابه وللترجمة الكاملة، انظر نوماد، مصدر مذكور، ص. 227 وما يليها. وعلى أيّ حال، "إنّ نظام الازدراء الكلي لجميع مبادئ الثقة البسيطة في موقف (الثوري) نحو الكائنات البشرية... دخل التاريخ الثوري الروسي تحت اسم "نيشاييفشينا" (نفس المصدر، ص. 224).

يكون وسيلة سياسية، وأنّه من واجب الإنسان التصرّف حسب مثل هذه القوانين الكونية[55]. ما كان جديدا في كتابات جيل الخنادق، هو جودتها الأدبية وعمق حماسهم. لم يكن أدباء ما بعد الحرب في حاجة لبراهين علمية للجينيات، ويستندون قليلا أو لا إلى المؤلفات الكاملة لغوبينو أو هوستون ستيوارت شمبرلاين، التي تنتمي بعد إلى آلهة الثقافة الفيلستينية. كانوا لا يطالعون داروين، ولكن الماركيز دي ساد[56]. وإن افترضنا أنّهم آمنوا بالقوانين الكونية، فمن الأكيد أنهم لا يبالون بمجاراتها. وبالنسبة إليهم، كان العنف، والقوّة، والقسوة من ميزات هؤلاء الرجال الذين فقدوا مواقعهم في العالم وكانوا فخورين جدّا للدعوة بما لديهم من أمان إلى نظرية حكم تعيدهم إلى العالم، بكلّ سلام. إنهم يكتفون بأن يكونوا الأنصار المخلصين لكلّ ما أقصاه المجتمع المحترم، ورفعوا من شأن القسوة إلى مصاف الفضائل الأربعة لأنّها تناقض النفاق الإنساني والليبيرالي للمجتمع.

ولو قارنا بين هذا الجيل ومنظري القرن التاسع عشر الذين من الظاهر أنّ لديهم الكثير من الأمور المشتركة، فإنّ الفرق الأساسي هو المزيد من الأصالة والحماسة. فقد تأثروا بصفة عميقة بالبؤس، ولا يهتمون كثيرا بالمخاوف وكانوا يشعرون بشدّة بالإهانة من النفاق أكثر ممّا كان عليه جميع المبشرين بحسن النيّة

---

(55) Voir Ernest Seillière, *Mysticisme et domination : essai de critique impérialiste*, 1913. Voir également Cargill Sprietsma, *Nous autres impérialiste : notes sur la philosophie impérialiste d'Ernest Seillière*, New York, 1931 ; G. Monod dans *La Revue historique*, janvier 1912 ; et Louis Estève, *Une nouvelle psychologie de l'impérialisme : Ernest Seillière*, 1913.

(56) أصبح الماركيز في ساد، في فرنسا، منذ سنة 1930، أحد المؤلفين المفضلين للطليعة الأدبية. يلاحظ جان بولهان في مقدّمة الطبعة الجديدة لكتاب **مصائب الفضيلة**، باريس، 1946: أتساءل، عندما أشاهد العديد من الكتاب، في أيامنا، يتفننون بوعي في رفض الزخرفة والتلاعب الأدبي لفائدة حدث لا يمكن وصفه...، وجميعهم منشغلون بالبحث عن الشيء الرفيع في الشائن، عن العظمة في المدمر... أتساءل إن لا يكون أدبنا المعاصر، في قسمه الذي نخاله الأكثر حيوية ـ الأكثر عدوانية لا محالة ـ متجها نحو الماضي، ومتأثرا فعلا بساد..." انظر أيضا Georges Bataille, «Le Secret de Sade», in *La Critique*, tome III, nº 15-16, 17, 1947.

والاخوّة. ثمّ لا يستطيعون الهروب إلى عالم غريب، ولا يقدرون على السماح لأنفسهم أن يكونوا "قتلة التنين" من بين شعوب غريبة ومثيرين للعواطف. لم يكن من السهل التخلص من الرتابة اليومية للبؤس، والخمول، والإحباط، والامتعاض، المنمقة بثقافة زائفة من لغة متميّزة؛ ولا يحفظهم التقيد بتقاليد بلد العجائب من الغثيان المتزايد الذي توحي به باستمرار مثل هذه التركيبة.

كانت هذه القوّة للفرار في عالم رحب، وهذا الشعور بالوقوع في مكامن متعدّدة للمجتمع، مختلفة جدّا من الظروف التي صاغت الخاصية الإمبريالية، وأضافت توترا ثابتا ورغبة في العنف للرغبة القديمة في التستّر وفقدان الذات. ويظهر أنّ الانغماس التلقائي في القوى الخارقة للهدم، بالحرمان من إمكانية تغيير جذري للدور والميزة، مثل التماثل لدى الحركة القومية العربية أو طقوس قرية هندية، للحفاظ في نفس الوقت على التماثل الآلي مع تفاهة الوظائف الاجتماعية الموجودة مسبقا، والمساهمة في تدمير سير عمل النظام ذاته. كان هؤلاء الأشخاص يشعرون بالانجذاب إلى حركية المنظمات الشمولية، وبالنبرة التي تضعها هذه الأخيرة، بطريقة مدهشة وظاهريا متناقضة فقط، على أولوية العمل والقوة الخانقة للضرورة. ذلك لأنّ هذه التركيبة تتناسب فعلا مع التجربة التي جناها من الحرب "جيل الخنادق" : حركية مستمرة في إطار قدر ساحق.

أضف إلى ذلك، يظهر أنّ الحركية توفّر إجابات جديدة لسؤال قديم ومحرج : "من أنا؟"، سؤال يُطرح دوما، في فترة الأزمة، بإلحاح متضاعف. إن تمسك المجتمع بـ : "إنّك ما يظهر أن تكون"، فإنّ الحركية تجيب : "إنك بما فعلت" ــ وعلى سبيل المثال، الرجل الذي، عبر، لأوّل مرّة، المحيط الأطلسي في طائرة (في مسرحية بريشت). وإثر الحرب العالمية الثانية، غيّر سارتر قليلا من هذه الإجابة : "لست شيئا آخر سوى الحياة" **(الأبواب الموصدة)**.لا تتمسك ملاءمة هذه الإجابات بقيمتها كإعادة لتعريف الهوية الشخصية، ولكن ما تسمح به، في نهاية الأمر، التملص من التماثل الاجتماعين ومن تعدّد المهام القابلة للتبادل التي يفرضها المجتمع. كان المهمّ تحقيق شيء

ما بطولي أو إجرامي، غير متوقع والذي لم يتمكن أيّ كان من تحديده.

كان نشاط الحركات الشمولية، الذي يجعلها تفضل الإرهاب على أي شكل آخر من الأنشطة السياسية، يستهوي أيضا النخبة المثقفة والغوغاء، لأنّ هذا الإرهاب يختلف، على وجه التحديد، تماما عن ارهاب سابقيه من المجموعات الثورية. لم يعد الأمر مرتبطا بسياسة متعمّدة، تعتبر العمليات الإرهابية كوسيلة فريدة للتخلص من بعض الشخصيات المرموقة، أصبحت، بسبب سياستها ومواقفها، رمز الاضطهاد. وما كان جذّابا، هو أنّ الإرهاب أصبح نوعا من الفلسفة المعبرة عن الإحباط، والاستياء والحقد الأعمى، نوعا من التعبيرية السياسية التي لديها لغة القنابل، والتي تستعمل بغبطة الدعاية المتوفرة لعملياتها الكبيرة والتي كانت على استعداد للتضحية بالحياة لجعل المجتمع العادي يعترف بها. إنّها نفس العقلية، نفس اللعبة، التي دفعت غوبلز، بعد فترة طويلة من الهزيمة النهائية لألمانيا، بالإعلان بلذة واضحة بأنّه في صورة الهزيمة، لا يمكن للنازيين غلق الباب خلفهم، وأنّه سيقع ذكرهم خلال قرون.

ولكن، ربّما نستطيع هنا العثور على قياس صالح للتمييز بين النخبة والغوغاء، في بيئة ما قبل الشمولية. فما تريده الدهماء، وهو ما عبر عنه غوبلز بكامل الدقّة، هو بلوغ التاريخ، حتى وإن كان الثمن تدمير الذات. إنّ القناعة الراسخة لغوبلز، بأنّ "أعظم سعادة يمكن لأحد معاصرينا أن يشعر بها" هو أن يكون عبقريّا وأن يكون خادما لعبقري[57]، كان ميزة الغوغاء،، وليس الجمهرة أو النخبة المساندة. وعلى عكس ذلك، يعتقد هؤلاء بجدية في الغفلية إلى حدّ عدم الاعتراف بوجود العباقرة؛ وحاولت جميع النظريات الفنيّة لسنوات 1920 أن تبرهن بيأس بأنّ الامتياز هو نتاج المهارة التقنية، والمنطق، محققة إمكانيات المادّة[58]. إنّها الغوغاء، وليس النخبة، هي التي كانت مفتونة "بالقوّة الوضاءة

(57) غوبلز، مصدر مذكور، ص. 139.

(58) كانت النظريات الفنية لباوهاوس متميّزة في هذا الإطار. انظر ملاحظات برتول بريشت حول المسرح، *Gesammelte Werke*, Londres, 1938.

للمجد" (ستيفان زْفيق) والتي قبلت بحماس عبادة العبقري، تراث العالم البورجوازي. وبهذا، فقد اتبع دهماء القرن العشرين بأمانة نموذج الوصوليين في الماضي، الذين اكتشفوا بعد بأنّ المجتمع البورجوازي يفتح أبوابه عن طيب خاطر "لما هو غير طبيعي" خلاب، للعبقري، للمثليين، لليهود، أكثر منه إلى الاستحقاق. إنّ ازدراء النخبة للعبقري، وتعطشها للتخفي، تشهد أيضا على عقلية لا تقدر الغوغاء ولا الجماهير على فهمها، هذه العقلية التي، حسب عبارات روبيسبيار، تجتهد لإثبات عظمة الإنسان أمام إسفاف العظماء.

ورغم هذا الاختلاف، أكيد أنّ النخبة كانت سعيدة كلما نجحت طبقة اللصوص، عن طريق الرعب، في قبولها على قدم المساواة من قبل مجتمع محترم. لا ترى النخبة بأنّ تدمير الحضارة كان ثمنا باهضا لمتعة مشاهدة الوصول إليها بالقوّة أولائك الذين حرموا منها بجوْر في الماضي. وهي لا تغتاظ بالخصوص من التزوير المشين للكتابات التاريخية التي أذنبت فيها جميع الأنظمة الشمولية والتي أعلنت بما فيه الكفاية من الوضوح دعايتهم. كانوا مقتنعين بأنّ الكتابات التاريخية التقليدية كانت لا محالة تزويرا، بما أنّها استبعدت المحرومين والمضطهدين من الذاكرة البشرية. وكان أولائك الذين يرفضون عصرهم منسيين عموما من التاريخ، فيقلق هذا الجور المضاعف بالإهانة جميع الضمائر المرهفة منذ اضمحل الاعتقاد في الآخرة حيث قد يكون المتأخرون من الأوائل. فصارت مظالم الماضي، والحضر أيضا لا تُطاق عندما لم يبرز أيّ أمل لتعديل ميزان العدل ذات يوم. إنّ المشروع الكبير الماركسي لإعادة كتابة التاريخ العالمي بمنطق صراع الطبقات أغوى حتى أولائك الذين لا يعتقدون في صحّة الطرح، بسبب نيّتها المبتكرة للعثور عن مخرج للوصول إلى مقاصد أولائك الذين وقع إقصاءهم من التاريخ الرسمي، ولذاكرة الأجيال القادمة.

يرتكز التحالف الوقتي بين النخبة والغوغاء في جزء هام على المتعة الحقيقية التي ترى فيها الأولى الثانية تدمّر الاحترام. ويمكن الحصول على نتيجة عندما أُجبر بارونات الفولاذ على التفاوض مع هتلر ودعوته لهم ـــ دهّان

بناءات، هو، حسب إقراره، حطام سفينة قديمة؛ يمكن الحصول عليها عن طريق عمليات تزوير صارخة ومبتذلة تخلّدها الحركات الشمولية في جميع ميادين الحياة الثقافية، بقدر ما تجمع عمليات التزوير هذه جميع العناصر الخفية، غير المحترمة، للتاريخ الأوروبي حتى تكون منها لوحة متناسقة. وانطلاقا من وجهة النظر هذه، كان بالأحرى أن نرى البولشيفية والنازية تنطلقان فعلا بلطف في إلغاء مصدر أيديولوجيتهم الخاصة، التي كانت محلّ تقدير في الأوساط الرسمية، الجامعية أو غيرها. ويبحث من يقومون "بإعادة كتابة" التاريخ عن الإلهام لا في الجدلية المادية لماركس، ولكن في مؤامرة الثلاث مائة عائلة؛ ولا في العلموية الطنان لغوبينو وشمبرلاين، ولكن في "بروتوكولات حكماء صهيون"؛ ولا في التأثير الممكن التحقق منه للكنيسة الكاثوليكية وفي الدور الذي تلعبه المعاداة للكنيسة في البلدان اللاتينية، ولكن في الأدب السري عن اليسوعيين والماسونيين. كان دوما الهدف من إعادة هذه الكتابات المختلفة والمتغيرة رغم ذلك هو شجب التاريخ الرسمي باعتباره مهزلة، ولمواكبة محيط التأثيرات السريّة حيث لم تكن الحقيقة التاريخية الواضحة، والممكن معاينتها والمعروفة سوى واجهة غُرست ضمنيّا لمغالطة الشعب.

إنّ اشمئزاز النخبة المثقفة للكتابات التاريخية الرسمية، وقناعتها بأنّ التاريخ، الذي كان على أي حال ملفقا، يمكن التخلي عنه دون ضرر لفائدة حفلات المتوهّمين، وهي ليست الوحيدة المعنية بالأمر. والجدير أن نضيف إليها الفتنة الرهيبة والمحبطة بسبب ما يمكن لأكاذيب ضخمة، ومخادعات شنيعة أن تصير في نهاية الأمر وقائع غير قابلة للجدل، إلى إمكانية أن يكون الإنسان حرّا لتغيير الماضي مثلما يريد، وإلى أنّ الفرق بين الحقيقة والأكذوبة يمكن أن يتوقف من أن يكون موضوعيّا وأن يصير مجرّد مسألة قوّة وحيلة، ومسألة ضغط وتكرار مستمرّ. يُولد الإغراء لا من مهارة ستالين وهتلر في فنّ الكذب، ولكن بحكم أنّهما كانا قادرين على تنظيم الجماهير في وحدة مشتركة تساند افتراءاتهما بروعة رهيبة. ويظهر أنّ حيلا صريحة من الناحية العلمية تتلقى عقوبة التاريخ ذاته

عندما تساندها كلّ الواقع في حراك المنظمات ويدعي الحصول منها على الإلهام الضروري لعملها.

إنّ الجاذبية التي تمارسها الحركات الشمولية على النخبة، طالما لم تحصل على السلطة، هي مصدر حيرة لأنّ النظريات الوضعية للشمولية، أكيد مبتذلة واعتباطية، هي اكثر وضوحا للملاحظ الخارجي أكثر من التوجه العام المنتشر في اجواء ما قبل الشمولية. وتختلف هذه النظريات بعمق عن المعايير المقبولة عموما، سواء كانت عقلية، ثقافية أو أخلاقية. وبالتالي يمكننا أن نستنتج أنّها بمفردها، تمثل قصورًا أساسيًا، متأصلا في شخصية المثقف، "**خيانة رجال الدين**" (ج. باندا)، أو انحراف عقل يتلذذ بالاضطهاد، تفسر المتعة التي قبلت بها النخبة "أفكار" الغوغاء. وبخيبة أمل مريرة، بحكم عدم الألفة مع التجارب المعاصرة، ينسى المتحدثون باسم الإنسانية والليبيرالية أحيانا أمرا ما : في محيط تبخرت فيه جميع القيم والمقترحات التقليدية (بعد أن وقع دحض إيديولوجيات القرن العشرين الواحدة تلو الأخرى واستنفدت مصالحها الحيوية)، فأمسى من السهل طبعا قبول المقترحات الغبية، أكثر من حقائق بائدة صارت تفاهات جديرة بالثناء. فعلا، ما من أحد كان مجبرًا على أخذ هذه التفاهات محلّ جدّ. إنّ الفظاظة ورفضها الساخر للمعايير المكتسبة يرافقها إقرار هادئ بالأسوأ وبازدراء جميع الحجج الواهية التي كان من السهل اتخاذها نمطا لحياة شجاعة وجديدة. وبما أنّ مواقف الغوغاء هي التي أمست تسود شيئا فشيئا، وقناعات الدهماء ــ التي لم تكن سوى مواقف وقناعات البورجوازية، مجرّدة من نفاقهم ـ فإنّ من يكره تقليديا البورجوازية والذي تخلى تلقائيا عن المجتمع المحترم لم يلاحظوا سوى غياب النفاق والاحترام، وليس المحتوى ذاته[59].

(59) يقول نصّ روهم الذي يميز مشاعر كلّ شباب الجيل تقريبا وليس النخبة فقط : "هيمنة الرياء والنفاق. إنّها السمات الأكثر وضوحا لمجتمع اليوم... ما من شيء قادر على أن يكون أكثر كذبا من الأخلاق المزعومة للمجتمع". فهؤلاء الأطفال "يتيهون في عالم غير مثقف لأخلاق بورجوازية مزدوجة، ولا يعرفون كيف يميزون وبين الحقيقة =

تدّعي البورجوازية أنّها هي الضامنة للتقاليد الغربية وتحيط جميع المشاكل الأخلاقية بغمامة وذلك بأن تبسط على العموم قيمًا لا تملكها في الحياة العامة والتجارية فحسب، بل أنّها في الواقع تسخر منها. لذلك ستكون الثورية قبول القسوة، وازدراء القيم البشرية، والغياب التام للأخلاق : وقد يهدم هذا على الأقل الثنائية التي يظهر أنّ المجتمع الموجود يرتكز عليها. كانت الغواية عظيمة لاتخاذ طروحات قصوى في الجلاء والعتمة المنافقة لأخلاق متقلبة، ولحمل قناع القسوة علنًا عندما يكون كلّ الناس فعلا أنانيين متظاهرين بالمحبة، وأن يستعرضوا السلوك الشيطاني في العالم، وليس الشرّ، بل التفاهة. كانت النخبة الثقافية لسنوات 1920، وهي تجهل تقريبا كلّ شيء عن العلاقات السابقة بين الدهماء والبورجوازية، مقتنعة أنها تستطيع أن تلعب بصفة نموذجية اللعبة القديمة **لإذهال البورجوازية** لو شرعت في صدم المجتمع بكاريكاتور مضحك عن تصرفها الخاص.

ما من أحد، خلال هذه الفترة، قادر على عدم التكهن بأنّ الانتصار الحقيقي بأن تصبح مثل هذه السخرية النخبة عوضا عن البورجوازية. كانت الطليعة تجهل أنّها تهشم لا الجدران فحسب، بل تلج أبوابا مفتوحة، وأنّ نجاحا متفقا عليه بالإجماع قد يكذب ادعاءها بكونها أقلية ثوريّة، مبرهنة على العكس بأنّها كانت على استعداد للتعبير عن عقلية العصر، عقلية جديدة للجماهير. وفي هذا الصدد، إنّه لجدير بالذكر ملاحظة الترحيب المخصص لمسرحية **أوبرا البنسات الثلاث** لبريشت، من قبل ألمانيا ما قبل الهتلرية. تقدّم المسرحية العصابات كرجال أعمال محترمين، والعكس بالعكس. وكانت السخرية نوعا ما متوارية عندما اعتبر رجال الأعمال المحترمين بأنّ الامر يتعلق برؤية عميقة لواقع الحياة، وأنّ الغوغاء حيّت في المسرحية تكريسا فنيّا للعصابات. وقد أثار المقطع الغنائي المتكرر للمسرحية "**أوّلا الطعام، ثمّ**

= والخطأ". (*Die Geschichte eines Hoschverräters*, p. 267 et 269). كانت المثلية لهذه الأوساط هي أيضا – على الأقل في جزء منها – تعبيرا احتجاج ضدّ المجتمع.

الأخلاق" موجة من التصفيق للجميع، رغم الأسباب المختلفة. هتفت الدهماء لأنّها أوّلت المواقف حرفيّا، والبورجوازية، لأنها، المخدوعة من زمان بنفاقها الخاص بها، سئمت هذا التوتّر ووجدت حكمة عميقة في عبارة التفاهة التي كانت قاعدة حياتها؛ والنخبة، لأنّ تعريتها من النفاق كان أحسن عرض. فالمسرحية هي فعلا عكس ما أراده بريشت. إذ لم يعد ممكنا إثارة البورجوازية؛ فقد صفقوا لبوح فلسفتهم الخفية، التي تؤكد شعبيتها بأنّهم منذ الأزل على حقّ، إلى درجة أنّ النتيجة السياسية الوحيدة "للثورة" البريشتية كانت لتدفع أيّا كان إلى الكشف عن القناع المثقل نفاقا وقبول معايير الدهماء جهرا.

وبعد عشر سنوات، وفي فرنسا، أثارت ردّة الفعل الغامضة نفسها بكتاب **أمور تافهة لمجزرة**، اقترح فيه سيلين ذبح جميع اليهود. واعترف أندري جيد علنًا على صفحات **المجلة الفرنسية الجديدة** بأنّه مغتبط، لا لأنّه يريد قتل يهود فرنسا، بل لأنّه يُثمّن الاعتراف الوحشي لمثل هذه الرغبة، وكذلك التناقض الخلاب بين قسوة سيلين والمجاملة المنافقة التي تحيط بها الأوساط المحترمة المسألة اليهودية. كانت الرغبة في فضح الرياء لا تُقاوم في صفوف النخبة : يمكننا ملاحظة ذلك بمعاينة أنّ مثل هذه اللذّة لا يمكن أن تتعفّن بالاضطهاد الحقيقي لليهود من قبل هتلر، التي كانت في ازدهار عندما كتب سيلين. ولكن، كانت ردّة الفعل هذه بسبب مشاعر محبة اليهود لليبيراليين، أكثر من الكراهية لليهود. ويوضح نفس الاستعداد الفكري ظاهرة هامة : إنّ الأفكار الفنية، المنتشرة جدّا، لدى هتلر ولدى ستالين، واضطهادهم للفنانين المعاصرين، لم يقع أبدا تدمير الجاذبية التي حصلت عليها الحركات الشمولية لدى فناني الطليعة؛ يدلّ هذا على وجود انعدام حسّ للواقع لدى النخبة، وكذلك لامبالاة منحرفة، مزاجان لا يشبهان إلا كثيرا لعالم افتراضي وإلى غياب المصلحة الخاصة لدى الغوغاء. وهي فرصة فريدة للحركات الشمولية، تُفسر أنّه كان في الإمكان إقامة تحالف وقتي بين النخبة والدهماء : أصبحت مشاكلهم، بصفة أولية وغير متميّزة، متشابهة وتستبق المشاكل وعقلية العوام.

وفي علاقة وطيدة مع الجاذبية التي تمارسها صراحة العوام ولامبالاة الدهماء، كان الحركات الشمولية أيضا إغواء لا يُقاوم؛ فهي تتفاخر بالقضاء على التمييز بين الحياة الخاصة والحياة العامة، وبتمكين الإنسان سعة غريبة وغير معقولة. ومنذ أن كشف بلزاك الحياة الخاصة للشخصيات العمومية للمجتمع الفرنسي، وأنّ تمثيليات ابسن لـ"دعائم المجتمع" اجتاحت المسارح الأوروبية، أصبح مشكل ازدواجية الأخلاق أحد أهمّ المواضيع للتراجيديا والكوميديا والرواية. وأمسى الخطاب المزدوج، مثلما تتعاطاه البورجوازية، الدلالة الأساسية **للفكر الجدّي**، الرنان على الدوام، وأبدا صادقا. ليس هنالك أي علاقة بين تمييز الحياة الخاصة عن الحياة العامة والفصل المبرّر بين المجالات الخاصة والعامة، فقد كانت بالأحرى انعكاسًا نفسيّا للصراع بين **البورجوازي والمواطن** في القرن التاسع عشر، وبين الإنسان الذي يُحاكم ويستعمل جميع المؤسسات العمومية على قياس مصالحه الخاصة، والمواطن المسؤول الذي يهتمّ بالشؤون العامة وكأنّها من مقامات الجميع. وفي هذا الصدد، يظهر أنّ الفلسفة السياسية لليبيراليين، التي ترى أنّ مجموع المصالح الشخصية تؤدي إلى معجزة الخير المشترك، أن لا تكون سوى عقلنة التهوّر الذي نفضل به المصالح الخاصة دون اعتبار للمصلحة العامة.

طرحت الحركات الشمولية، ضدّ العقلية الطبقية للأحزاب الأوروبية التي قبلت التعهّد ببعض المصالح، وضدّ "الانتهازية" الناتجة عن تصوّهم بأنّهم مجرّد جمع لعناصر، "تفوقها"، بحكم أنّها كانت تحمل **الفكر العالمي**، الذي يسمح لها السيطرة على الإنسان كليّا[60]. وبهذه الضرورة للكليّة ولم يقم قادة الجماهير، مرّة أخرى، إلا بصياغة الفلسفة السياسية للبورجوازية بطريقة رجعية. فسلكت الطبقة البورجوازية بفضل الضغوط الاجتماعية، وأحيانا، بفضل،

---

(60) وقع إبراز دور الفكر العالمي في تأسيس الحركة النازية عديد المرّات من قبل هتلر نفسه. ففي **كفاحي**، تجدر الإشارة بأنّه يزعم فهمه لضرورة تأسيس حزب على أساس **الرأي العالمي**، بفضل تفوّق الأحزاب الماركسية. الكتاب الثاني، الفصل الأوّل.

الابتزاز الاقتصادي طريقها تجاه المؤسسات السياسية؛ فقد اعتقدت دوما بأنّ الهيئات العمومية والواضحة من السلكة كانت تتحرك بفضل مصالحهم الخاصة وتأثيرهم الخاص، المبطّن وغير العلني. وفي هذا الإطار، كانت الفلسفة السياسية البورجوازية على الدوام "شمولية"؛ فقد اعتقدت دوما في هوية للسياسة، والاقتصاد والمجتمع، حيث لم تكن المؤسسات السياسية سوى واجهة للمصالح الخاصة. إنّ ثنائية **أخلاق** البورجوازية، وتمييزها للحياة العامة عن الحياة الخاصة، كان تنازلا للدولة القومية، التي حاولت بيأس الحفاظ على القطاعين مفترقين.

وما كان يغوي النخبة، هو التطرف كما هو. فالتنبؤات المتفائلة لماركس، القائلة بأنّ الدولة قد تضمحل ليحلّ محلّها مجتمع دون طبقات، لم تكن أكثر تطرّفا، ولا أكثر مسيحية. وإن كان بيردياييف على حقّ بالقول بأنّ "الثوريين الروس... كانوا دوما استبداديين"، وإذن فإنّ الجاذبية التي تمارسها روسيا السوفييتية على كلّ رفاق درب الثقافة للنازية والشيوعية تقريبا تتأتى تحديدا من أنّه في روسيا "كانت الثورة ديانة وفلسفة، وليست مجرّد نزاع يخصّ الجانب الاجتماعي والسياسي للحياة"[61]. وفي الحقيقة خلق تحوّل الطبقات إلى جماهير وانهيار هيبة ونفوذ المؤسسات السياسية في البلدان الأوروبية الغربية ظروفا متقاربة للظروف السائدة في روسيا. وإذن لم يكن عرضيّا أن شرع الثوريون الأوروبيون بدورهم في تبني هذا التعصب الثوري، الروسي فعلا، الداعي بكلّ أمانيه، لا إلى تغيير الظروف الاجتماعية أو السياسية، بل إلى الهدم الجذري لجميع المعتقدات، والقيم والمؤسسات القائمة. لم تقم الغوغاء إلا باستغلال هذه العقلية الجديدة بتحقيق تحالف وقتي بين الثوريين والمجرمين، حلف وُجد بعدُ في صلب العديد من الفرق الثورية لروسيا القيصرية، ولكنها كانت مجهولة في الساحة الأوروبية.

---

(61) Nicolas Berdiaev, *Les Origines du communisme russe*, 1937, pp. 124-125.

يمكن تفسير التحالف المزعج بين الدهماء والنخبة، والصدفة الغريبة لتطلعاتهم لأنّ الطبقات التي تمثلها هي أوّل من وقع الإطاحة بها في إطار الدولة الوطنية والمجتمع الطبقي. فهي تلتقي بسهولة (وإن كان وقتيّا) لأنّها تشعر الواحدة والأخرى بأنّها تجسّد مصير العصر، إلى درجة أن تبعها العديد من الجماهير، على أن تكون آجلا أو عاجلا الشعوب الأوروبية إلى جانبها — مستعدة، حسب رأيها، للقيام بثورة.

يخطئ هذا وهذا. تتمنى الغوغاء، مجموعة اللصوص الكامنة في الطبقة البورجوازية، أن تعينها الجماهير العاجزة على الاستحواذ على السلطة ومساندتها عندما ترجح مصالحها الخاصة، ثمّ يكفي أن تجدّد الطبقات القديمة للمجتمع البورجوازي بأن أوحوا لهم بالعقلية المغامرة لمجموعة اللصوص. ولكن، ما إن وصلت الشمولية إلى السلطة حتى علمت لتوّها أنّ عقلية العمل لم تكن حكرًا على الغوغاء وعلى كلّ، لا يمكن لمثل هذه العقلية للمبادرة إلا تهديد الهيمنة الكلية للإنسان. ومن ناحية أخرى، لم يكن غياب الشكوك لا فقط حكرًا على الغوغاء، ويمكن على أيّ حال تلقينها في وقت قصير جدّا. وبالنسبة لآليات الهيمنة والإبادة القاسية، فقد كانت الغوغاء المنظمة من غير المثقفين المادة الجيّدة والقادرة على الجريمة أكثر ممن يعتبرون أنفسهم مجرمين مهنيين، شريطة أن تكون هذه الجرائم منظمة ولها مظهر الأعمال العادية.

ليس الأمر صدفة إن كانت الاحتجاجات القليلة ضدّ الفظائع الجماعية المقترفة من قبل النازيين ضدّ اليهود وشعوب أوروبا الشرقية عملا، ليس من طرف العسكريين ولا من أي قسم آخر من الجماهير المنظمة لعديمي الثقافة المحترمين، ولكنها فعلا من أولائك الرفاق للساعة الأولى، الذين كانوا الممثلين النموذجيين للجماهير[62]. أمّا بالنسبة لهيملر، أقوى رجل في ألمانيا

(62) هنالك على سبيل المثال، التدخل الغريب لفيلهالم كوبي، المفوّض العام لمينسك، وأحد من قدماء الأعضاء في الحزب، الذي كتب لرئيسه سنة 1941ظن بمعنى في بداية المجازر على أوسع نطاق، قائلا : "لست بالتأكيد مترهلا، وإني أرغب في =

بعد سنة 1936، فهو لا ينتمي إطلاقا إلى هذا "الجيش من البوهيميين" (هيدن) الشبيه بصفة مذهلة إلى النخبة المثقفة. كان هيملر نفسه "طبيعيا كثيرا"، بمعنى قليل الاستنارة أكثر من القادة الأوائل للحركة النازية[63]. فهو ليس بوهيميّا مثل

= المساهمة في حلّ المسألة اليهودية، ولكن الأشخاص الذين وقع الرفع من شأنهم في ثقافتنا هم، في نهاية الأمر، مختلفون عن الجحافل الوحشية المحلية. فهل من واجبنا تخصيص مهمّة إبادتهم لليتوانيين واللافيين، المحتقرين من السكان الأهليين؟ لا أعرف حلّا لذلك. فأطلب منكم تمكيني من تعليمات دقيقة لحلّ المسألة بطريقة أكثر إنسانية، لفائدة هيبة رايخنا وحزبنا." وقع نشر هذه الرسالة في تأليف ماكس فينرايش، **أساتذة هتلر**، نيويورك، 1946، صص. 153-154. تمّ رفض مداخلة كوبي؛ ولكن، المحاولة الشبيهة تقريبا لف. بيست، الوزير المفوّض للرايخ في الدنمارك، والنازي المعروف، لإنقاذ حياة اليهود الدنماركيين، كانت ناجحة. انظر **المؤامرة النازية**، الكتاب الخامس، الفصل الثاني.

وبالمثل، لم يتفطن ألفريد روزنبارغ، الذي بشّر بدونية الشعوب السلافية، بأنّ نظرياته قد تعني ذات يوم تصفيتهم. فقد كتب، وهو مكلف بإدارة أوكرانيا، تقاريرًا جائرة حول الظروف السائدة في أوكرانيا في خريف 1942، محاولا قبل ذلك الحصول على تدخل مباشر من هتلر. انظر **المؤامرة النازية**، الكتاب الثالث، ص. 83 وما يليها، والرابع، ص. 62.

هنالك طبعا بعض الاستثناءات عن هذه القاعدة. فقد كان الرجل الذي أنقذ باريس من الدمار، هو الجنرال فون شولتيتز الذي، كان، لا محالة، "يخاف دوما ان يُحرم من قيادته لأنّه لم ينفذ الأوامر"، الحال أنّه كان يعلم بأنّ "الحرب قد خُسرت منذ سنوات". فهل كانت له الشجاعة مقاومة الأمر "بجعل باريس كومة من الأنقاض" دون دعم مناسب من السفير أوتو أباتز، نازي من زمان؟ يظهر أنّ الأمر مشكوك فيه، حسب شهادته خلال محاكمة أباتز في باريس. انظر **نيويورك تايمز** ليوم 21 جويلية 1949.

(63) وصف أنقليزي، ستيفن هـ. روبارتس، هيملر "كرجل ذي معاملة رائعة، يهتمّ أيضا بأبسط أشياء الحياة. ليس له أي تكلف لأولئك النازيين المتصرفين مثل أنصاف الآلهة... ما من رجل لا يضاهي وظيفته إلا هذا الشرطي الدكتاتوري لألمانيا، وإني على يقين بعدم وجود شخص، من بين الأشخاص الذين التقيتهم في هذا البلد، طبيعيا أكثر منه..." (**البيت الذي بناه هتلر**، لندن، 1939، صص. 89-90). والغريب أنّ هذا يذكر ملاحظة والدة ستالين، التي تقول عنه، حسب الدعاية البولشيفية: "ابن مثالي. آه لو كان كلّ الناس مثله!" (سوفارين، مصدر مذكور، ص. 656).

غوبلس ولا ساديّا مثل سترايشر، ولا ظلاميّا مثل روزنبارغ، ولا متعصبًا مثل هتلر أو مغامرًا مثل غورينغ. فقد أظهر قدرة عالية على تنظيم الهيمنة الكلية للغوغاء ضامنا بأنّ معظم الناس ليسوا لا بهيميين، ولا متعصبين، ولا مغامرين، ولا ساديين أو ظلاميين، ولا فاشلين، ولكنهم أوّلا وقبل كلّ شيء موظفون شرفاء ومن أفضل الآباء.

إنّ غير المستنير الذي يركن إلى الحياة الشخصية، والذي نذر نفسه لعائلته ولتقدّمها هو الذي كلن آخر نتاج، منحط بعد، للعقيدة البورجوازية في أولويّة المصلحة الخاصة. فغير المستنير بورجوازي مقطوع عن طبقته، شخص مجزأ، نتاج انهيار الطبقة البورجوازية. أمّا رجل الغوغاء، الذي نظّمها للقيام بالجرائم الهائلة الأكثر بشاعة في التاريخ، فهو يشبه غير المثقف أكثر منه إلى رجل العوام، فلم يكن سوى البورجوازي الذي، في أنقاض عالمه الخاص، يهتمّ قبل كلّ شيء بأمنه الشخصي، والذي يكون مستعدّا للضحية بكلّ شيء ــ عقيدة، وشرف وكرامة ــ أمام أيّ استفزاز. ما من شيء يمكن هدمه إلا الخصوصية والأخلاق الفردية للأشخاص الذين لا يفكرون إلا في الحفاظ على حياتهم الشخصية. فبعد بعض السنوات من السلطة والتحكم التام في البلاد، استطاع النازيون الإعلان بوجاهة : "إنّ الشخص الوحيد الذي يكون فردًا ذات خصوصية في ألمانيا، هو الشخص النائم"[64].

ومن ناحية أخرى، يجب أن نكون عادلين إزاء أعضاء النخبة الذين، من حين إلى آخر، وقعوا تحت غواية الحركات الشمولية والذين، بسبب قدراتهم الثقافية، اتهموا أنفسهم أحيانا بأنّهم ألهموا الشمولية : فإنّ ما فعله أو لم يفعله هؤلاء اليائسون للقرن العشرين لم يكن له أبدًا أيّ تأثير على الشمولية. لم يلعبوا دورا إلا في البداية، عندما أحبرت الحركات العالم الخارجي على أخذ نظرياتهم محلّ جدّ. ففي كلّ مكان استولت فيه الحرمات الشمولية على الحكم،

(64) هذه ملاحظة روبار لاي. انظر كوهن - برامستادت، مصدر مذكور، ص. 178.

وقع كنس جميع هذه المجموعة من المتعاطفين حتى قبل أن تشرع الأنظمة في جرائمها الأكثر شناعة. إنّ المبادرة الثقافية، والروحية والفنية خطيرة جدّا على الشمولية أكثر من المبادرة الجنائية للدهماء، وكلاهما خطير أكثر من مجرّد المعارضة السياسية. فالاضطهاد المنهجي لجميع الأشكال العليا للنشاط العقلي من قبل القادة الجدد للجماهير له أسباب عميقة أكثر من استيائهم الطبيعي لما لا يستطيعون فهمه. لا تحتمل الهيمنة الكلية المبادرة الحرّة في أي ميدان من الوجود؛ ولا تطوق أي نشاط لا يكون متوقعا تمامًا. فالشمولية، ما إن صارت في الحكم، حتى تغيّر بثبات جميع المواهب الحقيقية، مهما كان تعاطفهم، بهؤلاء الظلاميين وهؤلاء الأغبياء حيث يكون فقدان الذكاء والعقلية الخلاقة أحسن ضمان لولائهم[65].

---

(65) إنّ السياسة البولشيفية، المتماسكة بغرابة في هذا الصدد، معروفة ولا تستحق تعاليق أخرى. لم يكن بيكاسو، إن أخذنا أشهر مثال، محبّذا في الاتحاد السوفييتي، رغم أنّه أصبح شيوعيّا. ومن الممكن أنّ التغيّر المفاجئ لأندري جيد بعد أن عرف الحقيقة البولشيفية (**العودة من الاتحاد السوفييتي**) سنة 1936 هو الذي اقنع نهائيا ستالين بعدم جدوى المبدعين، حتى وإن كانوا رفاق الدرب. وكانت السياسة النازية مماثلة، إلا أنّها لم تساير كلّ مواهب الدرجة الأولى.
ويكون من الأفضل دراسة تفصيل مسيرات المثقفين الألمان، القليلين نسبيّا، الذين تخطوا مجرّد التعاون واقترحوا خدماتهم لأنهم نازيون عن قناعة (فينرايش، مصدر مذكور، وهي الدراسة الوحيدة الموجودة، وهي مصدر مرتبك، إذ لا يميّز بين الجامعيين الذين تبنوا حصريّا العقيدة النازية وأولئك الذين كانوا مدينين للنظام في مسيرتهم المهنية، فقد أغفل المسيرة المهنية السابقة للمثقفين المعنيين، ويضع بذلك رجالا بقيمة عظيمة في نفس خانة الظلاميين). هنالك مثال جدّ هام وهو مثال الحقوقي كارل شميت الذي ما زالت نظرياته المبتكرة حول موت الديمقراطية والنظام القانوني تُدرس باهتمام؛ فمنذ سنوات 1935، وقع تعويضه بتشكيلة من المنظرين في السياسة والحقوق النازيين الخلّص، مثل هانس فرانك، والي بولندا مستقبلا، غوتفرياد نييس، ورينهارد هوهن. وآخر من وقع في المهانة هو المؤرخ فالتر فرانك، المعادي للسامية عن قناعة والعضو في الحزب قبل صعوده إلى السلطة والذي صار، سنة 1933، مديرا لمركز الرايخ لدراسة تاريخ ألمانيا الجديدة، مع تعهده لدراسة المسألة اليهودية، =

الفصل الثاني

الحركة الشمولية

1 - الدعاية الشمولية

إنّ الغوغاء والنخبة هما وحدهما الممكن جلبهما عن طريق الزخم الشمولي ذاته؛ يجب كسب الجماهير عن طريق الدعاية. ففي ظلّ نظام دستوري لحرية الرأي، لا تستطيع الحركات الشمولية، التي تناضل من أجل السلطة، استعمال الرعب إلا في حدود نسبية، وتتقاسم مع بقية الأحزاب ضرورة أن تكسب أتباعًا وأن تكون موثوقًا بها لدى جمهور لا يزال عير منقطع عن بقية جميع مصادر المعلومة.

= والذي نشر تسع مجلدات حول المسألة اليهودية (1937-1944). وفي بداية سنوات 1940، أجبر فرانك على التخلي عن منصبه وتأثيره للمشهور بخجله ألفريد روزنبارغ، حيث لم يظهر فعلا كتابه **أسطورة القرن العشرين** أي طموح "علمي". وقع التحفظ من فرانك لأنه لم يكن فقط دجالا.

إنّ ما لم يقدر على فهمه لا النخبة ولا الدهماء، الذين "تبنوا" القومية - الاشتراكية بكلّ حماسة، بأنّه "لا يمكن قبول هذا النظام... عرضا. وفوق وأكثر من الرغبة في الخدمة، هنالك ضرورة الفرز العنيدة، التي لا تعرف ظروف التخفيف ولا الشفقة (*Der Weg des S. S.*). وبعبارات أخرى، كان النازيون يعتبرون، لاختيار مرشحيهم، اتخاذ قراراتهم الشخصية، بمعزل عن "صدفة" الآراء، مهما كانت. ويظهر أنّ الأمر مشابه في عملية الفرز لدى البلاشفة بالنسبة للشرطة السريّة. يروي ف. باك وف. غودين في كتابهما **التطهير الروسي وابتزاز الاعترافات**، 1951، ص. 160، أنّه يقع اختيار أعضاء المفوّضية الشعبية للشؤون الداخلية من صفوف الحزب، دون أي فرصة بالتقدّم تلقائيا لهذه "الخدمة".

عرفنا مبكرًا وأكدنا أحيانا أنّ الدعاية والرعب، في البلدان الشمولية، هما الوجهان لنفس العملة[1]. ولكن هذا غير صحيح. ففي أيّ موقع تكون للشمولية سيطرة تامة، تعوّض الدعاية بالتوجيه العقائدي، وتستعمل العنف لا فقط لإخافة الناس (وهو ما لا تفعله إلا في البداية، عندما توجد معارضة سياسية) بل لتحقيق نظريتها الإيديولوجية وأكاذيبها الفعلية بصفة مستمرّة. ولا تكتفي الشمولية بالتأكيد دون دليل بأنّ البطالة غير موجودة؛ ودعايتها تجعلها تلغي منحة البطالة[2]. وما هو مهمّ أيضا، هو أنّ رفض الإقرار بوجود بطالة يحقق، بصورة غير متوقعة، النظرية الاشتراكية القديمة : إنّ مَنْ لا يعمل، لا يحصل على الخبز. ولنأخذ مثالا آخر : عندما قرّر ستالين "إعادة كتابة" تاريخ الثورة الروسية، تمثلت الدعاية لصالح النسخة الجديدة المعدّلة في القضاء في نفس الوقت على الكتب والوثائق القديمة، كتابها وقرّاءها. أشار نشر التاريخ الجديد الرسمي للحزب الشيوعي، سنة 1938، نهاية عملية وتصفية واسعة دمّرت جيلا من المثقفين السوفييت. كذلك، شرع النازيون، في المناطق الشرقية المحتلة،

---

(1) انظر على سبيل المثال، أ. كوهن – برامستادت، **الدكتاتورية والشرطة السياسية : تقنية المراقبة بالخوف**، لندن، 1945، ص. 164 وما يليها. والتفسير هو أنّه "دون دعاية، يفقد الرعب الجزء الكبير من تأثيره النفسي، بينما دون رعبة، ليس للداعية من جدوى" (ص. 175). إنّ ما تهمله مثل هذه التأكيدات، التي تدور في حلقة مفرغة، ليس فقط الدعاية السياسية، بل والإشهار الجماهيري المعاصر تضمّ عنصر التهديد؛ ويمكن أيضا للرعب أن يكون ذا جدوى دعاية، طالما تعلق الأمر بالرعب التقليدي للاستبداد. ولكن عندما يهدف الرعب فقط إلى الإكراه لا ببساطة من الخارج، ولكن إن صحّ القول من الداخل، عندما يريد النظام أكثر من السلطة، يصير الرعب في حاجة إلى الدعاية. وفي هذا الإطار، استطاع المنظر النازي أوجين هاداموفسكي أن يقول في **الدعاية والسلطة الوطنية**، 1933: "إنّ الدعاية والعنف ليسا على الاطلاق متناقضان. يمكن أن يكون استعمال العنف جزء من الدعاية" (ص. 22).

(2) "في تلك الحقبة، وقع الإعلان رسميّا بأنّه وقع "تصفية" البطالة في الاتحاد السوفييتي. ونتيجة لهذا التصريح فإنّ جميع منح البطالة وقعت أيضا "تصفيتها" (أنطون سيليقا، **اللغز الروسي**، لندن، 1940، ص. 109).

باستعمال الدعاية، خاصة المعادية للسامية حتى يحققوا لأنفسهم رقابة مشدّدة على السكان. لم يكونوا في حاجة إلى ترهيب لدعم هذه الدعاية، لوم يستعملوها. وعندما قاموا بتصفية أكبر قسم من المثقفين البولنديين، قاموا بذلك لا بسبب معارضتهم لهم، ولكن بسبب، حسب نظريتهم، أنّ البولنديين كانوا أغبياء، وعندما خططوا خطف الأطفال الشقر وذوي العيون الزرق، لم تكن نيتهم إخافة السكان، ولكن إنقاذ "الدم الجرماني"[3].

وبما أنّ الحركات الشمولية توجد في عالم ليس بالشمولي، فإنّها تكون مجبرة على اللجوء إلى ما نعتبره عادة بمثابة الدعاية. ولكن تتجه مثل هذه

---

(3) بدأت "عملية التبني" المزعومة بمرسوم من هيملر مؤرخ في 16 فيفري 1942 و"يخص (الأشخاص) من أصل ألماني في بولندا" والذي ينص على أن يُرسل أبناؤهم في عائلات "مستعدّة (لقبولهم) دون تحفظ، بمحبة للدمّ الجيد الذي لديهم (وثيقة نورمبرغ ر 135، مصوّرة لدى مركز التوثيق اليهودي بباريس). ويظهر أنّه في جوان 1944، اختطف الجيش التاسع فيما بين 40,000 و50,000 طفل وأرسلهم إلى ألمانيا. يشير تقرير حول المسألة، وقع إرساله إلى القيادة العامة للجيش في برلين من المدعو برانديربورغ، إلى خطط شبيهة لأوكرانيا (الوثيقة ب س 031، نشرها ليون بولياكوف في كتاب **أدعية الحقد**، ص. 317). أشار هيملر عديد المرّات إلى هذا المخطط. (انظر **المؤامرة والعدوان النازيان**، المجلس الأمركي لتتبع مجرمي المحور، منشورات الحكومة الامريكية، واشنطن، 1946، الجزء الثالث، 640، الذي يضمّ مقتطفات من خطاب هيملر في باد شاشن سنة 1943، في كتاب كوهن - برامستادت، مصدر مذكور، ص. 244). ويمكن أن نلاحظ كيف كان هؤلاء الأطفال مختارين، عن طريق شهادات طبية أقامها القسم الثاني الطبي لمينسك : "إنّ الفحص العرقي لنتالي هاربف، المولودة في 14 أوت 1922، أظهر فتاة عادية النمو، من طراز بلطيقي شرقي، بخصائص شمالية". "إنّ فحص أرنولد كورني، المولود يوم 19 فيفري 1930، أظهر أنّه طبيعي النمو، من طراز شرقي، بملامح شمالية". الإمضاء : ن. ف.ك. (وثيقة توجد في أرشيف المؤسسة العلمية يديش في نيويورك، رقم أوسس أ 3أ-17).

حول إبادة الطبقة المثقفة البولندية، التي، حسب هتلر، يمكن "إبادتها دون تردّد"، انظر بولياكوف، مصدر مذكور، ص. 321، والوثيقة عدد 2 472.

الدعاية دائما إلى الخارج، سواء نحو الطبقات الشعبية الوطنية أو نحو البلدان الأجنبية. وهذا الميدان الخارجي متقلب كثيرا؛ حتى إثر الاستحواذ على السلطة، يمكن للدعاية أن تتجه نحو أجزاء من سكانها الذين لم يتحقق إخضاعهم عقائديا بصفة كافية. وفي هذا الصدد، فإنّ خطب هتلر لجنرالاته، خلال الحرب، تمثل نماذج للدعاية، خاصة وأنّها تتميّز بالأكاذيب الشنيعة التي كان الفوهرر يوهم بها ضيوفه في محاولة لجعلهم في صفّه[4]. ويمكن أيضا أن يكون المجال الخارجي مجموعة من المناصرين المتردّدين في قبول أهداف الحركة؛ وأخيرا، يصل الأمر أحيانا بحاشية المقربين للفوهرر أو أفراد منظمات النخبة أن يعتبروا البعض من أعضاء الحزب وكأنهم ينتمون إلى المجال الأجنبي؛ وفي مثل هذه الحالة، هم أيضا في حاجة إلى تجشم الدعاية، قبل إمكانية الهيمنة عليهم بكلّ ثقة. وخوفا من المبالغة في تقدير أهمية الدعاية الكاذبة، يجدر التذكير بالحالات، العديدة جدّا، حيث كان فيها هتلر صادقا بفضاضة معرّفا الأهداف الحقيقية للحركة. ولكن وقع التغافل عن مثل هذه الحالات من قبل الجمهور الذي لم يكن مستعدّا لمثل هذا الترابط[5].

---

(4) *Hitlers Tischgespräche.*
خلال صيف 1942، يتحدّث أيضا عن "(طرد) آخر يهودب من أوروبا" (ص. 113) وأن يعيد توطين اليهود في سيبيريا أو في إفريقيا (ص. 311)، أو في مدغشقر، بينما في الحقيقة، فقد اتخذ قرارا "للحلّ النهائي" قبل اجتياح روسيا، ومن الأكيد سنة 1940، وأسدى تعليمات بإقامة أفران الغاز في خريف 1941 (انظر **المؤامرة والعدوان النازيان**، الجزء الثاني، ص. 265 وما يليها؛ الجزء الثالث، ص. 783 وما يليها. وثيقة ب. س 1104؛ الجزء الخامس، ص. 322 وما يليها(. كان هيملر يعرف منذ ربيع 1941 بأنّه "(يجب) إبادة اليهود على آخرهم قبل نهاية الحرب. تلك هي رغبة دون شك وبأمر من الفوهرر" (ملف كرستن، مركز التوثيق اليهودي).

(5) هنالك، حول هذا الموضوع، تقرير هام جدّا، بتاريخ 16 جويلية 1940، يخصّ مناقشة وقعت في القيادة العامة للفوهرر، بحضور روزنبارغ، ولامارس وكايتل. بدأ هتلر بالتأكيد على "المبادئ الأساسية" التالية : "لقد أمسى من الآن فصاعدا أساسيا عدم طرح هدفنا النهائي أمام أنظار العالم؛ (...) يجب أن لا يكون واضحا كثيرا بأنّ =

جوهريّا، تجتهد الهيمنة الشمولية في حصر مناهج الدعاية في سياستها الخارجية فقط أو لدى زبانية الحركة في الخارج، لتمكينهم من التجهيزات الضرورية. ويصل الأمر أن يدخل التوجيه المذهبي القومية في صراع مع غاية الدعاية للاستهلاك الخارجي : هذا ما حدث في روسيا خلال الحرب، ليس عندما أبرم ستالين حلفه مع هتلر، ولكن عندما وضعته الحرب ضدّ هتلر في معسكر الديمقراطيات. وفي كلّ مرّة، نفسّر للسكان الوطنيين بأنّ الدعاية "خطة مرحلية"[6]. إنّ التمييز، قدر المستطاع، بين النظرية الإيديولوجية لفائدة المطلعين، والدعاية الشاملة لفائدة العالم الخارجي، ظهر قبل أن تستولي الحركات على السلطة. فالعلاقة بين الدعاية والتأطير المذهبي مرتبط في نفس الوقت بحجم الحركات وبالضغط الخارجي. كلما كانت الحركة صغيرة، بذلت مجهودا في الدعاية الخالصة؛ أمّا بالنسبة لضغط العالم الخارجي، الذي لا يمكن تناسيه كليّا، حتى من وراء سياج من حديد، فكلما كان قويّا، اندفعت الدكتاتوريات الشمولية في الدعاية الفعالة. فالنقطة الأساسية هي أنّ ضروريات الدعاية يقع دوما إملاؤها من قبل العالم الخارجي، وأنّ الحركات ذاتها تميل

= [المراسيم حول حفظ الأمن في المناطق المحتلة] تؤدي إلى التسوية النهائية. ولكن، جميع الاجراءات الضرورية ــ الإعدامات، ونقل السكان ــ يمكن ويجب أن تتواصل". تبعتها مناقشة لا تشير أبدا إلى أقوال هتلر، والتي لم يشترك فيها هتلر. أكيد أنّه لم يقع "فهمه" (الوثيقة ل 221، مركز التوثيق اليهودي).

(6) حول قناعة ستالين بأن هتلر قد لا يهاجم روسيا، انظر إسحاق دوتشير، **ستالين : سيرة ذاتية سياسية**، نيويورك ولندن، 1949، ص. 454 وما يليها، والخصوص هامش ص. 458: "ففي سنة 1948 فقط، كشف رئيس لجنة التخطيط ونائب رئيس الوزراء، فوزنيسينسكي، بأنّه وقع إقامة المخططات الاقتصادية للثلاثية الثالثة لسنة 1941 بالاعتماد على السلم، وبأنّ مخططا جديدا، متأقلما مع الحرب، لم يقع وضعه إلا بعد بداية المعارك". إنّ فكرة دوتشير هي الآن مؤكدة من قبل تقرير خروتشوف حول ردود فعل ستالين أمام الهجمة الألمانية. انظر "خطابه عن ستالين" أمام المؤتمر العشرين، وزعته وزارة الخارجية الأمريكية، **نيويورك تايمز** ليوم 5 جوان 1956.

إلى التأطير المذهبي. والعكس بالعكس، يزداد هذا الأخير، مرفقا على الدوام بالرهبة، مع قوّة الحركات أو مع عزلة الأنظمة الشمولية، التي تضعها في ملاذ من التأثير الخارجي.

إذا كانت الدعاية جزءًا من "الحرب النفسية"، فإنّ الرعب مسألة أخرى. تواصل الأنظمة الشمولية استعمالها حتى بعد أن حققت أهدافها النفسية؛ فخوفها الحقيقي هو أن تسيطر على سكان خاضعين بالتمام. وحيث هيمنة الرعب بلغت الكمال، مثلما هو الأمر في المعتقلات، تمّحي الدعاية كليّا؛ بل كانت ممنوعة صراحة في ألمانيا النازية[7]. وبعبارات أخرى، ليست الدعاية إلا آليات، ربما الأهمّ، التي تستعملها الشمولية ضدّ العالم غير الشمولي؛ وعلى العكس، فإنّ الرعب هو الروح للنظام في شكله. ولا يتعلق وجوده أبدا بعوامل ذاتية، ونفسية أو غيرها، أكثر من وجود القوانين، في نظام دستوري، فهو لا يرتبط بعدد الأشخاص الذين ينتهكونها[8].

وباعتباره نظيرا للدعاية، يلعب الرعب دورا هامّا في النازية والشيوعية. لم يتهجّم النازيون على الشخصيات، مثلما كان الحال خلال الموجة الأولى من الجرائم السياسية (مقتل راتناو وأرتسبركر)؛ وبدلا من ذلك، بقتل صغار الموظفين الاشتراكيين أو الأفراد المؤثرين للأحزاب المعادية، يظهرون للسكان الخطر الكامن لكي يكونوا مجرّد مناضلين. هذا النوع من الرعب المكثف،

---

(7) "تتمثل التربية (في المعتقلات) في الانضباط، دون أي نوع من التربية الإيديولوجية، لأنّ المعتقلين لهم في معظمهم روح العبيد" (هاينريس هيملر، **المؤامرة النازية**، الجزء الرابع، ص. 616).

(8) من بين جميع الأدبيات المتعلقة بالدعاية الشمولية، فإنّ كتاب أوجن هداموفسكي، مصدر مذكر، يظلّ الأهم. ودون التصريح علنا بذلك، فهو يوفر تأويلا مناصرا للنازية، ولكن بتأويل ذكي وواضح، لعرض هتلر للموضوع في "الدعاية والتنظيم"، في الكتاب الثاني، الفصل العاشر لـ**كفاحي** (جزآن، الطبعة الأولى الألمانية، 1925 و1927). انظر أيضا F. A. Six, *Die politische Propaganda der N.S.D.A.P. im Kampf um die Macht*, 1936, p. 21 s.

المشتغل على نطاق ضيق نسبيّا، يتعاظم بانتظام، إذ لا تلاحق الشرطة ولا المحاكم بصفة جديّة الجرائم السياسية المُقترفة من طرف "اليمين". كان هذا الترهيب ثمينا "كدعاية للقوّة"، حسب التعبير الصحيح لناشر نازي : يلاحظ السكان بأنّ النازيين كانوا أقوى من السلطات وأنهم أكثر يقينًا عند العضوية في منظمة شبه عسكرية نازية على أن يكونوا جمهوريين أوفياء. وكان مثل هذا الشعور معزّزا بالوسيلة التي يستعملها النازيون في جرائمهم السياسية. فهم يعترفون بها دومًا جهرًا، ولا يعتذرون إطلاقا "للتجاوزات المقترفة من قبل القاعدة" ــ ولا يعتذر لذلك إلا المتعاطفون فقط ـ ويثيرون إعجاب السكان بالظهور مختلفين كثيرا عن "مثرثري" الأحزاب الأخرى.

إن التشابه بين هذه النوع من الترهيب واللصوصية الخالصة واضحة جدّا لكي يقع التأكيد عليها. هذا لا يعني أنّ النازية كانت تمثل اللصوصية، مثلما وقع استنتاجه أحيانا، ولكن ببساطة، ودون الاعتراف بذلك، تعلّم النازيون كثيرا من منظمات اللصوصية الأمريكية إلى درجة أنّ دعايتهم، مقرين بذلك، تعلمت من الإشهار التجاري الأمريكي.

ولكن هنالك أمر خاص بالدعاية الشمولية، أخطر من التهديدات المباشرة والجرائم ضدّ الأشخاص : وهو استعمال ايحاءات غير مباشرة، مقنّعة وبتهديدات ثقيلة، ضدّ كلّ من لا يستمع إلى تعاليمها، المتبوعة بالجريمة المكثفة المقترفة ضدّ "الأبرياء" وكذلك ضدّ "الجناة". تهدّد الدعاية الشيوعية الأشخاص بتفويت قطار التاريخ، وبالبقاء في يأس متخلفين عن عصرهم، وبقضاء حياة دون جدوى، كذلك النازيون يهدّدونهم بالعيش في خلاف مع القوانين الطبيعية الأزلية والحياة، بالإساءة إلى دمائهم بطريقة يتعذّر علاجها وغريبة. لقد قمنا بمقارنة الطريقة التي تؤكد فيها الدعاية الشمولية على الطبيعة "العلمية" لمزاعمها، وعلى بعض التقنيات الإشهارية الموجهة أيضا إلى الجماهير. أكيد أنّ صفحات الإشهار لأيّ جريدة توفر أمثلة لهذا الطابع "العلمي"، الذي يسمح لصاحب مصنع بأن يبرهن، اعتمادًا على وقائع،

بالأرقام و"بخدمة بحثية"، بأنّ صابونه هو "الأحسن في العالم"[9]. وليس أقلّ صحّة أنّ هنالك عنصر ما من العنف في التجاوزات الخيالية للصحافيين : فمن وراء التأكيد بأنّ النساء اللاتي لا يستعملن هذه العلامة المتميّزة من الصابون يبقين طيلة العمر منقطات وعوانس، يختفي حلم مجنون للاحتكار، الحلم بأنّه، ذات يوم، سيكون لصانع "الصابون الوحيد المانع لحبّ الشباب" القدرة على حرمان كلّ النساء اللاتي لا يستعملن صابونه من زوج. وفي حالة الإشهار مثل الدعاية، فإنّ العلم ليس سوى نتاج تغيير القوّة. فتتوقف الحركات الشمولية من أن تكون مهووسة بالحجج "العلمية" ما إن تصل إلى السلطة. ووصل الأمر بالنازيين إلى أن انفصلوا عن العلماء المستعدين لخدمتهم، واستعمل البلاشفة شهرتهم لغايات غير علمية تماما وأجبروهم على لعب دور الدجالين.

ولكن هنا يتوقف التشبيه المبالغ فيه أحيانا بين الإشهار والدعاية الجماهيرية. عموما، لا يتماثل رجال الأعمال بالأنبياء ولا يبحثون دوما على إبراز صحّة تنبؤاتهم. تتميّز علموية الدعاية الشمولية بالنبرة التي تضعها في النبوّة على وجه الحصر تقريبا، مقابل المرجعية التقليدية للماضي. يتضح الأصل الإيديولوجي للاشتراكية مثل العنصرية عندما يؤكد المتحدثون الرسميون بأنّهم اكتشفوا القوى الخفية التي، في تسلسل القدر، تكون لها مرسلة من العناية الإلهية. تشعر الجماهير بأنّها منجذبة بشدّة "بالنظم الاستبدادية التي تمثل جميع التاريخية وكأنها تابعة للقضايا الأولى الكبرى المرتبطة بسلسلة القدر والتي تلغي الإنسان، إن صحّ التعبير، من تاريخ الجنس البشري" (حسب أقوال دي توكفيل). ولكن ما من شكّ أنّ القادة النازيين يعتقدون حقيقة في المذاهب المتعاقبة، وأنّهم لا يكتفون باستعمالها لدعايتهم : "الأفضل أن نعترف ونتقيد

---

(9) إنّ التحليل الهتلري "لدعاية الحرب" (**كفاحي**، الكتاب الأوّل، الفصل الحادي عشر) يؤكد على الطابع التجاري للدعاية، ويستعمل الإشهار عن الصابون مثالا. كانت أهميته عموما مبالغا فيها، بينما وقع التغافل عن الأفكار الموالية (والايجابية) حول "الدعاية والتنظيم".

بقوانين الطبيعة والحياة... أكثر من الامتثال إلى إرادة الأعلى. والأفضل أن نعرف إرادة الأعلى، حتى تكون نجاحاتنا أعظم"[10]. أكيد أنّه مقابل تغييرات خفيفة جدّا، يمكن لهذين الجملتين التعبير عن العقيدة الستالينية : "الأفضل أن نعترف ونتقيّد بقوانين التاريخ والصراع الطبقي، فإننا نمتثل أكثر للمادية الجدلية، ويكون النجاح عظيما". وعلى كلّ، ليس أحسن مثال للنظرية الستالينية "للمسار الصحيح"[11].

عظّمت الدعاية الشمولية العلموية الإيديولوجية وتقنيتها النبوية إلى درجة مجهولة من فاعلية في المنهج والسخافة في المحتوى. ومن حيث الديماغوجية، ليس هنالك أحسن وسيلة لتجنب النقاش، أكثر من فكّ برهان لمراقبة الحاضر والقول بأنّ المستقبل وحده قادر على البوح بالاستحقاقات. ولكن، لم تخترع الإيديولوجيات الشمولية هذه العملية ولم تكن الوحيدة لاستعمالها. وفي الواقع، فإنّ علموية الدعاية المكثفة هي الاستعمال الكوني في السياسة المعاصرة : وقع تأويلها بمثابة العلامة العامة لهذا الهاجس بالعلم الخاص بالعالم الغربي منذ ازدهار الرياضيات والفيزياء في القرن السادس عشر؛ وبذلك يظهر أنّ الشمولية لم تكن سوى المرحلة النهائية لمسار أصبح بواسطته "العلم المعبود الذي يُشفي بطريقة سحرية علل الوجود ويغيّر مستقبلا طبيعة الإنسان"[12]. أكيد أنّه حصلت،

---

(10) انظر المذكرة الهامة لمارتين بومان حول "العلاقات بين القومية - الاشتراكية والمسيحية"، في **المؤامرة النازية**، الجزء السادس، ص. 1036 وما يليها. ونجد عديد المرات صيغا شبيهة في كتيبات كتبها جمع من الأس. أس "للتأطير الإيديولوجي" لتلاميذهم. "تخضع قوانين الطبيعة إلى إرادة غير قابلة للتغيير التي قد لا يمكن التأثير فيها. وإذن من الضروري الاعتراف بهذه القوانين («S.S. : Mann und Blutsfrage», *Schriftenreihe für die weltanschauliche Schulung der Ordnungspolizei*, 1942)
ليس الأمر سوى مختارات من بعض الفقرات المنقولة من **كفاحي**، مثل تلك التي استعملت كنقيشة على الكتيب المعني : "عندما يحاول المرء مقاومة المنطق الحديدي للطبيعة، يدخل في صراع مع المبادئ الأساسية التي يدين بوجوده إليها كإنسان."

(11) ج. ستالين، **اللينينية**، 1933، المجلد الثاني، الفصل الثالث.

(12) Eric Voegelin, «Les Origines du scientisme», in *Social Research*, décembre, 1948.

مبكرا، علاقة بين العلموية وازدهار الجماهير. فقد وقع الاحتفاء "بالطابع الجماعي" للجماهير من طرف أولائك الذين يتمنون ظهور "القوانين الطبيعية للتطوّر التاريخي"، القادرة على التخلص من الطبيعة التي لا يمكن التنبؤ بها للتصرفات الشخصية[13]. ذكرنا مثال [برتيليمي بروسبار] أنفونتين الذي كان "يرى أنّ قدوم الساعة أو "فنّ إبهار الجماهير" سيكون متطوّرا بإحكام، إلى درجة أنّ الرسام، والشاعر والموسيقي تكون لهم القدرة على الإعجاب وتحريك المشاعر بنفس الثقة مثل الرياضي عندما يحلّ مشكلا هندسيّا أو كيميائيّا الذي يحلل أيّ مادة" وخلصنا في ذلك إلى أنّ الدعاية العصرية التي وُلدت آنذاك[14].

ولكن مهما كانت نقائص الوضعية، والذرائعية والنظرية السلوكية، ومهما كان تأثيرها على تأسيس "المنطق السليم" للقرن التاسع عشر، فليس قطعيا "النمو السرطاني لقطاع الخدمات في الحياة[15]" الذي يميّز الغوغاء المنبهرة بالدعاية الشمولية والعلموية. ومثلما نعرفه من خلال كونت، ترتكز القناعة الوضعية باعتبار المستقبل متوقعا بطريقة علمية على اعتبار المصلحة بمثابة قوّة موجودة في التاريخ، وعلى الفرضية بإمكانية اكتشاف القوانين الموضوعية للسلطة. وفي صلب المنفعية العصرية، سواء كانت وضعية أو اشتراكية، هنالك النظرية السياسية لروهان، القائلة بأنّ "الملوك تسير الشعوب والمصلحة تحكم الملك"، فالمصلحة الموضوعية هي القاعدة "التي تكون لوحدها معصومة"، "والتي إن كانت مستساغة أم لا، فإنّ المصلحة هي التي تحيي أو تميت الحكومات". ولكن ما من واحدة من هذه النظريات لا تطرح أنّه في الإمكان "تغيير طبيعة الإنسان"، مثلما تريد فعليّا الشمولية. وعلى العكس، تفترض جميع [هذه النظريات]، ضمنيّا أو صراحة، بأنّ الطبيعة البشرية هي نفسها على الدوام، وبأنّ التاريخ هو رواية الظروف الموضوعية المتقلبة وردود الفعل البشرية

(13) Voir F. A. V. Hayek, «La Contre-révolution scientifique», in *Economica*, vol. VIII, février-mai-août 1941, p. 13.

(14) Ibid. p. 137 et in *Le Producteur*, I, 399.

(15) Voegelin, op. cit.

عليها، وبأنّ المصلحة المستساغة يمكن أن تجلب التغيير في ظروف، ولكن ليس في تغيير ردود الفعل البشرية كما هي. ففي السياسة، تواصل العلموية على الافتراض بأنّ سعادة البشرية بيديها، وهو مفهوم غريب بعمق للشمولية(16).

بما أنّ "النواة النفعية" للإيديولوجيات يتناسب فعلا والتصرف المعادي للنفعية للأنظمة الشمولية، ولامبالاتهم الشاملة لمصالح العامة، أذهلت. فقد أقحم هذا الموقف في السياسة المعاصرة أمرا **مجهولا**. والحال، تشير الدعاية الشمولية مبكرا، ولكن بصفة مُحجبة، إلى أي درجة ابتعدت الجماهير عن مجرّد الانشغال بمصالحها. وهكذا، أمر هتلر، في بداية الحرب، بالقضاء على المجانين، وهو ما رأى فيه الحلفاء رغبة في التخلص من أفواه لا يرجى منها شيء؛ وكان ذلك عيبهم(17). ليست الحرب هي التي أجبرت هتلر على التخلي عن جميع الاعتبارات الأخلاقية، بل هتلر هو الذي يعتبر بأنّ المجازر المكثفة للحرب كانت مناسبة لا مثيل لها للشروع في برنامج الاغتيالات التي كانت، مثل بقية نقاط البرنامج، تُقاس بمعايير آلاف السنين(18). فمنذ قرون عديدة، بيّن

---

(16) ويليام أبينشتاين، **الدولة النازية**، نيويورك، 1943، مناقشا "اقتصاد الحرب المتواصل" للنظام النازي، وهو تقريبا الناقد الوحيد الذي فهم بأنّ "الجدل اللامتناهي... حول الطبيعة الاشتراكية أو الرأسمالية للاقتصاد الألماني في ظلّ النظام النازي سطحي إلى حدّ كبير... (إذ) ترمي إلى إهمال الأمر بأنّ الرأسمالية والاشتراكية هما نمطان ينتميان إلى اقتصاديات غربية للرفاهة" (ص. 239).

(17) إنّ شهادة كارل براندت، أحد الأطباء المكلفين من قبل هتلر بتنفيذ برنامج القتل الرحيم، متميّز في هذا الظرف (*Procès médical. Le gouvernement américain contre Karl Brandt et autres. Audience du 14 mai 1947*). احتج براندت بشدة على الشك بأنّه وقع تنفيذ المشروع للتخلص من الأفواه الزائدة؛ وأكد بأنّ أعضاء الحزب المستعملين لمثل هذه البراهين كانوا دوما يؤنبون بقسوة. وفي رأيه، لم تكن الاجراءات مملاة إلا "لاعتبارات أخلاقية". كذلك الأمر بالنسبة لعمليات النفي. فهنالك ملفات امتلأت بمذكرات صادرة عن عسكريين يشتكون فيها من أنّ عملية نفي الملايين من اليهود والبولنديين لا تأخذ بعين الاعتبار جميع "المستلزمات العسكرية والاقتصادية". انظر بولياكوف، مصدر مذكور، ص. 321، وكذلك الوثائق التي نشرها.

(18) وقع توقيع الأمر الحاسم، الذي أثار الاغتيالات المكثفة المتتالية، من قبل هتلر يوم =

كلّ التاريخ الأوروبي تقريبا للناس باعتبار أنّ كلّ عمل سياسي **بفائدته**، وباعتبار جميع الأحداث السياسية حسب مصالحها المبطنة : لذلك تجد نفسها فجأة في قبضة المجهول دون سابقة. فقبل السيطرة على السلطة بمدّة طويلة، أشارت الدعاية الشمولية بوضوح تام كم كانت الجماهير قليلة التوجه بغريزة البقاء المشهور؛ وبسبب طبيعتها الدوغمائية، لم يقع أخذها مأخذ الجدّ. ولكن لا يعود نجاح هذه الدعاية إلى الديماغوجيا، بل الوعي بأنّ المصلحة، كقوّة جماعية، لا يمكن الشعور بها إلا إذا ما وفّرت الجماعات الاجتماعية الراسخة مسالك التواصل الضرورية بين الفرد والمجموعة؛ لا يمكن لدعاية مرتكزة على المصلحة العادية أن تكون فعالة لدى العوام الذين من ميزاتهم الأولية عدم الانتماء إلى أيّ جسم اجتماعي أو سياسي، والتي كانت إذن فوضى من المصالح الخاصة. ويتأتى تعصّب النشطاء الشموليين، المختلف بوضوح حتى عن الولاء المتطرف لأنصار الأحزاب العادية، من فقدان المصلحة الخاصة للجماهير المستعدّة للتضحية بنفسها. برهن النازيون أننا لا نستطيع دفع شعب بأسره إلى الحرب بشعار "وإلا، إنّها الكارثة" (شعار الدعاية الحربية لسنة 1914 الذي أمكن تجنبه بعناية)، وهذا في مرحلة لم يكن فيها بؤس، ولا بطالة، ولا طموحات وطنية مكبوتة. ظهرت نفس العقلية خلال الأشهر الأخيرة من الحرب وقد كان واضحا أنها منتهية بالخسران، عندما واست الدعاية النازية السكان الخائفين نوعًا ما بوعدهم بأنّ الفوهرر، هيأ، بحكمته، ميتة سهلة للشعب الألماني، بالقضاء عليهم بالغاز في حالة الهزيمة"[19].

استعملت الحركات الشمولية الاشتراكية والعنصرية بتفريغهما من محتوياتهما المنفعية، أي مصالح طبقة أو أمّة. لقد أصبح شكل التنبؤ المعصوم

= غرّة سبتمبر 1939 ـ يوم اندلاع الحرب. وهو لا يخص المجانين (مثلما نعتقد أحيانا) فحسب، ولكن جميع المرضى "بمرض عضال". كان المجانين أوّل من وقع التخلص منهم.

(19) Voir Friedrich Percyval Reck-Malleczewen, *Tagebuch eines Verzweifelten*, Stuttgart, 1947, p. 190.

الذي تُقدّم فيه هذه المفاهيم هام جدّا مقارنة لمحتواها[20]. إنّ أوّل ميزة لقائد جماهيري هي لاحقا عصمة متواصلة؛ لا يمكن له أن يعترف بأي خطأ[21]. أضف إلى ذلك، تستند قرينة العصمة قليلا على ذكاء حاد أكثر منه على تأويل صحيح للقوى المتأكدة أساسا للتاريخ أو للطبيعة، قوى لا يمكن لا الهزيمة ولا الانهيار أن تكذّبها، لأنها ستتأكد على المدى الطويل[22]. وبالوصول إلى السلطة، لم يعد لقادة العامة سوى همّ واحد، يتجاوز كلّ الاعتبارات النفعية : تحقيق تنبؤاتهم. وفي نهاية الحرب، لم يتردّد النازيون التركيز على الجهود السليمة بعد لتنظيمهم للتسبب في خراب ألمانيا خرابا شاملا، حتى يقع تحقيق نبوّتهم بأنّ الشعب الألماني قد يصير معدما في حالة الهزيمة.

إنّ نجاح إشهار العصمة، من هذا الموقف حيث يقع طرح تفسير بسيط للقوى المتوقعة، شجّع لدى الدكتاتوريين الشموليين عادة الإعلان عن نواياهم السياسية في إطار نبوّة. وأشهر مثال على ذلك هو تصريح هتلر أمام البرلمان،

(20) أقام هتلر تفوق الحركات الإيديولوجية على الأحزاب السياسية، باعتبار أنّ الإيديولوجيات "تعلن دوما عن عصمتها" (**كفاحي**، الكتاب الثاني، الفصل الخامس). وبالتالي، تؤكد الصفحات الأولى من الكتاب الرسمي للشبيبة الهتلرية بأنّ كلّ المسائل الإيديولوجية، المعتبرة سابقا "غير الواقعية" و"غير مفهومة"، "وصارت واضحة، وبسيطة ومحدّدة إلى درجة أنّ كلّ الرفاق يستطيعون فهمها والتعاون على حلّها".

(21) أوّل "قسم لعضو في الحزب" *Organisationsbuch der N.S.D.A.P* هو : "الفوهرر دوما على حقّ"، طبعة 1936، ص. 8. ولكن يقع التعبير عنها في *Dienstvorschrift für die P.O. der N.S.D.A.P.*, 1932, p.38 بـ : "لا يتراجع هتلر عن قراراته". لاحظوا الفرق في العبارات.

"غايتهم العصمة، (بحكم أنّ(لا هذا ولا ذاك اعترف مخلصا بخطئه"، ذلك هو في هذا الصدد الفرق الجوهري بين ستالين وتروتسكي، ولينين عن الأول. انظر بوريس سوفارين، **ستالين : دراسة نقدية للبولشيفية**، نيويورك، 1939، ص. 583 .

(22) أكيد أنّ الجدلية الهيغيلية توفر آلية عجيبة بالتمكن من الحق، إذ تسمح بتأويل جميع الهزائم كبداية للنصر. وأحسن مثال على هذا النوع من السفسطائية توفر بعد 1933، عندما رفض الشيوعيون الألمان، طيلة سنتين تقريبا، الاعتراف بأنّ انتصار هتلر كان هزيمة للحزب الشيوعي الألماني.

في جانفي 1939: "اليوم أيضا، أريد القيام بنبوّة: إن نجح.. أصحاب المال اليهود مرّة أخرى في دفع الشعوب إلى حرب عالمية، ستكون النتيجة... إبادة العنصر اليهودي من أوروبا"[23]. وبلغة غير شمولية، هذا يعني: في نيتي القيام بالحرب وقتل يهود أوروبا. كذلك [الأمر بالنسبة] لستالين، في خطابه العظيم أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، سنة 1930: بما أنّه يستعدّ للتصفية الجسدية لمنحرفي اليمين واليسار، فقد وصفهم كممثلين "لطبقات في حالة احتضار"[24]. لا يوفر هذا التعريف للحجة حدّتها الخاصة فقط، بل تعلن أيضا، بأسلوب شمولي، الدمار المادي لمن وقع التنبؤ "بانقراضهم". وفي الحالتين يتمّ بلوغ نفس الهدف: تندرج التصفية في مسار تاريخي حيث لا يحقق الإنسان أو لا يتألم إلا مما سيحدث لا محالة، بحكم القوانين غير القابلة للتغيير. وما إن يقع إعدام الضحايا، حتى تصير "النبوّة" عذرا بأثر رجعي: ما من شيء يحدث إن لم يكن متوقعا[25]. لا يهمّ إن كانت "قوانين التاريخ" "المعلنة عن نهاية" الطبقات وممثليها، أو "قوانين الطبيعة" التي تبيد جميع هذه العناصر - الديمقراطيات، اليهود، أنذال أوروبا الشرقية، أو المتشبثون بمواقفهم. — الذين على أي حال لم "يتأقلموا مع الحياة". وتحدّث أيضا هتلر عرضيّا عن "الطبقات المُحتضرة" الواجب "القضاء عليهم دون ضجيج"[26].

---

(23) ذكرها غوبلس: **يوميات غوبلس، 1942-1943**، نشرها لويس لوكنار، نيويورك، 1948، ص. 148.

(24) Staline, op. cit., loc. cit.

(25) في خطاب ألقاه في سبتمبر 1942، عندما كانت تصفية اليهود في اوجها، استشهد هتلر حرفيا بخطابه ليوم 30 جانفي 1939 (نُشر في كتيب تحت عنوان *Der Führer von dem ersten Reichtag Grassdeutschlands*, 1939) وإلى جلسة البرلمان في غرة سبتمبر 1939، حيث أعلن "بأن رغبت اليهودية إثارة حرب عالمية للقضاء على الشعوب الآرية الأوروبية، فلا تكون الشعوب الآرية ولكن اليهودية التي (بقية الجملة غمرتها الهتافات)". (انظر *Der Führer zum Kriegswinterhilfswerk*, Schriften N.S.V., nº14, p. 33).

(26) خطاب يوم 30 جانفي 1939، المذكور أعلاه.

لا تعمل الدعاية الشمولية، مثل بقية الأساليب، بصفة محكمة إلا عندما تصل الحركات إلى السلطة. فيصير من السخف أيضا مناقشة تكهنات الدكتاتور، ومجادلة مجرم إن ماتت ضحيته في المستقبل أم لا ـــ بما أنّه بالقضاء عليها، يستطيع المجرم لتوّه توفير الحجة على صحة أقواله. إن البرهان الوحيد الصالح في مثل هذه الظروف يتمثل في نجدة الشخص المتوقع موته بسرعة. وقبل أن يستحوذ القادة على السلطة لتطويع الحقيقة لأكاذيبهم، تتميّز دعايتهم بازدراء جذري للوقائع كما هي[27] : ذلك لأنّه في رأيهم، تخضع الوقائع تمامًا لسلطة من يستطيع إحداثها. والإقرار بأنّ مترو موسكو هو الفريد في العالم، فتلك كذبة طالما أنّ البلاشفة ليس لهم السلطة للقضاء على الآخرين. وبعبارات أخرى، هنالك أحسن من جميع بقيّة تقنيات الدعاية الشمولية، إذ تخون دعاية التنبؤ المعصوم هدفها القصي لاحتلال العالم، ذلك لأنّه في عالم يكون كليّا تحت الرقابة، قد يستطيع القائد الشمولي تحقيق جميع تنبؤاته الكاذبة.

تستجيب اللغة العلموية التنبئية لحاجيات العوام الفاقدة لنقطة ارتكازها في العالم والتي كانت عندئذ مستعدّة إلى العودة إلى القوى الأزلية والمقيّدة، التي تجعل، لوحدها، الإنسان، يسبح فوق أمواج المحن حتى شاطئ الأمان. يقول النازيون : "إننا نصوغ حياة شعبنا وقوانيننا طبقا للأحكام الجينية"[28]، ويُطمئن بالمثل البلاشفة منخرطيهم بأنّ القوّة الاقتصادية لها قيمة القرار التاريخي. وانطلاقا من ذلك، يعدون بانتصار مستقل عن الهزائم والاخفاقات "المؤقتة"

---

(27) يشير كونراد هيدن في **الفوهرر** : **وصول هتلر إلى السلطة**، بوسطن، 1944، إلى "ظاهرة الزيف" لدى هتلر، "غياب الواقع الممكن التحقق منه لجميع بياناته تقريبا، و"عدم مبالاته للوقائع التي لا يعتبرها حيوية (ص. 368، 374). وبنفس العبارات، وصف خروتشوف "اشمئزاز ستالين عند تقييمه لحقائق الحياة" ولامبالاته إلى "الوضع الحقيقي للقاضايا" ، مصدر مذكور. يقع التعبير على رأي ستالين حول أهمية الوقائع بصفة جيّدة عند مراجعاته المستمرة للتاريخ الروسي.

(28) كتاب الشبيبة الهتلرية.

لمؤسسات معينة. وبالفعل، يريد العوام، خلافا للطبقات، الانتصار والنجاح كما هو، في شكله الأكثر تجريدًا؛ وليسوا مرتبطين بهذه المصالح الخاصة والعامة التي يشعرون بضرورتها على البقاء كمجموعة وبالتالي يمكنهم التأكيد بأنّ لديهم جميع الحظوظ ضدّهم. وهذا لا يعنيهم، إذ ليس أن تكون القضية خاسرة، أو العمل الخاص الممكن أن يصير انتصارا، بل انتصار أي قضية، ونجاح أي عمل.

إن أتقنت الدعاية الشمولية تقنيات الدعاية الجماهيرية، فهي لا تخترعها ولا تستهلّ مواضيعها. فقد هيأت هذه الأخيرة الخمسين سنة التي عرفت تطور الإمبريالية وتشرذم الدولة الوطنية، عندما اكتسح العوام الساحة السياسية الأوروبية. ومثل محرضي الجماهير، كان للمتحدثين الرسميين للحركات الشمولية حدس مؤكد لجميع المواضيع التي تغافلت عنها الدعاية العادية للأحزاب أو الرأي العام أو خافت من تناولها. فيصير كلّ ما هو خفي ذا دلالات عالية، دون اعتبار لأهمية الجوهر. يعتقد العوام فعلا بأنّ الحقيقة كانت كلّ ما أخفاه بنفاق المجتمع المحترم، أو ظللها بالنفاق.

عند اختيار موضوع، يصير أوّل معيار لغزًا في حدّ ذاته. وليس لأصل هذا الأخير أهميّة : يمكن أن تكون رغبة معقولة وسياسيّا مفهومة للحفاظ على السرّ، مثلما الامر لدى المخابرات البريطانية أو المكتب الثاني الفرنسي؛ أو متطلبات المؤامرة لفائدة المجموعات الثورية، مثلما هو الامر بالنسبة للفرق الإرهابية، والفوضوية وغيرها؛ أو بالأحرى بنية المجتمعات كان محتواها، السريّ أصلا، عموما منذ مدّة، والذي تحتفظ طقوسه بأمر خفي (وضعية الماسونية)؛ خرافات قديمة نسجت أساطير حول بعض المجموعات (حالة اليسوعيين واليهود). وإن كان النازيون موهوبين لاختيار مثل هذه المواضيع، فقد تمكن البلاشفة من السيطرة على هذا الفنّ. ولكنهم يعتمدون أقلّ على الأسرار التقليدية المسلّمة، مفضلين عليها حكاياتهم الخاصة ــ فمنذ 1935 تقريبا، تتالت المؤامرة العالمية تلو الأخرى في الدعاية البولشيفية :أوّلا كانت المؤامرة التروتسكية، ثم سلطة

المائتي عائلة، وأخيرا الدسائس الإمبريالية المخيفة (يعني العالمية) للمخابرات البريطانية والامريكية[29].

تسلط فاعلية هذا النوع من الدعاية الضوء على أهمّ خاصية للعوام المعاصرين. فهم لا يعتقدون في أيّ شيء واضح، وفي حقيقة تجربتهم الخاصة؛ ولا يصدقون أعينهم ولا آذانهم، ولكن إلى مخيلتهم وحدها، الذين يقعون في غواية كلّ ما هو في نفس الوقت كوني ومتماسك في حدّ ذاته. يقتنع العوام بسهولة لا بالوقائع، حتى وإن اختُلقت، بل فقط بتماسك النظام المفترض الانتماء له. نبالغ عادة على أهمية العمل المعاد لأننا نعتقد أنّ الغوغاء غير قادرة على الفهم والتذكر؛ وفي الواقع، ليس التكرار هامًا لأنه يقنع العوام بالتماسك في إطار الزمن.

ما ترفض الغوغاء الاعتراف به، هو الطابع المجاني الذي يغمره الواقع. فهي مستعدّة لتقبل جميع الإيديولوجيات لأنّ هذه الأخيرة تفسّر الوقائع باعتبارها مجرّد أمثلة للقوانين، وتقضي على الصدف باختراع سلطة عليا وكونية التي من المفترض أن تكون أصل كلّ الحوادث. وتزدهر الدعاية الشمولية في هذا الفرار من الواقع نحو الخيال، ومن الصدفة نحو التماسك.

إنّ أهمّ داء للدعاية الشمولية، هو أنّها لا تستطيع أن تلبي رغبة العوام لعالم متماسك تمام، منطقي ومتوقع، دون الدخول في صراع خطير مع الرأي العام. وإن وقع، على سبيل المثال، تحرير جميع "اعترافات" المعارضين السياسيين، في الاتحاد السوفييتي، بنفس العبارات ويعترفون فيها بنفس

---

(29) تجدر الملاحظة، أنه، في ظل حكم ستالين، جمع البلاشفة، نوعا ما، المؤامرات، أكثر من اكتشاف واحدة جديدة، وهذا لا يعني تخليهم عن السابقة. لقد بدأت المؤامرة التروتسكية في حدود 1930، وانضاف إليها مسألة المائتي عائلة خلال فترة الجبهة الشعبية، بدءا من سنة 1935؛ وأصبحت الإمبريالية البريطانية مؤامرة حقيقية خلال الحلف بين ستالين وهتلر، وتلت المخابرات الأمريكية إثر نهاية الحرب بقليل؛ وآخرها، الكونية اليهودية، التي تشبه بصفة واضحة ومقلقة الدعاية النازية.

الدوافع، فيقبل العوام، المتعطشون إلى التناسق، هذه القصة الخيالية بمثابة الحجة العليا لنزاهتهم؛ بينما يبوح لنا المنطق بأنّ هذا التناسق فعلا ليس من هذا العالم والتي يبرهن أنّه مختلق. وللحصول على صورة، يسير كلّ شيء وكأنما العوام يطالبون بتكرار مستمرّ لمعجزة للسبعونية، عندما قام، حسب الاسطورة القديمة، سبعون من المترجمين العزّل بوضع نسخة إغريقية شبيهة **بالعهد القديم**. لا يمكن للإدراك المشترك قبول هذه الرواية إلا باعتبارها أسطورة أو معجزة؛ ولكن، يمكن أيضا الزعم بأنها برهان للوفاء المطلق لكلّ كلمة من الترجمة.

وبعبارات أخرى، إن كان حقيقة أنّ الغوغاء مهووسة برغبة الفرار من الواقع، لأنها، في اجتثاثها الأساسي، لا تستطيع إطلاقا تحمّل الجوانب العرضية والغامضة، يكون أيضا حقيقيا بأنّ تعطشها للخيال له علاقة نوعًا ما مع مؤهلات العقل البشري حيث تسيطر البنية المتماسكة على المجازفة البسيطة. يمثل هروب الغوغاء من الواقع إدانة للعالم المجبرة على العيش فيه ولا تقدر على الاستمرار فيه، بما أنّ الصدفة أصبحت فيه القانون السامي، وأنّ الكائنات البشرية في حاجة إلى أن تغيّر باستمرار الظروف الفوضوية والمضطربة إلى صورة متماسكة نسبيّا. فقد كانت ثورة الغوغاء على "الواقعية"، والحسّ المشترك، وجميع "الأمور المعقولة في العالم" (بورك) نتيجة تشرذمها، وفقدان وضعها الاجتماعي. وتزامنًا مع هذا الأخير، فقدت كلّ هذا الميدان للعلاقات المجتمعية التي توفّر معنى للحسّ المشترك. ففي غربتها الروحية والاجتماعية، لا مجال لرؤية متزنة لترابط الاعتباطي والمتوقع، والعرضي والضروري. لا يمكن للدعاية الشمولية أن تهين بصفة شنيعة الحسّ المشترك إلا إذا لم تعد له قيمة. فقد كان البديل مواجهة النمو الفوضوي والعشوائية الشاملة للانحلال، أو الانصياع أمام إيديولوجية التماسك المتصلب جدّا والخيالي بصفة وهميّة : يختار العوام دوما بصفة مؤكدة المصطلح الثاني، وهم على استعداد لتسديد ثمن تضحياتهم الفردية ــ لا لأنّهم أغبياء أو منحرفون، ولكن في خضمّ الكارثة العامة، يوفر لهم هذا التنصل ذرّة من الاحترام لأنفسهم.

إنْ امتازت الدعاية النازية باستغلال التعطش لتماسك العوام، فقد بيّنت المناهج البولشيفية، مثلما هو الامر في مخبر، قوّتها لدى رجل الغوغاء المنعزل. فالسياسة السوفييتية السريّة، الحريصة جدّا على اقناع ضحاياها بذنبهم للجرائم التي لم يقترفونها أبدًا، والذين كانوا أحيانا غير قادرين عليها، تزيل وتلغي تماما جميع العوامل الحقيقية، إلى درجة أنّ المنطق، وحتى تماسك "الرواية" التي تضمّ الاعتراف المسبق، يصيران ثقيلين. وفي هذا الظرف، فإنّ الخط الفاصل بين الخيال والحقيقة يُصاب بضبابية عن طريق فداحة وتماسك التهمة من الداخل : ويتطلب هذا لا قوّة طبيعة المقاومة للتهديدات المستمرّة فحسب، بل وأيضا ثقة عمياء في وجود كائنات بشرية أخرى (أقارب، أصدقاء، وأجوار) الذين لا يصدّقون أبدا "الرواية"، لمقاومة غواية التنازل إلى إمكانية الاعتراف المجرّد بالإثم.

لا يمكن لمثل هذا المثال المفرط من الجنون المتماثل اصطناعيّا أن يظهر إلا في عالم شمولي. فهو لا محالة جزء من جهاز الدعاية للأنظمة الشمولية حيث لا تكون الاعترافات ضرورية للعقاب. "فالاعترافات" هي من اختصاص الدعاية البولشيفية، مثلما كانت الدعاية النازية تمثل هذه الحذلقة الغريبة، المتمثلة في تشريع الجرائم بواسطة قوانين متطلعة للماضي والمحيّنة. وفي كلتا الحالتين، يكون الهدف متناسقا.

وقبل الاستحواذ على السلطة لإقامة عالم متطابق مع نظرياتهم، أثارت الحركات الشمولية عالما كاذبا وملتحما، يرضي، أحسن من الواقع نفسه، حاجيات العقل البشري؛ ففي هذا العالم، شعرت الجماهير المنبتة، بفضل الخيال بمفرده، بأنّها في مستقرّها وأنّها مدخرة الجهد من الضربات المتواصلة التي تتسبب فيها الحياة الحقيقية والتجارب الواقعية للكائنات البشرية وآمالهم. وترتكز قوّة الدعاية الشمولية ـــ قبل أن تتمكّن الحركات من الإطاحة بالستار الحديدي لمنع أي كان من تعكير الهدوء المروّع، بفتات من الحقيقة، لعالم خيالي كليّا ـــ على قدرة إبعاد الجماهير عن العالم الحقيقي. فالعلامات الأولى

التي يوفرها أيضا العالم الحقيقي إدراك الغوغاء المتجهة نحو التفكك ــ والتي لكلّ نائبة من الدهر تجعلها شديدة المصداقية ــ هي، إن صحّ القول، فجواتها : والمسائل التي يتكرم بمناقشتها جماهيريا، أو الشائعات التي لا يتجرؤون على المعارضة لأنّها تخصّ نقطة حساسة، بالرغم من أنّه مبالغ فيها ومشوّهة.

وتفّر هذه النقاط الحساسة لأكاذيب الدعاية عنصر المصداقية والتجربة الحقيقية التي يكونون في حاجة إليها لرأب الصدع الفاصل للحقيقة عن الخيال. إنّ الرهبة هي الوحيدة القادرة على الاعتماد على الخيال المحض، وحتى التخيلات الكاذبة للأنظمة الشمولية، المعززة بالرهبة، لم تصبح بعد اعتباطية كليّا، رغم أنّها تكون عموما هجينة، ووقحة، وأصيلة، إن صحّ القول، أكثر من تخيلات الحركات. (يجب أن تكون جبارا، وليس فطنًا، لترويج رواية جديدة عن الثورة الروسية، حيث ما من شخص يدعى تروتسكي كان القائد الأعلى للجيش الأحمر). ومن ناحية أخرى، فإنّ أكاذيب الحركات أكثر لطفًا. فالحركات تتعلق بجميع مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية الخفية عن أنظار الجمهور. وتنجح بطريقة فضلى عندما تُحاط السلطات بجوّ من السريّة. فتحصل عندئذ، في نظر الغوغاء، على سمعة "بأنها "واقعية" بصفة ممتازة، بما أنها تواجه ظروفا حقيقية وجودها خفي. فيصير الكشف عن الفضائح في المجتمع الراقي، وفساد السياسيين، وكل ما على ذمّة صحافة الإثارة، بين يديهم سلاحا تفوق أهميّته الإثارة.

كانت أحسن قصّة خيالية للدعاية النازية هو اختلاق المؤامرة اليهودية العالمية. وكان التأكيد على الدعاية المعادية للسامية عملية عادية للديماغوجيين منذ نهاية القرن التاسع عشر، وهي عملية متكرّرة في ألمانيا والنمسا منذ سنوات 1920. وكلما كان معظم جميع الأحزاب ومنظمات الرأي العام تتحاشى مناقشة المسألة اليهودية، أصبح السكان مقتنعين بأنّ اليهود كانوا الممثلين الحقيقيين للقوى المعترف بها، وأنّ المشكل اليهودي هو رمز الرياء ووعدم الأمانة للنظام في شموليته.

لم يكن محتوى الدعاية العمادية لليهود في حدّ ذاته حكرا على النازية، ولا شيء بالأساس جديدا وأصيلا. فقد كانت الأكاذيب المتعلقة بمؤامرة يهودية عالمية عادية منذ قضية درايفوس وترتكز على العلاقات الدولية المترابطة الموجودة لدى شعب مشتت في أرجاء المعمورة. والمعتقدات المبالغ فيها عن القوة العالمية لليهود هي أيضا قديمة جدّا؛ يمكن أن نعود بها إلى نهاية القرن الثامن عشر عندما اتضحت العلاقة المتينة بين المال اليهودي والدول القومية. إنّ صورة اليهودي كتجسيد للشرّ تُنسب عموما إلى معالم وذكريات خرافية تعود إلى القرون الوسطى؛ وهي بالفعل شديدة الارتباط مع الدور الحالي والملتبس الذي لعبه اليهود في المجتمع الأوروبي، منذ تحرّرهم. وأكيد أنّ اليهود، خلال ما بعد الحرب، أصبحوا أكثر حضورا من قبل.

وبالنسبة لليهود أنفسهم، فالأمر الهام هو أنهم أصبحوا أكثر "وضوحا" بالسبب المغاير لموقعهم الخاص ولدرجة قوّتهم. فكلّ تقلص للاستقرار ولهيبة الدول القومية تكون ضربة مباشرة لمواقع اليهود. إنّ إخضاع الدولة، الناجح نسبيا، من طرف الأمة يحجر على آلية الحكومة أن تظلّ في موقع فوق الطبقات والأحزاب، وبالتالي تكون التحالفات غير مجدية مع القسم اليهودي من السكان، الذي يُفترض، هو بدوره، أن يكون خارج صفوف المجتمع وأن يكون غير مبال بسياسة الأحزاب. اصطحب اهتمام البورجوازية الإمبريالية المتزايد بالسياسة الخارجية وتأثيرها المتعاظم على جهاز الدولة برفض عنيد للقسم الكبير من الثروة اليهودية بالتخلي عن التقاليد التجارية البنكية للتعهد بالمؤسسات الصناعية. وضعت جميع هذه العوامل حدّا تقريبا للمنفعة الاقتصادية للدولة من قبل اليهود كطائفة، وإلى المزايا التي يحصلون عليها من الميز الاجتماعي. وبعد الحرب العالمية الأولى، اندمجت الطوائف اليهودية لأوروبا الوسطى مع السكان المحليين،مثلما فعله اليهود الفرنسيون في بداية الجمهورية الثالثة.

كانت الدول المعنية واعية بتغيير الوضع : شاهدنا ذلك فعلا عندما حاولت الحكومة الألمانية في سنة 1917، حسب تقليد قديم جدّا، استعمال يهود ألمانيا

لإعداد مفاوضات السلام مع الحلفاء. وعوضا عن التوجّه إلى رؤساء الطائفة اليهودية الألمانية المعترف بهم، اتصلت بالأقلية الصهيونية الصغيرة وغير المؤثرة. فقد كانوا يثقون بعد في هذه الأخيرة، لأنّها كانت فعلا تعتقد في وجود شعب يهودي بغضّ النظر عن المواطنة، وأنّها إذن قابلة على إسداء خدمات تكون مرتبطة بالعلاقات الدولية ومن وجهة نظر دوليّة. ولكن، اتضح أنّ هذا السلوك كان خطأ من قبل الحكومة الألمانية : لقد قام الصهاينة بأمر لم يقم به أبدا أيّ مصرفيّ يهودي؛ فقد وضعوا شروطهم الخاصة وقالوا للحكومة بأنّهم لا يفاوضون إلا سلامًا دون الحاق ولا تعويضات[30]. بذلك انتهت اللامبالاة اليهودية القديمة في الشأن السياسي؛ لم يعودوا قادرين على استعمال الأغلبية، بما أنها لم تعد منفصلة عن الأمّة، وكانت الأقلية الصهيونية دون فائدة بما أنّ لديها أفكارها السياسية الخاصة.

وفي أوروبا الوسطى، أتمّ تغيير الأنظمة الملكية بجمهوريات تفكك الطوائف اليهودية، مثلما فعلته إقامة الجمهورية الثالثة في فرنسا منذ خمسين سنة ماضية. فقد خسر اليهود الكثير من تأثيرهم عندما ظهرت الأنظمة الجديدة، في ظروف لم يكن في استطاعتهم ولا في صلحهم حماية اليهود. خلال مفاوضات السلام لفرساي، استعملوا خاصة اليهود كخبراء، واعترف المعادون للسامية ذاتهم بأنّ صغار النصابين اليهود لما بعد الحرب، ومعظمهم من الوصوليين الجدد، لم تكن لهم علاقات مع ممثلي الأممية اليهودية المزعومة[31]. (يخفي هؤلاء الوصوليون الجدد، وراء عملياتهم المخادعة، التي تميّزهم بجلاء عن إخوتهم في الدين، وعن المندمجين، موقفا شبيها بصفة غريبة باللامبالاة القديمة للقواعد المعمول بهاه في أوساطهم).

وفي وسط شرذمة من المجموعات المعادية للسامية المتناحرة وفي جوّ

---

(30) انظر السيرة الذاتية لحاييم وازمان، **محاكمة وخطأ**، نيويورك، 1949، ص. 185.

(31) Voir Otto Bonhard, *Jüdische Geld-und Weltherrschaft?*, 1926, p. 157.

مثقل بالمعاداة للسامية، طوّرت الدعاية النازية طريقة كانت مختلفة عن الطرق الاخرى وأعظم منها. ولكن، لم يوجد أي شعار نازي وهي تسعة ـ ولا حتى الصور الذكية الهتلرية لصراع الطبقات التي تسبب بها رجل الأعمال اليهودي الذي يستغلّ عماله، بينما في نفس الوقت، يحرضهم أخوه، في ساحة المصنع، على القيام بالإضراب(32). أمّا العنصر الوحيد الجديد، هو مطالبة الحزب من منخرطيه حجة أصول غير يهودية، ويظلّ، رغم برنامج فيدير، غامضا للغاية بالنسبة للإجراءات الفعلية التي سيتخذها حالما وصل إلى السلطة(33). وضع النازيون المشكل اليهودي في مركز دعايتهم، بمعنى أنّ المعاداة للسامية لم تكن مسألة رأي تخص أشخاصا مختلفين عن الأغلبية أو عن همّ ا لسياسة

(32) استعمل هتلر هذه الصورة أوّل مرّة سنة 1922: "من جهة، يشجع موسى كوهن منظمته على رفض مطالب العمال، بينما في المصنع، يدعو أخوه إسحاق المجموعة... للقيام بإضراب". (**خطب هتلر**، نشر بانيس، لندن، 1942، ص. 38). تجدر الإشارة إلى أنّه لم يقع نشر جميع خطب هتلر في ألمانيا النازية، إلى درجة أننا نكون مجبرين على العودة إلى الطبعة الأنقليزية. ليس في الأمر صدفة، مثلما نراه في البيبلوغرافيا التي وضعها فيليب بوهلر: *Die Reden des Führers nach der Machtübernahme*, 1940: فقد كانت الخطب الجماهيرية هي المطبوعة حرفيا في *Volkischer Beobachter*؛ أمّا في خصوص الخطب التي يلقيها أمام القوات العسكرية أو بقية الوحدات للحزب، فيكتفون "بالإشارة" إليها في هذه الجريدة. لم يقع التفكير في أي لحظة في نشرها .

(33) لا تحتوي النقاط الخمسة والعشرين لفيدير إلا الإجراءات الكلاسيكية المطالب بها من قبل جميع الجمعيات المعادية للسامية : طرد اليهود المتجنسين ومعاملة اليهود الوطنيين بمثابة الأجانب. وكانت لدى النازيين البلاغة المعادية للسامية دوما أكثر تطرفا من البرنامج.
ويشير فالديمار غوريان في المقال "المعاداة للسامية في ألمانيا المعاصرة" في **مقالات حول المعاداة للسامية**، كوبل س. بينسون، نيويورك، 1946، ص. 243 إلى عدم وجود اصالة لدى النازيين في العداوة للسامية : "إنّ جميع هذه الشروط وهذه الأفكار لا تتألق بأصالتها ـ فهي من المسلمات في جميع الأوساط القومية؛ وما كان متميزا، هي المهارة الديماغوجية والخطابية التي تظهر فيها".

الوطنية[34]، ولكنه القلق الحميمي لكلّ شخص في حياته الخاصة؛ ما من أحد يستطيع أن يكون عضوًا في الحزب إن لم تكن "سلالته العائلية" ليست منتظمة، وكلما كانت الرتبة في السلّم النازي مرتفعة، تعود شجرة السلالة العائلية إلى الوراء كثيرا[35]. كذلك الأمر، ولكن بأقل تناسق، جرّدت البولشيفية النظرية الماركسية من النصر النهائي الحتمي للبروليتاريا بجعل منخرطيها من "البروليتاريا من الولادة" وباعتبار الأصول من الطبقات الأخرى مخجلة ومخزية[36].

لقد برعت الدعاية النازية في تحويل المعاداة للسامية إلى مبدأ للتعريف بالذات، عازلة إياه عن تقلبات الرأي البسيط. لم تستعمل إقناع الديماغوجيا المكثفة إلا كمرحلة أوّلية ولم تبالغ أبدا في تقدير التأثير المستدام[37]. هذا ما

---

(34) هنالك مثال للمعاداة للسامية ذات طابع قومي في صلب الحركة النازية هو روهم الذي كتب يقول : "وهنا أيضا، يختلف رأيي عن رأي غير المثقف الوطني. ليس كذلك، كلّ شيء بسبب اليهود ! ولكن : خطؤنا إن استطاع اليهودي اليوم أن يحكم". (Ernst Rhm, *Die Geschichte eines Hoch*

(35) يجب على المرشحين الأس. أس. أن يعودوا بسلالتهم العائلية إلى سنة 1750. ويجب على المرشحين إلى المناصب العليا للحزب الإجابة على ثلاثة أسئلة فقط :

1. "ماذا فعلت للحزب ؟"
2. "هل أنت سليم جسديّا، وعقليا، وأخلاقيا ؟"
3. "هل انّ سلالتك العائلية منتظمة ؟"

انظر كتاب الشبيبة الهتلرية.

(36) هكذا كانت التوجهات الشمولية للماكريتة، في الولايات المتحدة، أكثر فظاعة لا فقط من محاولة اضطهاد الشيوعيين، بل بإجبار كلّ مواطن على توفير برهان على أنّه ليس شيوعيّا.

(37) "يجب علينا أن نبالغ في تأثير الصحافة... فهي عموما تضمحل عندما ينمو تأثير المنظمة" (هدموفسكي، مصدر مذكور، ص. 64). "تكون الصحف عاجزة عندما يتعلق الأمر بمناهضة القوّة العدوانية لمنظمة يافعة" (نفس المصدر، ص. 65). "تكون السلطات القائمة بالدعاية لوحدها متأرجحة، ويمكن أن تنتهي بسرعة، إلا إذا ما آزر عنف المنظمة الدعاية" (نفس المصدر، ص. 21)

يوفر للغوغاء أشخاصا مجزئين، يتعذر تحديدهم، متقلبين وفاشلين، وهي وسيلة لتحديد الذات، وللتماثل، التي تعيد جزءا من الاحترام للذات المتوفرة لديهم سابقا من خلال مهامهم في المجتمع، والتي توفر أيضا نوعا من الاستقرار الوهمي الجاعل منهم أحسن مترشح لمنظّمة. وبفضل هذا النوع من الدعاية، يمكن للحركة أن تتقدم بمثابة امتداد اصطناعي لتجمّع كثيف، وعقلنة المشاعر، التافهة بالخصوص، لأهميتهم وللأمن الجنوني الذي توفّره لأشخاص منعزلين في مجتمع مجزأ[38].

عندما يتطرّق النازيون لمشاكل أخرى يبرز نفس التطبيق العبقري للشعارات المُصاغة من طرف آخرين والمُجرّبة بعد. وعندما يتقاسم اهتمام الجمهور أيضا بين القومية والاشتراكية، وعندما نعتبر أنّ هاتين النظريتين كانتا متناقضتين وتمثلان الخط الفاصل بين اليمين واليسار، يوفّر "الحزب القومي الاشتراكي للعمّال الألمان" (نازي) حصيلة من المفترض أن تؤدي إلى وحدة وطنية، حلّا دلاليا توحّد السمة المضاعفة "للألماني" و"للعامل" بين قومية اليمين وأمميّة اليسار. وحتى اسم الحكومة النازية تحتجز المحتوى السياسي لجميع بقية الأحزاب وتدعي ضمنيا احتواءها جميعا. وقعت سابقا محاولة، وبنجاح، دمج النظريات السياسية المعتبرة متناقضة (قومية - اشتراكية، مسيحية - اشتراكية، الخ.)؛ ولكن، حقق النازيون عملية دمجهم الخاصة إلى درجة أنّ جميع الصراعات البرلمانية بين الاشتراكيين والقوميين، بين أولائك الذين يدعون أنّهم قبل كلّ شيء عمّال ومن يدعون أنهم أوّلا ألمان، ظهرت وكأنّها حجاب معدّ لإخفاء أفكار مسبقة خفيّة ــ ألم يكن أي عضو للحزب النازي كلّ هذا في نفس الوقت ؟

---

(38) " "أحسن شكل للدعاية هو جمع الغوغاء، (لأنّ) كلّ فرد يشعر بالطمأنينة وقويّا في وحدة العامة" (نفس المصدر، ص. 47). يصبح حماس الساعة مبدأ وموقفا روحانيا بفضل المنظمة، والتدريب المنهجي والانضباط" (نفس المصدر، ص. 21-22).

وتجدر الملاحظة أنّه، حتى في بداياتهم، أخذ النازيون حذرهم بعدم استعمال شعارات مثل الديمقراطية، الجمهورية، الدكتاتورية أو الملكية التي تشير إلى شكل من نظام معيّن(39). تسير الأمور وكأنّهم يعرفون دائما، حول هذه النقطة، أنّهم قد يكونون من المبدعين كليّا. ويمكن التخلي عن كلّ جدل حول الشكل الحقيقي لنظامهم مستقبلا كثرثرة حول شكليات بسيطة ـــ فبم أنّ الدولة، حسب هتلر، ليست سوى "وسيلة" لإنقاذ الجنس، كما أنّ الدولة، حسب الدعاية البولشيفية، ليست إلا أداة في الصراع الطبقي(40).

ولكن، تجيب دعاية النازيين، بصفة غريبة وملتوية، على سؤال لمعرفة ماذا سيحدث مستقبلا : فكان الأمر عندما استعملت "بروتوكولات حكماء صهيون" كنموذج للتنظيم المستقبلي للجماهير الألمانية قصد تأسيس "الإمبراطورية العالمية". لم يكن استعمال البروتوكولات خاصية النازيين؛ فقد وقع بعد الحرب [العالمية الأولى] بيع آلاف النسخ، وحتى عملية تبنيه كدليل سياسي لم تكن

---

(39) في المناسبات النادرة التي اهتمّ فيها هتلر بهذه المسألة، يشير قائلا : "لست صدفة، رئيس دولة بمعنى الدكتاتور أو الملك، أنا مرشد الشعب الألماني" (انظر *Ausgewählte Reden des Führers*, 1939, p. 114). وأشار هانس فرنك في نفس السياق قائلا : "إنّ الرايخ القومي - الاشتراكي هو نظام ليس بالدكتاتوري، وليس أيضا بالاعتباطي. بل بالأحرى، يرتكز الرايخ القومي - الاشتراكي على الوفاء المشترك للفوهرر والشعب" (في *Recht und Verwaltung*, Munich, 1939, p. 15).

(40) أعاد هتلر القول العديد المرّات : "ليست الدولة وسيلة الغاية. فالغاية هي الحفاظ على الجنس" (*Reden*, 1939, p. 125). ويؤكد أيضا على أنّ حركته "لا ترتكز على فكرة الدولة، ولكنها تعتمد أساسا على **المجتمع الوطني** المنغلق. (أظر *Reden*, 1933, p. 125 والخطب أمام الجيل الجديد من المسؤولين السياسيين، نشرت في ملحق *Hitlers Tischgesprìche*, p. 446). وهذا أيضا، **إثر التعديلات الضرورية**، في صلب اللغة المزدوجة التي تمثل "النظرية الستالينية للدولة" : "نحن مع انهيار الدولة، وفي نفس الوقت نحن مع تعزيز دكتاتورية البروليتاريا، التي تمثل أقوى سلطة من بين جميع أشكال الدولة التي ظهرت إلى اليوم. إنّ التطور العظيم الممكن لسلطة الدولة، مع هدف تهيئة ظروف انهيار الدولة، تلك هي الصيغة الماركسية" (مصدر مذكور).

جديدة[41]. ولكن، كان استعمال هذا الكتاب الزائف بالخصوص قصد التنديد باليهود وإثارة يقظة السكان حول أخطار الهيمنة اليهودية[42]. وبعبارات دعائية محضة، تمثل الاكتشاف النازي في أنّ الغوغاء كانت أقلّ جزءا من الحكم العالمي لليهود من اهتمامها بالطريقة الممكن إقامته بها : إنّ شعبية البروتوكولات ترتكز على الإعجاب والتعطش من معرفة المزيد أكثر من الحقد، وتنصح الحكمة بالبقاء أيضا أقرب ما يمكن من البعض من صيغها البارزة. مثلا، هذا الشعار الشهير : "ما هو قويم، هو ما يكون جيّدا للشعب الألماني"، كان

(41) Alexander Stein, *Adolf Hitler, Schüler der «Weisen von Zion»*, Karlsbad, 1936

وهو الأوّل الذي حلل، بمقاربة فلسفية، الهوية الإيديولوجية للنظريات النازية ونظريات " حكماء صهيون"، انظر أيضا ر. م. بلانك، **أدولف هتلر و"بروتوكولات حكماء صهيون"**، 1938.

وأوّل من اعترف بدينه إزاء نظريات البروتوكولات هو تيودور فريتش، "بطريرك" المعاداة للسامية الألمانية لما بعد الحرب. فقد كتب في خاتمة طبعته **للبروتوكولات**، 1924، يقول : يجب على رجال الدولة وديبلوماسيي المستقبل أن يتعلموا من الخبراء الشرقيين في السلوك الشرير أبجديات الحكم، ولهذا الهدف، توفر "البروتوكولات الصهيونية" أحسن درس تحضيري" .

(42) حول تاريخ البروتوكولات، انظر جون س. كورتيس، **تقييم بروتوكولات صهيون**، 1942.

سواء كانت البروتوكولات مزوّرة، فهذا لا يهمّ كثيرا على مستوى الدعاية. فقد كان الناشر الروسي س. أ. نيلوس، الذي نشر الطبعة الروسية الثانية سنة 1905 واعيا بالطابع المشكوك فيه لهذه "الوثيقة"، وأضاف هذه الملاحظة الواضحة : "ولكن إن كان ممكنا إقامة الدليل على أصالتها بوثائق أو شهادات هي محلّ ثقة، وإن كان في الامكان كشف القناع عن الأشخاص الموجودين على رأس المؤامرة العالمية... عندئذ... يمكن كسر الطوق عن "المظلمة السرية..." الترجمة في كورتيس، مصدر مذكور.

لم يكن هتلر في حاجة إلى نيلوس للقيام بنفس الاختلاس : فأحسن حجة على أصالتها، هو البرهان على أنّها مزوّرة. ويضيف حجة على "عقلانيتها" : "إنّ ما قد يقوم به العديد من اليهود دون وعي يُعبر عنه هنا بكلّ وضوح. وهذا ما يمكن اعتباره" (**كفاحي**، الكتاب الأوّل، الفصل الحادي عشر).

مستنسخا عن شعار في البروتوكولات : "كلّ ما هو مفيد للشعب اليهودي هو أخلاقيا عادل ومقدّس"[43].

تمثل البروتوكولات وثيقة غريبة جدّا وممتازة من نواحي عديدة. فهي تستعرض، بعيدا عن ماكيافيليتها السوقية، وخصائصها الأساسية في طريقة هذيانها، إلى جميع المشاكل السياسية الهامة للعصر. فهي معادية للقوميات مبدئيا وتصف الدولة القومية كجبار بأرجل من طين. ولا تعترف بالسيادة الوطنية وتعتقد، مثلما قاله هتلر ذات يوم، في إمبراطورية عالمية على أسس قومية[44]. ولا تكتفي بثورة في بلد ما، بل ترمي إلى احتلال العالم والهيمنة عليه. وتعِدُ الشعب أنّه بغض النظر عن التفوّق في العدد، وفي الأرض وفي القوّة الحكومية، يمكن تحقيق احتلال العالم بفضل هيئة منظمة بمفردها. وينشأ جزء من قوتها على الإقناع من عناصر قديمة جدّا من الخرافة. إنّ الاعتقاد في الوجود المتواصل لفرقة عالمية تواصل، منذ العصور القديمة، نفس الأهداف الثورية، هو اعتقاد قديم جدّا[45] ويلعب دورًا في الادب السياسي السرّي منذ الثورة الفرنسية، حتى وإن لم يخلد على بال أي كاتب من نهاية القرن الثامن عشر بأنّ "الفرقة العالمية"، هذه "الأمّة الخاصة... في كنف جميع الأمم المتحضرة"، يمكن أن تكون يهودية[46].

---

(43) Fritsch, op. cit., «(Der Juden) oberster Grundsatz lautet: «Alles, was dem Volke Juda nützt, ist moralisch und ist heilig".

(44) "تنطلق الإمبراطوريات العالمية من أسس قومية، ولكن تجاوزتها بسرعة" (*Reden*).

(45) يعتبر هنري رولين في كتابه **سفر الرؤيا في عصرنا**، باريس، 1939، بأنّ شعبية البروتوكولات لا تتنازل عنها إلا للتوراة (ص. 40). ويشير إلى التشابه بين البروتوكولات و**التحذيرات السرية** *Monita Secreta*، المنشورة أصليّا سنة 1612 والتي ما زالت تُباع في شوارع باريس سنة 1939، مدعية إظهار مؤامرة يسوعية "التي تبرّر جميع الشرور وجميع الوسائل للعنف (...) يتعلق الأمر بحملة حقيقية ضدّ النظام القائم" (ص. 12).

(46) إنّ جميع هذه الأدبيات ممثلة من قبل الفارس دي ماليت، **مباحث سياسية وتاريخية تبرهن على وجود فرقة ثورية**، 1817، مستشهدا كثيرا بسابقيه من المؤلفين. ويرى أنّ =

وكان، في البروتوكولات، موضوع المؤامرة الكونية التي تغوي كثيرا الجماهير، إذ تتماشى فعلا مع الظرف الجديد للسلطة. (فقد وعد هتلر بسرعة بأنّ الحركة النازية "قد تتجاوز الحدود الضيقة للقومية الحديثة"[47]، ووقعت، خلال الحرب، محاولات، في صلب الأس. أس.، لمحو عبارة "الأمّة" نهائيّا من معجم القومية - الاشتراكية). يظهر أنّ القوى العالمية، بمفردها، هي التي حافظت على فرصة البقاء مستقلة، وأنّ السياسة الدولية [وجدت] مناسبة للحصول على نتائج مستدامة.ومن الواضح جدّا انّ مثل هذه الوضعية أزعجت الأمم الصغرى. ويظهر أنّ البروتوكولات أشارت إلى مخرج غير مرتبط بالظروف الموضوعية والدائمة، ولكن لسلطة التنظيم فقط.

= أبطال الثورة الفرنسية مجرّد "عارضات أزياء" "لوكالة سرية"، ووكلاء الماسونية. ولكن الماسونية ليست سوى الاسم المعاصر "لفرقة ثورية" دائما موجودة والتي تمثلت دوما في التهجم "مع البقاء في الكواليس، متلاعبة بالدمى المتحركة التي ترى من الأنسب وضعها فوق الركح". ويوضح أوّلا : "نعتقد دون شك بصعوبة إلى وجود مخطط منذ العصور القديمة ومتبع بنفس الثبات : (...) لم يعد صانعو الثورة من الفرنسيين، وليسوا بالألمان، والإيطاليين والأنقليز، الخ. إنّهم يمثلون قومية خاصة، وُلدت وترعرعت في الظلمات، في صلب جميع الامم المتحضرة، قصد وضع جميعها تحت هيمنتها".

ولمناقشة مفصلة لهذا الأدب، انظر E. Lesueur, *La Franc-Maçonnerie artésienne au XVIIIème siècle*, Bibliothèque d'Histoire révolutionnaire, 1914. تعيش هذه المؤامرات الأسطورية طويلا، حتى في ظروف عادية، مثلما تؤكده "الأدبيات" المعادية للماسونية المطبوعة في فرنسا، التي لم تكن هينة أكثر من نظيرتها المعادية للسامية. يمكننا العثور على نوع من الملخصات لجميع النظريات التي ترى في الثورة الفرنسية نتاج مؤامرات سريّة، في ج. بورد، **الماسونية في فرنسا من الأصول إلى 1815**، 1908.

(47) *Reden*، انظر بيان دورة لجنة الأس. أس. حول مسألة اليد العاملة (المقرّ العام للأس. أس، برلين، 12 جانفي 1943) : وقع الاقتراح بالتخلص من عبارة "الأمة"، بدلالاتها الليبيرالية، باعتبارها لا تتماشى مع الشعوب الجرمانية (**المؤامرة والعدوان النازي**، الكتاب الخامس، ص. 515).

اكتشفت الدعاية النازية، بعبارات أخرى، في "اليهودي المتفوق على القومية لأنّه شديد القومية"[48] نذير السيّد (الألماني) للعالم، ويوفّر للغوغاء بأنّ "الأمم الأولى التي ارتأت بجلاء تلاعب اليهودي، وقاومته، ستحتل مكانه للسيطرة على العالم"[49]. يشكل الوهم بالمؤامرة اليهودية العالمية، الموجودة بعد، أسس الوهم من هيمنة ألمانية عالميا مستقبلا. وهذا ما كان هيملر يفكر فيه عندما يصرّح "بأنّنا مدينون لليهود في فنون الحكم"، بمعنى [بأننا مدينون] للبروتوكولات التي "حفظها الفوهرر عن ظهر قلب"[50]. وبذلك، تصوّر البروتوكولات احتلال العالم كإمكانية تجريبية، يفترض أن لا تكون إلا مسألة إلهام أو حيلة، وأنّه لا يمكن لأيّ كان أن يتصدّى لانتصار ألماني على الكون بأسره، سوى شعب صغير بالطبع، وهم اليهود، الذين يديرونه دون اكتساب آليات العنف ــ والذين يمثلون إذن فريسة سهلة، ما إن وقع كشف أسرارهم وتقليد منهجهم على مستوى مرتفع.

تجتمع في الدعاية النازية جميع الآفاق الجديدة والواعدة في مفهوم واحد، أطلقت عليه اسم **المجتمع الوطني**. وترتكز هذه الطائفة الجديدة، التي صممتها الحركة النازية، على المساواة المطلقة لجميع الألمان، مساواة غير قانونية، ولكنها طبيعية ــ وعلى اختلافهم الراديكالي مقارنة ببقيّة الشعوب[51]. إثر السيطرة على السلطة، فقد هذا المفهوم تدريجيا من أهميته وترك المكان إلى

---

(48) **خطب هتلر**، نشر بايناس، ص. 6.

(49) غوبلس، مصدر مذكور، ص. 377. تهيأ هذا الوعد، المتضمن في كلّ الدعاية النازية المعادية للسامية، بجملة هتلر التالية : "إنّ اليهودي هو الذي يوفّر التباين الكبير جدّا مع الآري" (**كفاحي**، الكتاب الأوّل، الفصل الحادي عشر).

(50) Dossier Kersten, Centre de documentation juive.

(51) إنّ الوعد الذي تقدّم به هتلر مسبقا (*Reden*)، "لا أعترف أبدا لبقية الأمم نفس الحقوق إلا للأمّة الألمانية"، أصبحت النظرية الرسمية : "إنّ قاعدة وجهة النظر القومية - الاشتراكية حول الحياة هي تصوّر الاختلاف بين البشر" (كتاب الشبيبة الهتلرية).

ازدراء تام للشعب الألماني (ازدراء تبناه النازيون دوما، ولكنهم لا يستطيعون الإعلان عنه لدى العموم من قبل)(52)، وكذلك الرغبة المتوهجة بفتح صفوفهم "للآريين" من بقية الأمم، وهي فكرة لم تلعب سوى دور تافه في المرحلة السابقة(53). لم يكن **المجتمع الوطني** سوى إعداد بالدعاية لمجتمع عنصري، "آري"، مسخر في النهاية إلى خسران جميع الشعوب، بما فيهم الألمان.

وكان **المجتمع الوطني**، إلى حدّ ما، محاولة نازية لمواجهة الوعد الشيوعي بمجتمع دون طبقات. وظهر تفوّق دعاية الواحدة على الأخرى واضحا إن تجرّدنا

---

(52) يقول هتلر، على سبيل المثال، سنة 1923: "يتكوّن ثلث الشعب الألماني من الأبطال، وثلث من الجبناء وثلث من الخونة" (**خطب هتلر**، مصدر مذكور، ص. 76).

إثر الاستحواذ على السلطة، تطوّر هذا الوجه. انظر على سبيل المثال، غوبيلس سنة 1934 يقول: "من له حقّ النقد؟ أعضاء الحزب؟ لا. بقية الألمان؟ من واجبهم أن يعتبروا أنفسهم سعداء بأن يكونوا على قيد الحياة. قد يكون جميلا، إن كان الذين يعيشون تحت نيرنا لهم حقّ النقد". ذكرها كوهن-برامستادت، مصدر مذكور، صص. 178-179. وخلال الحرب، صرح هتلر قائلا: "لست سوى قطعة مغناطيس ينتقل باستمرار عبر الأمّة الألمانية لاستخراج النحاس. وقلت أحيانا إنّه سيأتي اليوم الذي قد يصير الألمان الممتازين غلى جانبي. وعلى كلّ، فإنّ الذين لا يريدون ان يكونوا في صفي هم دون قيمة" (انظر *Der grossdeutsche Freiheltskampf. Reden Hitlers vom 1.9.1939 - 10.3.1940*, p. 174). منذ تلك الفترة، لم يعد مصير أولائك الذين "هم دون قيمة" محلّ شك بالنسبة للمقربين المباشرين لهتلر. فقد عبّر هيملر عن نفس الشعور عندما قال: "يفكر الفوهرر بعبارات غير ألمانية، ولكنها جرمانية" (ملف كيرستان، انظر أعلاه. ولكن نعرف من خلال **خطب هتلر** (ص. 315) أنّه كان في نفس الفترة يسخر حتى من "الصخب" الجرماني ويفكر بعبارات "آرية".

(53) يقول هيملر في خطاب أمام ضباط الأس. أس في خركيف، في أفريل 1943: "أنشأت بسرعة فرق أس. أس. جرمانية في مختلف البلدان (...) (**لمؤامرة النازية**، الكتاب الخمس، ص. 572 وما يليها). وقبل الوصول إلى الحكم، قدّم هتلر إشارة لهذه السياسة غير القومية (*Reden*): "من بين الطبقة الجديدة للأسياد، نقبل بالطبع بممثلي الأمم الأخرى أيضا، بمعنى أولائك الذين يستحقون ذلك بسبب مشاركتهم في حربنا".

من جميع الآثار الإيديولوجية. وإذا كانت الواحدة والأخرى تتعهدان بأن تسوّيا جميع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، فإنّ المجتمع دون طبقات يفترض فعلا بأن كلّ الناس تقع تسويتهم إلى مستوى عامل المصنع، بينما **المجتمع الوطني**، الذي يفترض مؤامرة لاحتلال العالم، يسمح بالتفاؤل منطقيا بأن يصير ذات يوم جميع الألمان رؤساءً للمصانع. ولكن يمثل **المجتمع الوطني** ميزة عالية أيضا : لا يمكن لإقراره ترقبا لمستقبل مرتهن ولا يرتبط بظروف موضوعية؛ إذ يمكن تحقيقه مباشرة في عالم افتراضي للحركة.

ليس الهدف الحقيقي للدعاية الشمولية الإقناع، بل التنظيم ــ "تجميع للسلطة دون امتلاك وسائل العنف"[54]. ولهذه الغاية، لا يمكن اعتبار أصالة المحتوى الإيديولوجي إلا بمثابة العائق غير المجدي. وليس من الصدف أنّ الحركتين الشموليتين لعصرنا، "الجديدتين" على نحو مخيف في طريقتيهما للهيمنة والذكيتين في أشكال التنظيم، لم تبشرا بنظرية جديدة، ولم تخلقا أبدا إيديولوجية لم تكن بعد شعبية[55]. ولا تترك الغوغاء مجالا لاحتوائها بالنجاحات العرضية للديماغوجية، وبالواقع والقوّة الظاهرتين "لتنظيم حيّ"[56]. ليس هذا بمثابة الهدايا الرائعة لهتلر كخطيب في الجماهير التي تضمن له موقعه في الحركة؛ بل العكس، يدفعون بخصومه إلى الاستخفاف به كمجرّد دغمائي، واستطاع ستالين التغلب على أحسن خطيب للثورة الروسية[57]. إنّ ما يميّز

---

(54) هداماموفسكي، مصدر مذكور.

(55) هيدن، مصدر مذكور، ص. 139 : ليست الدعاية "فنّ نشر فكرة بين العوام. إنها فعلا فنّ استعارة الفكرة من الغوغاء".

(56) هداماموفسكي، مصدر مذكور وما يليه. إن العبارة مستعارة من هتلر، **كفاحي** (الكتاب الثاني، الفصل الحادي عشر) حيث يتعارض "التنظيم الحيّ لحركة مع "آلية ميّتة" لحزب بيروقراطي.

(57) يكون من الخطأ الجسيم اعتبار القادة الشموليين حسب نمط "القيادة الكاريزمية" (ماكس فيبر). انظر Hans Gerth, «Le Parti nazi», in l'*American Journal of Sociology*, 1940, vol. XLV. (إنّه نوع من سوء الفهم الذي يزيف السيرة الذاتية لهيدن، مصدر =

الدكتاتوريين الشموليين، هو بالأحرى العزيمة البسيطة والخصوصية التي ينتقون بها العناصر الإيديولوجية المتوفرة التي يمكن أن تصير ركيزة لعالم آخر افتراضيّا كليّا. كانت القصة الخيالية للبروتوكولات متناسبة أيضا مع قصّة المؤامرة التروتسكية : تحتوي كلّ واحدة منهما على عنصر معقول ـ التأثير الخفي لليهود في الماضي؛ صراع للسلطة بين تروتسكي وستالين ــ حيث حتى العالم الوهمي للشمولية لا يقدر على تجاوزها دون عقاب. ويتمثل كلّ فنّ في استعمال، وفي نفس الوقت تجاوز عناصر الواقع والتجارب الممكن التحقق منها المستعارة من الرواية الخيالية المنتقاة، ثمّ تعميمها لجعلها نهائيا متعذرة عن كلّ مراقبة للتجربة الشخصية. وبفضل مثل هذه العموميات، تقيم الدعاية الشمولية عالمًا قادرًا على منافسة العالم الحقيقي، بحيث أنّ مساوئها الكبرى لا يمكن أن تكون منطقية، متناسقة ومنتظمة. إنّ تناسق القصة الخيالية وصرامة التنظيم تسمح في النهاية بالتعميم للبقاء بينما يقع نشر الأكاذيب الخاصة ـ سلطة اليهود، بعد أن وقع هدر دمائهم وهم دون حماية؛ مؤامرة كونية مخيفة للتروتسكيين بعد تصفيتهم في روسيا السوفييتية وقتل تروتسكي.

إنّ العناد الذي تمكن الدكتاتوريون الشموليون من الحفاظ على نحو سخيف على أكاذيبهم الأوّلية لا يُفسّر فقط بامتنان خرافي "لأمر تمكن من النجاح". فلا يمكننا، على الأقلّ في حالة ستالين، أن نفسر هذا العناد بنفسية

= مذكور). يصف غارث هتلر كقائد كاريزمي لحزب بيروقراطي. وهذا بفرده يفسر بالنسبة إليه بأنّه "رغم التناقضات الواضحة بين الأفعال والأقوال، فما من شيء يستطيع يهزّ التنظيم المنضبط بحزم". (تميز هذه التناقضات كثيرا ستالين، الذي "تفنن دائما في قول عكس ما يفعل، والقيام بعكس ما يقول". سوفارين، مصدر مذكور، ص. 431). فيما يتعلق مصدر سوء الفهم هذا انظر :

Alfred von Martin, «Zur Soziologie der Gegenwart», in *Zeitschrift für Kulturgeschichte*, Band 27

Arnold Koettgen, "Die Gesetzmassigkeit der Verwaltung im Führerstaat", in *Reichsverwaltungsblatt*, 1936.

تميز الواحدة والأخرى الدولة النازية باعتبارها بيروقراطية بإدارة كاريزمية.

الكاذب حيث حتى نجاحه يجعل منه آخر الضحايا. وما إن وقع دمج شعارات هذه الدعاية في "تنظيم حيّ"، لا يمكن التخلي عنها دون المجازفة بتدمير البناء. تغيّر الدعاية الشمولية الجزم بالمؤامرة العالمية اليهودية : فمن مسألة موضوعية ومنفتحة على الجدل، تجعلها عنصرا أساسيّا للحقيقة النازية. المهمّ، هو أنّ النازيين **يتصوّرون فعلا** وكأنّ العالم خاضع لليهود وأنّه في حاجة إلى مؤامرة مضادة للدفاع عن النفس. لم تعد العنصرية، بالنسبة إليهم، نظرية قابلة للنقاش بقيمة علمية مشكوك فيها، فتتحقق يوميّا في السلم الفاعل لتنظيم سياسي قد تكون في إطاره "غير منطقي" القدح فيها. ولم تعد البولشيفية، كذلك، في حاجة إلى التفوّق في جدل حول صراع الطبقات، والأمميّة والتبعية غير المشروطة لمصلحة البروليتاريا بالنسبة لمصلحة الاتحاد السوفييتي؛ إنّ منظمة الكومينترن مثلما تشتغل هي أكثر اقتناعا من أي حجة إيديولوجية خالصة.

إنّ السبب الرئيسي لتفوّق الدعاية الشمولية بقية الأحزاب، هو أنّ مضمونها، على الأقلّ بالنسبة لأعضاء الحركة، لم يعد مشكلا موضوعيّا يمكن أن يكون لنا في شأنه رأي، غير أنّه أصبح في حياتهم عنصرا حقيقيا أيضا وغير ملموس مثل قواعد العمليات الحسابية. إنّ تنظيم النسيج الكامل للحياة في تطابق مع الإيديولوجيا لا يمكن إجراؤها على أحسن ما يرام إلا في ظلّ نظام شمولي. ففي ألمانيا النازية، يكون طرح مشكل صحّة الفاشية والمعاداة للسامية، بينما أنّ ما يهمّ هو الأصل العرقي لوحده، بينما يرتبط التفوّق المهني بعلم الفراسة "الآرية" (كان هتلر يختار المرشحين الأس. أس. معتمدا على الصور) وأننا في حاجة نسبيا للأكل حسب عدد أجداده اليهود، كما أنّ يقع مراجعة الوجود في العالم.

إنّه من غير المجدي إظهار مزايا الدعاية التي "تضيف [باستمرار] قوّة التنظيم"[58] بصوت خافت وجدل مشكوك فيه، والتي تحقق بذلك فورًا كلّ ما

(58) هاداموفسكي، مصدر مذكور، ص. 21. حول الأهداف الشمولية، هو الخطأ بإذاعة =

توفره. لا يمكن رفضها إلا بواقع آخر، أشمل أو أحسن، وهي التي تكون محل عدم التهجم ببراهين مرتكزة على الواقع تعد الحركات بتغييره، ومسالم بدعاية مضادة غير مؤهلة بحكم أنها تنحدر أو تدافع عن عالم لا تقدر عليه غوغاء في حالة ذهول ولا ترغب في قبوله.

عند ساعة الهزيمة يتضح الضعف المتأصل في الدعاية الشمولية. فيكفّ أعضاؤها مباشرة، وهم محرومون من قوّة الحركة، عن الاعتقاد في العقيد التي كانوا بالأمس على استعداد للتضحية بحياتهم من أجلها. وعندما يقع تدمير الحركة، أي العالم الافتراضي الذي يؤويها، يعود العوام إلى وضعهم البدائي لأشخاص منعزلين وهم إمّا سعداء بقبول المهمّة الجديدة في عالم متغيّر، أو يسقطون في عدم الجدوى دون أمل. وعادة لا يقتفي أعضاء الحركات الشمولية، المتعصبين بشدّة طالما وُجدت الحركة، آثار التعصب الديني للموت كشهداء (حتى وإن كانوا يملون إلى الاستشهاد مثل الإنسان الآلي)[59]. ويتخلون بهدوء عن الحركة باعتبارها رهانًا خاسرًا ويشرعون في البحث عن عالم افتراضي جديد واعد، أو يترقبون أن يستعيد عالمهم الافتراضي القديم عافيته لإحياء الحركة الجماهيرية.

حاول الحلفاء عبثا العثور على نازيّ واحد معترف ومقتنع من بين الشعب الألماني، حيث أنّ 90 بالمائة منهم كانوا لا محالة من المناصرين المخلصين في وقت أو آخر؛ إذ لا يجب تأويل هذه التجربة ببساطة كعلامة على الضعف البشري أو انتهازية فظّة. فقد وقع "تحقيق" النازية، كإيديولوجية، بصفة كليّة إلى

= أيديولوجيتهم عن طريق التعليم أو الاقناع. وحسب عبارات روبارت لاي، وهو لا يمكن "تعليمه" ولا "تلقينه"، بل فقط "تُمارس" و"تُطبق" (انظر *Der Weg zur Ordensburg*, s.d.).

(59) هكذا يفسر ر. هوأهن، أحد أهمّ المنظرين السياسيين للنازية، هذا الغياب للنظرية أو حتى مجموعة من المثل والمعتقدات، في صلب الحركة : "من وجهة نظر الطائفة الشعبية، فإنّ كلّ طائفة ذات قيم مدمّرة" (*Reichsgemeinschaft und Volksgemeinschaft*, Hambourg, 1935, p. 83).

درجة أنّ محتواها لم يعد موجودا كمجموعة مستقلة من النظريات، وأنها تفتقد، إن صحّ القول، لوجودها الثقافي : لم يترك تقريبا هدم الواقع أي شيء خلفه، وعلى أيّ حال لا مؤمنين ولا متعصبين.

2 - التنظيم الشمولي

إنّ أشكال التنظيم الشمولي، خلافا لمحتواه الإيديولوجي ولشعارات الدعاية، طريفة تماما[60]. إنّها مخصصة لترجمة أكاذيب الدعاية، مدبّرة انطلاقا من فكرة خيالية مركزية ـ مؤامرة اليهود، التروتسكيون، المائتي عائلة، الخ. ـ الفعالة في الحقيقة؛ لإقامة، حتى في ظروف غير شمولية، مجتمعا يتصرّف أفراده ويتفاعلون طبقا لقواعد العالم الافتراضي. وتساند أحزاب وحركات شبيهة ظاهريّا، ذات منزع فاشي أو اشتراكي، قومي أو شيوعي، جميعها دعاياتها بالعنف عندما تصل إلى درجة معينة من التطرّف (المرتبط خاصة بدرجة اليأس لدى أعضائها)؛ وعلى عكس ذلك، تأخذ الحركة الشمولية حقّا على محمل الجدّ دعايتها، جديّة يقع التعبير عنها بطريقة مرعبة جدّا بتنظيم أنصارها أكثر من التصفية الجسدية لأعدائها. إنّ التنظيم والدعاية (بدلا من الرعب والدعاية) هما الوجهان لعملة واحدة[61].

وفي المرحلة السابقة للسيطرة على السلطة، تمثلت التقنية الأكثر طرافة في خلق منظمات الواجهة والقيام بالتمييز بين أعضاء الحزب والمتعاطفين معه. ومقارنة بهذا الابتكار، وخصائص أخرى عادة شمولية، مثل تسمية الموظفين في القمّة والاحتكار النهائي للتسميات من قبل شخص واحد، فهي ذات أهميّة

---

(60) يقرّ هتلر، مناقشا التقارب بين **الرأي العالمي** والتنظيم، بأنّ الأمر عادي أن يرث النازيون تنظيمات وأحزاب "الفكرة العنصرية" وأن يتصرفوا وكأنهم كانوا الممثلين الحقيقيين لها، لأنهم كانوا أوّل من أسس عليها منظمة مقاتلة وعبروا عنها بهدف عملي. مصدر مذكور، الكتاب الثاني، الفصل الخامس.

(61) انظر هتلر، "الدعاية والتنظيم"، مصدر مذكور، الكتاب الثاني، الفصل الحادي عشر.

ثانوية. ليس "مبدأ القائد" المزعوم شموليا في حدّ ذاته؛ فلقد أخذ عن الاستبداد وعن الدكتاتورية العسكرية بعض الملامح ساهمت بقوّة في التعتيم والتقليل من الظاهرة الشمولية أساسا. وإن كان الموظفون المعيّنون من قبل القمّة يمتلكون سلطة ومسؤولية حقيقيتين، سنكون أمام بنية هرميّة تكون فيها السلطة والحكم مفوّضين ومقيدين بقوانين. وعموما، يكون نفس الأمر بالنسبة لتنظيم الجيش والدكتاتورية العسكرية، المستنسخة عليها؛ ففي هذه الحالة، فإنّ السلطة المطلقة للقيادة، من القمّة إلى الأسفل، والانصياع الكلي، من الأسفل إلى القمة، تتناسب مع حالة الخطر المفرط في المعركة، وهذا ما يجعلها فعلا غير شمولية. فالسلسلة من القيادات الهرمية تعني بأنّ سلطة من يقود مرتبطة بكلّ النظام الذي يعمل فيه. فكلّ هرم للسلطة، حتى وإن كانت القيادة مستبدّة، وكلّ سلسلة من القيادات، حتى وإن كان محتوى أوامرها اعتباطيّا واستبداديّا، فهي تسعى إلى الحفاظ على التوازن، وقد تحدّد من السلطة الشاملة لقائد حركة شمولية[62]. فهي، بلغة نازية، "إرادة الفوهرر"، وهو دوما في حالة يقظة، ونشط، التي تصير "القانون السامي" لدولة شمولية، فهي ليست أوامره، عبارة قد تؤدي إلى سلطة محدّدة ومقيّدة[63]. لا يطوّر مبدأ القائد صفته الشمولية إلا انطلاقا من موقف تضع فيه الحركة قائدها، بفضل تنظيمها الاستثنائي، ـــ بدأ من الأهمية الوظيفية للقائد بالنسبة للحركة. وعلاوة على ذلك، ففي حالة هتلر وكذلك ستالين، فإنّ مبدأ القائد الفعلي لم يتبلور إلا بتؤدة، بالتوازي مع "الشمولية" المتطوّرة للحركة[64].

(62) إنّ المطلب المتأكد لهيملر "بعدم إصدار أمر يعرف "باليهودي" حالة معينة؛ ذلك أنّه "بمثل جميع هذه الالتزامات الغبية، لا نقوم إلا بتقييد أيدينا" (وثيقة نورنبارغ عدد 626، رسالة إلى بيرجير بتاريخ 28 جويلية 1942، نسخة من مركز التوثيق اليهودي).

(63) توجد صيغة "إرادة الفوهرر هي القانون الأسمى" في جميع اللوائح الرسمية المتحكمة في سلوك الحزب والأس. أس. أحسن مصدر حول الموضوع انظر:
Otto Gauweiler, *Rechtseinichtungen und Rechtsaufgaben der Bewegung*, 1939.

(64) يشير هيدن، مصدر مذكور، ص. 292 إلى الفرق التالي بين الطبعة الأولى لـ**كفاحي** =

إنّ ظهور هذه البنية الجديدة يحجبها اسم خفي ينضاف إلى ظاهرة غريبة. فنحن لا نعرف أوّل من قرّر تأطير رفاق الطريق في تنظيمات الواجهة، أوّل من تعايشت لدى عامة المتعاطفين بصفة غامضة ــ التي اعتمدت عليها جميع الأحزاب يوم الانتخابات، ولكن تعتبرهم غير مستقرين كثيرا لكي يصيروا من الأعضاء ــ ليس فقط كخزان للحصول على مشتركين، ولكنها قوّة حاسمة في حدّ ذاتها. أصبحت أولى منظمات المتعاطفين، التي كانت مستوحاة من الشيوعية، مثل أصدقاء الاتحاد السوفييتي أو منظمات النجدة الحمراء، منظمات الواجهة، ولكنها لم تكن في الأصل لا أكثر ولا أقلّ إلا ما يدلّ عليه اسمها : تجمّع للمتعاطفين بغية مساعدة مادية أو غيرها (مثلا، قانونية). كان هتلر أوّل من

= والطبعات الموالية : تقترح الطبعة الأولى انتخاب كوادر الحزب الذين يقع، بعد انتخابهم، تمكينهم من "سلطة ونفوذ غير محدودين" ؛ وتقيم جميع الانتخابات الموالية تعيين كوادر الحزب من طرف القائد الأكثر درجة. وقصد استقرار النظام الشمولي، تكون طبعا التسمية من القمّة المبدأ الهام جدّا أكثر من "السلطة غير المحدودة" لصاحبها الجديد. وعمليّا، ، تكون سلطة نواب القائد محدودة بصفة فعلية بسيادة القائد المطلقة. انظر فيما بعد.

لم يكن ستالين، المنحدر من آلة التآمر للحزب البولشيفي، يفكر أبدا إلى وجود مشكل في هذا الأمر. فبالنسبة إليه، كانت التعيينات، في آلة الحزب، مسألة تراكم النفوذ الشخصي. (ولكن، في سنوات 1930 فقط، بعد أن درس المثال الهتلري، سمح لنفسه بمناداته باسم "القائد"). غير أنّه يجب الإقرار بأنّه تبرير بسهولة مثل هذه الطرق بالاستشهاد بالنظرية الليلينية، القائلة "بأنّ تاريخ جميع البلدان تبيّن أنّ الطبقة العاملة، بمجهودها الفردي، ليست قادرة إلا على تطوير الوعي النقابي" : فالقيادة تأتي بالضرورة من الخارج. انظر **ما العمل**، نُشر لأوّل مرّة سنة 1902، في **الأعمال الكاملة**، الجزء الرابع، الكتاب الثاني). وكان لينين، تحديدا، يعتبر الحزب الشيوعي بمثابة القسم "الأكثر تطوّرا" للطبقة العمالية، وفي نفس الوقت بمثابة "العمود الفقري للتنظيم السياسي" الذي "يقود كلّ جماهير البروليتاريا"، أي بمثابة منظمة خارجية وأرقى من الطبقة (انظر ف. هـ. شامبرلين، **الثورة الروسية 1917-1921**، نيويورك، 1935، الجزء الثاني، 361). ولكن، لا يشكك لينين في شرعية الديمقراطية الداخلية للحزب، رغم أنّه انحاز إلى حصر الديمقراطية في الطبقة الشغيلة ذاتها.

صرّح بأنّ كلّ حركة قادرة بالدعاية على تجزئة الجماهير إلى نوعين، المتعاطفين والأتباع. إنّ الأمر هام في حدّ ذاته؛ وما هو أيضا ذو مغزى، هو أنّ هتلر أسس هذا التقسيم على فلسفة عامّة، بواسطتها أقلية فقط مستعدّة على القتال لقناعاتها، بحكم أنّ أغلبية الأشخاص كسالى وجبناء لتجاوز المسح النظري الخالص[65]. وبالتالي، كان هتلر أوّل من تصوّر السياسة المتعمّدة لتضخيم صفوف المتعاطفين على الدوام، مع الحفاظ على عدد الأعضاء في الداخل إلى الحدّ الأدنى[66]. إنّ هذه الفكرة لأقلية من الأعضاء محاطة بأغلبية من المتعاطفين قريبة الواقع القادم لمنظمات الواجهة ـ عبارة تعبر على الوظيفة القصوى بطريقة خاصة جدّا، وتدلّ على العلاقة الموجودة بين الأعضاء والمتعاطفين، في صلب الحركة ذاتها. ذلك لأنّ منظمات الواجهة، الجامعة للمتعاطفين، ليست أقلّ أهمية من سير عمل الحركة بالنسبة للمشتركين ذاتهم.

تطوّق منظمات الواجهة الأعضاء بجدار دفاعي يفصلهم عن العالم الخارجي والعادي؛ وفي نفس القوت، تمثل مع هذا الأخير همزة وصل من دونه قد يشعر الأعضاء بصفة حادّة، قبل الوصول إلى الحكم، بالفوارق التي تفصل بين معتقداتهم ومعتقدات الناس العاديين. تعود براعة هذه التقنية إلى أنّ منظمات الواجهة لا تعزل الأعضاء فحسب، ولكن توفّر لهم مظهر تسوية خارجية تخفف من صدمة الواقع الحقيقي عن جدارة أكثر من التوجيه الفكري البسيط. ذلك هو الفرق بين الموقف الخاص وموقف رفيق الدرب، الذي يثبّت النازي أو

---

(65) هتلر، نفس المصدر، الكتاب الثاني، الفصل الحادي عشر.

(66) نفس المصدر. وقع تطبيق هذا المبدأ بدقّة ما إن تسلم النازيون السلطة. فمن بين السبعة ملايين من أعضاء الشبيبة الهتلرية، 50,000 فقط وقع قبولهم أعضاء في الحزب، سنة 1937. انظر:

Gottfried Neesse, «Die verfassungrecjtliche Gestlatung der Ein-Partei», in *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*, 1938, Band 98, p. 678.

"لا يستطيع حتى الحزب الواحد أن يتطور أبدا إلى درجة قبول جميع السكان. فهو "كلي" بسبب تأثيره الإيديولوجي على الأمّة".

البولشيفي في قناعته بالتفسير الصوري للعالم : وفي نهاية الأمر، يكون لرفيق الدرب نفس القناعات، بطريقة "عادية" لا محالة، بمعنى أقلّ تعصبا وأكثر غموضا. بذلك يتخيّل المناضل أنّ أيّا كان لم يقع تعيينه صراحة كعدوّ (يهودي، رأسمالي، الخ.) هو من ناحيته، إلى درجة أنّ العالم يضمّ حلفاء سريين، لم تكن لهم، ببساطة، القوّة العقلية أو الشيمة الضرورية لاستخلاص العبر المنطقية لقناعاتهم الخاصة[67].

ومن ناحية أخرى، كان لبقية العالم عموما مخططها الأولي لحركة شمولية [اعتمادا] على منظمات الواجهة لهذه الحركة. لا يمكن نعت المتعاطفين، الذين ما زالوا ظاهريّا مواطنين مسالمين في مجتمع غير شمولي، بالمتعصبين أبدا؛ فبفضلهم، تجعل الحركات أكاذيبهم الخيالية جدّا مقبولة. فهم يستطيعون ترويج دعايتهم في أشكال ملطفة ومحترمة جدّا، إلى أنّ يصير المحيط مسمّما بعناصر شمولية لا نستطيع التعرّف عليها كما هي، ولكنها قد تكون ردود فعل أو آراء سياسية عادية. وتحيط تنظيمات رفاق الدرب الحركات الشمولية بضباب من حالة العادية ومن الاحترام الذي يخدع الأعضاء حول الطبيعة الحقيقية للعالم الخارجي، والعالم الخارجي عن الطبيعة الحقيقية للحركة. إنّ تنظيم الواجهة ذو مهمّة مزدوجة : واجهة الحركة الشمولية في نظر عالم غير شمولي، وواجهة هذا العالم في نظر التدرّج الإداري الداخلي للحركة.

إنّ ما يثير أيضا كثيرا في هذه العلاقة، هو تكرارها في مختلف المستويات، حتى في صلب الحركة. وبما أنّ الأعضاء مرتبطون أيضا برفاق الدرب ومنفصلون عنهم، فإنّ تشكيلات النخبة مرتبطة بالأعضاء العاديين ومنفصله عنها. إن اتضح أنّ رفيق الدرب مواطن عادي من العالم الخارجي، تبنى المعتقد الشمولي مثلما يمكن تبني برنامج أيّ حزب، فإنّ العضو العادي

---

(67) لاحظ التمييز الهتلري بين "المتطرفين" الذين كانوا لوحدهم مستعدين بأن يصيروا أعضاء للحزب، ومئات الآلاف من المتعاطفين الذين كانوا "جبناء" كثيرا للقيام بالتضحية الضرورية. نفس المصدر.

ينتمي أيضا، على أي حال، إلى العالم المحيط : فعلاقاته المهنيّة والاجتماعية لا تزال محدّدة تماما بانتمائه للحزب وحياته الخاصة، فإنّ الأولى هي المخولة بتحقيقها. ومن ناحية أخرى، يتماثل عضو المجموعة المناضلة مع الحركة كليّا؛ فهو دون مهنة ولا حياة خاصة تكون مستقلة. ويكوّن كذلك المتعاطفون حول الأعضاء جدارا حاميًا ويمثلون العالم الخارجي في أعينهم، كما يحيط الأعضاء العاديون المجموعات المناضلة ويمثلون بالنسبة إليهم العالم العادي. إنّ الميزة الدقيقة لهذه البنية، هي أنّها تحدّ من صدمة أحد العقائد الشمولية الأساسية، حيث يستطيع التنظيم ومن واجبه مقاومة بقية الكون، بما أنّ الكون منقسم إلى معسكرين عظيمين، أحدهما الحركة ـ طلب ملحّ يفتح الطريق أمام العدوانية العمياء للأنظمة الشمولية. وبفضل التدرج المحكم للصفة النضالية، حيث تمثل كلّ درجة بالنسبة للمستوى العلوي صورة لعالم غير شمولي، لأنّه أقل نضالية وأنّ أعضاءه أقلّ تنظيما كليّا، تنحرف صدمة الانشطار الشمولي المرعب والمخيف ولا يمكن أبدا فهمها؛ ويمنع هذا النوع من التنظيم أعضاءه بأن يكونوا دوما في مواجهة مع العالم الخارجي، حيث يظلّ العداء بالنسبة إليهم قرينة إيديولوجية خالصة. فهم في حماية أمام حقيقة عالم غير شمولي، إلى درجة أنّهم يحتقرون باستمرار المخاطر الهائلة للسياسة الشمولية.

وليس من شكّ أنّ الحركات الشمولية تواجه **الوضع الراهن** بصفة جذرية أكثر من أي حزب ثوري سابقا. يمكن أن تسمح لنفسها هذا التطرف، غير الملائم ظاهريا للمنظمات الجماهيرية، لأنّ تنظيمها يوفّر بديلا مؤقتا للحياة العادية، ولأنّ الشمولية تبحث فعلا عن إلغائها. فكلّ عالم العلاقات غير السياسية، حيث من واجب "الثوري المهني" أن ينفصل أو أن يقبلها كما هي، كائن داخل الكرة في شكل المجموعات الأقل نضالية؛ وفي هذا التنظيم المتدرّج، لم يكن مناضلو التوسع والثورة العالمية معرضين إطلاقا إلى الصدمة التي تفرز لا محالة التباين بين المعتقدات "الثورية" والعالم "العادي". وهذا ما يفسّر بأنّ الحركات، في المرحلة الثورية التي تسبق الاستحواذ على السلطة،

يمكن أن تجلب العديد من الجهال، هو أنّ أعضاءها يعيشون في جنّة التطبيع المضللة للأمور، ويكون الأعضاء محاطين بعالم عاديّ من أعضاء عاديين.

هنالك فائدة أخرى للتخطيط الشمولي : فهو يمكن أن يتكرر إلى ما لانهاية ويحافظ على التنظيم في حالة سلاسة تسمح له باستمرار دمج طبقات جديدة وتحديد درجات جديدة من النضال. يمكن تلخيص كلّ تاريخ الحزب النازي في تاريخ التنظيمات الجديدة في صلب الحركة النازية. كان فريق الأس. أ.، قسم الهجوم (الذي تأسس سنة 1922) أوّل تنظيم نازي مفترض أن يكون أكثر نضالية من الحزب نفسه[68]؛ وفي سنة 1926، تأسّست الأس. أس كمنظومة لنخبة الأس. أ.؛ وبعد ثلاث سنوات، انفصلت الأس. أس. عن الأس. أ. ووُضعت تحت قيادة هيملر؛ لم يكف لهيملر إلا بعض السنوات الإضافية لتكرار نفس المناورة داخل الأس. أس. وظهرت على التوالي، على أنّ كلّ فريق أكثر نضالية من سابقه : أوّلا، فرق المواجهة[69]، ثمّ وحدات رؤوس الموت (وهي "وحدات حراسة المعتقلات") التي اندمجت فيما بعد لتأسيس الأس. أس. المسلحين، وأخيرا مصلحة الأمن ("مصلحة المخابرات الإيديولوجية للحزب")، وذراعها العلماني "للسياسة السلبية للسكان") ومكتب شؤون الأجناس والسكان، وقد كانت مهمتها ذات "طابع إيجابي" ــ فقد ظهرت جميع فرقها من الأس. أس. العموميين، أفرادها، باستثناء فريق الفوهرر، من الدرجة العليا، وحافظت على أنشطتها المدنية. وبالنسبة لجميع هذه التنظيمات الجديدة، فإنّ العضو من الأس. أس. العموميين يجد نفسه في وضعية الأس. أس. بالنسبة للأس. أس.، وعضو الحزب بالنسبة للأس. أ.، أو عضو منظمة الواجهة بالنسبة

---

(68) انظر هتلر، مصدر مذكور، الكتاب الثاني، الفصل التاسع، القسم الثاني.

(69) كانت الوحدات الخاصة مخصصة، في الأصل، أن تكون على ذمّة هتلر، واستعملت عبارة "فرق المواجهة" على غرار O. C. Giles, *La Gestapo*, Oxford Pamphlets on World Affairs, nº 36, 1940.

لعضو الحزب[70]. ومن ذلك الوقت فصاعدا، تكفّل الأس. أس. لا "بصيانة تجسيد الفكرة القومية - الاشتراكية" فحسب، بل وأيضا "حماية أفراد جميع

---

(70) حول تنظيم وتاريخ الأس. أس.، أهمّ مصدر هو هيملر في «Weqen and Aufgabe der S. S. Polizei», in *Sammelhfte ausgewähler Vorträge und Reden*, 1939.

وخلال الحرب، عندما وقع تعزيز صفوف الأس. أس. بالمتطوعين بسبب الخسائر المسجلة في الجبهة، خسر الأس. أس. المسلح طابعه النخبوي في صفوف الأس. أس.، إلى درجة، أنّ الأس. أس. المسلحون، بمعنى فيلق الفوهرر، من المرتبة العليا، صاروا يمثلون النواة الحقيقية الجديدة، أي نخبة الحركة الحقيقية.
توجد وثائق موحية حول هذه المرحلة الأخيرة من الأس. أس. في أرشيف مكتبة هوفر، استمارة "هيملر"، القسم 278. وهي تشير إلى أنّه وقع انتداب الأس. أس. في نفس الوقت من بين العمال الأجانب والسكان المحليين، مقلدين في ذلك طرق وقواعد اللفيف الأجنبي. كان التزام الألمان يرتكز على أمر من هتلر (لم يقع أبدا نشره) مؤرخ في ديسمبر 1942، والقائل بأنّ "فريق 1925، يجب أن يلتحق بمجموعة الأس. أس المسلحة" (هيملر في رسالة إلى بورمان). يكون التوظيف والالتزام نظريا على أسس التطوّع. وهذا ما يعنيه يتضح في عديد التقارير لضباط الأس. أس. المكلفين بهذه المهام. ويصف تقرير مؤرخ في 21 جويلية 1943 كيف حاصرت الشرطة قاعة حيث سيقع توظيف عمال فرنسيين وكيف قام هؤلاء بإنشاد النشيد الرسمي الفرنسي وحاولوا القفز من النوافذ. ولم تكن المحاولات لدى الشبيبة الألمانية مشجعة أيضا ومهما وقع اخضاعهم إلى ضغوط هامة وقيل لهم "بأنّهم لا يريدون فعلا أن يتمّ الحاقهم "بالجحافل الرمادية القذرة " للجيش"، فإنّ 18 من 220 عضوا من الشبيبة الهتلرية استجابوا للنداء (تقرير يوم 30 أفريل 1943، قدّمه هوسلر، قائد مركز الانتداب الجنوبي - الغربي للأس. أس.)؛ وخيّر الباقون الالتحاق بالجيش. أكيد أنّ الخسائر في صفوف الأس. أس، ثقيلة جدّا أكثر من الجيش، هي التي تسببت في هذا القرار؛ انظر (Karl O. Paetel, «Die S.S», in *Viertelfahreshefte für Zeitgeschichte*, janvier 1954).
ولكن لم يكن هذا العامل حاسمًا بمفرده : فمنذ جانفي 1940، أصدر هتلر أمرًا بنقل بعض من الأس. أ. إلى الأس. أس. المسلحين وكانت النتائج لكونقسبارغ، حسب التقرير الذي وصلنا، هي التالية : 1807 من الأس. أ. وقعت دعوتهم "للعمل في الشرطة"، منهم 1094 لم يمتثلوا إلى هذا النداء، 631 أعلنوا غير مؤهلين و82 مؤهلين للخدمة في الأس. أس.

كوادر الأس. أس. الخواص لكي لا ينقطعوا عن الحزب ذاته"[71].

إنّ هذا التسلسل الهرمي المتقلب، مدمجا باستمرار طبقات جديدة ومغيّرًا النفوذ، معروف لدينا عن طريق أمثلة المنظمات السرية، مثل الشرطة السريّة أو مصالح التجسس، حيث عمليات الرقابة الجديدة هي دوما ضرورية لمراقبة المراقبين. وفي المرحلة السابقة للسيطرة على الحكم، لم يكن التجسس الشامل ممكنًا، ولكن التسلسل الهرمي المتقلب يسمح، حتى دون سلطة فعالة، بالتنازل عن أيّ رتبة أو مجموعة تترنح أو تظهر علامات انحلال، مقحما طبقة جديدة اكثر تطرفا فقط، ممّا يدفع آليّا بالمجموعة القديمة نحو منظمة واجهة وتبعدها عن مركز الحركة. وهكذا، كانت تنظيمات النخبة النازية قبل كلّ شيء منظمات داخلية للحزب: وصلت فرق الأس. أ. إلى موقع ما فوق - الحزب عندما أظهر الحزب نوعًا من التراخي، وصارت بدورها، ولأسباب مماثلة، تحت إشراف الأس. أس.

إنّ القيمة العسكرية لتنظيمات النخبة، خاصة الأس. أ. والأس. أس.، عادة مبالغ فيها، بينما معانيها الجدية داخل الحزب كانت نوعًا ما مهملة[72]. وما من منظمة فاشية (القمصان السود، الخ.) نشأت لهدف دفاعي أو عدواني معيّن، رغم أنّه يقع التستر عموما بحجة حماية القادة أو الأعضاء العاديين للحزب[73]. يندرج الشكل شبه العسكري لهذه المجموعات من نشأتها "كأدوات للصراع

(71) ورنار باست، مصدر مذكور، 1941، ص. 99.

(72) لم يتأخر هتلر، لا محالة، على التأكيد بأنّ اسم الأس. أ. يعني بأنّ الفرقة لم تكن سوى "قسم من الحركة"، بنفس المستوى وتشكيلات أخرى من الحزب (قسم الدعاية، الجريدة، المؤسسات العلمية، الخ.) وحاول أيضا ان يبدّد الأوهام حول القيمة العسكرية الممكنة لتنظيم شبه عسكري، ويريد أن يقع التدريب حسب حاجيات الحزب وليس حسب مبادئ الجيش، نفس المصدر.

(73) وقع إنشاء الأس. أ. رسميا لحماية اجتماعات النازيين، بينما كانت مهمة الأس. أس. في الأصل حماية القادة النازيين.

الإيديولوجي للحركة"[74] ضدّ المناداة بالسلم، المنتشرة في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى. وكان من الهامّ جدّا، بهدف شمولي، "كتعبير لموقف هجومي"[75]، إقامة جيش صوري" يشبه، قدر الإمكان، الجيش المهترئ لدعاة السلم (غير القادرين على فهم المكانة الدستورية للجيش داخل الجسم السياسي، فقد شجب دعاة السلام جميع التنظيمات العسكرية باعتبارها عصابات من المجرمين)، على أن تكون لهم فرق من الجنود المدرّبين. وإن كانت فرق الأس. أ. والأس. أس. منظمات مثالية للعنف والقتل العشوائي، فلم تكن مدرّبة بإحكام مثل قوى الدفاع للرايخ السود ولم يكونوا مجهزين لمقاومة الفرق العادية. ففي ألمانيا لما بعد الحرب، كانت الدعاية المشبعة بالروح العسكرية شعبية جدّا أكثر من الإعداد العسكري، ولا تشير الأزياء إلى القيمة العسكرية لتنظيمات النخبة، رغم أنّه من المستحسن الإشارة بوضوح بأنّه وقع إلغاء المعايير والأخلاق المدنية؛ وظاهريا، تريح هذه الأزياء الرسمية كثيرا ضمير القتلة، وتجعلهم أكثر تقبلا للطاعة السلبية وللسلطة المسلم بها. وعلى الرغم من هذه المعدات العسكرية، كانت زمرة الحزب النازي، التي كانت في الأوّل قومية ومتشبعة بالروح العسكرية والتي ترى إذن الفرق شبه العسكرية، لا كمجرد تنظيمات للحزب، ولكن كامتداد غير شرعي لقوى الدفاع للرايخ (التي وقع تحديدها، حسب حيثيات معاهدة فرساي)، أوّل زمرة تمّ القضاء عليها. لقد تمنى روهم فعلا تجنيد فرقه من الأس. أ. في قوى الدفاع للرايخ إثر تقلد النازيين الحكم، وتفاوض في هذا الشأن. فوقع اقصاؤه من قبل هتلر لأنّه كان يحاول تغيير النظام الجديد إلى دكتاتورية عسكرية[76]. وبيّن هتلر بوضوح، قبل ذلك بسنوات، بأنّ

(74) هتلر، مصدر مذكور، قولة مذكورة.

(75) Ernst Bayer, *Die S. A.*, Berlin, 1938.

(76) تظهر السيرة الذاتية لروهم بوضوح مدى قناعاته السياسية لا تتناسب مع قناعات النازيين. كان يتمنى دوما في **مدينة الجند** ويؤكد دائما على "**تمييز الجند على الساسة**" (مصدر مذكور، ص. 349). والفقرة الموالية تكشف بالخصوص موقفه غير الشمولي، أو بالأحرى عدم قدرته على فهم الشمولية ومتطلباتها الشاملة : "لا أرى لماذا لا =

الحركة النازية لا ترغب مثل هذا التطوّر، عندما أبعد روهم - وهو جندي حقيقي، جعلت منه تجربته في الحرب وفي تنظيم جيش الدفاع الأسود للرايخ شخصا ضروريّا [لإنجاز] برنامج جدّي للاستعداد العسكري ـــ من موقعه كقائد للأس. أ. واختار هيملر، الذي يجهل جميع المسائل العسكرية لإعادة تنظيم الأس. أس.

وبعيدا عن أهميّة تنظيمات النخبة لترتيب الحركة (وهي تضمّ النواة المتغيرة للوعي النضالي)، ، تُفسّر الطبيعة شبه العسكرية قياسا لمنظمات أخرى محترفة للحزب، مثل منظمات الأساتذة، والمحامين، والأطباء، والطلبة، والجامعيين، والتقنيين والعملة. وكانت جميع هذه المنظمات قبل كلّ شيء نسخًا لجمعيات مهنية، غير شمولية، موجودة : فقد كانت شبه حرفيّة، مثل كتائب العاصفة شبه العسكرية. وبطريقة مميزة، كلما أصبحت الأحزاب الشيوعية الأوروبية بصفة جلية فروعا للحركة البولشيفية تحت إشراف موسكو، تستعمل هي الأخرى منظماتها البارزة لمزاحمة التنظيمات المهنية الصرفة الكائنة. وفي هذا الصدد، الفرق الوحيد بين النازيين والبلاشفة هو أنّ النازيين كان لهم توجه واضح

= تكون هذه الأشياء الثلاث التالية متناغمة : ولائي نحو ولي العهد لعائلة فيتلسباخ، وريثة عرش بافيير؛ وإعجابي بالمتعهد الام للحرب العالمية (بمعنى لوداندورف)، الذي يجسد اليوم ضمير الشعب الألماني؛ وصداقتي مع رسول الصراع السياسي، أدولف هتلر" (ض. 348). وما أطاح به هو أنّه إثر الوصول إلى الحكم، تمنى دكتاتورية فاشية معتدلة شبيهة بالنظام الإيطالي، حيث يقوم الحزب النازي "(بتحطيم) قيود الحزب" و"يصير الدولة في حدّ ذاتها"، وهو فعلا ما كان هتلر يريد تلافيه مهما كان الثمن. انظر ك Ernst Rhm, *Warum S.A?* خطاب ألقاه أمام السلك الديبلوماسي، ديسمبر 1933، برلين، د.ت.

وفي صلب الحزب، لم يقع تناسي إمكانية مؤامرة للأس. أ. وجيس الدفاع عن الرايخ ضدّ هيمنة الأس. أس.. وفي سنة 1942، أي ثماني سنوات بعد مقتل روهم والجنرال سلايشر، وقع الاشتباه في هانس فرانك، الحاكم العام لبولندا بأنّه يريد "افتتاح (بعد الحرب) الصراع الكبير لفائدة العدالة (ضدّ الأس. أس.) بإعانة القوات المسلحة والأس. أ. (**المؤامرة النازية**، الكتاب السادس، 747).

لاعتبار هذه المنظمات المهنية وكأنّها من نخبة الحزب، بينما يفضل الشيوعيون أن يقع انتداب العدد الكافي من [النشطاء] من منظمات الواجهة هذه. فبالنسبة للحركات، يتمثل الهام، حتى قبل الاستحواذ على السلكة، في التظاهر بأنّ جميع عناصر المجتمع ممثلة في صفوفها. (فقد كان الهدف النهائي للدعاية النازية تنظيم معظم الشعب الألماني بمثابة المتعاطفين)[77]. يدفع النازيون بهذه اللعبة الصغيرة إلى أبعد حدّ، باعثين بسلسلة من الوزارات الكاذبة مستنسخة عن الإدارة العادية للدولة، مثل وزارتهم الخاصة للعلاقات الخارجية، وللتربية، وللثقافة، وللرياضة، الخ. ليس لأيّ من هذه المؤسسات من قيمة مهنية إلا تقليد الجيش الممثل بكتائب العاصفة، ولكنها تخلق جميعها عالما مكتملا ظاهريّا، حيث أنّ لكلّ أيّ واقع من العالم غير الشمولي له إجابة منه خسيسة ومشعوذة.

ظهرت هذه التقنية للإجابة، وهي فعلا دون قيمة لقلب النظام مباشرة، مثمرة جدّا لتقويض نشاط المؤسسات الموجودة، ولهذا "التعفن **للوضع الراهن**"[78] اختارت المنظمات الشمولية دوما مظهر القوّة المفتوحة. وإن كانت مهمّة الحركات "البحث عن طريقها، مثل الأورام، نحو جميع مواقع السلطة"[79]، فيجب عليها إذن أن تكون على استعداد لاحتلال أيّ موقع اجتماعي أو سياسي. وتماشيا مع مطالبها للهيمنة الكليّة، تُعتبر كلّ مجموعة منظمة من المجتمع غير الشمولي كتحدّ خاص للحركة، الواجب القضاء عليها؛ وكلّ واحدة منها تطالب، إن صحّ القول، بأداة للهدم الخاص. ووقع تسليط الضوء على القيمة العملية للمنظمات الوهمية عندما استولى النازيون على الحكم

(77) هتلر، مصدر مذكور، الكتاب الثاني، الفصل الحادي عشر، حيث يعلن بأنّ الدعاية تسعى إلى فرض نظرية لجميع الشعب، بينما لا تجند المنظمة إلا جزء منخفضا نسبيّا للأعضاء الأكثر نضالية. انظر أيضا ج. نايس، مصدر مذكور.

(78) هتلر، مصدر مذكور، وقولة مذكورة.

(79) هاداموفسكي، مصدر مذكور، ص. 28.

وأظهروا مباشرة أنّهم على استعداد للقضاء على منظمات الأساتذة الموجودة عن طريق منظمة أخرى للأساتذة، ونوادي المحامين الماثلة عن طريق ناد للمحامين مسيّر من قبل النازيين، الخ. ويستطيعون، بين عشية وضحاها، تغيير بنية كلّ المجتمع الألماني ـ وليس المسلك السياسي فقط ـ لأنهم فعلا هيؤوا لذلك النظير القويم في صفوفهم. وفي هذا الصدد، تنتهي مهمّة التنظيمات شبه العسكرية عندما صار ممكنا، في المرحلة الأخيرة من الحرب أن يقع الهرم العسكري العادي تحت سلطة الجنرالات الأس. أس. كانت أيضا هذه التقنية "للتنسيق" ذكية ولا يمكن مقاومتها إلى درجة أنّ تدهور المستوى المهني كان سريعا وجذريّا، رغم أنّ النتائج تمّت بسرعة في ميدان التقنيات العليا والمختصّة في الحرب، دون سواها.

إن لم تكن أهميّة التنظيمات شبه العسكرية كامنة في قيمتها العسكرية، فهي لا توجد أبدا في تقليدهم الوهمي للجيش النظامي. وبما أنها تنظيم للنخبة، فهي منقطعة بوضوح عن العالم الخارجي أكثر من أي تنظيم آخر. فهم النازيون مبكّرا بوجود رابط متين بين الرغبة النضالية الشاملة والفصل التّام للتسوية؛ لم يقع الحاق كتائب العاصفة أبدا قريبا من أماكن الإقامة، وكان كوادر الأس. أ. المباشرين، قبل الاستحواذ على السلطة، والأس. أس.، في ظلّ النازية، كثيري التحرّك ويقع استبدالهم باستمرار، إلى درجة أنّه أصبح مستحيلا عليهم التعوّد على أي منطقة من العالم العادي وعلى التجذر فيه[80]. كانوا منظمين على نمط

(80) تخضع وحدات جماجم الموتى للأس. أس. للقواعد التالية :

1. لا تقوم أي فرقة بالخدمة في مقاطعتها الأصلية.
2. يقع تغيير جميع الفرق بعد ثلاثة أسابيع من الخدمة.
3. على الأعضاء أن لا يتجوّلوا في الشوارع بمفردهم ولا أن يظهروا شاراتهم "جمجمة الموت" علنا

انظر: **خطاب سرّي لهيملر إلى القيادة العامة للجيش الألماني**، 1938 (في الواقع، تمّ إلقاء الخطاب سنة 1937، انظر **المؤامرة النازية**ـ المتاب الرابع، 6126، الذي لا يوفر إلا بعض المقاطع). نشرته اللجنة الأمريكية للأدب المضاد للنازية.

العصابات الإجرامية ومُستعملة للجريمة المنظمة[81]. ويتباهون علنًا بهذه الجرائم، ويعترف أعلى الهرم بها رسميّا، إلى درجة أنّ التواطؤ المفضوح تمنع جلّ الأعضاء تقريبا للحركة من نغادرها، حتى في ظلّ النظام غير الشمولي، وحتى إن وقع تهديدهم، مثلما كان الأمر، من قبل رفاقهم القدامى. وفي هذا الصدد، فإنّ مهمّة تنظيمات النخبة هو فعلا مناقض لمهمّة منظمات الواجهة : فبينما تُوفر هذه الأخيرة للحركة جوّا من الاحترام وتوحي بالثقة، فإنّ الأولى، بنشر التواطؤ، تجعل من كلّ منتسب للحزب واعيًا بأنّه غادر فعلا العالم العادي، الذي يجعل من الجريمة خارجة عن العرف وأن يجعلوه مسؤولا عن كلّ الجرائم المقترفة من طرف النخبة[82]. يتحقق هذا قبل السيطرة على السلطة، عندما يتبنى القادة فعليّا مسؤولية جميع الجرائم ويؤكون بوضوح بأنّه وقع اقترافها للمصلحة العليا للحركة.

إنّ الاختراع الاصطناعي للحرب الأهلية، الذي سمح للنازيين من الوصول إلى السلطة عن طريق الابتزاز، له ميزة واضحة لإثارة الاضطرابات. فبالنسبة

---

(81) Heinrich Himmler, *Die Schatzstaffel als antholschewistiche Kampforganisation:* Aus dem Schwarzen Lorps, nº3, 1936.

حيث صرّح علنا : أعرف أنّه يوجد في ألمانيا أفراد يصيرون مرضى لمشاهدة السترة السوداء. نفهم ذلك ولا نترقب أن يحبنا الكثير من الناس".

(82) في خطبه أمام الأس. أس.، يؤكد هيملر دائما على الجرائم المقترفة، مشيرا إلى خطورتها. ويصرح فيما يتعلق بتصفية اليهود، مثلا : "أريد أيضا أن أحدثكم بكلّ صراحة عن هذا المشكل الخطير جدّا. وفيما بيننا، يجب أن نشير إليه بكامل الحرية، على أن لا نتحدّث عنه أبدا أمام العموم". ويقول حول تصفية الطبقة المثقفة البولندية : "يجب أن تعلموا هذا على أن تنسوه مباشرة (...)" (**المؤامرة النازية**، الكتاب الرابع، 558 و553 على التوالي).

ويشير غوبلس، مصدر مذكور، ص. 266 على نفس الوتيرة : "حول المسألة اليهودية، بالخصوص، اتخذنا موقفا لا يمكن التنصل منه (...) تعلم التجربة أن الحركة والشعب الذين يحرقون سفنهم يناضلون بحزم كبير أكثر من أولائك الذين يستطيعون النضال عند النكسة".

للحركة، يكون العنف المنظم أكثر جدوى من العديد من الحواجز الحامية المحيطة بالعالم الافتراضي، حيث برهن "الواقع" مرّة أخرى بأنّ العضو يخاف مغادرة الحركة أكثر من خوفه من نتائج تورّطه في أعمال غير شرعية، ويشعر أنّه في مأمن كعضو وليس كمعارض. وهذا الشعور بالأمن، الناتج عن العنف المنظم الذي تحمي به تنظيمات النخبة أعضاء الحزب من العالم الخارجي، هام جدّا لسلامة العالم الافتراضي للمنظمة أكثر من الخوف من رعبه.

ويجد، في صلب الحركة القائد، مثل المحرك الذي يوفر لها الزخم. فهو منفصل عن تنظيم النخبة بمجموعة داخلية من المريدين ينشرون حوله هالة من السرّ الغامض المتماثل مع "هيمنته غير الملموسة"[83]. ويرتبط موقفه في صلب جماعة مقربيه بمهارته لتدبير المؤامرات من بين أعضائه وبنباهته لتغيير أعوانه دون انقطاع. وهو مدين لقدرته القصوى على التلاعب بالصراعات على السلطة داخل الحزب، بدلا من المؤهلات الديماغوجية أو التنظيم البيروقراطي. ويتميّز من الأشكال السابقة للدكتاتوريين متفوّقا نادرًا بالعنف العادي. لم يكن هتلر في حاجة للأس. أ. ولا للأس. أس. لضمان موقعه كقائد؛ وخلافا لذلك، كان روهم، قائد الأس. أ.، وحتى في صورة الاعتماد على ولائهم الشخصي، أحد الأعداء في داخل [الحزب] لهتلر. انتصر ستالين على تروتسكي، الذي لم يكن فحسب يتمتع بشعبية كبيرة جدّا لدى العامة، ولكنه كان يهيمن أيضا، كقائد

---

(83) سوفارين، مصدر مذكور، ص. 648. إنّ الطريقة التي توختها الحركات الشمولية للحفاظ على السرّ الكلي عن الحياة الخاصة لقادتها (هتلر وستالين) يتناقض مع القيمة الإشهارية التي تبحث عنها جميع الديمقراطيات، بنشر الحياة الخاصة لرؤسائها، وملوكها ورؤساء حكوماتها، الخ لدى العموم. ولا تسمح الوسائل الشمولية التماثل المؤسس على القناعة : حتى المتمركز منّا في أعلى المناصب فما هو إلا مجرّد بشر.

سوفارين، مصدر مذكور، صXII .، حيث يذكر الصور المستعملة أحيانا لوصف ستالين : "ستالين، الضيف الغامض للكرملين" ؛ "ستالين، الشخصية الغامضة" ؛ "ستالين، أبو هول الشيوعية" ؛ "ستالين اللغز" ؛ "السرّ الذي لا يقبل الحلّ"، الخ.

للجيش الأحمر، على أكبر خزان [بشري] لروسيا السوفييتية[84]. أضف إلى ذلك، لم يكن ستالين، ولكن تروتسكي هو الذي كانت لديه أكبر موهبة للتنظيم، وكان أنجع بيروقراطي للثورة الروسية[85]. وعلى عكس ذلك، كان هتلر وكذلك ستالين أساطنة التفاصيل وانكبا، منذ بداية مسيرتهما، على المسائل عن الموظفين على وجه الحصر تقريبا، إلى درجة أنّه بعد بضع سنوات لم يبق أيّ مسؤول ليس مدينا لهما[86].

تمثل هذه المؤهلات مقدمة مطلقة لبداية مسيرة من هذا النوع، ولا يمكن أن لا تكون مستقبلا دون دلالة، ولكن لا تصير حاسمة، عندما تنشأ حركة شمولية، وأقامت المبدأ بأنّ "إرادة الفوهرر هي قانون الحزب"، وعندما تندفع جميع السلطة بجدارة نحو غاية واحدة ــ ألا وهي التبليغ السريع بإرادة القائد إلى جميع المستويات. وما إن تحقق هذا، يكون القائد دون بديل لأنّ كلّ البنية المعقدة للحركة تفقد من مصداقيتها دون وصاياه. ومن ذلك الحين فصاعدا، ورغم الدسائس الدائمة للزمرة الداخلية والتغييرات المستمرة للعاملين، ورغم ما تراكمه عمليا من كراهية، ومرارة وتذمر شخصي، يظل موقف القائد مضمونا ضدّ الثورات الفوضوية للقصر، لا بفضل مواهبه العالية، التي لا يشك فيها أحيانا مقربوه المباشرون، ولكن بسبب الاعتقاد الصادق والمنطقي لنفس هذه البطانة، بأنّ من دونه قد يخسرون إلى الأبد كلّ شيء.

---

(84) "لو قرّر (تروتسكي) القيام بانقلاب عسكري، لربّما أمكن له التخلص من الحكم الثلاثي. ولكنه انسحب دون القيام بأيّ محاولة لكي يستنجد بالجيش الذي أسسه وقاده خلال سبع سنوات" (اسحاق دوتشير، مصدر مذكور، ص. 297).

(85) كانت مفوّضية الحرب، بقيادة تروتسكي، "مؤسسة مثالية"، وتقع دعوة تروتسكي كلّ مرة عند حدوث اضطراب في مصالح أخرى. سوفارين، مصدر مذكور، ص. 288.

(86) يظهر أنّ الظروف التي حاقت بوفاة ستالين تتناقض مع عصمة وسائله. أكيد أنّ ستالين، الذي كان قبل وفاته ينوي دون شك القيام بتصفية شاملة، وقع اغتياله من قبل شخص من حاشيته، ولكن رغم العديد من الحجج غير المباشرة، يكون من الصعب الجزم.

إنّ المهمّة الأساسية للقائد هو تجسيم وظيفة مزدوجة التي تميّز كلّ مستويات الحركة ـ أن يتصرف كمدافع عبقري عن الحركة ضدّ العالم الخارجي؛ وفي نفس الوقت، أن يكون همزة الوصل بين هذا الأخير والحركة. ويمثل قائد الحركة بصفة مغايرة تماما عن بقية القادة للعاديين للأحزاب؛ فهو يتحمّل شخصيّا مسؤولية جميع الأعمال، والأفعال أو الأخطاء التي يرتكبها أي عضو أو مسؤول في مباشرة مهامه. وتمثل هذه المسؤولية الشاملة، على المستوى التنظيمي، الجانب الأهم "لمبدأ القائد"، يكون بمقتضاه كلّ مسؤول، غاضب من تعيينه من طرف القائد، التجسيد الحي لذلك، وكلّ أمر من أوامره تفيد أنّها صادرة من هذا المصدر الوحيد الحاضر على الدوام. إنّ هذا التماثل التام للقائد مع نوابه الذين عيّنهم، وهذا الاحتكار للمسؤولية لكلّ ما يحدث هي أيضا العلامات الأكثر وضوحا للفرق الحاسم بين قائد شمولي ودكتاتور أو مستبدّ عادي. لا يتلاءم طاغية أبدا مع الخاضعين له، وبدرجة أقلّ من كلّ عمل من أعمالهم[87]؛ ومن الممكن أنّه كان يستعملهم كأكباش الفداء ويكون سعيدا عندما يتعرّضون للنقد حتى يجنب لنفسه الغضب الشعبي، ولكنه يحافظ دوما على مسافة كبيرة عن جميع معاونيه وجميع أتباعه. وعلى عكس ذلك، لا يمكن للقائد أن يسمح بنقد أتباعه، بما انّهم يتصرفون دائما باسمه؛ فإن أراد تصحيح أخطائه الخاصة، يقوم بتصفية من يقومون بتنفيذها؛ وإن أراد أن يلصق أخطاءه بآخرين، يجب عليه قتلهم[88]. ذلك لأنّه في إطار هذا التنظيم، لا يمكن للخطأ أن يكون سوى تزوير : أي تجسيد القائد كمحتال.

---

(87) أرسل هتلر، في خصوص اغتيال بوتيمبا، سنة 1932، برقية إلى القتلة أس. أ.، لحمايتهم عن طريق مسؤوليته، رغم أنّه ظاهريا لم يكن مسؤولا. فالمهمّ هو إقامة مبدأ التماثل أو، حسب اللغة النازية، "الولاء المشترك للقائد وللشعب" الذي "يرتكز" عليه الرايخ (هانس فرانك، مصدر مذكور).

(88) "أحد الميزات الخاصة بستالين (...) هو القيام منهجيّا بوضع جرائمه وجنحه، وكذلك أخطائه السياسية على عاتق من يتآمر على تشويه السمعة والدمار" (سوفارين، مصدر مذكور، ص. 655). ومن المؤكد أنّ القائد الشمولي يستطيع اختيار بكامل الحرية من =

إنّ لهذه المسؤولية الشاملة لكلّ ما تنجزه الحركة وهذا التماثل الكلي مع كلّ فرد من مسؤوليها نتائج عملية جدّا : ما من شخص ليست له تجربة الموقف حيث يكون مسؤولا على أفعاله أو قادرًا على شرح أسبابها. وبما أنّ القائد احتكر حق وإمكانية التفسير، يخاله العالم الخارجي بأنّه بمثابة الشخص الوحيد العارف بما يفعل، بمعنى الممثل الوحيد للحركة الممكن الحديث معه بعبارات غير شمولية والذي لا يستطيع القول، منتقدًا أو محلّ نزاع : لا تخاطبوني أنا، بل خاطبوا القائد. وبما أنّ القائد في مركز الحركة يستطيع التصرف وكأنّه فوق ذاته. وإذن، يكون من المنطقي تماما (وعقيم كليّا) أن يضع الأجانب آمالهم، في عديد المناسبات، في محادثة شخصية مع القائد نفسه. يكمن السرّ الحقيقي للقائد الشمولي في منظمة تسمح له بتحمّل مسؤولية شاملة لجميع الجرائم المقترفة من تنظيمات النخبة للحركة والمطالبة **معا** بالاحترام الصادق والطاهر لأسذج فرد من رفاق دربه[89].

= يريد أن يمثل أخطاءه الشخصية، بما أنّ الأعمال المنجزة من طرف النواب ملهمة فرضيا منه، إلى درجة أنّ أيّ كان يمكن أن يرغم على لعب دور المحتال.

(89) إنّ هتلر بنفسه ـ وليس هيملر، أو بورمان، أو غوبلس ـ الذي كان دوما وراء الاجراءات "المتطرفة" فعلا؛ كانت هذه الأخيرة أكثر تطرفا من مقترحات مقربيه المباشرين؛ لقد انزعج هيملر نفسه عندما كلفوه "بالحلّ النهائي" للمسألة اليهودية - وجميع هذا منصوص عليه بوثائق عديدة. ولا نعتقد أيضا في الخرافات القائلة بأنّ ستالين كان معتدلا أكثر من الفصائل اليسارية للحزب الشيوعي. وإذن إنّه لجدير بالتذكير بأنّ القادة الشموليين يحاولون دوما الظهور في ثوب المعتدل في نظر العالم الخارجي، وأنّ دورهم الحقيقي ـ بمعنى، تطوير الحركة مهما كان الثمن والتسريع في ذلك ـ يظل خفيا بإحكام. انظر، على سبيل المثال، مذكرة الأميرال أريش رايدر حول "علاقاتي مع أدولف هتلر ومع الحزب" في **المؤامرة النازية**، الكتاب الثامن، 707 وما يليها. "عندما يقع تسريب أخبار أو شائعات حول الإجراءات المتطرّفة الذي اتخذها الحزب والغيستابو، يمكن أن نستنتج من تصرفات الفوهرر بأنّ مثل هذه الاجراءات لم تصدر منه شخصيّا (...) وعبر السنوات، وصلت تدريجيا إلى النتيجة بأنّ الفوهرر ذاته يميل دوما إلى الحلّ الأكثر تطرفا، دون أن يصرح بذلك علنًا".

وقع اعتبار الحركات الشمولية "كجمعيات سريّة أقيمت في وضح النهار"(90). فعلا، حتى نعرف قليلا عن البنية الاجتماعية والتاريخ المعاصر للجمعيات السريّة، فإنّ بنية الحركات، التي لا مثيل لها مقارنة للأحزاب والفصائل، تذكرنا قبل كلّ شيء ببعض الخصائص الواضحة للجمعيات السرّية(91). وتضع الجمعيات السرّية، هي أيضا، هرما [من المسؤوليات] حسب

وفي الصراع الداخلي، الذي سبق وصوله إلى الحكم المطلق، عمل ستالين دوما على أن يكون "رجل الوسط" (انظر دوتشير، مصدر مذكور، ص. 285)؛ ورغم أنّه لم يكن فعلا "رجل الوفاق"، فهو لم يتخل عن هذا الدور أبدا. مثلا، عندما سأله صحفي أجنبي، سنة 1936، عن هدف الحركة،، حركة الثورة العالمية، أجابه : "ليس لدينا مثل هذه المخططات ومثل هذه النوايا (...) إنّ سوء تفاهم (...) مضحك، أو بالأحرى درامي ومضحك" (دوتشير، مصدر مذكور، ص. 422).

(90) Alexandre Koyré, «La Fonction politique du mensonge moderne», in *Comtemporary Jewish Record*, juin 1945.

يناقش هتلر، مصدر مذكور، الكتاب الثاني، الفصل التاسع، بصفة مطوّلة فوائد وسلبيات الجمعيات السرية كنماذج للحركات الشمولية. وأدت به اعتباراته إلى نتيجة كوييري فعلا، بمعنى تبني مبادئ الجمعيات السرية دون تكتم، وإلى انشائها "في وضح النهار". قبل الاستحواذ على السلطة، لم يحتفظ النازيون على أيّ شيء سرّا. وخلال الحرب، عندما صار النظام "شموليا" بالتمام ووجدت قيادة الحزب نفسها محاطة من كلّ جانب بهرم عسكري، مرتبط به مسار الحرب، تلقت تنظيمات النخبة الأمر القطعي بالمحافظة على السرّ الكلي لكلّ ما يخص "الحلول النهائية" ـ بمعنى عمليات النفي والإبادة المكثفة. ففي نفس الفترة شرع هتلر في التصرف كقائد لزمرة من المتآمرين، لا دون أن يعلن وينشر الأمر شخصيا وصراحة. فخلال مناقشة مع القيادة العامة، في ماي 1939، وضع هتلر القواعد التالية، التي يمكن القول أنّه نسخها من أبجديات جمعية سرية :

" 1. لا تعلموا أحدًا لا يكون في حاجة إلى معرفة.

2. على أن يعلم أحد إلا بما يحتاجه.

3. على أن كان أن يعلم في وقت سابق بما لا يحتاجه"

(ذكره Heinz Holldack, *Was wirklich geschah*, 1949, p. 378).

(91) يتفق تحليلي مع جورج سيميل «sociologie du secret et des sociétés secrètes», in l'*american Journal of Sociology*, vol. XI, nº 4, janvier 1906,

درجات "المُسارة" ، وتنظم حياة أعضائها حسب المعتقد السرّي والخيالي الذي يجعل من كلّ شيء وكأنّه شيء آخر، وتتبنى استراتيجية الكذب المتناسق لمغالطة الجماهير الجاهلة، وتشترط طاعة عمياء من أعضائها، متحدين بالولاء لقائد يكون أحيانا غير معروف وغامض على الدوام. ويكون هذا القائد محاطا، أو من المفترض أنّه محاط، بمجموعة صغيرة من المريدين، هم بدورهم محاطون بأنصاف المريدين الذين يكوّنون سدادة ضدّ عداوة العالم الآثم[92]. تملك الحركات الشمولية، مع الجمعيات السريّة، أيضا بصفة مشتركة التقسيم الثنائي للعالم بين "الأخوة المرتبطين بقسم الدم" والجماهير الغامضة، العاجزة عن الإفصاح، الأعداء المحلفين[93]. إنّ هذا التمييز، المرتكز على العداوة الشاملة للعالم المحاور، مختلف جدّا عن غاية الأحزاب العادية المتمثلة في التفريق بين من ينتمي للمجموعة والآخرين. ولا تعتبر الأحزاب والجمعيات غير السريّة

وهو جزء من الفصل الخامس من كتابه *Soziologie*, Leipzig, 1908 ووقع ترجمة مقتطفات من طرف كورت هـ. فولف تحت عنوان *The Sociologie of Georg Simmel*, 1950.

(92) "ولأنّ الدرجات الدنيا تمثل، على وجه التحديد، مسلك انتقالي نحو المركز الحقيقي للسرّ، يثيرون ضغطا تدريجيّا في محيط التنافر الملتف حول هذا المركز، ما يضمن حماية مجدية الذي لا يقوم به تمييز راديكالي بين الخارج والداخل" (مصدر مذكور، ص. 489).

(93) إنّ عبارات "الإخوة المرتبطين بقسم" ، و"الرفاق المرتبطين بقسم" و"الشيوعية المرتبطة بقسم" ، الخ، تتكرّر **حتى الغثيان** في ثنايا الأدبيات النازية بسبب جزئيا السحر الذي تمارسه على رومنطيقية وليدة، عادية في حركات الشباب الألماني. إنّ هيملر بالخصوص هو الذي استعملها بدقة، واقحمها في "كلمة السرّ الوطنية" للأس.أس. ("بذلك، نرصّ الصفوف ونتقدم نحو مستقبل بعيد، مقتفيين آثار القوانين غير ملموسة لنظام قومي - اشتراكي لرجال الشمال، وكطائفة مرتبطة بقسم قبلي" ، انظر دي ألكان، مصدر مذكور) ووفر لها معنى واضح "لعداوة شاملة" للبقية (انظر سيميل، مصدر مذكور، ص. 489) : "عندما تكون كتلة البشرية، مليار أو مليار ونصف من الأشخاص (هـ !)، مصطفة ضدّنا، الشعب الجرماني (...)". انظر خطاب هيملر خلال اجتماع جنرالات لواء الأس. أس. في بوزن، يوم 4 اكتوبر 1943، **المؤامرة النازية**، الكتاب الرابع، 558.

عموما أعداءها سوى تلك التي تتعارض معها صراحة، بينما يكون مبدأ الجمعية السريّة دائما : "أي كان ليس صراحة متضامناً، فهو مطرود"[94]. يظهر أنّ هذا المبدأ الخفي لا يصلح أبدا للمنظمات الجماهيرية؛ والحال، وفّر النازيون لأعضائهم ما يعادل، على الأقلّ نفسانيّا، طقوس التلقين للجمعيات السرية عندما يطالبون من أعضائهم، عوض عن تحجير الحزب عن اليهود، حجة الأصول غير اليهودية وأقاموا آلية معقدة لتوضيح الأصول الغامضة لبعض 80 مليون ألماني. فرأينا إذن مهزلة، مكلفة لا محالة، عندما أقدم 80 مليون ألماني يبحثون على جدّ يهودي؛ ولكن، خرج كلّ واحد من الامتحان بشعور الانتماء إلى مجموعة من الأخيار منفصلة عن كثرة خيالية من المطرودين. وقد وقع التأكيد على نفس المبدأ في الحركة البولشيفية عن طريق التصفيات المتكرّرة، المؤكدة لميزة "المختار" في نظر أي كان لم يقع اقصاؤه.

يكمن الشبه، المثير ربما، بين الجمعيات السريّة والحركات الشمولية، في الدور الذي تلعبه فيهما الطقوس. وفي هذا الصدد، فإنّ المسيرات حول الساحة الحمراء بموسكو ليست بأقلّ ميزة من المراسم الرنانة لنورمبرغ. توجد في صلب الطقوس النازية "راية الدمّ" المزعومة، وفي متن الطقوس البولشيفية هنالك

---

(94) سيمال، مصدر مذكور، ص. 490. ومثل العديد من المبادئ الأخرى، وقع إقرار هذا المبدأ بعد أن فكروا بدقة في نتائج "بروتوكولات حكماء صهيون". لقد صرّح هتلر منذ 1922 قائلا : "لم يفهم (سادة اليمين) أبدا أنّه ليس من الضروري ان تكون عدوّ لليهود لكي يقع ذات يوم أخذك إلى المصقلة (...) فيكفي (...) **أن لا تكون يهوديا : فهذا يضمن لك المصقلة**" (**خطب هتلر**، ص. 12). في تلك الفترة، ما من أحد يقدر على معرفة المعنى الحقيقي لهذا الشكل الخاص من الدعاية : وذات يوم، ليس من الضروري أن تكون عدوّنا حتى يقع اقتيادك إلى المصقلة؛ يكفي أن تكون يهوديا، أو، في نهاية الامر، تنتمي إلى شعب آخر، حتى تكون "غير مؤهل عرقيا" من قبل بعض اللجان الصحية. كان هيملر يعتقد ويبشر بأنّ جميع فرقة الأس. أس. تأسست على مبدأ أنّه "من واجبنا التصر"ف بثقة، وولاء وزمالة نحو إخواننا في الدم ولا غير" (مصدر مذكور).

الجثمان المحنط للينين، كلّ واحدة منهما تولج في الحفل عنصرا قويّا من الوثنية. وليست مثل هذه الوثنية أبدا حجّة، مثلما يقولون أحيانا، لاتجاهات شبه دينية أو كافرة. "فالأصنام" هي مجرّد عمليات تنظيمية، أصبحت عادية عن طرق طقوس الجمعيات السرية، التي تخيف أيضا مريديها، حتى يحفظوا السرّ، بواسطة رموز مروّعة. أكيد أنّ التجربة المشتركة لطقوس سريّة توحّد بصرامة أكثر من المعرفة المشتركة للسرّ ذاته. وبحكم أنّ سرّ الحركات الشمولية يُعرض في وضح النهار فهو لا يغيّر من طبيعة هذه التجربة[95].

طبعًا، لم يكن هذا التشابه عرضيّا؛ فلا يمكن شرحه ببساطة بأنّ هتلر وستالين انتميا فعلا إلى جمعيات سريّة حديثة قبل أن يصيرا قائدين شموليين — فهتلر في مخابرات الجيش الألماني، وستالين في قسم التآمر للحزب البولشيفي. وإلى حدّ ما، فهما نتيجة طبيعية لمؤامرة وهمية للشمولية، حيث أقيمت المنظمات نظريّا لمواجهة الجمعيات السريّة ـ اليهودية أو التروتسكية. واللافت للنظر، هو أنّ المنظمات الشمولية انتهجت الكثير من الطرق التنظيمية للجمعيات السريّة، دون أن تحاول الحفاظ على هدفها الحقيقي سرّا. يريد النازيون احتلال العالم، ونفي الشعوب "الأجنبية حسب أعراقها" وتصفية من لهم "إرثا بيولوجيّا متدنيا"، ويعمل البلاشفة على [تحقيق] الثورة العالمية : لم يكن ذلك سرّا، فهذه الأهداف، على العكس، كانت دائما جزءًا من دعايتهم. وبعبارات أخرى، قلّدت الحركات الشمولية جميع أدوات الجمعيات السريّة، ولكن تجرّدها من الشيء الوحيد الممكن التغاضي عنه، أو المفترض تغاضيه، هي طرقهم ـ أي ضرورة صيانة السرّ.

وفي هذا الصدد ومثل غيره، توصّلت النازية والبولشيفية إلى نفس النتيجة، في تنظيمهما، انطلاقا من مقدّمات تاريخية مختلفة جدّا. انطلق النازيون من الرواية الخيالية للمؤامرة واقتدوا، عن وعي أو غير وعي، بمثل الجمعية السريّة

---

(95) سيمال، مصدر مذكور، ص. 480-481.

لحكماء صهيون، بينما انتقل البلاشفة، المنحدرون من حزب ثوري، كان هدفه [إقامة] دكتاتورية الحزب الواحد، إلى مرحلة كان الحزب فيها "على حدة كليّا وفوق الجميع" عندما كان الديوان السياسي هو بدوره "على حدة كليّا وفوق الجميع"(96)؛ وفي النهاية، فرض ستالين لبنية الحزب هذه القواعد الشمولية المتصلبة لقسمه المتآمر ولم يكتشف إلا عندئذ الحاجة إلى رواية خرافية مركزية للإبقاء على انضباط حديدي لجمعية سريّة في ظروف منظمة جماهيرية. قد يكون التطوّر النازي منطقيّا، وأكثر انسجاما في حدّ ذاته، ولكن تاريخ الحزب البولشيفي يصوّر أحسن الطابع الاساسي الخيالي للشمولية، لأنّ المؤامرات الكونية الخيالية بالفعل والتي عارضتها ونسجت نظريّا على منوالها المؤامرة البولشيفية، لم يقع تحديدها إيديولوجيّا. فقد تغيّرت ــ من التروتسكيين إلى المائتي عائلة، ثمّ إلى مختلف "الأنظمة الإمبريالية" وأخيرا إلى "المواطنية العالمية دون ارتباط" ــ ووقع تعديلها حسب حاجيات الساعة؛ والحال، أنّه في أيّ لحظة وفي أيّ ظرف مختلف، لم تتمكن البولشيفية التخلي عن هذا النوع من الرواية الخيالية.

وقام ستالين، لتغيير الدكتاتورية الروسية للحزب الواحد إلى نظام شمولي، والأحزاب الشيوعية في العالم بأسره إلى حركات شمولية، بتصفية الفصائل، وألغى الديمقراطية داخل الحزب، وحوّل الأحزاب الشيوعية القومية إلى فروع للأممية الشيوعية، بقيادة موسكو. وتميّزت الجمعيات السريّة عموما، وجهاز المؤامرة للأحزاب الثورية بالخصوص، بغياب الفصائل، وإخماد الآراء المنشقة، وإقامة مركزية شاملة في القيادة. وكان لجميع هذه الاجراءات غاية نفعية واضحة لحماية الأعضاء من القمع، والمجتمع من الخيانة؛ والطاعة العمياء مطلوبة من كلّ عضو والسلطة التامة للقائد ليست سوى نتائج لا مفرّ منها لضروريات عملية. غير أنّ الحرج هو أنّ المتآمرين لديهم توجه من الممكن التسامح فيه بالتفكير بأنّ الطرق المجدية، في السياسة عموما، هي طرق

---

(96) سوفارين، مصدر مذكور، ص. 319، مستعملا صيغة بوخارين.

جمعيات المتآمرين، وأنّ إمكانيات تراكم السلطة، إن أردنا تطبيقها في وضح النهار ودعمها بآليات العنف لأمّة بأكملها، تصبح غير محدودة للغاية[97]. يمكن لقسم التآمر لحزب ثوري، كلما كان الحزب بنفسه سليما، تشبيهه بدور الجيش في داخل الجسم السياسي: ورغم أنّ قواعد مسيرته الخاصة تختلف كليّا عن قواعد المجتمع المدني، تخدمه، وتبقى خاضعة له، وتحت مراقبته. كذلك الأمر، تظهر خطورة دكتاتورية عسكرية عندما لا يخدم الجيش السلك السياسي، ولكن يريد السيطرة عليه، كذلك تظهر خطورة الشمولية عندما يتحرّر قسم التآمر لحزب ثوري من مراقبة الحزب ويصبو إلى القيادة. وهذا ما حدث للأحزاب الشيوعية في ظلّ النظام الستاليني. كانت مناهج ستالين دوما نموذجية لرجل تخرّج من قسم التآمر للحزب: التمسك بالتفاصيل، التأكيد على الجانب الشخصي للسياسة، استعمال وتصفية دون تردّد للرفاق والأصدقاء. إنّ أهمّ دعم له في الصراع على الخلافة التي تلت وفاة لينين أتى من الشرطة السرّيّة[98] التي أصبحت في تلك الفترة أحد الأقسام الهامة والقويّة جدّا للحزب[99]. وكان من الطبيعي أن يتحوّل المتعاطفون من الشيكا [الشرطة السرية] إلى ممثل قسم التآمر، إلى الشخص الذي يرى فيها نوعًا من الجمعية السرية وبالتالي فقد كان الرجل المناسب للحفاظ عليها وتوسيع امتيازاتها.

---

(97) يلاحظ سوفارين، مصدر مذكور، ص. 113، بأنّ ستالين "كان دوما معجبا بالرجال الذين ينجحون في "ضربة". فهو يعتبر السياسة بمثابة "ضربة" تستوجب براعة".

(98) خلال الصراعات الداخلية لسنوات 1930، "كان المتعاونون مع الشرطة السرية تقريبا ودون منازع أعداء متعصبون لليمين ولأنصار ستالين. كانت مختلف المصالح للشرطة السرية عندئذ معاقل الفصائل الستالينيين" (سيليغا، مصدر مذكور، ص. 48). ويذكر سوفارين، مصدر مذكور، ص. 289، بأنّ ستالين "واصل النشاط البوليسي الذي بدأه خلال الحرب الأهلية" والذي يمثله الديوان السياسي صلب الشرطة السرية.

(99) إثر الحرب الأهلية مباشرة، صرّحت جريدة **البرافدا** "بأنّ صيغة "جميع السلط للسوفييت" وقع تغييرها "بجميع السلط للشيكا" (الشرطة السياسية) (...) ووقع في نهاية الصراع تقليص الرقابة العسكرية (...) ولكن ظلت الشيكا المتشعبة تحسن من قدراتها بتبسيط عملياتها" (سوفارين، مصدر مذكور، ص. 251).

ولكن، لم تكن سيطرة قسم التآمر على الأحزاب الشيوعية سوى أوّل مرحلة لتحوّلها إلى حركات شمولية. لم يكن كافيا أن تلعب الشرطة السرّيّة الروسية وأعوانها في الأحزاب الشيوعية الأجنبية في الحركة نفس دور تنظيمات النخبة النازية. يجب تغيير الأحزاب ذاتها، إن أردنا الحفاظ على هيمنة الشرطة السرية. وبالتالي، رافقت عملية تصفية الفصائل والديمقراطية داخل الحزب في روسيا عملية تسجيل لموجة كبيرة من العوام، "محايدين" ودون ثقافة سياسية، عملية وقع فيما بعد تقليدها من قبل الأحزاب الشيوعية الأجنبية بعد أن افتتحتها سياسة الجبهة الشعبية.

بدأت الشمولية النازية بتنظيم الغوغاء التي لم يقع السيطرة عليها إلا تدريجيا من طرف تنظيمات النخبة، بينما شرع البلاشفة بتنظيمات النخبة ونظموا وفقا لذلك العوام. فكانت النتيجة في الحالتين متشابهة. أضف إلى ذلك، كيّف النازيون أوّلا، بسبب تقاليدهم وأفكارهم المسبقة حول نزعتهم العسكرية، تنظيماتهم النخبوية مثل الجيش، بينما سلّم البلاشفة منذ البداية مقاليد السلطة العليا للشرطة السرّيّة. ولكن، بعد بعض سنوات، اختفى هذا الفرق أيضا: أصبح قائد الأس. أس. رئيس الشرطة السرّيّة، ووقع تجنيد تشكيلات الأس. أس. تدريجيا في الغيستابو، حيث حلّت محلّ العاملين هناك، رغم أنّهم كانوا من النازيين الثقات[100].

إنّه بسبب الانجذاب الأساسي بين سير عمل جمعية المتآمرين وعمل

---

(100) أنشأ غورينغ الغيستابو سنة 1933؛ ووقع تعيين هيملر رئيسا للغيستابو سنة 1934 وشرع مباشرة في تغيير العاملين بأتباعه من الأس. أس.؛ وفي نهاية الحرب، 75 بالمائة من مجموع أعوان الغيستابو كانوا من الأس. أس. ويجب التذكير بأنّ وحدات الأس. أس. كانوا مؤهلين لهذا العمل بما أنّ هيملر، قبل الاستحواذ على السلطة، نظمهم للتجسس على أعضاء الحزب (هايدن، مصدر مذكور، ص. 308). حول تاريخ الغيستابو انظر جيليس، مصدر مذكور، وكذلك **المؤامرة النازية**، الجزء الثاني، الفصل الثاني عشر.

الشرطة السرّيّة المنظمة لمقاومتها، حتى جمعت في نهاية الأمر الأنظمة الشمولية، المؤسسة على فرضية المؤامرة الكونية، والهادفة إلى الهيمنة العالمية، جميع السلط في يد الشرطة. ولكن قبل الاستحواذ على السلطة، وفّرت "الجمعيات السرّيّة في وضح النهار" مزايا أخرى للتنظيم. فالتناقض الأكيد بين منظمة جماهيرية وجمعية خاصة، الوحيدة القادرة على التكفل بسرّ غير هام: فحتى بنية الجمعيات السرّيّة تسمح بالترجمة إلى مبدأ تنظيمي الثنائية الإيديولوجية الشمولية ــ العدوانية العمياء للغوغاء تجاه العالم الموجود، دون اعتبار لتناقضاتها واختلافاتها. فبالنسبة لمنظمة تعمل حسب المبدأ أنّ أيّا كان ليس منتسبا فهو مطرود، وأنّ أيّا كان ليس معي فهو ضدّي، يفقد العالم الفوارق، والاختلافات ومظاهر التعدّد، التي أصبحت، على أيّ حال، مصدر بلبلة غير محتملة بالنسبة للعوام الفاقدين لمكانتهم وتوجهاتهم(101). وما يوحي لهم بالولاء الذي لم يكذبه أبدا أعضاء الجمعيات السرّيّة لم يكن سرّا للغاية مثل المفارقة ببننا وبين بقية الآخرين. وللحفاظ على هذا، وجب تقليد بنية الجمعيات السرّيّة بتجريدها من غايتها المنطقية، حفاظا على السرّ. ولم يكن بالهام أن تكون إيديولوجية المؤامرة أصل هذا التطوّر (مثال النازيين) أو نموّ طفيلي لمقسم التآمر لحزب ثوري (مثال البلاشفة). إنّ القول الفصل للتنظيم الشمولي هو أنّ كلّ ما هو خارج الحركة "يموت من تلقاء نفسه"، وهو جزم يتحقق بصفة راديكالية في الظروف الدموية للهيمنة الشمولية، ولكنه كان يظهر، قبل السيطرة على الحكم، منطقيّا بالنسبة للعوام الهاربين من التفكك والارتباك للوطن الوهمي للحركة.

برهنت الحركات الشمولية عديد المرّات أنّها تستطيع أن تثير نفس الولاء

---

(101) أكيد أنّ هنالك أحد الأخطاء الإيديولوجية لروزنبارغ، الذي فقد رعاية الفوهرر والذي خسر تأثيره على الحركة لفائدة أشخاص مثل هيملر، وبورمان وحتى ستريشار، اعترف في تأليفه **أسطورة القرن العشرين** بتعدّد الأعراق حيث وقع إقصاء اليهود بمفردهم. ومن هنا، يدنس المبدأ القائل بأنّ أيّ كان غير منتسب ("للشعب الجرماني") مطرود "من حظيرة البشرية").

الشامل، في الحياة والممات، الخاص بالجمعيات السرّيّة(102). كان الغياب التام للمقاومة من طرف فرقة مدرّبة جيّدا ومدججة سلاحا مثل الأس. أ. تجاه مقتل القائد المحبوب (روهم) والمئات من رفاقه المقربين، مشهدا غريبا. ففي هذه اللحظة، أكيد أنّ روهم، وليس هتلر، الذي كانت قوّة جيش الرايخ مساندة له. ولكن مثل هذه الحوادث توارت الآن بالمشهد المتكرّر باستمرار "للمجرمين" المُعترف بهم للأحزاب البولشيفية. لقد أصبحت المحاكمات المعتمدة على اعترافات سخيفة جزءا لا يتجزأ من طقوس أساسية في الداخل وغير مفهومة في الخارج. ولكن مهما كانت الطريقة التي تُعدّ فيها اليوم الضحايا، فإنّ الفضل لهذه الطقوس يعود إلى اعترافات، أكيد أنّها غير مختلقة، للحرس البولشيفي القديم سنة 1936. وقبل فترة محاكمات موسكو، يتلقى المحكوم عليهم بالإعدام الحكم بكامل الهدوء، موقف "يسود بالخصوص لدى أعضاء التشيكا"(103). وطالما أن الحركة موجودة، فإنّ شكل التنظيم الخاص يجعل على الأقلّ تنظيمات النخبة لا تستطيع أن تتصوّر وجود خارجي عن عدد قليل من الرجال يشعرون، حتى وإن كانوا مدينين، بأنّهم متفوّقون عن بقية العالم غير المؤهلين. وبما أنّ الهدف الشامل لهذه المنظمة كان دوما لمغالطة، ومقاومة وأخيرا لاحتلال العالم الخارجي، يقوم أعضاؤها عن طيب خاطر بالتضحية بحياتهم شريطة أن يساهم هذا في مغالطة العالم مرّة أخرى(104).

---

(102) يعدّد سيميل، مصدر مذكور، ص. 492، الجمعيات الإجرامية السرّيّة حيث يعين الأعضاء تلقائيا قائدا يطيعونه دون قيد ولا تحفظ.

(103) سيليغا، مصدر مذكور، ص. 96-97. ويصف أيضا كيف في سنوات 1920، حتى المساجين العاديين للشرطة السرية في لينينغراد، المحكوم عليهم بالإعادم، يساقون إلى مواقع تنفيذ الحكم "دون التفوه بكلمة، ولا صراخ احتجاج ضدّ الحكومة التي تبيدهم" (ص. 183).

(104) يشير سيليغا بأنّ أعضاء الحزب المدانين "يفكرون أنّه إن كان من مهام هذه الإعدامات إنقاذ الدكتاتورية البيروقراطية برمتها، إن تمكنت من أن تسكت (أو بالأحرى تغالط) الفلاحين وهوم في حالة ثورة، لا تكون التضحية بحياتهم دون جدوى (مصدر مذكور، ص. 96-97).

ولكن، لا تكمن أهمّ ميزة لبنية الجمعيات السرّيّة ومعاييرها الأخلاقية، لغايات تنظيم جماهيري، حتى في ضمان أو ولاء غير مشروطين، وفي مظهر عداوة دون حدود للعالم الخارجي، ولكن بالأحرى في قدرة لا مثيل لها لإقامة وإنقاذ عالم وهمي بفضل تناسق كاذب. يمكن وصف كلّ البنية الهرمية للحركات الشمولية، من رفيق الدرب الساذج إلى أعضاء الحزب، ثمّ إلى تنظيمات النخبة، إلى المريدين المحيطين بالقائد، وإلى القائد نفسه، بعبارات خليط سذاجة غريبة متغيرة ومن السخرية، حيث كلّ عضو، حسب منزلته وموقعه في الحركة، من واجبه ردّ الفعل للتصريحات الكاذبة والمتغيّرة للقادة، وكذلك إلى الوهم الإيديولوجي المركزي والجامد للحركة.

لقد ميّز هذا الخليط من السذاجة والسخرية عقلية السكان قبل أن يصير ظاهرة يومية لدى العوام. ففي عالم دوما متغيّر وغامض، بلغت الجماهير درجة اعتقدت فيها على التوالي الكلّ ولا شيء، وأين تعتقد أنّ كلّ شيء ممكن وأنّ لا شيء حقيقي. فقد كان الخليط رائعا في حدّ ذاته، بما أنّه ينهي الوهم الذي يريد بأنّ السذاجة ضعف للنفوس البدائية ودون شكّوك، وأنّ السخرية هي رذيلة العقول المتفوّقة والرائقة. اكتشفت الدعاية الجماهيرية بأنّ جمهورها كان مستعدّا في كلّ لحظة إلى تصديق ما هو أسوأ، مهما كانت السخافة، ولا يكرهون بالخصوص أن يكونوا منخدعين، بما أنّهم يرون، على أيّ حال، أنّ أي قول فصل كاذب. لقد أسس قادة الجماهير دعايتهم على مبدأ نفسانيّا صحيحا، إلى حدّ، أنّه في هذه الظروف، يمكننا جعل الناس يعتقدون في تصريحات رائعة ليوم، والتأكد بأنّه لو وقع من الغد تقديم حجة دامغة عن زيفها، فإنّهم يلجؤون إلى السخرية؛ وعوض التخلي عن القائد الذي كذب عليهم، يحتجون لأنّه يعرفون دائما بأنّ البيان كاذب، ويعجبون بالقادة لذكاء خططهم العالية.

إنّ ما كان ردّ فعل ممكن إثباته لجماهير العوام يصير مبدأ هرميّا ضروريّا للتنظيمات الجماهيرية. يسود الخليط من السذاجة والسخرية على جميع مستويات الحركات الشمولية، وكلما كانت الدرجة مرتفعة، انتصرت السخرية على

السذاجة. إنّ القناعة الأساسية التي تتقاسمها جميع المستويات، من رفيق الدرب إلى القائد، هو أنّ السياسة لعبة، حيث يقع الغشّ، وأنّ "أوّل وصية" للحركة : "أنّ الفوهرر دوما على حقّ"، ضرورية أيضا لأهداف السياسة العالمية، بمعنى انطلاقا من الغش على المستوى العالمي، مثلما تكون قواعد الانضباط العسكري بالنسبة للأهداف الحربية[105].

تعتمد أيضا الآلة التي تخلق، وتنظّم وتنشر الأكاذيب الوحشية للحركات الشمولية على موقع القائد. وتأكيدا للدعاية، القائلة بأنّ جميع الأحداث متوقعة علميّا حسب قواعد الطبيعة أو الاقتصاد، تضيف المنظمة الشمولية موقف رجل أوحد احتكر هذه المعرفة والذي ميزته الأولى هو "أنّه دوما على حقّ وسيكون دائما على حقّ"[106]. لا ترتبط هذه المعرفة، بالنسبة لعضو الحركة الشمولية، بالحقيقة، وبحكم أنّه ما من شيء ليكون على حقّ من المصداقية الموضوعية لبيانات القادة، التي لا يمكن تكذيبها بالواقع، ولكن بالنجاح أو الإخفاق القادم فقط. فالقائد دوما على حقّ في أفعاله، وبما أنّ هذه الأخيرة وقع تصوّرها للقرون القادمة، والحكم النهائي على ما يفعله لا يخضع لتجربة معاصريه[107].

إنّ المجموعة الوحيدة المفترض بأنّها تصدّق بإخلاص وحرفيا أقوال القائد هي مجموعة المتعاطفين، التي تحيط ثقتها الحركة بهالة من الأمانة والبساطة، وتساعد القائد على القيام بنصف مهامه، بمعنى جعل الحركة محلّ ثقة. لا يعتقد

---

(105) إنّ التصور الذي توخاه غوبيلس لدور الديبلوماسية نموذجي : "ما من شك بأنّ الأفضل هو ترك الديبلوماسيين في جهل عن خفايا السياسة (...) فعندما نلعب دور المصالحة، يكون الصدق أحيانا الحجة المقنعة للديْن السياسي" (مصدر مذكور، ص. 87).

(106) رودولف هاس في تصريح إذاعي لسنة 1934 .**المؤامرة النازية**، الكتاب الأوّل، 193.

(107) يقول فيرنار باست، مصدر مذكور : "إن حدّدت إرادة الحكومة القواعد "القويمة" (...) لم يعد الأمر مسألة حقوق، ولكنه القدر. ذلك لأنّ التجاوزات الحقيقية (...) يقع مؤكدا معاقبتها من قبل التاريخ ومن قبل قدر من المصائب، والفوضى والدّمار، بسبب انتهاك "قوانين الحياة"، أكثر من محكمة عليا للعدالة".

أعضاء الحزب أبدا في البيانات الرسمية ولا يُفترض تصديقها، ولكن الدعاية الشمولية تجامل هذا الذكاء الفائق الذي يميّزها، نظريّا، عن العالم الخارجي، إلى درجة أنّهم لا يعرفون بدورهم إلا السذاجة غير الطبيعية للمتعاطفين. إنّ الأنصار النازيين لوحدهم هم الذين صدّقوا هتلر عندما أدى القسم الشهير باحترام الشرعية أمام المحكمة العليا لجمهورية فايمار؛ كان أعضاء الحركة يعرفون جيّدا أنه يكذب، ومنحوه أكثر من ذي قبل الثقة لأنّه كان قادرا على ما يبدو مغالطة الرأي العام والسلطات. وفيما بعد، عندما كرّر مآثره للعالم بأسره، مبيّنا حسن نواياه وهو يستعدّ لجرائمه بصفة واضحة تماما، لم تعرف إدارة أعضاء الحزب النازي حدودا. كذلك الأمر، صدّق رفاق الدرب للبولشيفية بمفردهم حلّ الأممية الشيوعية، ووحدهم كان رفاق الدرب الأجانب والجماهير غير المنتظمة للشعب الروسي على استعداد لتصديق البيانات المساندة للديمقراطية لستالين خلال الحرب حرفيا. كان أعضاء الحزب البولشيفي حذرين صراحة أن لا ينساقوا نحو مغالطتهم بمناورات تكتيكية، ويُطالبون بأن يُعجبوا بأيّ حيلة يخدع قائدهم حلفاءه[108].

دون التقسيم العضوي لحركة تكوين النخبة، أعضاء ومناصرين، فإنّ أكاذيب القائد لا تنجح. إنّ درجات السخرية التي يعبر عنها هرم الازدراء أقلّ ضرورة من السذاجة الصريحة، لمواجهة الدحض المستمر. المهمّ، هو أنّ متعاطفي منظمات الواجهة يحتقرون الغياب التام لتلقين مواطنيهم، ويزدري أعضاء الحزب سذاجة وفتور رفاق الدرب، وتحتقر تنظيمات النخبة، لأسباب مماثلة، أعضاء الحزب، وفي صلب تنظيمات النخبة، يرافق هرم مشابه للازدراء كلّ بعث وكلّ نموّ[109]. ونتيجة النظام هو أنّ سذاجة المتعاطفين تجعل من

---

(108) انظر كرافشينكو، مصدر مذكور، ص. 422. "ما من شيوعي متشبعا بالنظرية بإحكام لا يخال بأنّ الحزب "يكذب" وهو يعتنق سياسة علنية ومناقضها تماما في الأوساط الخاصة".

(109) "تزدري القومية - الاشتراكية من أبناء بلدها الألمان، ويحتقر الأس. أ. بقية القوميين =

الأكاذيب مقبولة من طرف العالم الخارجي، وفي نفس الوقت تزيل السخرية المتدرجة لأفراد وتنظيمات النخبة خطر أن يكون القائد مجبرا بثقل دعايته الخاصة على تطبيق بياناته الشخصية واحترامه المختلق. كان ذلك أهمّ ضرر للعالم الخارجي عندما تعامل مع الأنظمة الشمولية : وبما أنّه يجهل النظام المعني بالأمر، كان من ناحية يفكر بأنّ جسامة الأكاذيب الشمولية قد تدينها، ومن ناحية أخرى يمكن محاجاة القائد، وإجباره، دون أخذ بعين الاعتبار نواياه الأوّلية، التعهد بما يقول. ولكن، هيهات، يظلّ النظام الشمولي في مأمن من النتائج العادية جدّا؛ وتتمثل براعته فعلا في إزالة هذا الواقع الذي يكشف الكاذب أو يجبره على تنفيذ كذبه.

إن لم يصدّق الأعضاء البيانات الموجهة للاستهلاك الجماعي، فإنّهم يعتقدون بكثير من البأس في الصور الكلاسيكية للتفسير الإيديولوجي، وفي مفاتيح التاريخ الماضي والقادم، التي استعارتها الحركات الشمولية من إيديولوجيات القرن التاسع عشر وجعلتها، بتنظيماتها، وقعا فعالا. وفي جميع الحالات، فقد وصل الأمر بالغوغاء إلى تصديق هذه العناصر الإيديولوجية حتى وإن كان بنوع من الغموض والتجرّد؛ فيقع تحويلها إلى أكاذيب موضوعية ببعد عالمي (السيطرة على العالم من طرف اليهود، عوضا عن نظرية عامة حول الأعراق؛ مؤامرة وول ستريت، عوضا عن نظرية شاملة للطبقات) ومندمجة في مخطط عام للعمل حيث يُفترض أن يقوم "المحتضرون" بمفردهم ــ الطبقات المحتضرة للبلدان الرأسمالية، أم الأمم المنحطّة ـ بقطع الطريق للحركة. وخلافا للأكاذيب التكتيكية للحركات، التي تتغيّر فعليّا يوم بعد يوم، يكون من المفترض أن يقع تصديق هذه الأكاذيب الإيديولوجية باعتبارها حقائق مقدّسة ومحظورة. وهي تتطابق مع نظام محكم الصياغة بحجج "علمية" ليست في حاجة أن تكون مقنعة بالنسبة "للعلمانيين"، ولكنها تستجيب أيضا إلى بعض التعطش إلى تعميم

= الاشتراكيين، ويزدري الأس. أس. من الأس. أ." (هيدن، مصدر مذكور، ص. 308).

"مبينة" الوضعية الدنيا لليهود أو بؤس الناس الذين يعيشون في كنف النظام الرأسمالي.

تتميّز تنظيمات النخبة عن أعضاء الحزب العاديين على أنّها ليست في حاجة إلى مثل هذه المظاهر وهي ليست على استعداد للاعتقاد في الحقيقة الحرفية للصور الإيديولوجية. فقد وقع اختلاق هذه الأخيرة استجابة لبحث الحقيقة من قبل العوام، بحث يكون أيضا أكثر شيوعًا، بحاجته للشروح والبيانات، مع العالم العادي. لا تتألف النخبة من إيديولوجيين؛ تهدف إلى تربية أفرادها على القضاء على قدرتهم التمييز بين الحقيقة والزيف، بين الواقع والخيال. ويتمثل تفوّقهم في التوصل مباشرة إلى تمييع كلّ إثبات موضوعي إلى إعلان نوايا. وخلافا لجمهرة الأعضاء الذين هم، مثلا، في حاجة بنوع من التوضيح حول الطبيعة الدنيا للعرق اليهودي قبل التمكن من مطالبتهم حتما بقتل اليهود، فإنّ تنظيمات النخبة تفهم بأنّ الإعلان عن "أنّ جميع اليهود من مرتبة دنيا" يعني بأنّه "من الواجب قتل جميع اليهود"؛ وهي تعرف أنّه عندما يُقال لها بأنّ موسكو هي الوحيدة التي لها ميترو، فذلك يعني في الواقع أنّه من الواجب جميع الميتروات، ولكن لا تستغرب أبدا عندما تكتشف ميترو باريس. إنّ الصدمة العنيفة لخيبة الأمل التي تعرّض إليها الجيش الأحمر خلال رحلته المنتصرة في أرجاء أوروبا لا يمكن معالجتها إلا بالمعتقلات والنفي القصري لجزء كبير من قوّات الاحتلال.؛ ولكن كانت تنظيمات الشرطة التي ترافق الجيش على استعداد لتلقي الصدمة، لا بفضل معلومة جيّدة ــ لا يوجد في روسيا السوفياتية معهد سرّي لكشف أمور حقيقية عن الحياة في الخارج - ولكن فقط بفضل تدريب عام للاحتقار الشامل لكلّ الأمور وكلّ الواقع.

ليست هذه العقلية النخبوية مجرّد ظاهرة جماهيرية، ولا مجرّد نتيجة اجتثاث اجتماعي، وكارثة اقتصادية وفوضى سياسية؛ فهي تستوجب تحضيرا وعناية دقيقة، وتمثل في المنهج الدراسيّ للمعاهد العليا الشمولية، **القلاع الموسومة** للنازية بالنسبة للأس. أس. ومراكز التدريب البولشيفية بالنسبة لأعوان

الأميّة العالمية، جزءًا هامّا، رغم أنّه ليس من السهل التعرّف عليها، أكثر من التلقين الإيديولوجي العرقي أو تقنيات الحرب الأهلية. لا تستطيع الحركة، دون نخبة، ودون عجزها، المصطنعة النتاج، لقبول الواقع كواقع، والتمييز بين الحقيقي والزائف، أن تتطوّر أبدا نحو تحقيق روايتها الخيالية. فالجودة السلبية المهيمنة لدى النخبة الشمولية، هو أنّها لا تجتهد أن تفكر العالم مثلما هو حقيقة، ولا تتصدّى أبدا للأكاذيب بالواقع. وبالتوازي، فإنّ الفضيلة التي تعشقها رغم كلّ شيء هو الولاء للقائد، الذي، مثل الطلسم، يضمن الفوز النهائي للأكذوبة والخيال على الحقيقة والواقع.

وفي تنظيم الحركات الشمولية، تكون الجماعة للمريدين الذين يحيطون بالقائد في أعلى مرتبة. فيمكن أن تكون مؤسسة رسمية، مثل الديوان السياسي السوفييتي، أو زمرة متغيّرة من الرجال، ليس بالضرورة أن يكون لهم منصبٌ، مثل بطانة هتلر. تكون الصور الإيديولوجية، بالنسبة إليهم، مجرّد عمليات لتنظيم الجماهير، وليس لديهم أيّ تردّد لتغييرها حسب مقتضيات الظرفية، شريطة أن يظل المبدأ التنظيمي سليما. وفي هذا الصدد، الميزة الأساسية لإعادة تنظيم الأس. أس. من طرف هيملر تتمثل في العثور على منهجية بسيطة جدّا "لحلّ مشكل الدّم بالعمل"، بمعنى اختيار أفراد النخبة حسب "جودة دمائهم" وتهيئتهم "لقيادة صراع عرقيّ قاسٍ" ضدّ أيّ كان لا يستطيع أن يعود بسلالته "الآرية" إلى ما قبل 1750، أو أن يكون طوله أقلّ من 1,72 م. (أعرف أنّ الأشخاص الذين يبلغون طولا معيّنا يكون لهم دم مطلوب إلى حدّ ما) أو ليس لهم عيون زرق وشعر أشقر[110]. كانت أهميّة هذه العنصرية الفعلية هو أن يصبح التنظيم مستقلا عن جميع المذاهب المتماسكة "لعلم" الأعراق مهما كان، ومستقلا

---

(110) اختار هيملر أوّلا المرشحين الأس. أس. اعتمادا على الصور. فيما بعد، صارت لجنة عرقية، التي يتقدم إليها شخصيا كلّ مترشح، هي التي تقرّ أو لا الانتماء العرقي. انظر هيملر حول "تنظيم وواجبات الأس. أس. والشرطة" في **لمؤامرة النازية**، الجزء الرابع، ص. 616.

أيضا عن المعاداة للسامية، بقدر ما يتعلق الأمر بنظرية خاصة متعلقة بطبيعة ودور اليهود، والتي قد تفقد جدواها بإبادتهم[111]. كانت العنصرية في مأمن ومستقلة عن علمانية الدعاية كلما وقع اختيار النخبة من قبل "لجنة عرقية" ووضعها تحت إشراف "قوانين زواج" خاصة[112]، بينما في أقصى الوجهة المقابلة وفي ظلّ حكم هذه "النخبة العرقية"، توجد معتقلات لإظهار "قوانين الوراثة والعرق"[113]. فيستطيع النازيون، وهم أقوياء بهذا "التنظيم الحيّ"، الاستغناء عن الدوغمائية ومنح صداقتهم للشعوب السامية، مثل العرب، أو عقد حلف مع ممثلي الخطر الأصفر، اليابانيين. كان في الإمكان فعلا أن يمثل المجتمع العرقي، ونشأة نخبة مختارة من وجهة نظر الزعم العرقي، أحسن حماية للنظرية العرقية أكثر من الحجج العليمة أو شبه العلمية المتحذلقة.

---

(111) كان هيملر واعيا تماما بأنّ إحدى هذه "الانجازات الهامة والمستديمة غيّرت المسألة العرقية من "مفهوم سلبي، يعتمد على المعاداة للسامية الواضحة" إلى "مهمة تنظيمية لتعزيز الأس. أس.". (*Der Reichsf{uhrer S.S. und Chef der deutschen Polizei*, s.d) وهو مخصص لاستعمال الشرطة. وهكذا، "ولأوّل مرّة، كانت المسألة العرقية في المركز، أو بالأحرى أصبحت المحور، متخطية المفهوم السلبي الكامنة في الكراهية لليهود. فقد تلقت الفكرة الثورية للفوهرر الدم الساخن للحياة" (*Der Weg der S.S. Der Reichsführer S.S*, S.S. -Hauptamt-Schulungsamt, s.d., p. 25 "لم يكن معدّا للنشر").

(112) ما إن وقع تعيينه قائدا للأس. أس. سنة 1929، حتى أقحم هيملر مبدأ الفرز العرقي وقانون الزواج، مضيفا: "يعرف الأس. أس. جيّدا أنّ لهذا النظام أهميّة كبرى. لا تهمّنا السخرية اللاذعة، ولا الاستهزاء ولا سوء الفهم؛ فالمستقبل ملك لنا". ذكر القولة ألكان، مصدر مذكور. ومن جديد، بعد 14 سنة، في خطاب خاركيف (**المؤامرة النازية**، الجزء الرابع، 572) يذكر هيملر لضباطه من الأس. أس. "بأننا كنّا من أوّل من وجد حلا حقيقيا لمسألة الدّم بالعمل (...) وبمشكل الدّم لا نقرّ فعلا بالمعاداة للسامية. فالمعاداة للسامية، هي نفس الشيء مثل إبادة القمل. إنّ التخلص من القمل ليست مسألة إيديولوجية، ولكن مسألة نظافة (...) وبالنسبة لنا، تذكرنا مسألة الدّم قيمنا الخاصة، وتذكرنا الاسس الحقيقية التي توفر وحدة الشعب الألماني".

(113) هيملر، مصدر مذكور، **المؤامرة النازية**، الجزء الرابع، 616 وما يليها.

يؤكّد الذين يحدّدون السياسة البولشيفية نفس التعالي على العقائد التي يعلنون عنها. إنهم فعلا قادرون على تعطيل جميع الصراعات الطبقية الموجودة بالتحالف المفاجئ مع الرأسمالية، دون المسّ بعقيدة كوادرهم ولا خيانة إيمانهم بصراع الطبقات. وبما أنّ مبدأ الثنائية لصراع الطبقات أصبح طريقة تنظيم، وبما أنّه، إن صحّ القول، تحجر ليصبح عداوة للكون بأسره عن طريق إطارات الشرطة السريّة في روسيا وأعوان الأممية الشيوعية في أماكن أخرى، أصبحت السياسة البولشيفية معفية بصفة ملحوظة من "الأفكار المسبقة".

إنّ هذه الحرية المتخذة مقارنة لأيديولوجيتها الخاصة تميّز الدرجة العليا للهرم الشمولي. ويرى هؤلاء الرجال كلّ الأشياء وكلّ العالم من حيثيات التنظيم، ممّا يشمل القائد، الذي ليس، بالنسبة إليهم لا تعويذة ملهمة، ولا ذلك الشخص المحق الذي لا يشوبه الخطأ، ولكنه مجرّد نتيجة لهذا النوع من التنظيم؛ إنّهم في حاجة لا لشخصه، ولكن لمهمّته، وهي كما هي ضرورية للحركة. ولكن، خلافا لأشكال أخرى استبدادية في الحكم، حيث تهيمن أحيانا زمرة، بينما لا يلعب المستبدّ إلا دور الممثل لحاكم دّمية، فإنّ القادة الشموليين أحرار فعلا للقيام بكلّ ما يرغبون ويستطيعون الاعتماد على ولاء مقربيهم حتى وإن قرّروا قتلهم.

إنّ السبب التقني لهذا الولاء الانتحاري، هو أنّ خلافة المنصب الأعلى لا تُحسم لا وراثيّا ولا بأيّ قوانين أخرى. قد تُحدث ثورة قصر ناجحة نتائج وخيمة جدّا، للحركة في محملها، أكثر من هزيمة عسكرية. فمن طبيعة الحركة أنّه ما إن تسلّم القائد مهامه، تتماثل كليّا كلّ المنظمة في شخصه إلى درجة أنّ أي اعتراف بخطأ، أو أي تغيير لمنصب، يبدّد سحر العصمة التي تحيط بمنصب القائد وقد تعني خسارة جميع المرتبطين بالحركة. ليست أسس البنية هي مصداقية كلمات القائد، ولكن عصمة أفعاله. دون هذه الأخيرة، وفي غمرة المناقشة التي تعني اللاعصمة، فإنّ كلّ العالم الخيالي للشمولية ينهار، مسحوق مباشرة بموضوعية العالم الحقيقي، الوحيد القادر على تجنب الحركة التي تقودها يد القائد المعصومة.

ولكن، يكون أيضا لولاء من لا يعتقدون لا في التصورات الإيديولوجية، ولا في عصمة القائد أسباب عميقة، ليست تقنية. إنّ ما يوثق هؤلاء الرجال هي العقيدة الصارمة والصادقة للقدرة البشرية الكليّة. إنّ صلافتهم الأخلاقية، قناعتهم بأنّ كلّ شيء مسموح، ترتكز على قناعة راسخة بأنّ كلّ شيء ممكن. اكيد أنّ هؤلاء الرجال، وهم قلّة، يستسلمون بسهولة لأكاذيبهم الشخصية ولا يعتقدون بالضرورة في العنصرية أو الاقتصاد، وفي مؤامرة اليهود أو مكيدة وول ستريت. ولكنهم هم أيضا مغفلون، مغفلون بقناعتهم، بأفكارهم الوقحة بأنهم يقدرون على فعل كلّ شيء وباعتقاداتهم الدنيئة بأنّ كلّ ما هو موجود لا يمثل إلا عائقا مؤقتا يقيضها فعلا التنظيم الراقي. وبما أنهم واثقون من أنّ سلطة التنظيم تستطيع تدمير سلطة الحقيقة، مثلما يستطيع عنف عصابة منظّمة سرقة كنوز ثريّ غير محروسة بإحكام، فإنّهم يستخفون على الدوام من السلطة الثابتة للطوائف القارة وينكرون قوّة الجذب للحركة. أضف إلى ذلك، وبما أنهم فعلا لا يعتقدون موضوعيّا في وجود مؤامرة عالمية موجهة ضدّهم، فإنّهم لا يفهمون بأنّ مؤامرتهم الخاصة يمكن أن تؤلب العالم بأجمعه ضدّهم.

والحال أنّه مهما كانت الطريقة التي يكون فيها وهم القدرة البشرية، المعتمدة على التنظيم، منهزمة في النهاية، فإنّ نتيجتها العملية، في صلب الحركة، تريد ان لا يكون المقربون من القائد، في حالة خلاف معه، واثقين من أفكارهم الشخصية، إذ يعتقدون بإخلاص أنّ خلافاتهم ليست لها أهمية حقيقية، إلى درجة أنّ العملية، حتى الضبابية، لها الكثير من الحظوظ لكي تنجح لو كانت منظمة بإحكام. ليس المهمّ، في ولائهم، أن يعتقدوا بأنّ القائد معصوم، ولكن إيمانهم أنّ أيّ كان يستعمل آليات العنف بمنهجية عالية للمنظمة الشمولية، يكن أن يصير معصوما. تزداد خطورة هذا الوهم، عندما تكون قدرة الأنظمة الشمولية على إظهار نسبية النجاح والاخفاق، وإثبات بأنّ خسارة المادة قد يكون ربحا للتنظيم. (إنّ التصرف الرهيب للصناعة في روسيا أدى إلى تجزئة الطبقة العمالية، وأنّ المعاملة المخيفة للمساجين المدنيين، في المناطق الشرقية

تحت الاحتلال النازي، إن تسبب في "خسارة بائسة لليد العاملة"، "لا (يمكن) التأسف عليها عندما نفكر بمنطق الأجيال"[114]. نجاح أم إخفاق؟ ففي الظروف الشمولية، يكون الأمر عموما مسألة رأي عام منظم ومرهوب. وفي عالم خيالي كليّا، لم يقع تسجيل الإخفاقات، المقبولة والمتكرّرة. ولمواصلة العيش، يتعلق الواقع الموضوعي ذاته بوجود عالم غير شمولي.

---

(114) هيملر في خطابه ببوزن، **المؤامرة النازية**، الجزء الرابع، 558.

الفصل الثالث

الشمولية في السلطة

عندما تتمكن حركة، أممية من حيث تنظيمها، وكونية من حيث غايتها الإيديولوجية، تخص الكوكب من حيث تطلعاتها السياسية، من أخذ السلطة في بلد، تصبح وضعيتها متناقضة بوضوح. لقد تجنبت الحركة الاشتراكية مثل هذه الأزمة لأنّه، من ناحية، وقع إهمال المسألة القومية ـ بمعنى المشكل الاستراتيجي الذي تقتضيه ضمنيا الثورة ـ بصورة غريبة من طرف ماركس وإنغلس؛ ولأنّه من ناحية أخرى لم تجد هذه الحركة نفسها أمام مشكل الحكم إلا بعد أن حرمت الحرب العالمية الأولى الأممية الثانية من سلطاتها في فروعها القومية، التي اعترفت في كلّ مكان بأولويّة المشاعر القومية كأمر غير قابل للتغيير على التضامن الاممي. وبعبارات أخرى، عندما حان الوقت بالنسبة للحركات الاشتراكية لأخذ السلطة في بلدانها على التوالي، تحوّلت بعد إلى أحزاب قومية.

لم يتحقق هذا التغيير أبدا بالنسبة للحركات الشمولية، البولشيفية والنازية. فعندما استحوذا على السلطة، تمثل الخطر بالنسبة إليهما فيما يلي : من ناحية، عند توليهم جهاز الدولة، يجازفون بالوقوع في التحجّر، والجمود في شكل حكم مطلق[1]؛ ومن ناحية أخرى، يمكن لحرية حركتهم أن تجد نفسها مقتصرة

---

(1) كان النازيون واعين تمام الوعي بأنّ الاستحواذ على السلطة يمكن أن يقودهم إلى إقرار الاستبداد. "ولكن لم تكن القومية - الاشتراكية رأس الحربة لصراع ضدّ =

في حدود المناطق التي تعود فيها السلطة إليهم. إنّ الخطرين، بالنسبة للحركة الشمولية، هما أيضا قاتلان : تطوّر نحو الاستبداد يضع حدّا لاندفاع الحركة على المستوى الداخلي، وتطوّر نحو القومية التي تحبطها من التوسع في الخارج الذي لا تقدر على العيش دونها. وانطلاقا من شكل الحكومة التي تُنشؤها الحركتان، أو بالأحرى التي تنشأ آليا انطلاقا من ثنائية الادعاء بالهيمنة الشاملة وبنظام عالمي، نجد في شعار تروتسكي "الثورة المستمرّة" التعبير الكافي، رغم أنّ نظرية تروتسكي لم تكن شيئا آخر سوى التنبؤ الاشتراكي لسلسلة من الثورات التي تقوم مستقبلا بنقلة من البورجوازية المعادية للإقطاع إلى بروليتاريا معادية للبورجوازية وتنتشر من بلد إلى آخر[2]. يبقى أنّ الصيغة تشير في حدّ ذاتها "استمرارية"، بجميع نتائجها شبه الفوضوية التي تحويها والتي هي، بدقّة، غير ملائمة؛ ولكن لينين نفسه كان منبهرًا بها أكثر من محتواها النظري. وعلى كلّ، في الاتحاد السوفييتي، أصبحت الثورات، في شكل تصفيات كبيرة، مؤسسة دائمة للنظام الستاليني بعد 1934[3]. هنا، وفي عديد المناسبات، ركز ستالين

= الليبيرالية للانزلاق في الاستبداد وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية" (Werner Best, *Die deutsche Polizei*, p. 20). هذا التنبيه، مثل غيره، موجّه ضدّ ادعاء الدولة لكي تصير مستبدّة.

(2) لا تختلف نظرية تروتسكي، التي أكدها لأوّل مرّة سنة 1905، عن الاستراتيجية الثورية لدى جميع اللينينيين، الذين يرون أنّ "روسيا ذاتها لم تكن سوى الأولى في هذا الشأن، وأوّل حصن للثورة العالمية : يجب أن تخضع مصالحها إلى استراتيجية فوق القومية للمناضل الاشتراكي. ولكن، لهذه الساعة، كانت حدود روسيا والاشتراكية المنتصرة هي نفسها" (Isaac Deutscher, *Staline, A Political Biography*, New York et Londres, 1949, p. 243).

(3) إن سنة 1934 هامة جدا بسبب النظم الأساسية الجديدة للحزب، المعلن عنها خلال المؤتمر السابع عشر : وقع التأكيد فيه على "وجوب القيام بتصفيات دورية...بالتطهير المنهجي للحزب (A. Avtorkhakov, «Social differenciation and Contradictions in the Party», *Bullrtin of the Institute for the Study of the U.S.S.R.*, Munich, février 1956). لا توجد أي صلة بين تطهير الحزب في السنوات الأولى للثورة الروسية والانحراف =

هجماته اعتمادا على شعار تغافل تروتسكي عن نصفه، لأنّه فعلا قرّر استعمال نفس التقنية[4]. وفي ألمانيا النازية، كان هنالك توجه مماثل للثورة المستمرّة ملحوظا بشكل واضح، رغم أنّ النازيين لم يجدوا الوقت لكي يجعلوها فعلية بنفس المستوى. والهام جدّا هو أنّ "ثورتهم المستمرّة" شرعت، هي بدورها، بتصفية فصيلة الحزب التي تجرأت بالإعلان جهرًا عن "المرحلة القادمة للثورة"[5]، وتحديدا لأنّ "الفوهرر وحرسه القديم" كانوا يعرفون أنّ الصراع

= الشمولي القادم كعنصر لعدم الاستقرار المستمر. كانت التصفيات الأولى موجهة من طرف لجان مراقبة محلية أمام منتدى مفتوح، حيث يشارك كلّ الناس، سواء من أعضاء الحزب أم لا. وكانت هذه اللجان مصمّمة مثل هيئة مراقبة ديمقراطية لمقاومة الفساد البيروقراطي في الحزب والتي "تستعمل كبديل لانتخابات حقيقية" (دوتشير، مصدر مذكور، ص. 233-234). يمكننا العثور على لمحة جيّدة لتاريخ التصفيات في المقال الحديث لأفتورخانوف، الذي يدحض أيضا الأسطورة القائلة بأنّ مقتل كيروف هو الذي أعطى الإشارة لسياسة جديدة. فقد بدأت التصفية العامة قبل وفاة كيروف الذي لم يكن سوى عذرًا مناسبا لتمكينه من شمولية أوسع". عندما ننظر إلى عدد المناسبات "غير الواضحة والغامضة" التي تحيط بمقتل كيروف، لا نشك بأنّ "الذريعة المناسبة" وقع تصوّرها بدقة وصنعها ستالين بنفسه. انظر خروتشوف : "كلمة حول ستالين" في **نيويورك تايمز** ليوم 5 جوان 1956.

(4) يصف دوتشير، مصدر مذكور، ص. 282، أوّل تهجم على "الثورة المستمرّة" لتروتسكي والصياغة المضادة الستالينية "للاشتراكية في بلد واحد" بمثابة الحادث لمناورة سياسية. في سنة 1924، كان الهدف المباشر لستالين أن يشوّه سمعة تروتسكي. وبالبحث في ماضي تروتسكي، عثر ثلاثي السلطة على نظرية "الثورة المستمرّة"، التي صاغها هذا الأخير سنة 1905... فكان خلال هذا الجدل أن توصل ستالين إلى صيغته "للاشتراكية في بلد واحد".

(5) إنّ تصفية فصيل روهم في جوان 1934، سبقته فترة قصيرة من الاستقرار. ففي بداية السنة، كان في استطاعة رودولف ديالس، رئيس الشرطة السياسية في برلين أن يعلن بأنّ الأس. أ. لن يقدموا على القيام باعتقالات غير شرعية ("ثوريّة"). كانوا يقومون ببحث حول الاعتقالات من هذا النوع التي وقعت سابقا (*Nazi Conspiracy*, U. S. Government, Washington, 1946K V, 205) في سنة 1934، أصدر وزير داخلية الرايخ، فيلهالم فريك، أحد قدماء الحزب النازي، مرسوما يقيّد ممارسة "الإيقاف الوقائي =

الحقيقي قد بدأ[6]. وهنا، عوضا عن المفهوم البولشيفي للثورة المستمرّة، نجد نظرية "الفرز العرقي الذي سوف لا يعرف على الإطلاق هدنة"؛ ممّا يتطلب، لا محالة، تطرّفا مستمرّا للمعايير التي تتمّ عن طريقها عملية الفرز، بمعنى إبادة كلّ من هو ليس متناغمًا معهم[7]. ويجب الإشارة بأنّ هتلر وستالين وعد كلّ

(نفس المصدر، الجزء الثالث، 555)، أخذا بعين الاعتبار "استقرار الوضع القومي". (انظر *Das Archiv*, avril 1934, p. 31). ولكن لم يقع مشر هذا الأمر على العموم (**المؤامرة النازية**، الجزء السابع، 1099؛ الجزء الثاني، 259). أعدّت الشرطة السياسية لبروسيا سنة 1933 تقريرا خاصا لهتلر حول تجاوزات الأس. أ.؛ واقترحت عليه تتبع زعماء الأس. أ. الذين ذكرت أسماءهم.

حلّ هتلر المشكلة بقتل هؤلاء الزعماء دون اللجوء إلى إجراءات قانونية وبعزل جميع ضباط الشرطة الذين عارضوا الأس. أ. (انظر شهادة رودولف ديالس تحت القسم، مصدر مذكور، الجزء الخامس، 224). وهكذا فقد حمى نفسه تمام من كلّ قانون وكلّ استقرار. ومن بين العديد من رجال القانون الذين خدموا بحماس "الفكرة القومية - الاشتراكية"، قلّة منهم فهموا ما يعنيه الأمر فعلا. ومن بين هؤلاء يوجد، في المقام الأوّل، تيودور ماونز، حيث أن تأليفه *Gestalt und Recht der Polizei* (Hambourg 1943) وقع ذكره بمواقفة حتى هؤلاء المؤلفين، كثل بول فيرنير، وكان ينتمي إلى هذا المجلس الأعلى للفوهرر المؤسس للأس. أس.

(6) Robert Ley, *Der Weg zur Ordensburg* (non daté, 1936 environ). «Edition spéciale pour le *Führer Corps* du parti... ليس للبيع.

(7) Heinrich Himmler, «Die Schutzstaffel», in *Grundlagen aufbau und Wirtschaftsordnung des nazionasozialistischen Staates, Nr 7b.*

نجد هذا التطرف المستمر لمبدأ الفرز العرقي في جميع جمل السياسة النازية. وبذلك، فأوّل من وقع إبادتهم كانوا اليهود برمّتهم، ثمّ يأتي دور أنصاف اليهود وأرباعهم؛ أو بالأحرى المجانين أوّلا، ويليهم أصحاب العاهات العضال، وأخيرا، جميع العائلات حيث يوجد "مرض مزمن". "إنّ الفرز الذي لا يعرف أبدا هدنة" لا يستثني الأس. أس. ذاتهم. يقرّ مرسوم من الفوهرر، المؤرخ في 19 ماي 1943، بأنّ جميع الرجال المرتبطين بأجانب عن طريق العائلة، والزواج أو الصداقة، يقع اقصاؤهم من الدولة، والحزب، والجيش والاقتصاد؛ شمل هذا الاجراء 1200 قائد من الأس. أس. (انظر Hoover Library Archives, Himmler File, Folder 330).

واحد منهما وعودا بالاستقرار حتى يحجبا نواياهما لخلق وضعية من عدم الاستقرار الدائم.

إضافة إلى الصعوبات المتأصلة في تعايش الحكومة والحركة، وفي ادعاء شمولي وسلطة محدودة في رقعة محدودة، وفي انتماء مخادع لمجموعة من الامم حيث تحترم كلّ واحدة سيادة الأخرى وطموحها لإدارة العالم، ليس هنالك من حلّ سوى هذه الصيغة المجردة من محتواها الأصلي. إذ من واجب القائد الشمولي مواجهة مهمّة مزدوجة، تظهر أوّلا متناقضة حتى اللامعقول : فمن جهة، يجب عليه أن يوفر للعالم الخيالي للحركة حقيقة ملموسة، وسير عمل ممكن إدراكه في الحياة اليومية؛ ومن ناحية أخرى، يتحتّم عليه الحذر من عودة استقرار جديد في العالم الجديد، إذ أنّ استقرار قوانينه ومؤسساته تؤدي، دون شك، إلى القضاء على الحركة ذاتها، ومعها، على أملها في احتلال العالم ذات يوم. يجب على القائد الشمولي، مهما كان الثمن، تجنب أن يصبح التطبيع مثل نمط عيش جديد من الممكن ظهوره ـ نمط عيش عرضة، مع مرور الوقت، أن يفقد طابعه الهجين وأن يندمج في أنماط حياة الأمم الأخرى في الأرض، المختلفة والمتناقضة جدّا. وانطلاقا من اللحظة التي تصير فيها المؤسسات الثورية نمط حياة قومي (بمعنى من اللحظة التي لم يعد جزم هتلر بأنّ النازية "سلعة للتصدير" وتأكيد ستالين بإمكانية بناء الاشتراكية في بلد واحد، قد يصير إضافة إلى ذلك مجرّد محاولة لإرباك العالم غير الشمولي)، تفقد الشمولية طابعها "الشمولي". فتخضع إلى القوانين التي تتحكّم في العلاقات بين الأمم، قوانين تضمّ كلّ منها أرضا، وشعبا وتقاليد تاريخية خاصة التي تشببها بالأمم الأخرى ـ تعدّديّة تدحض، بطبيعة الحال، كلّ ادعاء لمساندة سوى شكل خاص من الحكم، مهما كان، يتأسس على المطلق.

ليس امتلاك جميع آليات السلطة وآليات العنف، في بلد واحد، بميزة مطلقة للحركة الشمولية : تلك هي، عمليّا، مفارقة الشمولية في السلطة. إنّ ازدراءها للحقائق، وانخراطها الحصري في قوانين العالم الخيالي، يصير من الصعب باستمرار الحفاظ عليها، ولكن تظلّ أساسية أكثر من الأمس. تؤدي

السلطة إلى مواجهة مباشرة مع الواقع، ويجب على هذا التحدّي رفعه باستمرار من طرف السلطة الشمولية. لا تكفي الدعاية والتنظيم للادعاء بأنّ المستحيل ممكن، وأنّ ما لا يُصدّق حقيقيّ، وأنّ المنطق الجنوني يسيّر العالم؛ إنّ الدعم النفسي الأساسي للخيال الشمولي ــ فالامتعاض المتوهج للغوغاء إزاء **الوضع الراهن** الذي ترفض تصوّره كعالم ممكن بمفرده ـ لم يعد موجودا؛ إنّ أقلّ جزء من المعلومة الحقيقية التي ترشح من خلال الستار الحديدي، المُقام لصدّ تدفق [المعلومات] المهدّدة للواقع القادم من الجهة الأخرى، من المنطقة غير الشمولية، تمثل بالنسبة للهيمنة الشمولية تهديدا كبيرا أكثر ممّا فعلته الدعاية المضادة للحركات الشمولية.

إنّ الصراع للهيمنة الشاملة لجميع سكان الأرض، وإزالة كلّ واقع غير شمولي منافس، هو متأصل في الأنظمة الشمولية ذاتها؛ وإن لم تخصص لنفسها حكم الكون كهدف قصيّ، فذلك لأنها على استعداد بفقدان السلطة التي تمكنوا بعد من الاستحواذ عليها. ولا يمكن السيطرة بطريقة مؤكدة على شخص منعزل في حدّ ذاته إلا بتمكن نظام شمولي معترف به على العالم بأسره. يفترض إذن احتلال السلطة، بالنسبة للحركة الشمولية، إقامة في المقام الأوّل مقرّ رئيسي (أو تفرعات في حالة البلدان التابعة) رسميّ ومعترف به رسميًا، وامتلاك نوع من المخبر لمواصلة التجربة على أو بالأحرى ضدّ الواقع : تجربة لتنظيم شعب حسب غاية لا تأخذ بعين الاعتبار الفرد أو الأمّة، في ظروف منقوصة فعلا، ولكنها كافية للحصول على نتائج جزئية هامّة. وبالنسبة لاحتلال العالم، تكون غايتها على المدى الطويل، ولتوجيه فروع الحركة، أن تستعمل السلطة الشمولية الإدارة : فتجعل إذن من من الشرطة السريّة آلة التنفيذ والضامنة لمحاولاتها في الداخل قصد التغيير المستمر للواقع إلى خيال : ممّا يؤدي في النهاية إلى نشأة المعتقلات، والمخابر المختصة المصمّمة لمواصلة تجربة الهيمنة الشاملة.

1 - ما يُدعى الدولة الشمولية

يعلمنا التاريخ بأنّ الوصول إلى الحكم والمسؤولية يغيران بعمق طبيعة الأحزاب الثورية. وتترك التجربة والفطرة السليمة مجالا للتكهن بأنّ الشمولية في السلطة تفقد شيئا فشيئا من قوّتها الثورية وطابعها الطوباوي : فالمهمّة اليومية للحكومة وامتلاك السلطة الحقيقية لا يتأخران عن جعل نوايا الحركات قبل الوصول إلى السلطة معتدلة، ومن القضاء شيئا فشيئا عن العالم الخيالي لمنظماتها. ويظهر، لا محالة، حتى في طبيعة الأشياء، الخاصة أو العامة، أن تكون الشروط والأهداف القصوى مقيدة بظروف موضوعية؛ ليست الحقيقة، ككلّ، إلا بدرجة ضعيفة محدّدة بتوجه نحو الفكر الخيالي لمجتمع من العامة، متكوّن من ذرات أفراد.

إنّه من الواضح أنّ العديد من الأخطاء المقترفة من طرف العالم غير الشمولي في علاقاته الديبلوماسية مع الحكومات الشمولية (والأكثر وضوحا هي الثقة في معاهدة مونيخ مع هتلر وفي اتفاقيات يالطا مع ستالين) يمكن أن تُحسب على أنّها تهاون مفاجئ للفطرة السليمة للسيطرة على الواقع. وخلافا لما نتمنى، ليس أهميّة التنازلات المُقامة، ولا تنمية هيبتهم العالمية تساهمان في إدماج البلدان الشمولية في حظيرة الأمم ثانية، أو التخلي عن الضيم الكاذب القائل بأنّ العالم بأسره قد يكون متحالف ضدّها. وبعيدا عن منعها، دفعت الانتصارات الديبلوماسية بوضوح لجوئها إلى وسائل عنيفة وزادت في عداوتها إزاء القوى التي أظهرت استعدادها للحسم. تذكر هذه الصحوة التي شعر بها رجال الدولة والديبلوماسيون إلى الاستفاقة، السابقة، لملاحظين خيرين ومتعاطفين للحكومات الثورية الجديدة. كان هدفهم إقامة مؤسسات جديدة وخلق مجموعة قوانين جديدة، قد تؤدي، بما فيها من ثورية، إلى الاستقرار، وفي إمكانها، بالتالي، كبح جماح الحركات الشمولية في البلدان على الأقل حيث استحوذت على السلطة. وما حدث خلافا لذلك هو تطوّر الرعب سواء في الاتحاد السوفييتي أو في ألمانيا النازية، بتناسب عكسي لوجود معارضة سياسية داخلية، إلى درجة أنّ

هذه الأخيرة لم تكن ظاهريّا سببا للإرهاب (مثلما تعوّد على تأكيده منتقدي النظام الليبيراليون)ن ولكن آخر حاجز لإطلاق عنانها الشامل[8].

والمزعج أيضا هو الطريقة التي عالجت بها الأنظمة الشمولية المسألة الدستورية. فخلال السنوات الأولى من ممارسة السلطة أصدر النازيون سيلا من القوانين والمراسيم، ولكن لم يهتموا ابدا بإلغاء دستور فايمار رسميّا. وحافظوا، تقريبا، على الإدارة القائمة، ممّا قاد العديد من الملاحظين الوطنيين والأجانب إلى أمل تحديد نشاط الحزب والتطبيع السريع للنظام الجديد. ولكن عندما صدرت قوانين نورمبرغ وقع وضع حدّ لهذا التطوّر، واتضح أنّ النازيين أنفسهم

(8) إنّه لمعروف لدى الخاص ولعام أنّه في روسيا "اتسع قمع الاشتراكيين والفوضويين بنفس مستوى اخضاع البلاد" (Anton Ciliga, *The Russian Enigma*, Londres, 1940, p. 244). ويرى دوتشير، مصدر مذكور، ص. 218، أنّ سبب تبدّد "الفكر التحرّري للثورة" وقت الانتصار، قد يكون كامنا في تغيير موقف الفلاحين : فقد مالوا إلى معاداة البولشيفية "بكثير من الحزم كلما تيقنوا بأنّ سلطة الملاكين وجنرالات الجيش الأبيض قد انهارت". يظهر انّ هذا التفسير ضعيف، نظرا إلى الشمول الذي سيتخذه الإرهاب بعد سنة 1930. ومن ناحية أخرى، يغفل الأخذ بعين الاعتبار بأنّ الإرهاب انطلق كليّا، لا في سنوات 1920، ولكن في سنوات 1930، عندما لم تعد معارضة الطبقة الفلاحية تمثل عنصرا محدّدا للوضع. ـ ويلاحظ خروتشوف (مصدر مذكور) أيضا بأنّ الإجراءات القمعية القصوة لم يقع استعمالها" ضدّ المعارضة خلال الصراع مع التروتسكيين أو أنصار بوخارين، ولكن "لم يقع الشروع في القمع ضدّهم" إلا بعد هزيمتهم بمدّة طويلة.

وفي ظلّ النظام النازي، لم يبلغ الإرهاب مداه إلا خلال الحرب، عندما كانت الأمة الألمانية فعلا "موحدة". يعود إعداده إلى سنة 1936، عندما انتهت كلّ مقاومة منظمة في الداخل واقترح هيملر توسيع المعتقلات. إنّ ميزة عقلية الاضطهاد هذه في غياب كلّ مقاومة هو خطاب هيملر في خاركيف أمام قادة الأس. أس. سنة 1943 حيث يقول : "ليس لدينا سوى مهمّة وحيدة... القيام بالصراع العرقي دون هوادة... لا نفرّط أبدا في هذا السلاح المتميز، هذه الشهرة الرهيبة والمخيفة التي سبقتنا في معارك خاركيف، ولا نتركه يذبل؛ لا نتوانى على أن نمكنه من دلالة جديدة" (**المؤامرة النازية**، الجزء الرابع، 572 وما يليها).

لم يشعروا أبدا بأنّهم معنيون بقوانينهم الخاصة. إنّ ما يهمهم فقط هو "السير المستمرّ إلى الأمام في اتجاه الأهداف المتجدّدة باستمرار"؛ إلى درجة أنّه في النهاية لا يستطيع "الهدف ومجال عمل الشرطة السرية للدولة"، أو أي مؤسسة أخرى للدولة بعثها النازيون" "أن تكون بأيّ حال ضمن إطار القوانين والتراتيب المملاة من طرفها"[9]. عمليّا، وقع ترجمة هذا الوضع الدائم من الفوضى على أساس أنّ "العديد من الإجراءات النافذة المفعول لم يقع نشرها للعموم"[10]. وعلى المستوى النظري، يستجيب هذا إلى القول المأثور عن هتلر القائل بأنّه "من واجب الدولة الشمولية تجاهل كلّ اختلاف بين القانون والأخلاق"[11]؛ إذ إن اعتبرنا مبدئيّا بأنّ القانون السائر مطابق للأخلاق العامة، مثلما تبرز في وعي الجميع، فليس من الضروري حتما إشهار المراسيم لدى العموم. وفي الاتحاد السوفييتي، حيث وقع تصفية إدارة ما قبل الثورة خلال الثورة، وحيث لم يول

---

(9) انظر تيودور ماونز، مصدر مذكور، ص. 5 و49. كيف أنّ النازيين لا يبالون بالقوانين والتراتيب التي أصدروها بأنفسهم والتي يضعها ف. هوش بانتظام في *Die Gesetzgebung des Kabinetts Hitler* (Berlin, 1933 s.) يمكن أن نستنتج ذلك من ملاحظة أبداها عرضا أحد أخصائييهم في القانون الدستوري. أحسّ هذا الأخير أنّه رغم غياب نظام قانوني شامل جديد، ولكن حدث على حال "إصلاح كلّي" (انظر Ernst R. Huber, «Die Deutsche polizei», in *Zeitschrift für die gesamte Staatwiddenschaft*, Band 101, 1940/1, p. 273 s.).

(10) ماونز، مصدر مذكور، ص. 49. حسب علمي، إنّ ماونز هو الوحيد من بين المؤلفين النازيين الذين أشاروا إلى هذا الأمر وأكّد عليه بما فيه الكفاية. يكفي قراءة مجلداته الخمس، التي جمعها وطبعها خلال الحرب من طرف إدارة الحزب حسب تعليمات مارتين بورمان، للتمكن من رؤية واضحة لهذه القوانين السرية التي كانت ألمانيا النازية خاضعة فعلا إليها. وحسب المقدمة، كانت الأجزاء "المخصصة لعمل الحزب الداخلي فقط، والتي من الواجب أن تظل سريّة". أربعة من هذه الأجزاء نادرة والتي مقارنة بكتاب هوش يظهر أنّه يمثل الواجهة، وهي موجودة في مكتبة هوفر.

(11) كان ذلك "تحذير" الفوهرر للحقوقيين سنة 1933، ذكره هانس فرانك في *Nationaksizialistische LeitsÌtze für ein ein neues deutsches Strqfrecht*m Wzeiter Teilm 1936m p.8.

النظام أيّ عناية بسيطة بالمسائل الدستورية خلال مرحلة التغيير الثوري، لم يقع لا محالة إهمال صدور دستور راق سنة 1936، جديد كليّا (حجب من الجمل ومبادئ ليبيرالية، ملقاة على خلفية مقصلة[12]؛ حدث رُحّب به في روسيا وفي الخارج باعتباره خاتمة المرحلة الثورية. والحال أنّ صدور الدستور كان مؤشرا لتصفية عظيمة، قضت، خلال سنتين تقريبا، على الإدارة القائمة، ومحت جميع آثار الحياة العادية وعطلت الانتعاشة الاقتصادية التي وقع العمل بها خلال الأربع سنوات التي تلت القضاء على كبار الملاكين الفلاحيين والتنظيم الجماعي الإجباري لسكان الأرياف[13]. وانطلاقا من هذه اللحظة، لعب دستور 1936 بالفعل نفس دور دستور فايمار في ظلّ النظام النازي : لم يقع اعتباره، ولكن لم يقع إلغاؤه أبدا. كان الفرق الوحيد أنّ ستالين استطاع أن يسمح لنفسه تفاهة إضافية : فباستثناء فيشينكي، فإنّ كلّ من ساهم في تحرير الدستور القائم وقع إعدامهم كخونة.

---

(12) دوتشير، مصدر مذكور، ص. 381. وقعت محاولات سابقة لوضع دستور في سنة 1918 وسنة 1924. وكان التنقيح الدستوري لسنة 1944، الذي يعتبر بعض الجمهوريات السوفييتية قادرة أن يكون لها ممثلين في الخارج وجيش خاص بها، مناورة تكتيكية جُعلت لضمان بعض الأصوات الإضافية للاتحاد السوفييتي في الأمم المتحدة.

(13) انظر دوتشير، مصدر مذكور، ص. 375. عند قراءة خطاب ستالين بتمعن حول الدستور (تقريره للمؤتمر الثامن الخارق للعادة في 25 نوفمبر 1936) يتأكد بوضوح أنّه لم يكن مجعولا لأن يكون نهائيا. يؤكد ستالين حرفيّا : "تلك هي خطوط دستورنا في لحظة تاريخية معيّنة. وهكذا، فإنّ مشروع الدستور الجديد يمثل حصيلة الطريق الذي قطعناه بعد وحصيلة الانجاز الذي حققناه". وبعبارات أخرى، يعود الدستور إلى المرحلة التي الإعلان فيها عنه، وأنّ أهميته كانت تاريخية بحتة. ليس الأمر هنا تأويلا اعتباطي : فقد قام مولوتوف بإثباته في خطاب حول الدستور عندما استعمل الموضوع الستاليني وأكّد على الطبيعة المؤقتة للقضية : "لسنا في ذلك إلا في المرحلة الأولى، في المرحلة الدنيا من الشيوعية. وحتى في هذه المرحلة الأولى من الشيوعية، فإنّ الاشتراكية لم تنته؛ فهي لا توجد الآن إلا في وضعية الهيكل العظمي" (انظر *Die Verfassung der Sozialistischen Staates der Arbeiter und Bauern*, Editions Prométhée, Strasbourg 1937, p. 42 et 84).

لم تكن فعلا البنية المتراصة للدولة الشمولية، بالنسبة للملاحظين، ما هو جالب للانتباه. بل العكس، إنّ كلّ من درس بجدية المسألة يتفقون على الأقل للقول بأنّ مصدرين للسلطة يتعايشان (أو يتصارعان)، الحزب والدولة. أضف إلى ذلك، كثير منهم يشدّدون على الطابع "عديم الشكل" الغريب للحكومة الشمولية(14). كان توماس مازاريك أوّل من لاحظ بأنّ "النظام البولشيفي المزعوم لم يكن على الإطلاق سوى الغياب التّام للنظام"(15)، وهذا حقيقي أيضا بأنّه في الرايخ الثالث "حتى الخبير يصير مجنونا إن حاول كشف العلاقات بين الحزب والدولة"(16). لقد أشرنا أحيانا بأنّ العلاقات بين مصدري السلطة، الحزب والدولة، هي علاقات سلطة ظاهرية وسلطة حقيقية؛ بمعنى أنّ جهاز الحكومة يوصف عموما على أنّه الواجهة التي تخفي وتحمي السلطة الحقيقية التي يمارسها الحزب(17).

---

(14) "على عكس إيطاليا، تتميز الحياة الدستورية الألمانية بغياب تام للشكل" (Franz Neumann, *Behemoth*, 1942, Appendice, p. 251).

(15) Extrait de Boris Souvarine, *Staline ; A Critical Survey of Bolchevism*, New York, 1939, p. 695.

(16) Stephen H. Roberts, *The House that Hitler built*, Londres, 1939, p. 72.

(17) وضع القاضي روبارت هت. جاكسون، في خطابه الافتتاحي لمحاكمة نورمبرغ، جلّ لوحته للبنية السياسية لألمانيا النازية على التعايش بين "حكومتين في ألمانيا – الحقيقية والظاهرة. لقد وقع الحفاظ على أشكال الجمهورية الألمانية لفترة، وكانت هذه هي الحكومة التي نشاهدها من الخارج. ولكن كانت السلطة الحقيقية في الدولة توجد في مكان آخر، فوق القانون : فهي توجد في الهيئة الإدارية للحزب النازي (**المؤامرة النازية**، الجزء الأوّل، 125). انظر الفرق الذي يقيمه روبارتس (مصدر مذكور، ص. 101) بين الحزب والدولة السراب : "كان واضحا أنّ غاية هتلر تعدّد ازدواجية المهام".
يظهر أنّ الذين درسوا ألمانيا النازية يتفقون للقول بأنّ الدولة لا تملك إلا سلطة وهميّة، انظر Ernst Fraenkel, *The Dual State*, New York et Londres, 1941 : يزعم هذا الأخير وجود تعايش بين "دولة معيارية ودولة ذي صلاحيات"، تعيشان في احتكاك مستمر بمثابة "عناصر متنافسة وليست متكاملة للرايخ الألماني". وحسب فراينكل، =

كانت الآلة الإدارية للرايخ الثالث عرضة لتعدّد غريب للمصالح. فبتفاصيل رائعة تحقق النازيون من أنّ كلّ مهمّة إدارية في الدولة تكون مصحوبة ببعض الهيئات للحزب[18] : إنّ تقسيم فايمار لألمانيا إلى حكومات ومقاطعات مضاعفة بتقسيم نازي في شكل "مقاطعات متنافسة" : لا تتناسب فيها لا محالة حدود الواحدة مع حدود الأخرى، إلى درجة أنّ كلّ قرية معيّنة تعود بالنظر، حتى من وجهة نظر جغرافية، إلى وحدات إدارية مختلفة جدّا[19]. بعد سنة 1933، عندما احتلت شخصيات مرموقة من الحزب النازي الوزارات الرسمية للدولة، لم يقع التخلي عن مضاعفة المهام لا محالة : مثلا، عندما أصبح فريك وزيرا للداخلية، أو غورتنار، وزيرا للعدل. هذان العجوزان محلّ ثقة الحزب، عندما انجذبا إلى وظائف رسمية خارج الحزب، فقدا سلطتهما وأصبحا أيضا قليلي التأثير مقارنة ببقية الموظفين. لقد وقع الاثنان فعلا تحت سيطرة هيملر، رئيس الشرطة الواعد، الذي كان من المفترض عادة أن يكون خاضعا لوزير الداخلية[20]. وكان مصير وزارة الخارجية هو المعروف كثيرا في الخارج. فقد

= وقع إقرار الدولة المعيارية من طرف النازيين حفاظا على المنظومة الرأسمالية والملكية الخاصة؛ وانتشرت هيمنته على كلّ المسائل الاقتصادية، بينما الدولة ذي الصلاحيات التي أسسها الحزب لها جميع السلطات على جميع المسائل السياسية.

(18) "بالنسبة لهذه المراكز من سلطة الدولة التي لا يمكن منحها لرجالهم، أنشأ القوميون - الاشتراكيون صلب تنظيمهم الحزبي "مصالح وهمية" تماثلها؛ فأقاموا بذلك دولة ثانية خلف الدولة..." (Konrad Heiden, *Der Führer: Hitler's Rise to Power*, Boston, 1944, p. 616).

(19) O. C. Giles, *The Gestapo*, Oxford Pamphlets on World Affairs, nº 36, 1940, حيث يصف التداخل الدائم لمصالح الحزب والدولة.

(20) كانت مذكرة وزير الداخلية فريك متميّزة : كان هذا الأخير مستاء من أنّ لهيملر، رئيس الأس. أس. له سلطات أكثر منه. انظر **المؤامرة النازية**، الجزء الثالث، 547. هامة جدّا في هذا الشأن ملاحظات روزنبارغ حول حديث أجراه مع هتلر سنة 1942 : لم يشغل روزنبارغ أبدا وظيفة رسمية قبل الحرب؛ كان ينتمي إلى مريدي هتلر. والآن عندما أصبح وزير دولة للأراضي المحتلة شرقا، لم يتوان عن مواجهة "الأعمال المباشرة" لوزراء مفوّضين آخرين (رجال من الأس. أس بالخصوص)، =

احتفظ النازيون بجميع العاملين بها ولم يزيلوها أبدا، رغم الحفاظ في نفس الوقت على المكتب القديم للشؤون الخارجية في الحزب، حيث كان يوجد على رأسه روزنبارغ[21]. وبما أنّ هذه المصلحة تخصصت في الحفاظ على الاتصالات مع المنظمات الفاشية بأوروبا الشرقية والبلقان، فقد أنشأوا هيئة أخرى لمنافسة مصالح وزارة الخارجية : مكتب روبنتروب الذي كان يهيمن على الشؤون الخارجية للغرب وظلّ قائما بعد ذهاب رئيسه كسفير في أنقلترا، بمعنى بمزجه في الألية الرسمية لوزارة الخارجية. وأخيرا، إضافة إلى هذه المؤسسات للحزب، وقع إقرار مكتب ثان للشؤون الخارجية لدى الأس. أس.، مكلف "بالمفاوضات مع مجموعات من الجنس الجرماني للدانمارك، والنرويج، وبلجيكا وهولندا"[22]. تدلّ هذه الأمثلة أنّه، بالنسبة للنازيين، كان تكرار المصالح مسألة مبدئية، وليس مجرّد وسيلة لتوفير الشغل لأعضاء الحزب.

ووقع إقامة نفس التقسيم بين الحكومة الفعلية والحكومة الظاهرية في

= المنافسين له لأنّه ينتمي إلى الجهاز الواضح للدولة. انظر نفس المصدر، الجزء الرابع، 65. وحدثت نفس المغامرة لهانس فرانك، الوالي العام لبولندا. لم يبق سوى سنتين لم تؤد فيهما الارتقاء إلى الصفّ الوزاري إلى فقدان السلطة والوجاهة : وهما منصب وزير الدعاية لغوبلس ووزير الداخلية لهيملر. وفي خصوص هيملر، لدينا مذكرة، تعود إلى سنة 1935، التي توضح الطريقة البسيطة والمنهجية التي ينظم بها النازيون العلاقات بين الحزب والدولة. تضمّ هذه المذكرة، الصادرة ظاهريا عن الحاشية المباشرة لهتلر والتي نجدها من بين مراسلات الفوهرر والغيستابو، إنذارا : يجب عدم ترقية هيملر إلى رتبة كاتب دولة لوزير الداخلية، إذ، في هذه الحالة، لا يمكن أن "يكون قائدا سياسيّا" و"قد يصير غريبا عن الحزب". ونجد هنا أيضا إشارة لمبدأ تقني يدير العلاقات بين الحزب والدولة : "لا يمكن لموظف سام من الحزب أن يكون تابعا لموظف سام للدولة". (إن المذكرة، دون تاريخ ودون توقيع، عنوانها *Dei geheime Staatpolizei* توجد في أرشيف مكتبة هوفر).

(21) Voir le «Brief Report on Activities of Rosenberg's Foreign Affairs Bureau of the Party from 1933 to 1943», ibid, III, 27. S.

(22) حسب مرسوم للفوهرر بتاريخ 12 أوت 1942. انظر *Verfügungen, Anordnungen, Bekanntgaben*, op. cit., nº A 54/42

روسيا السوفييتية، على أسس مختلفة تماما[23]. كانت الحكومة الظاهرة، في الأصل، منبثقة عن مؤتمر السوفييت لكلّ مناطق روسيا، الذي خسر، خلال الحرب الأهلية، من هيبته لفائدة الحزب البولشيفي. بدأت هذه العملية عندما حصل الجيش الأحمر على الاستقلالية ووقع استعادة الشرطة السريّة كتنظيم حزبي وليس تنظيمًا لمؤتمر السوفييت[24]، وأخيرا، تعزّز سنة 1923، بمعنى خلال السنة الأولى التي شغل فيها ستالين مهام الكاتب العام[25]. منذ تلك الفترة، أصبح مجلس السوفييت حكومة وهمية يتصرف فيها، عن طريق خلايا أسسها أعضاء من الحزب البولشيفي، ممثلو السلطة الحقيقية معيّنين من قبل اللجنة المركزية، في موسكو، ومسؤولين أمامه. لم تكن النقطة الحساسة في هذا التطوّر الأخير استحواذ الحزب على [مجلس] السوفييت، ولكن هذا الأمر "رغم أنّه لم يمثل أي صعوبة، لم يلغ البلاشفة [مجالس] السوفييت واستعملوها بمثابة الزخرفة ورمز سلطتهم بالنسبة للخارج"[26].

كان إذن هذا التعايش بين حكومتين، واحدة ظاهرة والأخرى فعلية، في

---

(23) "خلف الحكومة الظاهرة هنالك الحكومة الحقيقية" التي يرى فيها فيكتور كرافشينكو "جهاز الشرطة السريّة" انظر تأليفه *I Chose Freedom: The Personal Life of a Soviet Official*, New York, 1946, p. III.

(24) انظر آرتور روزنبارغ، **تاريخ البولشيفية**، لندن، 1934، الفصل الحادي عشر. "يوجد في الواقع صرحان سياسيان في روسيا في خط متوازي: الحكومة الوهمية للسوفييت والحكومة الفعلية للحزب البولشيفي".

(25) يلخص دوتشار، مصدر مذكور، ص. 255-256 ، على هذا المنوال تقرير ستالين أمام المؤتمر الثاني عشر في خصوص عمل قسم الموظفين خلال السنة الأول عندما كان في مركز الكاتب العام: "في السنة الفارطة، 27 بالمائة فقط من المسؤولين الجهويين كانوا أعضاء في الحزب. حاليا 57 بالمائة من بينهم كانوا شيوعيين. انتقلت نسبة الشيوعيين في إدارة التعاضديات من 5 إلى 50 بالمائة؛ ولدى العاملين كضباط في القوات العسكرية من 16 إلى 24 بالمائة. وحدثت نفس الظاهرة بالنسبة لبقية المؤسسات التي مان ستالين يرى فيها "همزة الوصل بين الحزب والشعب".

(26) Arthur Rosenberg, op. cit., loc. cit.

جزء منه، نتيجة للثورة ذاتها؛ فقد سبقت الدكتاتورية الشمولية لستالين. ولكن، بينما اكتفى النازيون بالحفاظ على الإدارة بحرمانها من كلّ سلطة، أعاد ستالين إحياء حكومته الوهمية الذي خسر، في بداية سنوات 1930، كلّ مهامها وكانت شبه منسية في روسيا. فقد اقترح الدستور السوفييتي كرمز للوجود ولعجز السوفييت. وما من فقرة من فقراته كان لها أبدا أي معنى عملي في حياة وقوانين روسيا. محروم كليّا من هيبة التي تمنحها التقاليد، هيبة ضرورية لحكومة واجهة، كانت الحكومة الوهمية الروسية في حاجة، ظاهريا، إلى هالة مقدّسة من القانون المكتوب. وتوجد عدم الثقة الشمولية إزاء القانون والشرعية (التي "رغم التغييرات الكبرى... تظلّ دوما التعبير عن رغبة دائمة للنظام"[27] في الدستور المكتوب لمجالس السوفييت، مثل دستور فيمار الذي لم يلغ أبدا، خلفية للاستقرار بفوضتها الخاصة، وهو تحدٍّ موجّه باستمرار للعالم غير الشمولي ومعاييره، التي يمكن أن نبيّن يوميّا فراغها وسخافتها[28].

إنّ تداخل المصالح، وتقسيم السلطة، وتعايش سلطة فعلية وسلطة وهمية تكفي لخلق ارتباك وليس لشرح طبيعة "عديمة الشكل" لبناء بأكمله. لا يمكن أن ننسى أبدا أنّ الصرح الوحيد هو الذي له بنية، ولكن الحركة ـ إن أخذنا العبارة بكامل الجدية، حرفيا مثلما يفعله النازيون ـ لا يمكن أن تكون له سوى قيادة واحدة : وأنّ كلّ نوع من البنية الشرعية أو حكومية لا يمكن أن تكون عائقا لحركة تنتشر بسرعة فائقة في اتجاه معيّن. تمثل الحركات الشمولية قبل

(27) Maunz, op. cit., p. 12.

(28) عبر الحقوقي الأستاذ ر. هويهن عن هذه الفكرة على النحو التالي : هنالك أيضا شيء آخر من واجب الأجانب، والألمان أيضا، التعوّد عليه : أي أنّ مهمّة الشرطة السريّة... كانت تتولاها مجموعة من الأشخاص منحدرة من الحركة، والتي تواصل ان يكون لها فيها جذور. لا توفر عبارة الشرطة السريّة أي معنى لهذا الأمر، لأنّه لا يقع الإشارة إليها إلا عرضا" (Grundfragen der deutschen Politzei, Report on the Constitutive Session of the Committee on Police Law of the Academy for German Law, 11 octobre 1936, Hambourg, 1937) مع مساهمات لفرانك، وهيملر وهوأهن.

استحواذها على السلطة الجماهير الرافضة لكلّ هيكل : جماهير شرعت في إزاحة كلّ الحدود الشرعية والجغرافية التي حدّدتها الحكومة بحزم. لذلك لو رجعنا إلى مفاهيمنا لبنية الدولة والحكومة، يجب بالضرورة على هذه الحركات، كلما رأت مجال تدخلها جسميًا محدودا عند مكان محدّد، محاولة هدم أيّ بنية. ولكي تتحقق مثل إرادة الهدم هذه، فإنّ مضاعفة جميع المصالح بين الحزب ومؤسسات الدولة لا يمكن أن تكون كافية. وبما أنّ المضاعفة تؤدي إلى علاقة بين واجهة الدولة وجوهر الحزب، يمكن أن يظهر منها أيضا شكل من البنية، حيث تنتهي العلاقة بين الحزب والدولة بأن تتحدّد آليّا بقضاء قد يحدّد ويجعل نفوذ كلّ واحد مستقرّا[29].

فعلا، إنّ مضاعفة المصالح، وهي حلّ ظاهري لمسألة الحزب - الدولة في جميع الدكتاتوريات ذات الحزب الواحد، ليس سوى التعبير الأكثر تجليا لظاهرة معقّدة التي تتماشى عبارة تعدّد المصالح أكثر من عبارة المضاعفة. وأضاف النازيون، وهم غير راضين عن "التقسيم الإداري" إضافة إلى المقاطعات القديمة، تقسيمات جغرافيّة أخرى، مناسبة لمختلف تنظيمات الحزب : فالوحدات الترابية الخاضعة للأس. أ. لم تشمل أبدا التقسيمات الترابية الجديدة، ولا تقسيمات المقاطعات؛ فهي تختلف، رغم ذلك، عن تقسيمات

(29) إنّ مثل هذه المحاولة لتحديد المسؤوليات المختصة والمقاومة ضدّ "فوضى السلطة" قام بها مثلا هانس فرانك في مناسبتين : في *Recht und Verwaltung* سنة 1939 وفي رسالة بعنوان *Technik des Staates* سنة 1941. عبر هذا الأخير عن الفكرة بأنّ "الضمانات القانونية" ليست "امتياز الأنظمة الليبيرالية للحكم". فمن واجب الإدارة أن تواصل، مثلما هو في الماضي، الحكم بقوانين الرايخ، حسب الإيحاءات والتوجيهات التي يوفرها حاضرا الحزب القومي - الاشتراكي. ذلك لأنّه فعلا لا يريد بأيّ ثمن بنظام شرعي جديد لا يعترف هتلر أبدا ببرنامج الحزب النازي. فهو يتحدث عادة باحتقار عن أعضاء الحزب الذين يقترحون مثل هذه الاقتراحات : كانت بالنسبة إليه أشخاص "مرتبطون إلى الأبد بالماضي"، أشخاص "غير قادرين على القفز فوق ظلهم". (Felix Kersten, *topenkopf und Treue*, Hambourg).

الأس. أس. لا تتماثل أيّ واحدة منها إلى المناطق التي وُزع عليها الشباب الهتلري[30]. وأمام هذه الفوضى الجغرافية، يجب أن نضيف بأنّ العلاقة الأصلية بين السلطة الحقيقية والسلطة الظاهرية تتكرّر في كلّ مكان، بالرغم من طريقتها المتغيّرة على الدوام. لا يعيش مواطن الرايخ الثالث في ظلّ سلطات متزامنة فحسب ـ وأحيانا في صراع ـ لقوى متنافسة، مثل الإدارات، والحزب والأس. أ. والأس. أس.؛ فهو لا يستطيع أبدا أن يعرف عن يقين، ولا يقولون له أبدا حرفيا، أيّ سلطة مطالب بأن يراها فوق البقية. عليه أن ينمي نوعًا من الحاسة السادسة لمعرفة، في لحظة ما، من يطيع وبمن يستهزئ.

ومن ناحية أخرى، فإنّ جميع المكلفين بتنفيذ الأوامر التي يراها المسؤولون ضرورية فعلا لمصلحة الحركة ـ أوامر يكون تنفيذها، على عكس الإجراءات الحكومية، مخصصا لتنظيمات نخبة الحزب ـ لم تكن أبدا على أفضل حال. وبالنسبة للأغلبية، فإنّ هذه الأوامر "الغامضة عمدًا، كانت تصدر على أمل أنّ المتلقي يعترف بنية الموزّع، ويتصرّف وفقا لذلك"[31]؛ ذلك لأنّ

---

(30) "لا تتطابق الـ32 منطقة ترابية النازية مع المناطق العسكرية والإدارية، ولا حتى الـ21 مقاطعة للأس. أ.، والمناطق العشر للأس. أس. والجهات الـ23 للشبيبة الهتلرية. وهذه التداخلات هامة جدّا إلى درجة أنّها غير مؤهلة لتكون موجودة" (روبارتس، مصدر مذكور، ص. 98).

(31) وثائق نورمبرغ، PS3063، مركز التوثيق اليهودي بباريس. تمثل الوثيقة تقريرا للمحكمة العليا للحزب حول "أحداث وتصرفات محكمة الحزب الخاصة بمظاهرات 9 نوفمبر 1938". اعتمادا على تحقيقات قامت بها الشرطة ومكتب وزير العدل، توصلت المحكمة العليا إلى نتيجة وهي أنّه "يجب فهم التعليمات الشفوية لمكتب دعاية الرايخ من طرف جميع مسؤولي الحزب : وبالنسبة للخارج، لا يريد الحزب ان يظهر بمثابة المحرض على المظاهرة، ولكن في الواقع، كان عليه أن يضمن التنظيم والتقدّم... أظهر إعادة النظر في سلّم التسيير... بأنّ القومية - الاشتراكية المتمرسة على المقاومة قبل الوصول إلى الحكم تعتبر ألفعال مكتسبة حيث لا يرغب الحزب أن يظهر في دور المنظم لم تصدر أوامره بكل وضوح، ولم يقع ضبطها بصفة مفصلة. فهو متعود إذن على الفهم بأنّ الأمر يمكن أن يكون له معنى أكثر من محتواه الشفوي؛ وفي نفس =

تنظيمات النخبة لم تكن مُطالبة بالطاعة فقط حرفيا للفوهرر (على كلّ، كان ذلك واجبا بالنسبة لجميع التنظيمات الموجودة)، ولكن "بتنفيذ إرادة القيادة"[32]. وبما أنهم يقدرون الاحتكام إلى ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات لأجل "تجاوزات" أمام محاكم الحزب، فلم يكن ذلك الشيء الوحيد ونفسه فقط. ويكمن الاختلاف الوحيد في ذلك أنّ تنظيمات النخبة، بفضل تأطيرها الإيديولوجي المخصص لها لمثل هذه المهام، وقع تهيئتها على احسن ما يرام للفهم بأنّ بعض "الإيحاءات لها دلالات أكثر من محتواها اللفظي"[33].

وبعبارات تقنية، تحصل الحركة داخل جهاز الهيمنة الشمولية على حركيتها من أنّ الإدارة لا تكفّ عن نقل المركز الفعلي للسلطة، أحيانا، إلى مؤسسات أخرى، دون حلّها، ولا التصريح علنا عن المجموعات التي حُرمت بذلك من السلطة. فخلال المرحلة الأولى من النظام النازي، مباشرة إثر حريق البرلمان،

= السياق صار عاديّا لمن يسدي الأوامر أنّه، لمصلحة الحزب...، لا يقول كلّ شيء، ولكنه يبدي فقط الرغبة بأن يرى أنّ أمره قد وصل... وهكذا، فإنّ... الأوامر ـ على سبيل المثال : ليس يهودي غرونسبان بل كلّ اليهودية هي التي تتهم بقتل رفيق الحزب فوم راث... ومن الواجب حمل المسدسات... وعلى كلّ أس. أ. أن تعرف ماذا سيفعل مستقبلا – وقع فهمها من بعض الضباط وكأنّها تعني بأنّ دم اليهودي يجب الآن أن يسيل بسبب دم رفيق الحزب فوم راث..." وهام جدّا نهاية التقرير، تدين المحكمة العليا للحزب جهرا هذه التصرفات : "إنها مسألة أخرى تتطلب إن كان النظام، في مصلحة الانضباط، غامضا عن قصد، وأنّه صادر، على أمل أن يعترف المتلقي بنية الآمر ويتصرف وفقا لذلك، فلا بمكن الرجوع به إلى الماضي". وهنا أيضا، هنالك أشخاص 8م، حسب تعبير هتلر "عاجزون عن تخطي ظلهم" والذين يؤكدون على الاجراءات التشريعية لأنهم لا يفهمون بأنّ ذلك هي **إرادة** وليس أمر الفوهرر الذي يمثل القانون الأعلى. هنا يتضح بالخصوص الفرق بين عقلية تنظيمات النخبة وعقلية وكالات الحزب.

(32) يقول باست، مصدر مذكور هذا على النحو التالي : "طالما تنفّذ الشرطة هذه الإرادة للقائد، فهي تتصرف في إطار القانون؛ وإن وقع تجاوز إرادة القائد، عندئذ ليست الشرطة، ولكن عضو من الشطرة هو الذي اقترف التجاوز".

(33) انظر الهامش 242.

مارس الأس. أ. السلطة الحقيقية ولم يكن الحزب سوى الواجهة؛ وانتقلت السلطة فيما بعد من الأس. أ. إلى الأس. أس. وفي النهاية من الأس. أس. إلى المصلحة الأمنية[34]. المهمّ هنا أنّه لم يقع حرمان أي جهاز من السلطة من حقّه الادعاء تجسيم إرادة القائد[35]. ولكن لم تكن فحسب إرادة القائد هي التي كانت بذلك المستوى من عدم الاستقرار مقارنة بنزوات المستبدين الشرقيين بل تمثل مثالا واضحا للثبات. يجعل التماسك والانقسام الدائم بين السلطة السرّيّة الحقيقية والتماثل الخيالي من الموقع الفعلي للسلطة سرّا، مبدئيا، وهذا إلى درجة أنّ أعضاء الزمرة المسيّرة لا تستطيع أبدا معرفة موقعها الحقيقي في الهرم السرّي للسلطة. مثلا، ألفريد روزنبارغ، ورغم مسيرته الطويلة في الحزب، ورغم جلل السلطة التي يتمتع بها ظاهريّا وعدد المهام التي حصل عليها في هرم الحزب، واصل الحديث عن نشأة سلسلة من الدول في أوروبا الشرقية كستار دفاعي ضدّ موسكو، في فترة قرّر فيها من كانت لهم السلطة الحقيقية بأن لا تنشأ أيّ بنية حكومية إثر هزيمة الاتحاد السوفييتي وأن يصير سكان المناطق المحتلة شرقا عديمي الجنسية نهائيا، وبالتالي يمكن إبادتهم[36]. وبعبارات أخرى، مثلما

---

(34) في سنة 1933، إثر حريق البرلمان، "اكن لقادة الأس. أ. سلطة أكثر من الغوليتر. ويرفضون أيضا الانصياع إلى غورينغ". انظر الشهادة تحت القسم لرودولف ديالس في **المؤامرة النازية**، الجزء الخامس، 224. كان ديالس رئيس الشرطة السياسية الخاضعة لغورينغ.

(35) أحسّ فريق الأس. أ. جليّا بالإهانة من هذا التدني في الدرجة ومن فقدان السلطة في الهرم النازي. ففي جرائدهم ـ *Der-S.A.-Mann, Das Archiv* الخ ـ يمكن العثور، بصفة موارية أو واضحة، العديد من الإشارات حول تنافسهم التافه مع الأس. أس. والهام أيضا هو أنّه إلى حدود 1936، بينما فقد الأس. أ. نفوذهم، أراد هتلر في خطابهم ترسيخهم في هذا التوجه : "كلّ ما تريدونه، فأنتم فيه من خلالي؛ وكلّ ما أمثله، لا أكونه إلا من خلالكم بمفردكم". انظر Ernst Bayer, *Die S. A.*, Berlin, 1938، ترجمة المقطع في **المؤامرة النازية**، الجزء الرابع، 782 .

(36) هنالك مقارنة لخطاب روزنبارغ في جوان 1941: "أعتقد أنّ مهمّتنا السياسية تتمثل في... تنظيم هذه الشعوب في نوع من الجماعات السياسية... وترويضها ضدّ موسكو" =

هو الأمر لمعرفة لمن تعود الطاعة وإقامة هرم سلطوي دائم نسبيا قادرة على إضافة عنصر استقرار غير موجود اساسا في الحكم الشمولي، قام النازيون بالتنصل من السلطة الحقيقية في كلّ مرّة تخرج هذه الأخيرة من الظلّ وتخلق مؤسسات حكومية جديدة مقارنة بسابقاتها التي تصير حكومة ظلّ ـ لعبة يمكن ظاهريا أن لا تنتهي. هنالك أحد الفوارق الهامة، من وجهة نظر تقنية، بين النظامين السوفييتي والقومي - الاشتراكي وهو أنّ ستالين، في كلّ مرة في صلب حركته، يغيّر ثقل السلطة من جهاز إلى آخر، كان يميل إلى تصفية الموظفين مع الجهاز في نفس الوقت؛ على العكس، كان هتلر، رغم كلامه المهين إزاء الناس "العاجزين عن القفز فوق ظلالهم"[37]، يرى فعلا مواصلة استعمال هذه الأشباح، في مهام أخرى.

كان تعدّد المصالح ضروريّا جدّا لمتانة نقل السلطة. وفي النهاية، كلما ظل النظام الشمولي مدّة طويلة في السلطة، تعدّدت المصالح والمراكز التابعة حصريّا للحركة، بما أنّه لا يقع إطلاقا إلغاء أي مصلحة، بينما وقع إبطال نفوذها. تعهّد النظام النازي مسار التعدّد هذا بالتنسيق بين الجمعيات، والشركات والمؤسسات الموجودة. وكان رائعا، في هذه المضاربة على المستوى القومي، بأنّ التنسيق لا يعني الاندماج في الأجهزة الخاصة بالحزب الموجودة لا محالة. فقد كانت النتيجة لذلك، حتى نهاية النظام، أنّه لم تكن هنالك منظمة واحدة للطلبة القوميين - الاشتراكيين، بل اثنتان، ولا منظمة للنساء النازيات، بل اثنتان، ومنظمتان للأساتذة الجامعيين، والمحامين والأطباء النازيين، الخ[38]. ولكن لم

= مع "مذكرة دون تاريخ لإدارة المناطق المحتلة شرقا" : "ومع تصفية الاتحاد السوفييتي إثر هزيمته، لا يمكن ترك أي تنظيم سياسي في المناطق الشرقية وإذن... ما من مواطنة لسكانها" .(*Trial of the Major War Criminals*, Nuremberg, 1947, XXVI, p. 616 et 604.)

(37) *Hitlers Tischgesprìche*, Bonn, 1951, p. 213.

كان هتلر يعين عموما كبار الموظفين النازيين الذين يبدون تحفظات عن قتل دون تردّد كلّ من يعتبرونهم "فضلات بشرية" (انظر ص. 248 وما يليها)

(38) حول تعدّد المنظمات التابعة للحزب انظر : =

نكن، في أيّ حال، متأكدين أبدا من أنّ أوّل جهاز للحزب قد يكون أقوى من الجهاز الذي يوازيه[39]. ولم يكن، لا محالة، أيّ شخص قادراً على إظهار الكثير من الثقة للتكهن أنّ أيّ جهاز للحزب يمكن تخطي درجات هرمه الداخلي[40].

هنالك مثال كلاسيكي لهذا التماثل المخطط له أظهرته المنظمة المعادية للسامية العلمية. ففي سنة 1933، وقع إنشاء معهد لدراسة المسألة اليهودية. وبما أنهم يرون بأنّ المسألة اليهودية كانت محدّدة في كلّ تاريخ ألمانيا، واتسع هذا الأخير بسرعة ليصبح معهدًا للبحث في تاريخ ألمانيا المعاصر تحت إشراف المؤرخ الشهير فالتر فرانك، غيّر هذا الأخير الجامعات التقليدية إلى مقرّات لعلم ظاهري، بمعنى إلى واجهات. وفي سنة 1940 وقع إنشاء تعهد آخر لدراسة

= *Rang-ind Organisationsliste der N.S.D.A.P.*, Stuttgart, 1947 et *Nazi Conspiracy*, I, 178

الذي يميز أربعة أنواع كبرى

الذي وُجد قبل الوصول إلى السلطة	*I. Gliederungen der N.S.D.A.P.*
الذي يضم الجمعيات المتساوية	*II. Angeschlossene Verbände der N*.S.D.A.P.
	III. Betreute Organisationen der N.S.D.A.P.
	IV. Weltere nationanalsozialistiche Organisationen

نجد في كل القطاعات تنظيما مختلفا للطلبة، والنساء، والأساتذة والعملة.

(39) تمّ إنشاء المنظمة العظيمة للأشغال العامة، التي أدارها تودت ثمّ ألبار سبيير، من طرف هتلر خارج هياكل الحزب وجميع فروعه. أمكن استعمال هذا الجهاز ضدّ سلطة الحزب أو ضدّ منظمات الشرطة. وتجدر الإشارة إلى أنّ سبيير تجرأ بأن لاحظ لهتر (خلال مؤتمر سنة 1942) بأنّه من المحال تنظيم الإنتاج في ظلّ نظام هيملر، ووصل به الأمر أن طلب قانونا للعمل الإجباري والمعتقلات. انظر **المؤامرة النازية**، الجزء الأوّل، 916-917.

(40) إن جمعية غير ضارة مثل الجمعية القومية - الاشتراكية لسائقي السيارات، التي تأسست سنة 1930، ارتقت فجأة سنة 1933 إلى مصاف منظمة النخبة، مقتسمة مع الأس. أ. والأس. أس. امتياز الوحدة المستقلة التابة للحزب. ما من شيء أتى إثر هذه الترقية في صفوف الهرم النازي؛ فيما مضى، اتضح انّ هذه الاخيرة كانت تهديدا غير مجد للأس. ا. والأس. أس.

المسألة اليهودية، بإشراف ألفريد روزنبارغ، الذي كانت حظوته كعضو في الحزب عظيمة جدّا. وبالتالي، أصبح معهد مونيخ في الظلّ؛ وصار معهد فرانكفورت، وليس معهد مونيخ، هو المخوّل لتلقي الكنوز المتأتية من نهب مجموعات [اللوحات] اليهودية بأوروبا وصار مقرّ مكتبة شاملة فيما يخص اليهودية. ولكن، عندما وصلت هذه المجموعات فعلا إلى ألمانيا بعد بضع سنوات، لم تتحوّل اللوحات الثمينة جدّا إلى فرانكفورت، ولكن إلى برلين حيث القسم الخاص لغيستابو هيملر المخصصة في تصفية (وليس فقط دراسة) المسألة اليهودية ــ الذي كان يديره أيخمان[41] ـ هو الذي تلقفها. لم يقع أبدا إلغاء أي واحدة من هذه المؤسسات القديمة، إلى درجة أنّ الوضعية كانت في سنة 1944 على النحو التالي: خلف الواجهة التي كانت تمثلها أقسام التاريخ للجامعات صارت مهدّدة للسلطة الحقيقية فعلا لمعهد مونيخ؛ وبرز، من ناحيته، خلف هذه الأخيرة معهد روزنبارغ بفرانكفورت؛ وخلف هذه الواجهات الثلاث فقط، يوجد مركز السلطة الحقيقي، وهو القسم الخاص للغيستابو.

إنّ واجهة الحكومة السوفييتية، المُقامة حصريّا أيضا للملاحظين الأجانب، ما زالت، رغم دستورها المكتوب، غير متناسقة مع إدارة الدولة، وريثة جمهورية فايمار، والتي حافظ عليها النازيون. فالمصالح التي حصل عليها النازيون خلال الفترة الأوّلية للتنسيق يفتقرون إليها، اعتمد النظام السوفييتي كثيرا على الخلق المستمرّ لمصالح جديدة للدفع نحو الظلّ مراكز السلطة القديمة. إنّ التضخم العظيم للجهاز الإداري، المتأصّل في مثل هذه المنهجية وقع تعليقها بفضل هذه التصفية الدورية الممثلة في عمليات التطهير. ومن المؤكد أنّ في روسيا أيضا، يمكننا أن نميّز على الأقلّ ثلاث منظمات منفصلة بصفة جليّة: جهاز السوفييت أو الدولة، جهاز الحزب وجهاز المفوّضية الشعبية للشؤون الداخلية، كلّ واحد منها له قسمه الاقتصادي الخاص المستقل، وقسمه

---

(41) انظر ترجمتنا: أيخمان في القدس، دار ابن النديم، 2014.

السياسي، ووزارة للتربية والثقافة وقسم عسكري، الخ[42].

ففي روسيا، إنّ التناقض بين السلطة الظاهرية لبيروقراطية الحزب والسلطة الحقيقية للشرطة السرّيّة تتطابق مع التعدّد الأصلي للحزب والدولة مثلما عرفناه في ألمانيا النازية. لم يعد التعدّد حقيقة إلا في الشرطة السرّيّة ذاتها، بشبكتها من الأعوان المعقدة جدّا والأخطبوطية، منها قسم مكلف على الدوام بمراقبة الآخر والتجسس عليه. وما من مؤسسة في الاتحاد السوفييتي ليس لها قسم خاص بالشرطة السريّة، الذي يتجسس على أعضاء الحزب وعلى الموظفين العاديين أيضا. وبالتوازي مع هذا القسم، يوجد قسم آخر لشرطة الحزب ذاته، يراقب بدوره جميع الناس، بمن فيهم أعوان المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية والذين يكونون غير معروفين من القسم المنافس. يجب، مع هاتين المنظمتين للتجسس، إضافة النقابات، التي كانت مهمتها، في المصانع، الحرص على أن يوفر العمال الحصص المطالبين بها. يمثل "القسم الخاص" للمفوضية الشعبية، القسم الأهم في جميع هذه الأجهزة، "مفوّضية داخل المفوّضية"، بمعنى شرطة سرّية داخل الشرطة السريّة[43]. ينتهي الأمر بجميع تقارير هذه القوّات الأمنية لتصل إلى اللجنة المركزية، في موسكو وإلى الديوان السياسي. وهنا يقع الاختيار من بينها ما يمكن الحفاظ عليه، ومن سيتكفل بها، من بين أقسام الشرطة. أكيد، أنّه لا المواطن العادي، ولا أي قسم من أقسام الشرطة يعلم القرار الذي سيقع اتخاذه؛ فاليوم يمكن أن يكون التقسيم الخاص للمفوّضية، وغدا شبكة أعوان الحزب؛ وفي اليوم الموالي، يمكن أن تكون اللجان المحلية

---

(42) F. Beck et W. Godin, *Russian Purge and the Extraction of Confession*, 1951, p. 153.

(43) مصدر مذكور، ص. 159 وما يليها. وحسب تقارير أخرى، هنالك امثلة مختلفة للتعدد الفوضوي لأجهزة الشرطة السوفييتية، خصوصا الجمعيات المحلية والجهوية للمفوضية الشعبية للشؤون الداخلية العاملة بصفة مستقلة الواحدة عن الأخرى والتي لها مثيلاتها في الشبكات المحلية والجهوية لأعوان الحزب. ومن الطبيعي أن لا نعرف سوى القليل عن الوضع في روسيا مقارنة لألمانيا النازية، خاصة فيما يتعلق بتفاصيل المسائل التنظيمية.

أو المؤسسات الجهوية. فلا يوجد بين هذه الأقسام أيّ سلطة هرمية أو أيّ نفوذ يمكن أن يكون متجذّرا. وفي نهاية الأمر، اليقين الوحيد هو أنّ إحداها يمكن اختيارها لتجسيم "إرادة القيادة".

إنّ القاعدة الأكيدة، في الدولة الشمولية، هو أنّه كلما كانت الهيئات الحكومية واضحة، كانت السلطة المخوّلة لهم قليلة؛ وكلما لم يكن وجود مؤسسة مجهولا، اتضح أنّ هذه الأخيرة قويّة. أين يكمن السرّ، وأين تبدأ أيضا السلطة الحقيقية. وفي هذا الصدد، كانت الدولتان النازية والبولشيفية متشابهتين كليّا؛ وبما أنّ الفرق الرئيسي يكمن في أنّ مصالح الشرطة السريّة كانت، من جهة، محتكرة وممركزة في يد هيملر، بينما من ناحية أخرى، لم تكن هنالك، في روسيا، علاقات لأنشطة الشرطة ولا صلات واضحة.

وإن اعتبرنا الدولة الشمولية كجهاز للسلطة فقط، بمعنى قمنا بالتجرد عن مسائل الجدوى الإدارية، والقدرة الصناعية والإنتاجية الاقتصادية، يتضح أن طبيعتها المشوّهة هي عندئذ الأداة المثلى لتحقيق ما يمكن تسميته مبدأ القائد. إنّ المنافسة المستمرة بين المصالح، التي لا تتداخل فيها الوظائف فقط، بل تكون المهام متشابهة[44]، لا تترك للمعارضة أو للتخريب أيّ فرصة عملية لترجمتها إلى أفعال. إنّ تحوّلا سريعًا في التركيز يلقي بمصلحة في الظلّ، مع تنمية نفوذ الآخر، يستطيع أن يحل جميع المشاكل، دون أن يعي أي شخص بالتغيير الذي حدث، أو بالمعارضة التي برزت. ويمثل هذا النظام، إضافة إلى ذلك، امتيازا : لا تعلم أبدا المصلحة التي لم تعد في الخط شيئا عن انهيارها، سواء لم يقع شطبها (مثلما هو الامر بالنسبة للنظام النازي) أو بالتخلص منها نهائيا فيما بعد، دون علاقة واضحة مع ما كان سببا حقيقيا في ذلك. إنّ هذه الطريقة في التصرف سهلة جدّا إلى درجة أنّ ما من شخص، باستثناء أقلية من العارفين، لا يفقه ما

(44) حسب شهادة احد قدماء الموظفين (**المؤامرة النازية**، الجزء السادس، 461)، كان ذلك "من تخصص هيملر تمكين شخصين مختلفين من مهمّة واحدة".

هي علاقات السلط فيما بينها. ولكن من حين إلى آخر يلاحظ العالم غير الشمولي هذه الوضعية : مثلا، عندما يعترف موظف سام في الخارج بأنّ موظفا مغمورا لسفارة هو المشرف المباشر على حظوظه. وبعملية رجعية أحيانا، يمكننا تحديد أسباب مثل هذا الفقدان للسلطة أو أنها حدثت فعلا. وعلى سبيل المثال، ليس من الصعب اليوم فهم لماذا، عندما اندلعت الحرب، وقع إعادة دمج أشخاص مثل ألفريد روزنبارغ أو هانس فرانك في الوظائف الرسمية وبنفس الطريقة وقع خلعهم من مركز السلطة الحقيقي، بمعنى من المقربين للفوهرر[45]. المهمّ هو أنهم لم يعرفوا فحسب أسباب هذه التحوّلات، ولكن، ظاهريا، لم يساورهم حتى الشكّ بأنّ المناصب العليا أيضا، مثل ما يظهر منصب حاكم عام لبولندا، أو وزير الرايخ لجميع المناطق الشرقية، تمثّل النهاية.

لا يقيم "مبدأ القائد" سلطة هرمية في الدولة الشمولية مثلما لا يقوم به في الحركة؛ لا يقع غربلة السلطة من الأعلى إلى أسفل الهيئة السياسية بسلسلة من المستويات الوسطية، مثلما هو الامر في الأنظمة الاستبدادية. فالسبب الحقيقي في ذلك هو عدم وجود هرم دون سلطة، وأنّ مبدأ الحكم، رغم العديد من سوء الفهم في خصوص "الشخصية الاستبدادية"، هو، في الأساس، مخالف تماما للهيمنة الشمولية. وحتى لا نتحدث عن جذورها في التاريخ الروماني، فإنّ السلطة، في أي شكل كانت، تؤدي إلى الحدّ من الحريّة، وليس إلغاؤها تماما. غير أنّ هذا الإلغاء وحتى إزاحة كلّ تلقائية بشرية عموما هي التي تسعى إليها الهيمنة الشمولية، وليس إلى مجرّد تضييق، حتى وإن كان استبداديّا، على

(45) في المرسلة المذكورة أعلاه (الهامش رقم 240) أوضح هانس فرانك إلى أي درجة كان يريد أن يجعل الحركة مستقرّة. فمطالبه العديدة كوال على بولندا تشهد بعدم فهمه التام للتوجهات المضادة لمنفعية السياسة النازية. فهو لم يستطع أن يفهم لماذا تقع إبادة الشعوب الخاضعة ولا استغلالها. لم يكن روزنباغ، في نظر هتلر، محل ثقة من الناحية العنصرية لأنّه مان يرغب في نشأة دول تابعة في المناطق الشرقية المحتلة ولم يفهم أنّ السياسة الكنية لهتلر تهدف إلى إخلاء هذه المناطق من سكانها.

الحرية. تقنيّا، إنّ غياب كلّ سلطة أو الهرم السلطوي الذي يميّز النظام الشمولي، يسلط الأضواء على أنّه بين السلطة العليا (الفوهرر) والمحكومين، لا توجد مستويات بين مسؤولة وقادرة على تحمّل كلّ واحدة منها ما يعود إليها من سلطة وطاعة. يمكن لإرادة الفوهرر أن تتجسم في كلّ مكان وكلّ زمان. وهو نفسه غير خاضع لأيّ درجة من السلطة، ولا حتى إلى تلك التي وضعها. فمن الخطأ إذن القول بأنّ الحركة، إثر الاستحواذ على السلطة، لتؤسس للعديد من الإمارات حيث يكون كلّ ملك صغير التصرف مثلما يريد ويقلد القائد في القمّة[46]. إنّ الإثبات النازي القائل بأنّ "الحزب هو نظام القادة"[47]، كان كذبة عادية. ويكون الأمر كذلك في تعدّد المصالح إلى ما لا نهاية، والفوضى في السلطة توفران وضعية يشعر فيها كلّ مواطن بأنّه في مواجهة مع إرادة القائد، الذي يختار اعتباطيّا التنظيم المكلف بتنفيذ أوامره، وكان كذلك المليون ونصف المليون من قادة الرايخ الثالث[48] على وعي تام بأنّ سلطتهم تنبع مباشرة من هتلر، دون المستويات الوسطية التي تتضمن وجود الهرم السلطوي[49]. كانت التبعية المباشرة حقيقية، ولم يكن الهرم في السلطة، دون شك هاما اجتماعيا، سوى خديعة، وعملية تزوير لدولة استبدادية.

---

(46) إنّ فكرة تقسيم بين "إمارات صغيرة" تؤسس "هرما للسلطة بعيدا عن القانون مع الفوهرر في قمّته" هي فكرة روبارت هـ. جاكسون. انظر الفصل الثاني عشر من **المؤامرة النازية**، الجزء الثاني، I. ولنمع إقامة مثل هذه الدولة المستبدّة، أصدر هتلر منذ 1934 المرسوم التالي : "إنّ شكل المناداة "قائدي" مخصص للفوهرر وحده. وبالتالي أحجر على جميع ضباط الشرطة السرية السماح بالتوجه إليهم باسم "مديري"، الخ، سواء كان ذلك شفاهيا أو كتابيا. ومن الأفضل يكون التوجه باسم "رفيق الحزب"، الخ." انظر *Verfügungen, Anordnungen, Bekanntguben*، مصدر مذكور، مرسوم بتاريخ 20 أوت 1934.

(47) Voir le *Organisationsbuch der N.S.D.A.P.*

(48) انظر الفصل الرابع عشر من الجزء الثالث من كتاب **المؤامرة النازية**.

(49) إنّ جميع صيغ القسم، سواء في الحزب أو تشكيلات النخبة، يقع تأديتها باسم أدولف هتلر.

يظهر الاحتكار الشامل للسلطة والحكم من طرف القائد بصفة واضحة جدّا في العلاقات التي يقيمها هذا الأخير مع رئيس الشرطة، الشخصية التي تختل، في بلد شمولي، موقعا عموميّا صلبا. ولكن، رغم النفوذ الواسع، المادي والتنظيمي المتوفر لديه، كقائد لجيش حقيقي من الشرطة وكذلك تنظيمات نخبوية، لا يظهر أن يكون رئيس الشرطة قادرا على الاستحواذ على السلطة وإدارة البلاد بمفرده. لذلك، لم يفكر هيملر أبدا ولو للحظة، قبل سقوط هتلر، التشكيك في السلطة العليا التي يدعيها هتلر[50]، ولم يقع أبدا طرحه كخليفة له. وفي هذا الإطار، فإنّ المحاولة البائسة لبيريا للاستحواذ على الحكم إثر وفاة ستالين هي الأخرى جديرة بالاهتمام. ورغم أنّ ستالين لم يسمح أبدًا أن يتمتع رؤساء شرطته بموقع شبيه لموقع هيملر خلال السنوات الأخيرة للنظام النازي، كان بيريا يمتلك أيضا قوات عديدة لكي يفسح المجال لنفسه بالسيطرة على الحزب إثر وفاة ستالين. يكفيه أن يحتلّ جميع موسكو وجميع منافذ الكرملين. ما من أحد، باستثناء الجيش الأحمر، كان قادرا على كبح جماح مسيرته نحو السلطة، وكان من المحتمل السير نحو حرب أهلية دمويّة قد يكون مآلها مشكوك فيه. المهمّ هو أنّ بيريا تخلى تلقائيا عن جميع تصوّراته بعد بضعة أيام فقط : لم يكن لا محالة يجهل بأنّه سيدفع بحياته ثمنا للأيام القليلة التي تجرأ فيها بالمراهنة على سلطة الشرطة ضدّ هيمنة الحزب[51].

لم يمنع فعلا هذا القصور في الحكم المستبد رئيس الشرطة من تنظيم الجهاز العظيم المكلف به طبقا لمبادئ الحكم الشمولي. وإنّه لرائع جدّا الطريقة

---

(50) وقعت أول خطوة من طرف هيملر في هذا الاتجاه خلال الانهيار لسنة 1944، عندما اتخذ قرارا بتفكيك غرف الغار والتوقف عن القتل. كانت تلك هي طريقته للشروع في مفاوضات مع الحكومات الغربية. والمثير إلى الاهتمام أنّ لم يقع أبدا إعلام هتلر بهذه التحضيرات؛ ويظهر أنّ ما من أحد تجرأ على إعلامه بأنّه وقع التخلي عن أهمّ أهدافه الحربية. انظر ليون بولياكوف، **أدعية الحقد**، 1951، ص. 232.

(51) حول الأحداث التي تلت وفاة ستالين، انظر Harrison E. Salisbury, *American in Russia*, New York, 1955.

التي اضطلع بها هيملر، بعد تعيينه، لتنظيم الشرطة الألمانية، حيث أولج في الجهاز الممركز للشرطة السريّة إلى تلك الساعة تعدّد المصالح : أي قام ظاهريًا بما كان سيقوم به جميع الأخصائيين في شأن الحكم الذين سبقوا الأنظمة الشمولية معتبرين ذلك بمثابة لا مركزية رهيبة تؤدي إلى إضعاف السلطة. وألحق هيملر أوّلا لمصلحة الغيستابو المصلحة الأمنية التي كانت في الأصل فرقة من الأس. أس. أنشأها قصد أن تكون هيئة للشرطة الداخلية في الحزب. وبينما كانت أهمّ مصالح الغيستابو والمصلحة الأمنية منحصرة في النهاية في برلين، حافظت جميع الفروع الجهوية لهاتين المصلحتين السريّتين العظيمتين على هويتها وكانت ترسل التقارير مباشرة إلى المكتب الشخصي لهيملر في برلين[52]. وخلال الحرب، أنشأ هيملر مصلحتين إضافيتين للمخابرات : كانت إحداها تتكوّن من المفتشين المخولين لمراقبة وتنسيق بين المصلحة الأمنية والشرطة. وهي تعود إلى أنظار الأس. أس. وكانت المصلحة الثانية هي مكتب المخابرات الخاص بالجيش والذي يعمل بصفة مستقلة عن قوات الرايخ العسكرية ونجحت في النهاية في استيعاب المصالح الخاصة للجيش[53].

إنّ الغياب التام لانقلابات القصر، ناجحة أم لا، هي من اكبر خصائص الدكتاتوريات الشمولية. (باستثناء تقريبا، ما من نازي غاضب شارك في المؤامرة العسكرية ضدّ هتلر في جويلية 1944). ظاهريًا، يمكن أنّ مبدأ القائد يستوجب تغييرات دموية للأشخاص في السلطة دون أن يتأثر النظام ذاته من ذلك. وليس هذا سوى علامة من بين أخرى تدلّ على الشكل الشمولي للحكومة له علاقات ضعيفة مع شهية السلطة، أو حتى الرغبة في آلية مولّدة للسلطة، أو مع لعبة السلطة هذه للسلطة التي تميّز المراحل الأخيرة من نمط الهيمنة الإمبريالية. ومن الناحية التقنية، إنّه على أي حال إحدى العلامات الهامة، رغم المظاهر، بأنّ

(52) انظر التحليل الجيّد حول بنية الشرطة النازية في **المؤامرة النازية**، الجزء الثاني، 250 وما يليها، وبالخصوص ص. 256.

(53) نفس المصدر، ص. 252.

قيادة الحكومة الشمولية ليست ملكا لزمرة أو لعصابة(54). تسلط دكتاتورية هتلر وكذلك دكتاتورية ستالين الأضواء بأنّ عزل الأشخاص المجزئين لا توفر فحسب أسس الهيمنة الشمولية عل المستوى الجماهيري، ولكن تمسّ أيضا حتى قمّة البناء. فقد أعدم ستالين تقريبا جميع من يستطيع الادعاء بأنّه ينتمي إلى الزمرة المسيّرة؛ وقد لجأ، في خصوص أعضاء الديوان السياسي، إلى لعبة الاستبعاد والترقيات في كلّ مرّة بدأت زمرة تتمركز بقوّة. واستعمل هتلر، للقضاء على العصابات في ألمانيا النازية، علاجا أقلّ راديكالية؛ فالتصفية الدموية الوحيدة كانت تلك التي شملت زمرة روهم، حيث لعبت مثلية القادة قطعيّا دورا صلبا. واكتفى هتلر، بالنسبة للآخرين، بالتحذير لتنظيماتهم بتحويل دون هوادة السلطة والنفوذ، وبتجديد مريديه دون انقطاع، بطريقة يختفي فيها بسرعة أي تضامن فيما بين من كانوا رفاقه في السلطة. وبالإضافة إلى ذلك يسقط تحت طائلة عدم الثقة المرعبة التي، حسب ما قيل ــ وفي عبارات مشابهة تقريبا - التي تمثل السمة البارزة لشخصيتي هتلر وستالين وتمنعهما من ترأس شيء بعناد متصلب أيضا ومستمر لعصابة. ومهما يكن من أمر، فإنّ المهم هو عدم وجود اتصالات بين الأشخاص الموجودين على عين المكان. ليس هنالك من علاقة بينهم، ولا بين من يظهرون بقيمة متساوية في صلب الهرم السياسي ولا من تنشؤهم العلاقات بين الموظف السامي والخاضع له، ولا من يُقيمه الولاء المغشوش للعصابات. ويعرف الناس، في روسيا السوفييتية، أنّ مدير اكبر مجمع صناعي يستطيع، مثل

(54) يتساءل فرانز نومان، مصدر مذكور، ص. 521، "إن امكن تسمية ألمانيا دولة أم لا. لأنّ هنالك أكثر من عصابة حيث يُجبر القادة على الاتفاق بعد الخصومات". إنّ بحوث كونراد هيدن حول ألمانيا النازية تمثل هذه النظرية للحكم التي تمارسها زمرة. ــ في خصوص تكوين عصابات حول هتلر انظر التوضيحات في Trevor-Roper, *the Bormann Letters.* وفي محاكمة الأطباء (*the United states vs. Karl Brandt* et *al.*, *audience du 13 mai 1947*)، يؤكد فيكتور براك أنّه منذ 1933، شرع بورمان، وهو يتصرف دون شك بأمر من هتلر، بأن وضع مجموعة من الأشخاص على رأس الدولة والحزب.

وزير الشؤون الخارجية، أن يُرمى به، بين عشية وضحاها، في أسفل السلّم الاجتماعي والسياسي ويقع تعويضه بآخر مجهول تماما. ومن ناحية أخرى، تفقد التركيبة المعقدة للعصابات، التي لعبت دورا هاما في الفترات الأولية للدكتاتورية النازية، جميع القوى للتماسك، بقدر ما تستعمل فعلا الشمولية سلطتها لتوسيع رقعة هذه التركيبة المعقدة لدى السكان، إلى حدّ تنظيم عقدة الذنب لدى الشعب بأسره في ظلّ هيمنتها[55].

إنّ غياب زمرة مسيّرة جعل مسألة معرفة من سيخلف الدكتاتور الشمولي محيّرة ومقلقة بالخصوص. أكيد أنّ هذه المسألة أقلقت جميع مغتصبي السلطة، وممّا له دلالة أنّ ما من دكتاتور لم يلجأ إلى المنهجية القديمة : إقامة سلالة حاكمة وتعيين أبنائهم. وحيث يعدّد هتلر التعيينات، التي تُلغى بطبيعتها، كان ستالين يستعمل منهجية أخرى التي تجعل من منصب الخلف أحد المراتب الشرفية المرعبة في الاتحاد السوفييتي. ففي الوضعيّة الشمولية، حيث معرفة أحزمة خصلة خيوط الانتقال يساوي السلطة العليا، فإنّ كلّ خليفة معيّن الذي يتمكن من معرفة ما يحدث في الحقيقة يقع عزله آليا بعد فترة زمنية. يفترض التعيين الصالح والدائم نسبيّا الوجود الفعلي لزمرة يقتسم أفرادها مع القائد معرفة الدواليب؛ وهو ما يجب على القائد تجنّبه. ويبرّر هتلر موقفه من هذا بطريقته أمام قادة الجيش، الذين يعذبون عقولهم، في غياهب الحرب، بسبب هذا الأمر : "في نهاية الأمر، من واجبي، بكلّ تواضع، أن أعتبر نفسي دون بديل... فمصير الرايخ مرتبط بي فقط"[56]. لا توجد سخرية في عبارة تواضع؛

---

(55) قارن مساهمة المؤلفة في النقاش حول مشكل عقدة الذنب الألمانية في *Jewish Frontier*, janvier 1945.

(56) خطاب 23 نوفمبر 1939، مأخوذ من *Trial of Major War Criminals*، الجزء 26، ص. 332. إن كان هذا التصريح لا يمثل سوى شذوذ هستيري ناتج عن المناسبة، وهذا ما يدلّ عليه خطاب هيملر (يمكن العثور عليه في أرشيف مكتبة هوفر، ملف هيملر، حزمة 332) في ملتقى رؤساء البلديات في بوزن، في مارس 1944. يقول : "ما هي القيم الممكن أن ننسبها للمراحل التاريخية؟ قيم شعبنا... الأمر الثاني الذي =

يظهر أنّ القائد الشمولي، في تعارض تام مع جميع مغتصبي السلطة القدامى، الطغاة والمستبدون، يعتقدون بأنّ مسألة خلافتهم ليست ذات فائدة أساسية؛ وما من قيمة، واستعداد خاص من متطلبات المهمّة؛ بل أنّ البلاد قد تطيع لا محالة أيّا كان يقع تعيينه ساعة وفاته؛ وما من أحد متعطش للحكم يقدم على منافسة شرعيته[57].

واعتبارا إلى أنّها تقنيات الحكومة، تظهر العمليات الشمولية في بساطتها بكفاءة مذهلة. فهي لا توفّر فحسب احتكارا كليّا للسلطة، بل وأيضا ثقة لا مثيل لها : ثقة في تنفيذ جميع الأوامر. إنّ تعدّد سبل التواصل، والفوضى في الهرم الإداري يوفران الاستقلالية التّامة للدكتاتور إزاء تابعيه ويمكنان من التقلبات الممكنة والمفاجئة للسياسة التي اتسمت بها الشمولية. فتكون الهيئة السياسية للبلاد، بحكم طبيعتها عديمة الشكل، في مأمن عن كلّ صدمة.

إنّ الأسباب التي لم يقع من أجلها من قبل إبراز فعالية عظيمة تكون بسيطة أكثر من الجهاز نفسه. يدمّر تعدّد المصالح أي حسّ بالمسؤوليات وأيّ كفاءة. ليس الأمر تضخمًا مكلفًا وغير مجدٍ للإدارة فقط، بل فعلا عائقا للإنتاجية، بما أنّ الأوامر المتضاربة تعرقل باستمرار العمل الحقيقي إلى أن يفصل القائد المسألة بأوامره. يلغي تعصب إطارات النخبة، الضرورية أساسا لحسن سير الحركة، كلّ مصلحة حقيقية بصفة منهجية للمهام الخاصة. فيولّد استعدادًا ذهنيًا

= أريد تناوله، هو أنّ أكبر قيمة متمثلة في شخص وحيد وهو قائدنا أدولف هتلر... الذي لأوّل مرّة منذ ألفي سنة... أُرسل للجنس الألماني كمرشد عظيم..."

(57) انظر تصريحات هتلر حول المسألة في *Hitlers Tischgesprìche*، ص. 253 وما يليها و222 وما يليها : يجب أن يكون القائد الجديد منتخبا من "مجلس الشيوخ"؛ يجب أن يكون المبدأ الأساسي لانتخاب الفوهرر قائما على أنّ كلّ مناقشة بين الشخصيات المشاركة تتوقف زمن الاجراءات. ففي ثلاث ساعات يجب على الجيش، والحزب والموظفين آداء القسم من جديد' .لم يكن يتوهم بأنّني عملية الانتخاب للقائد الأعلى للبلاد، لا يمكن ان توجد شخصية لفوهرر خارق للعادة لتسيير الرايخ". ولكن لا يتضمن هذا مخاطر "ما إن كانت آلية الإدارة تسير على ما يرام".

يظهر فيها أيّ عمل كوسيلة لغاية مختلفة تماما[58]. وليست هذه العقلية من صنع النخبة فقط؛ فهي تشمل شيئا فشيئا جميع السكان حيث أنّ الحياة، حتى في جزئياتها الحميمية، والموت مرتبطان بالقرارات السياسية ـ بمعنى الأسباب والدواعي السرية غير المرتبطة بالأعمال المنجزة. إنّ عمليات الإقالة المستمرّة، والاستبعاد، والترقيات تجعل العمل الجماعي الجاد مستحيلا، وتمنع حتى تجربته. واقتصاديا، إنّ شغل العبيد يصير ترفا لا تستطيع روسيا توفيره. وفي زمن فشلت فيه المهارات التقنية بوحشية، امتلأت المعتقلات "بمهندسين من درجة عالية من الكفاءة يتخاصمون للحصول على حقّ القيام بأشغال السباكة، وإصلاح الساعات، والكهرباء والهاتف"[59]. وبعد ذلك، ومن وجهة نظر منفعية، لا يمكن لروسيا أن توفّر لنفسها ترف التصفيات الكبرى التي أتت، في سنوات 1930 لتعطيل انتعاشة اقتصادية مرتقبة منذ مدّة؛ وليس فقط التصفية الجسدية لقيادة الجيش الأحمر الذي أدى بها إلى حافة الهزيمة في الحرب الروسية-الفنلندية.

وفي ألمانيا، تمثلت الأمور بطريقة مختلفة تماما. ففي البداية أظهر النازيون قابلية للحفاظ على الكفاءات التقنية والإدارية مكانها، والسماح بالربح في التجارات، والسيطرة على الاقتصاد دون التدخل فيه. وعندما اندلعت الحرب، لم تصبح بعد ألمانيا تحت هيمنة الشمولية تماما : وإن افترضنا أنّ الاستعداد للحرب هو هدف منطقي، يجب علينا الإقرار إجمالا أنّه إلى حدود 1942

---

(58) أحد المبادئ الأساسية للأس. أس. هي التي عبر عنها هيملر بنفسه تقول : "ما من مهمّة توجد لذاتها" انظر :

Gunter d'Alquen, *Die S.S. Geschichte, Aufgabe und Organisation der Schutzstaffein der N.S.D.A.P.*, 1939, in Schriften der Hochschule für Politik.

(59) انظر David J. Dallin et Boris I. Nicolaevsky, *Forced Labor in Russia*, 1947 والذي يروي أيضا أنّ خلال الحرب، عندما أثار التجنيد مشكل حاد في اليد العاملة، كانت نسبة الوفيات في معتقلات العمل بحوالي 40 بالمائة سنويّا. وعموما، يقدرون إنتاج الامل في المعتقلات بأقل من 50 بالمائة مقارنة بإنتاج العامل الحرّ.

استطاع الاقتصاد الالماني أن يعمل بطريقة منطقية نسبيّا. ففي حدّ ذاتها لم يكن الاستعداد للحرب، رغم كلفتها المحظورة[60]، خلافا للمصلحة؛ إذ فعلا من الممكن أن تكون "أقلّ كلفة من الحصول عليه من احتلال خيرات وموارد الأمم الأخرى على أن يقع شراؤها من البلدان الأجنبية أو على إنتاجها في البيت"[61]. ولا تُطبق أبدا القوانين الاقتصادية للاستثمار والإنتاج، وتوازن الأرباح والمكاسب، ولاستنزاف الموارد كلما بحثنا في كلّ مناسبة، عن تعويم الاقتصاد الداخلي المنهك بالمواد المنهوبة من البلدان الأخرى. وإنّه لصحيح، وكان الشعب الألماني المتعاطف يعي جيّدا ذلك، بأنّ الشعار النازي الشهير "مدافع أو زبدة" يعني في الحقيقة "الزبدة بالمدافع"[62]. وفي سنة 1942 فقط بدأت قواعد الهيمنة الشمولية تسيطر على أي اعتبار آخر.

بدأ التطرف عندما اندلعت الحرب : ويمكننا طرح الفرضية بأنّ أحد أسباب إثارة هذه الحرب من طرف هتلر كانت في إمكانية أن تمكنه من الإسراع في المسيرة بطريقة تكون غير معقولة زمن السلم[63]. غير أنّ الغريب كثيرا في هذا المسار هو أنّه لم يقع أبدا إيقافه بهزيمة لاذعة مثل هزيمة ستالينغراد؛ لم يؤد خطر خسارة الحرب، في النهاية، إلا إلى التشجيع أكثر فأكثر على التخلص كليّا من جميع الاعتبارات المنفعية وإلى التعجيل في محاولة لبلوغ الأهداف

---

(60) يعتبر Thomas Reveille, *The Spoil of Europe*, 1941 أنّ ألمانيا خلال السنة الأولى من الحرب كانت قادرة على تسديد جميع المصاريف التي قامت بها استعدادا لها فيما بين 1933 و1939.

(61) William Ebenstein, *The Nazi State*, p. 257.

(62) نفس المصدر، ص. 270.

(63) دعما لهذه الفرضية هنالك المرسوم الخاص بتجريم كلّ الأمراض العضال الذي وقع إقراره يوم إعلان الحرب، أضف إلى ذلك تصريحات هتلر خلال الحرب، ذكرها غوبلس (*The Goebbels Diartes*, éd. Louis P. Lochner, 1948) : "مكنتنا الحرب من حلّ لسلسلة من المشاكل التي ليس من الممكن حلها في الوقت العادي"، ولا يهمّ مآل الحرب، "فاليهود يكونون بالتأكيد من الخاسرين" (ص. 314).

الإيديولوجية العرقية الشاملة، بفضل تنظيم شامل وقاس، حتى وإن كان الوقت المتبقي قصيرا جدّا[64]. إثر ستالينغراد، تضاعف بصفة مهولة عدد تنظيمات النخبة التي كانت معزولة تماما عن الشعب؛ ووقع إلغاء الحظر على من كانوا يعملون في القوات العسكرية بالانتماء إلى الحزب ووقع وضع القيادة العسكرية تحت وصاية قادة الأس. أس.: فتمّ إلغاء احتكار الجريمة، الذي حافظ عليها الأس. أس. بغيرة، ووجد الجنود أنفسهم مجبرين على تنفيذ مجازر جماعية[65].

---

(64) حاول الجيش الألماني فعلا عديد المرات أن يشرح لمختلف هياكل الحزب أخطار التصرف في الحرب حيث تسدى الأوامر دون الاخذ بعين الاعتبار الحاجيات العسكرية، والمدنية، أو الاقتصادية (انظر على سبيل المثال بولياكوف، مصدر مذكور، ص. 312). ولكن، حتى كبار الموظفين يجدون صعوبة في فهم هذا الإهمال لجميع العوامل الموضوعية، الاقتصادية والعسكرية، للوضع. وكم رمة أعيد على مسامعهم بـ"وجوب الإبقاء أساسا على الاعتبارات الاقتصادية بعيدا عن حلّ المسألة (اليهودية)" (**المؤامرة النازية**، الجزء السادس، 902 وما يليها)، فقد واصلوا التذمّر: إنّ برنامج البناء العظيم في بولندا "قد لا يتوقف لو أنّ آلاف اليهود العاملين فيه لم يقع نفيهم. والآن صدر الأمر بإبعاد اليهود عن مشاريع التسلح. أتمنى... أن يقع تأجيل هذا الأمر، غذ قد يكون الوضع أسوأ مما هو عليه". لم يقع تحقيق هذا الأمل لهانس فرانك، الحاكم العام لبولندا، حسب رغباته السابقة لسياسة عسكرية لينة جدّا إزاء البولنديين والأوكرانيين. إنّ مناحاته هامة جدّا (انظر يومياته في **المؤامرة النازية**، الجزء الرابع، 902 وما يليها) لأنّ الطابع المعادي للضرورة حصريا للسياسة النازية خلال الحرب هو الذي يزعجه. "عندما ننتصر في الحرب، ومن جانبي، نستطيع أن نجعل من أجساد البولنديين والأوكرانيين لحما مفروما وكذلك من كلّ من يتجوّل هنا..."

(65) في الأصل، وقع استعمال الفرق الخاصة للأس. أس. لوحدها ـ تنظيمات رأس الموت ـ في المعتقلات. وفيما بعد وقع تغييرها بفرق عسكرية من الأس. أس. ومنذ 1944، تمّ استعمال وحدات من القوات العسكرية النظامية، ولكن عموما بعد أن وقع ادماجها في الأس. أس. (انظر شهادة أحد قدماء الأس. أس. الرسميين في معتقل نويونغام في **المؤامرة النازية**، الجزء السابع، 211). ويظهر من يوميات معتقل أود نانسين، *Day after Day*, Londres, 1949 كيف أنّ الحضور الفعلي للجيش كان واضحا في المعتقلات. وللأسف، يبيّن أنّ فرق الجيش النظامي كانت على الأقل اكثر وحشية من الأس. أس.

ليس هنالك أيّ اعتبار عسكري، ولا اقتصادي ولا سياسي يصمد أمام البرنامج الثقيل والمكلف للإبادة والنفي الجماعي.

لو أخذنا بعين الاعتبار السنوات الأخيرة للنظام النازي وهذه الطريقة "للمخطط الخماسي"، التي لم يجد فيها الوقت لإتمامه والذي كان يهدف إلى إبادة الشعبين البولندي والأوكرانيين و170 مليون من الروسيين (مثلما هو مذكو في المخطط)، الطبقة المثقفة لأوروبا الغربية (مثلا في هولندا أو في الألزاس - لورين) وكذلك جميع أولائك الألمان المكرسين للإبادة حسب البرنامج الصحي للرايخ أو بمشروع "قانون الأجانب"، لا نستطيع الامتناع عن مقارنته بالمخطط الخماسي البولشيفي لسنة 1929، السنة التي اتضحت فيها معالم الدكتاتورية الشمولية في روسيا. فكانت هنالك الشعارات التناسلية المبتذلة من جهة، والاعتبارات الرنانة حول الاقتصاد من ناحية أخرى، مقدّمة "لعرض مذهل للجنون، ولتغيير شامل لجميع قواعد المنطق وجميع القوانين الاقتصادية"[66].

أكيد أنّ الدكتاتوريين الشموليين اندفعوا ليس عن وعي في طريق الجنون. وبالأحرى لنقول بأنّ الاندهاش أمام الطبيعة المجانية لهياكل الدولة الشمولية ظهرت من الفكرة الخاطئة بأنّنا، باختصار، أمام دولة مثل بقيّة الدول — بيروقراطية، استبداد ودكتاتورية. عندما يعلن القادة الشموليون أنّ البلاد حيث نجحوا للاستحواذ على السلطة ليست في نظرهم سوى القيادة العامة المؤقتة للحركة، ومرحلة لاحتلال العالم، عندما يزعمون بأنّ الانتصارات والهزائم تُعدّ بحسب القرون أو آلاف السنين وأنّ المصالح الكونية تسبق دوما المصالح المحلية، على مستوى الرقعة التي لديهم[67]، فإنّنا نرى أنّ هذه الأقوال تافهة.

---

(66) دوتشير، مصدر مذكور، ص. 326. هذه القولة لها وزنها، إذ تأتي من أحد واضعي السيرة الذاتية لستالين الخيرين إزاءه.

(67) يحب النازيون بالخصوص الاحتساب بالآلاف. فإثباتات هيملر القائلة بأنّ الأس. أس. لا يهتمون إلا "بالمسائل الإيديولوجية التي تقاس أهميتها بحسب العشريات والقرون"، و"أنّهم يخدمون قضية لا تظهر إلا مرّة كلّ ألفي سنة"، وقع تداولها، مع =

إنّ الجملة الشهيرة "القانون هو ما يصلح للشعب الألماني" لم تكن تُستعمل لغايات دعائية لدى الجماهير. ويقولون للنازيين بأنّ "القانون ما هو صالحٌ للحركة"[68]، وأنّ مصلحة البعض والآخرين لا تتزامن على الدوام. لا يرى النازيون أنّ الألمان يكوّنون جنس الأسياد، المالكين للعالم؛ بل على عكس ذلك، يرون ضرورة قيادة هؤلاء، بنفس الدرجة مثل بقية الأمن من طرف جنس من الأسياد، الذي وُلد لتوّه[69]. لم يكن على الإطلاق الألمان هم الذين يشكلون فجر هذا العرق، وإنّما الأس. أس.[70]. "إنّ الإمبراطورية الجرمانية

= قليل من التغييرات، في جميع مراحل عملية التأطير المتوفرة من قبل الأس. أس. هوبتامت – شولونغسامت (*Wesen und Aufgabe der S.S. und der Polizei*, p. 160). بالنسبة للنسخة البولشيفية، أحسن مرجع هو برنامج الأممية الشيوعية، مثلما اقترحه ستالين، منذ 1928، في مؤتمر الحزب بموسكو. هام جدّا هو الارتقاء في الاتحاد السوفييتي إلى رتبة من "ركيزة الحركة العالمية، ومركز الثورة العالمية، وأهمّ عنصر في التاريخ العالمي. وفي الاتحاد السوفييتي تحصل بروليتارية العالم لأول مرة على موطن..." (W. H. Chamberlin, *Blueprint fort World Conquest*, 1946)

(68) نجد هذا التغيير للشعار الرسمي في *Organisationsbuch der N.S.D.A.P.* p. 7.

(69) انظر هيدن، مصدر مذكور، ص. 722. في خطاب ألقاه أمام قادة المستقبل السياسيين يوم 23 نوفمبر 1937، صرح هتلر قائلا : "ليس القبائل البسيطة على نحو سخيف، والبلدان الضيقة، الدول أو السلالات الحاكمة... ولكن الأجناس (القادرة) على التصرّف كغزاة للعالم. ولكن، كجنس ـ على الأقل في مستوى الوعي ـ يمننا أن نصيره" (انظر *Hitlers Tischgesprÿche* ص. 445). وفي تناغم تام مع هذه اللغة المميزة التي لم تكن مجانية، هنالك مرسوم 9 أوت 1941، حيث منع هتلر استعمال مستقبلا عبارة "الجنس الألماني، إذ قد يؤدي هذا إلى "التضحية بفكرة العرق لفائدة المبدأ البسيط للقومية، وإلى تقويض أهمّ الشروط المسبقة للمفاهيم الخاصة بسياستنا على مستوى العرق والشعب" (*Verfügungen, Anordnungen, Bekanntgaben*). إنّه لمن الواضح انّ مفهوم العرق الألماني قد كان يمثل عائقا "للفرز" التدريجي وإلى إبادة العناصر غير المرغوب فيها التي كانت في تلك اللحظة الراهنة متوقعة مستقبلا.

(70) وبالتالي قام هيملر "مبكرا بتأسيس الأس. أس. الجرمانيين في مختلف البلدان، وكان يقول لهم : "لا نترقب منكم أن تكونوا ألمانا بانتهازية. ولكن بالتأكيد ننتظر أن تخضعوا مثالكم القومي إلى هذا المثل العرقي والتاريخي العلي الشأن ألا وهو الرايخ =

العالمية" مثلما يقول هيملر، أو مثلما كاد أن يقولها هتلر، الإمبراطورية "الآرية" العالمية، ليست على أي حال للغد[71]. وبالنسبة "للحركة"، كان من الهام جدّا إبراز أنّه من الممكن خلق عرق بالقضاء على بقية "الأجناس" على أن يقع ربح حرب ذات أهداف محدّدة. ليس ما يثير انتباه الملاحظ الأجنبي "كعرض مذهل للجنون" إلا نتيجة لصدارة شاملة للحركة لا على الدولة فحسب، بل وعلى الأمّة، والشعب، والسلطة التي يتولاها القادة انفسهم. فلماذا لم يقع أبدا من قبل تجربة نظام الحكم الشمولي الذكي، بتجميع شامل [للسلط]، دون تجاوز السلطة في يدي شخص واحد؟ لأنّه ما من مستبدّ عادي كان مجنونا بما فيه الكفاية لإزاحة جميع اعتبارات المصلحة المحدّدة والمحلية ـ اقتصادية، وقومية، وإنسانية، وعسكرية ـ لفائدة واقع خيالي بحت لمستقبل بعيد لا نعرفه.

بقدر ما تظلّ الشمولية في الحكم وفية للمبادئ الأصلية، لا يمكننا أن نستغرب من التماثل المدهش بين العمليات التنظيمية للحركة ومناهج "الدولة الشمولية". إنّ الاختلاف بين أعضاء الحزب ورفاق الدرب المنتشرين في تنظيمات الواجهة، دون أن تزول، يهيئ إلى "إخضاع" جميع السكان، في شكل تنظيمات للمتعاطفين. إنّ التضخم الاستثنائي لعدد المتعاطفين يتمّ تعويضه بتمكين "طبقة" محظوظة ـ بعض الملايين من الأشخاص ـ من القوّة التي يمثلها الحزب، وببعث حزب خارق للعادة، معزز ببعض المئات الآلاف من الأشخاص، يمثلون تنظيمات النخبة. إنّ تعدّد المصالح، وتداخل الوظائف، وتأقلم المتعاطف في علاقاته مع الوضعية الجديدة، تعني فقط أنّ البنية الخاصة

= الجرماني" (هيدن، مصدر مذكور). قد تكون مهمّته مستقبلا تتمثل في التكوين بفضل "التناسل الوفير" "لأسس عرقية" التي بعد 20 أو 30 سنة "قد تمثل كلّ أوروبا مع طبقتها المسيّرة" (خطاب هيملر في اجتماع جنرالات فرق الأس. أس. في بوزن سنة 1943، في **المؤامرة النازية**، الجزء الرابع، 558 وما يليها).

(71) هيملر، مصدر مذكور، ص. 572.

للحركة، بنية من بصل حيث تشمل كلّ موازنة التنظيم الموالي، أكثر نضالية. فيتحوّل جهاز الدولة إلى تنظيم واجهة متكوّن من بيروقراطيين متعاطفين : يكون دورهم للمسائل الداخلية نشر الثقة في جمهرة المواطنين المنتظمين فقط؛ أمّا في الشؤون الخارجية، فتكون مهمّتهم خداع العالم الخارجي غير الشمولي. ويجمع القائد، بصفته المزدوجة كرئيس للدولة ومرشد الحركة، في شخصه المناضل العنيد في أعلى مقاماتها وثقة توحي بها الحالة السويّة.

وتكمن أحدى الفوارق الهامّة بين الحركة الشمولية والدولة الحاملة لنفس الاسم في أنّ الدكتاتور الشمولي يقدر ومن واجبه ممارسة فنون الكذب الشامل بطريقة متماسكة جدّا وعلى مستوى شاسع مثل قائد الحركة. فهي جزء من نتيجة أوتوماتيكية لتطوّر عدد رفاق الدرب؛ ولكن هنالك أيضا انّ تصريحات رجل الدولة لا تتراجع بنفس السخرية مثل تصريحات رئيس حزب دغمائي. ولهذا الغرض يختار هتلر اللجوء دون شك إلى القومية القديمة التي شجبها عديد المرّات قبل صعوده إلى الحكم : كان يسترضي الألمان وغير الألمان، متظاهرا بالقومي المتحمّس، ومعتبرًا بأنّ القومية - الاشتراكية ليست "بضاعة للتصدير" وملمّحا بأنّ الطموحات النازية قد تتحقق عندما تتأكّد المطالب التقليدية للسياسة الخارجية الألمانية القومية ــ الرجوع إلى المناطق التي وقع النازل عنها في معاهدة فرساي، وضمّ النمسا، وإلحاق المناطق الجرمانية في بوهيميا. وكان ستالين أيضا يعتزم مع الرأي العام الروسي والعالم غير الروسي في نفس الوقت عندما اخترع نظريته الخاصة "بالاشتراكية في بلد واحد" واتهم تروتسكي بتبني فكرة الثورة العالمية[72].

(72) يتحدث دوتشير، مصدر مذكور، عن "الحساسية (المتميزة) لستالين إزاء جميع التيارات النفسية الخفيّة... التي جعل من نفسه ناطقها الرسمي" (ص. 292). إنّ العرض الوحيد لنظرية تروتسكي، "الثورة المستمرّة"، يدوّي مثل إنذار شؤم لجيل منهك... يشير ستالين مباشرة إلى رعب هذا الخطر وللشك الذي استحوذ على العديد من البلاشفة (ص. 291).

إنّ الكذب المنهجي على العالم، لا يمكن القيام به بحصانة إلا إذا ما اجتمعت ظروف هيمنة شمولية، وإلا إن جعلت الطبيعة الخادعة للواقع اليومي الدعاية في معظمها غير ضرورية. فقبل الاستحواذ على السلطة، لا تستطيع الحركات أن تستسمح لنفسها حتى عدم تورية أهدافها الحقيقية ـ وعلى كلّ، فإنّ هذه الأخيرة جُعلت لتُلهم المنظمات الجماهرية. ولكن ما إن تمّ اكتساب إمكانية إبادة اليهود مثل البقّ عن طريق الغاز السام، لم يعد ضروريّا إذاعة فكرة أنّ اليهود بقّ[73]؛ وما إن أمكن تدريس تاريخ الثورة الروسية دون الإشارة إلى اسم تروتسكي، صارت الدعاية ضدّ تروتسكي غير مجدية. ولكن لا يمكن "ترقب" استعمال المناهج التي تسمح ببلوغ الأهداف الإيديولوجية إلا تلك "التي يكون فيها الثبات الإيديولوجي شاملا" ـ سواء اكتسب مثل هذا الثبات في معاهد الأممية الشيوعية أو في المراكز الخاصة للتأطير الإيديولوجي النازي ـ حتى إن تواصل إخبار العموم بهذه الأهداف. ففي مثل هذه المناسبات، يتضح بثبات أن لا يفهم المتعاطفون البسطاء ما يحدق إطلاقا[74]. وهذا ما يؤدي إلى المفارقة بأنّ "الجمعية السرية [المعلن عنها] في وضح النهار" لم تعد سريّة في طبيعتها وفي مناهجها إلا بعد أن وقع الاعتراف بها كعضو مكتمل في حظيرة الأمم. وليس هنالك من أمر منطقي في الرفض الذي اتخذه هتلر إزاء جميع المحاولات لتنظيم الحزب وحتى تنظيمات النخبة على أسس سريّة قبل الوصول إلى الحكم. وحتى بعد سنة 1933 لم يبد أي تسرّع لتيسير تحوّل الأس. أس. إلى نوع من الجمعية السرّيّة[75]. كذلك الأمر بالنسبة للأحزاب الشيوعية تحت

---

(73) يمكن لهتلر أن يسمح لنفسه استعمال صيغته المفضلة "لليهودي اللائق" ما إن شرع في إبادتهم، بمعنى في ديسمبر 1941، في *Tischgespräche* ص. 346.

(74) هكذا، استطاع هتلر أن يسمح لنفسه بالتصريح علنا، وهو متوجهة لأفراد القيادة العامة [للجيش] (بلومبارغ، فريتش، رايدير) ولمدنيين من رتبة عالية (نوراث، غورينغ) بأنّه في حاجة إلى فضاء خال من السكان وأنّه يرفض فكرة استعباد شعوب أجنبية. وهذا يؤدي أليا إلى سياسة إبادة لتلك الشعوب، وهو ما لم يتفطن إليه أي ناشر.

(75) بدأ هذا بأمر في جويلية 1934، الذي رفع مجموعة الأس. أس. إلى مصاف منظمة =

هيمنة موسكو، في موقف مضاد تمامًا لسابقيها، فقد أظهرت توجها غريبا لاختيار ظروف السرّيّة، حتى وإن كانت الشرعية الكليّة ممكنة[76]. كلما كانت سلطة الشمولية واضحة، كلما أمست اهدافها الحقيقية سرّيّة. ولمعرفة الغايات القصوى للنظام الهتلري في ألمانيا، يكون من الأفضل الاعتماد على الخطب الدعائية وعلى **كفاحي** أكثر من الحذلقة اللغوية لمستشار الرايخ الثالث؛ وبالمثل، كان من المفترض عدم تصديق جمل ستالين حول "الاشتراكية في بلد واحد"، التي وقع اختراعها في وقت مناسب للاستحواذ على السلطة إثر وفاة لينين، وأخذ بجدية أمر العداوة التي لم يتوان عن إبرازها إزاء البلدان الديمقراطية. وبرهن الدكتاتوريون الشموليون بأنهم أكثر وعي بالخطر المتأصل في مودّة الحياة الطبيعية. وحاولوا تجاوز هذا الخطر بالحفاظ بشكل دائم على الفجوة العظيمة بين الكلمات المطمئنة وواقع النظام، بالتنفيذ عن دراية الطريقة المتمثلة في القيام دوما بضدّ ما نقول[77]. أجاد ستالين فنون التوازن، الذي

= مستقلة في صلب الحزب النازي، وتواصل بمرسوم سرّي جدًا في أوت 1938، المعلن بأنّ تنظيمات الأس. أس. الخاصة، ولا تنتمي وحدات الجمجمة وفرق المواجهة لا للجيش ولا للشرطة؛ فمن واجب فرق الجماجم "أن توضح بعض المهام الخاصة ذات طبيعة أمنية وكانت فرق المواجهة "الوحدة العسكرية الدائمة على ذمّتي حصريا" (**المؤامرة النازية**، الجزء الثالث، 459). وأقرّ امران لاحقين في أكتوبر 1939 وأفريل 1940، قوانين خاصة حول المسائل العامة المتعلقة بجميع أفراد الأس. أس. (نفس المصدر، الجزء الثاني، 184). عندئذ جميع المنشورات الصادرة عن مصلحة التأطير للأس. أس. تظهر إشارات من نوع "للاستعمال من قبل الشرطة حصريا"، "غير مخصص للنشر"، "للمسؤولين حصريا وللمكلفين بالتربية الإيديولوجية". ومن المفيد إقامة جرد ببليوغرافي للأدبيات السرية، والتي تضم العديد من الإجراءات التشريعية، المطبوعة خلال الفترة النازية. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ عدم وجود أي منشور عن الأس. أ. في هذه الأدبيات؛ وهذا دليل ساطع بأنّ الأس. أ. انتهى أمرهم كتنظيم للنخبة، إثر 1934.

(76) Comparer Franz Borkenau, «Die neue Komintern», in *Der Monat*, Berlin, 1949, Heft 4.

(77) إنّ الأمثلة واضحة جدّا وعديدة لكي يقع ذكرها. غير أنّه لا يمكن لهذا التكتيك أن =

يتطلب الكثير من المهارة أكثر من مجرّد الرتابة الديبلوماسية، إلى درجة أنّ البعض من الاعتدال في السياسة الخارجية أو الخطّ السياسي للأممية الشيوعية كانت تقريبا مصحوبة بثبات بتصفيات جذرية في صفوف الحزب الروسي. ويجب فعلا اعتبار ذلك أكثر من صدفة في أنّ سياسة الجبهة الشعبية وتحرير الليبيرالي النسبي للدستور السوفييتي تكونان مصحوبتين بمحاكمات موسكو.

إنّ الحجة الواضحة بأنّ الحكومتين الشموليتين تطمحان إلى احتلال العالم وإلى جعل جميع بلدان الأرض توجد بصفة ملحة في الأدبيات البولشيفية والنازية. ولكن، هذه البرامج الإيديولوجية، الموروثة عن حركات ما قبل الشمولية (أحزاب بقومية فائقة ومعادية للسامية، وبأحلام إمبريالية لعموم الألمان في خصوص النازيين؛ ومفهوم الأمميّة للثورة الاشتراكية في خصوص البولشيفية) ليست حاسمة. إنّ ما هو قطعيّ هو أنّ النظامين الشموليين يديران سياستهما الخارجية بالاعتماد العنيد على فرضية بلوغهما هذا الهدف في فترة أو في أخرى. فلا يتزحزحان عنه أبدا مهما ظهرا قصيّين حتى وإن كان النزاع بين المتطلبات "المثالية" وضروريات الساعة. وإذن لا يعتبران أنّ أيّ بلد بمثابة الأجنبي بالنسبة إليهما؛ بل العكس، كلّ بلد هو حتما جزء من مجالهما . يخلق الوصول إلى الحكم، بما أنّ العالم الوهمي للحركة، في كلّ بلد، اصبح واقعا ملموسا، نمطا مع بقية الأمم يذكّر بوضعية حزب شمولي في ظلّ نظام ليس كذلك : يمكن أن يقع تصدير الواقع الملموس لما هو خيالي، المسنود من سلطة دولة معترف بها عالميّا، بنفس طريقة احتقار البرلمان الممكن توريده في برلمان غير شمولي. وفي هذا الصدد، كان "الحلّ" المقترح قبل الحرب للمسألة اليهودية بمثابة بضاعة التصدير لألمانيا النازية بامتياز : يسمح بطرد اليهود بتصدير صفقة جديدة للنازية نحو البلدان الأخرى؛ فبإرغام اليهود على مغادرة الرايخ دون جوازات سفر ودون مال، يجسمون أسطورة اليهودي الهائم وبإجباره

= تكون مختلطة بهذا التملص من الولاء والصدق اللذين أتى بهما كاتبي السيرة الذاتية لكلّ من هتلر وستالين على أساس أنها بصمات من شخصيتهما.

على إظهار عداوة متصلبة ضدّهم، يخلق النازيون عذرًا للتدخل العاطفي في السياسة الداخلية لجميع الأمم[78].

تجلى، سنة 1940، إلى أيّ حدّ يأخذ النازيون مأخذ الجدّ اوهام المتآمرين الذين يجعلون منهم أسياد المستقبل للعالم، عندما شرعوا، رغم الحاجة، ورغم بختهم الحقيقي جدًا لكي يكتسبوا الشعوب المحتلة في أوروبا، في سياسة إخلاء السكان من المناطق الشرقية دون الأخذ بعين الاعتبار نقص اليد العاملة ولا النتائج الخطيرة التي قد تنتج على المستوى العسكري، والتي ادخلوها إلى البلدان المحتلة لأوروبا الغربية[79]، بأن يقع تصدير قانون عقوبات الرايخ إليها، بمفعول رجعي. وليس هنالك من أسلوب أكثر تطرفا لمعرفة زعم النازية باحتلال العالم سوى بمعاقبة كلّ قول أو عمل مضاد للرايخ الثالث كجريمة الخيانة العظمى، دون تمييز للظرف، والمكان ولا للشخص. فالقانون النازي يعامل جميع الناس وكأنهم يخضعون بالقوّة إلى سلطته القضائية؛ إلى درجة أنّ جيش الاحتلال لم تعد وسيلة للاستعمار الذي يجلب معه قانون المحتلّ الجديد، ولكن الهيئة التنفيذية التي تفرض احترام قانون يُفترض أنّ وجوده مقبول من الجميع.

كانت الفرضية القائلة بأنّ القانون النازي له نفس القيمة خارج حدود المانيا ومعاقبة غير الألمان أكثر من مجرّد وسيلة للقمع. لا ترتعب الأنظمة الشمولية من النتائج المنطقية لاحتلال العالم حتي وإن سارت ضدّ التيار وتكون

---

(78) انظر منشور وزارة الشؤون الخارجية إلى جميع السلطات الألمانية في الخارج في جانفي 1939، في **المؤامرة النازية**، الجزء السادس، 87 وما يليها.

(79) أصدرت الحكومة النازية سنة 1940 أمرا بأنّ جميع الجرائم انطلاقا من الخيانة العظمى إزاء الرايخ إلى "أقوال المحرضين السامة ضدّ الشخصيات المسيرة للدولة والحزب النازي"، يجب ان تُعاقب بأثر رجعي في جميع الأراضي الألمانية المحتلة، سواء كانت من فعل الألمان أو مواليد هذه البلدان. انظر جيليس، مصدر مذكور. وبالنسبة للنتائج الزخيمة لهذا الفعل النازي في بولندا وأوكرانيا، انظر *Trial,* op. cit., vol. XXVI et XXIX.

على حساب مصالح شعوبها الخاصة. منطقيّا، لا يمكن إنكار أنّ مخطط احتلال العالم يتضمّن إلغاء الفوارق بين الوطن-الأمّ الفاتح والمناطق المحتلة، إلى درجة أنّ التمييز بين السياستين الخارجية والداخلية، اللتين ترتكز عليهما جميع المؤسسات وجميع العلاقات الدولية غير الشمولية. وإن تصرف الغازي في كلّ مكان بقسوة شديدة أكثر مما تصرّف لديه، عليه لا محالة معاملة شعبه بقسوة أيضا وكأنّه كان فاتحا أجنبيّا[80]. وإنّه لحقيقي أيضا أن تستحوذ الحركة الشمولية على السلطة تماما بنفس عقلية الفاتح الأجنبي المحتل للبلاد والحاكم لا لفائدة مصلحته ولكن لفائدة أمر ما أو شخص آخر. تصرّف النازيون وفي ألمانيا وكأنّهم غزاة أجانب، عندما حاولوا، بصفة مضادة لجميع المصالح القومية، لا دون بعض النجاح، إلى تغيير هزيمتهم إلى كارثة قومية، تحويل لكلّ الشعب الألماني. وكان أيضا في نيتهم في حالة الانتصار، مواصلة سياستهم للإبادة في صفوف الألمان "غير الصالحين جذريّا"[81].

يظهر أنّ موقفا مماثلا استُلهم من السياسة الخارجية السوفييتية بعد الحرب. فقد كان ثمن عدوانية هذه الأخيرة محظور على الشعب الروسي ذاته : فهي تؤدي إلى التخلي عن القروض الأمريكية الكبرى لما بعد الحرب التي ربما

---

(80) العبارة لكرافشينكو، مصدر مذكور، ص. 303، الذي لاحظ، عند وصفه للوضع في روسيا بعد التصفية الكبرى فيما بين 1936 و1938: لو أنّ غازيا أجنبيّا تمكن من دواليب الحياة السوفييتية... فإنّ التغيير يكون بصعوبة اكثر قسوة وحدّة".

(81) كان هتلر ينوي خلال الحرب إقرار القانون القومي حول الصحّة : "إثر الفحص القومي بالأشعة السينية، يجب على الفوهرر توفير قائمة للأشخاص المرضى، خاصة أولائك الذين يعانون من مرض السلّ والقلب. وعلى أساس القانون الجديد حول الصحة في الرايخ... لا تستطيع هذه العائلات الإقامة بين الجماهير ولم يعد لهم الحقّ للتناسل. وما سيكون مآلها، فإنّ الأوامر القادمة للفوهرر هي التي تقرّر ذلك". لسنا في حاجة أن يكون لنا الكثير من الخيال لكي نتصور نوعية القرارات القادمة. إنّ عدد الأشخاص التي لم يعد لها الحق "الإقامة بين الجماهير" قد يكوّنون جزء هاما من السكان الألمان (**المؤامرة النازية**، الجزء السادس، 175).

تسمح لروسيا بإعادة بناء المناطق المدمّرة وتصنيع البلاد بطريقة منطقية ومنتجة. إنّ إقامة الحكومات الشيوعية في كلّ مكان تقريبا من البلقان واحتلال مناطق شاسعة من الشرق، وبعيدا عن الربح الهام، قللت أيضا من موارد روسيا. ولكن تخدم هذه السياسة دون شكّ مصالح الحركة البولشيفية، التي امتدت إلى منتصف العالم الآهل تقريبا.

ويعتبر الدكتاتور الشمولي، كأحد الغزاة الأجانب، للثروات الطبيعية والصناعية لكلّ بلد، بما في ذلك بلده، كمورد للنهب ووسيلة لتهيئة المرحلة القادمة من التوسع العدواني. وبما أنّ هذه السياسة الاقتصادية للنهب المنظم تتواصل لمصلحة الحركة وليس لمصلحة الأمّة، ولا الشعب ولا البلاد، كمستفيدين بامتياز، فإنهم ليسوا على استعداد لتحديد نقطة تشبع المسار. إنّ الدكتاتور الشمولي مثل الغازي الأجنبي القادم من أيّ مكان، ولناتج نهبه له حظوظ أن لا ينتفع بها أيّ شخص. لا يُحتسب توزيع الغنيمة حسب توطيد الاقتصاد الداخلي للبلاد، ولكن حسب مناورة تكتيكية مناسبة. وبالنسبة للمسائل الاقتصادية، فإنّ الأنظمة الشمولية هي في بلدانهم مثل سحب الجراد الشهيرة. والأمر بأنّ الدكتاتور الشمولي يدير بلاده مثل الغازي الأجنبي جعل الأمور تتفاقم، إذ يضيف إلى الطبيعة القاسية للنظام جدوى التي لا تخدم ظاهريا الاستبداد العامل في وسط خارجي. وكانت الحرب التي قام بها ستالين في أوكرانيا في بداية سنوات 1930 لمرّتين فعالة أكثر من الاجتياح والاحتلال الدموي الشنيع لروسيا من طرف الألمان[82]. لذلك تفضّل الشمولية حكومات

---

(82) إنّ العدد الإجمالي للقتلى الروسيين طيلة أربع سنوات من الحرب تحدّد حسب التقديرات بين 12 و21 مليون. ففي سنة واحدة أباد ستالين، في أوكرانيا لوحدها، حوالي 8 ملايين من الأشخاص (تقديرات تقريبية). انظر *Communism in action*, U.S. Government, Washington 1946, House Document nº 754, p. 140-141

وخلافا للنظام النازي الذي يحتفظ بسجلات دقيقة حول عدد ضحاياه، لا توجد أرقام مؤكدة للملايين من الأشخاص الذين قتلوا في النظام الروسي. ولكن الرقم الآتي، الذي ذكره سوفارين، مصدر مذكور، ص. 669، له بعض الثقل، بما أنّه صادر عن =

كيسلينغ على الهيمنة المباشرة رغم المخاطر الواضحة لمثل هذه الأنظمة.

ليس المزعج مع الأنظمة الشمولية أنّها تتلاعب بالسلطة السياسية بطريقة غير رحيمة بالخصوص، ولكن يزول، خلف سياستهم مفهوم جديد كليّا للحكم، دون سابقة؛ كما أنّه وراء كلّ هذه الواقعية السياسية يوجد مفهوم جديد كليّا، دون سابقة، للواقع. إنّه لأعلى ازدراء للنتائج المباشرة عوضا عن العناد؛ غياب للجذور وإهمال للمصالح القومية عوضا عن المشاعر القومية؛ احتقار لاعتبارات ذات طابع منفعي عوضا عن متابعة رعناء لمصلحة شخصية، بمعنى عقيدة وفيّة لعالم إيديولوجي وهمي، عوضا عن شهية للسلطة ــ كلّ هذا أقحم في السياسة الدولية عنصرًا جديدًا، الأكثر إثارة للقلق ممّا قد تكون عليه العدوانية المحضة.

تكمن السلطة، مثلما تتصوّرها الشمولية في القوّة التي يرشح بها التنظيم. ولا يرى ستالين في كلّ مؤسسة، مستقلة عن وظيفتها الحقيقية، سوى "همزة وصل بين الحزب والشعب"[83]. كان يعتقد بإخلاص أنّ الكنز الثمين للاتحاد السوفييتي لا يكمن في ثروات أرضه أو في القدرة الإنتاجية ليده العاملة الضخمة، بل في "كوادر" الحزب[84] (بمعنى الشرطة). ومثله، يرى هتلر، منذ

= فالتر كريفيتسكي الذي كانت له إمكانية الوصول إلى المعلومات الموجودة في ملفات الشرطة السريّة. حسب هذه الأرقام، يترقب الاحصائيون السوفييت أن يبلغ تعداد 1937 الـ171 مليون نفر ولكنه أظهر في الواقع أنّه لا يوجد سوى 145 مليون. هذا ما يبيّن وجود عجز ديموغرافي بــ 26 مليون، رقم لا يضمّ الخسائر المذكورة أعلاه.

(83) دوتشير، مصدر مذكور، ص. 256.

(84) يذكر سوفارين، مصدر مذكور، ص. 305 هذه الكلمات لستالين عندما كان الرعب في اوجه سنة 1937: "يجب أن تترفعوا حتى تدركوا أنّ، من أهمّ المكتسبات الثمينة في العالم، أهمّ مكسب حاسم هو الإطارات" وتبيّن جميع الروايات أنّ الشرطة السرية في روسيا هي التي يمكن اعتبارها تنظيم النخبة للحزب. وهي ميزة تؤكد أنّه منذ بداية سنوات 1920 لم يقع انتداب أعضاء الشرطة السرية "على أسس التطوّع"، ولكن يقع اختيارهم من صفوف الحزب. أضافة إلى ذلك، "لا يمكن اعتبار الشرطي السرّي كوظيفة" (انظر باك وغودين، مصدر مذكور، ص. 160).

1929، "العمل العظيم" للحركة باعتبار أنّ "ستين ألف رجل" أصبحوا، عندما ننظر إليهم من الخارج، شخصا واحدا تقريبا، وأنّ هؤلاء الأعضاء هم في الحقيقة متماثلون، ليس فكريّا فحسب، بل وكذلك بتقاسيم الوجه التي صارت متشابهة تقريبا. "انظر إلى هذه الأعين الساخرة، إلى هذا الحماس المتعصب وستكتشفون... كيف أنّ مئات الآلاف من الرجال توصلوا في الحركة إلى شكل واحد وأوحد"[85]. وقع حلّ كلّ جمعية، كانت حاضرة في ذهن الرجل الغربي، بين السلطة وخيرات الأرض، والرخاء، والكنوز، والثروات، في نوع من الآلية غير الملموسة، التي تولّد السلطة لدى كلّ حركة مثل يولّد الاحتكاك أو التيارات الكلفانية الكهرباء. إنّ التمييز الشامل للدول بين البلدان المالكة والبادان العاملة هو أكثر من شيء ديماغوجي؛ فكلّ من يقومون بها هم مقتنعون فعلا بأنّ السلطة المتأتية من الموارد المادية تكون تافهة؛ وأنّ السلطة الحقيقية وحدها هي التي ترتكز على نمط تنمية سلطة التنظيم. فبالنسبة لستالين، كان النمو والتطوّر المستمرّ للتأطير البوليسي أهمّ دون قياس من نفط باكو، والفحم والمعدن الخام للأورال، ومن حبوب أوكرانيا والثروات الممكنة التي تضمّها سيبيريا – وباختصار أكثر من تطوير الجهد الروسي. إنّها نفس العقلية التي قادت هتلر إلى التضحية بكلّ ألمانيا لفائدة تأطير الأس. أس.: فقد تفطن إلى الهزيمة، ليس عندما أمست المدن الألمانية تحت الأنقاض وأنّ القوّة الصناعية قد دُمّرتن وإنما عند العلم بأنّهم غير قادرين على الاعتماد على فرق الأس. أس.[86]. فبالنسبة لرجل يعتقد بكلّ قوّة في المنظمة ضدّ جميع المعطيات المادية البسيطة؛ والذي يقيّم، إضافة إلى ذلك، بالقرون الانتصار المحتمل لمشروعه، فالهزيمة لا تكمن في كارثة عسكرية ولا في وعيد بالمجاعة للسكان، ولكن فقط في تدمير تنظيم

(85) مأخوذ من هيدي، نفس المصدر، ص. 256.

(86) حسب الروايات المتعلقة بالاجتماع الحاسم، قرّر هتلر الانتحار بعد ان علم بأنه لم يعد في الإمكان التعويل على فرق الأس. أس. انظر H.R. Trevor-Report, *The Last Days of Hitler*, 1947, p. 116 s.

النخبة، المفترض القيام، يومًا بعد يوم، بتحقيق في النهاية ــ إن كانت هنالك نهاية ــ مؤامرة الهيمنة العالمية.

إنّ الطبيعة غير الشكلية للدولة الشمولية، وجهلها المتعمّد للمصالح المادية، وتحرّرها إزاء دافع الربح، وتصرفاتها غير النفعية عموما، ساهمت، اكثر من أيّ عامل آخر، في جعل السياسة المعاصرة لا يمكن تقريبا التنبؤ بها. إنّ عدم ملاءمة العالم غير الكياني لفهم العقلية التي تتصرف باستقلالية عن كلّ عمل محسوب على وتيرة الرجال والمعدات، غير مبالية تماما بالمصلحة القومية وبرخاء شعبه، يتضح بمثابة معضلة غريبة حيث يُحبس قرار الحكم : كلّ من يفهم جيّدا الكفاءة الرهيبة للمنظمة وللشرطة الشمولية لهما قابلية على تضخيم القوّة المادية للبلدان الشمولية؛ وأولئك الذين، على العكس، يفهمون عدم الكفاءة المدمّرة للاقتصاد الشمولي بأنّه قريب جدّا الاستخفاف من السلطة الخيالية الممكن ولادتها في ازدراء لكلّ العوامل الماديّة.

2 - الشرطة السريّة

لا نعرف، إلى هذا الحدّ، سوى شكلين حقيقيين للهيمنة الشمولية : الدكتاتورية القومية-الاشتراكية بعد 1938، والدكتاتورية البولشيفية منذ 1930. يختلف هذان الشكلان من الهيمنة أساسا عن غيرها من أشكال النظام الدكتاتورين الاستبدادي أو الغاشم. وإن كانت حقيقة علاقة القرابة التي تربطهما بدكتاتوريات الأحزاب، فإنّ ملامحهما، فيما لديهما من شمولي أساسا، جديدة ولا يمكن ربطهما بأنظمة الحزب الواحد. لم يكن فحسب هدف أنظمة الحزب الواحد الاستحواذ على جهاز الدولة : فهو أيضا، بتعيين أعضاء الحزب في جميع المراكز، ينهي عملية الاستيعاب التامّ للدولة والحزب، بدرجة أنّه بعد السيطرة على الحكم يصير الحزب نوعا من التنظيم للدعاية لفائدة الحكومة. ليس هذا النظام شاملا إلا في اتجاه سلبي : لا يسمح الحزب الحاكم وجود أيّ حزب آخر، ولا أيّ معارضة، ولا أيّ حرية للرأي السياسي. وما إن في السلطة

حتى تترك دكتاتورية الحزب علاقة القوّة الموجودة أصلا بين الدولة والحزب سليمة. تمارس الحكومة والجيش نفس السلطة مثل من قبل. وتتمثل "الثورة" فقط فيما يلي وهو أنّ المراكز الحكومية هي من الآن فصاعدًا خاضعة لأعضاء الحزب. وفي نفس الحالات المماثلة، يرتكز نفوذ الحزب على الاحتكار المضمون من طرف الدولة ولا يملك الحزب إطلاقا مركز القرار المستقل.

إنّ الثورة المُقامة من طرف الحركات الشمولية بعد أن استحوذت على السلطة هي ذات طبيعة خلافا لذلك أكثر تطرفا. فمنذ البداية، تعمل على الحفاظ على الفوارق الأساسية بين الدولة والحركة، وعلى منع أن يقع ابتلاع المؤسسات "الثورية" من طرف الحكومة[87]. وبذلك فإنّ الصعوبة المتمثلة في السيطرة على جهاز الدولة دون أن يمتزج وقع رفعها : يكفي تحديد من هم في درجة ثانوية للحركة، حقّ الارتقاء في هرم الدولة. يقع استثمار جميع السلط الحقيقية في مؤسسات الحركة، وتوجد خارج الأجهزة الحكومية والعسكرية. ففي صلب الحركة، التي تظل المركز الفاعل في البلاد، تُتخذ جميع القرارات. وأحيانا، لا يقع إعلام الإدارة الرسمية بما يحدث. إنّ أعضاء الحزب الطامحين الارتقاء إلى منصب وزير دفعوا أيضا جميعهم دون استثناء طموحاته "البورجوازية" : فقد فقدوا تأثيرهم على الحركة في نفس الوقت وثقة القادة.

تستعمل الشمولية في السلطة الدولة كواجهة، معدّة لتمثيل البلاد في عالم غير شمولي. وعلى هذا النحو، تكون الدولة الشمولية الوريثة المنطقية للحركة

---

(87) يقوم هتلر دائما بتعاليق حول العلاقات بين الدولة والحزب، ويؤكد دوما على بأنها ليست الدولة، وإنما العرق، أو "الطائفة الموحدة للشعب"، هي التي تضمّ أهمية أساسية. (راجع الخطاب المذكور أعلاه، والذي وقع إعادة طبعه كملحق في *Tischgesprìche*). وفي خطابه أمام الحزب في نورمبارغ سنة 1935، وفّر لهذه النظرية معنى مكثفا. "ليست الدولة هي التي تحكمنا، بل نحن الذين يحكمون الدولة". ومن الطبيعي أنّه عمليا تكون مثل سلطة التسيير هذه مستحيلة إلا إذا ما ظلت مؤسسات الحزب مستقلة عن مؤسسات الدولة.

بنفس الاسم، التي تستعير منها التنظيم والبنية. يتعامل القادة الشموليون مع الحكومات غير الشمولية بنفس الطريقة التي يتعاملون بها مع أحزاب البرلمان أو المهام الداخلية للحزب قبل الوصول إلى السلطة. فها هم من جديد في مواجهة أمام مشكل مزدوج لحماية العالم الوهمي للحركة (أو البلد الشمولي) من تأثير الوقائع موفرين لأنظار العالم الخارجي العادي وجه التطبيع والحكمة.

وأعلى من الدولة وخلف واجهات السلطة الظاهرية، وفي غياهب تعدّد المصالح، التابعة لكلّ تحولات السلطة وفي ظلّ فوضى عدم الجدوى، يوجد جوهر الحكم في البلاد : هي المصالح المجدية كثيرا والشديدة الاطلاع للشرطة السرّية[88]. إنّ التركيز على الشرطة كهيكل وحيد للسلطة، وفي الظاهر، الجهل المتعمّد للإمكانية الهامة جدّا ظاهريا للجيش – وهي عناصر متميّزة لجميع الأنظمة الشمولية – يمكن أيضا تفسيرها جزئيا بالطموح الشمولي لتسيير العالم، بإلغاء الفارق بين البلد الأجنبي والوطن بصفة واعية، بين الشؤون الخارجية والداخلية. كانت القوات العسكرية، المُدرّبة لمقاومة معتد خارجي، دائما أداة مشكوك فيها في آفاق الحرب الأهلية : ذلك أنّه حتى في وضعية شمولية، فهي لا تقبل اعتبار شعبها بعين الغازي الأجنبي[89]. غير أنّ أهمّ من ذلك في هذا الصدد هو أنّ قيمتها تصير محلّ شك، حتى في حالة الحرب. وبما أنّ القائد الشمولي يوجّه سياسته وفقا لحكومة عالمية فرضية، فيعامل ضحايا اعتدائه بقسوة مثل [معاملة] الثوّار، المتهمين بالخيانة العظمى : وإذن فهو يفضّل حكم المناطق المحتلّة بمساعدة الشرطة، وليس القوات المسلحة.

---

(88) يشير Otto Gauweiler, *Rechtseinrichtungen und Rechtsau,gaben der Bewegung*, 1939 بالخصوص بأنّ الموقف الخاص لهيملر كقائد للأس. أس. ورئيس للشرطة الألمانية يعتمد على أنّ ما حققته إدارة الشرطة هو "الوحدة الحقيقية للحزب والدولة"، التي لم يقع بلوغها في أي موقع آخر في الحكومة.

(89) خلال ثورات الفلاحين في سنوات 1920 في روسيا، رفض فوروشيلوف، على ما قيل، منح مساندة الجيش الأحمر؛ هذا ما أدّى إلى تكوين فرق خاصة من الشرطة السريّة للقيام بالعمليات التأديبية. انظر سيليغا، مصدر مذكور، ص. 95.

وحتى قبل الاستحواذ على السلطة، فإنّ الحركة لديها شرطة سريّة ومصلحة للتجسّس مع تفرعات في مختلف البلدان. وتلقى هؤلاء الأعوان، فيما بعد، الكثير من المال والنفوذ أكثر من مصالح المخابرات العادية للجيش وصاروا أحيانا الرؤساء السريين للسفارات والقنصليات في الخارج(90). كانت مهامهم الأساسية تكوين الطابور الخامس، وتسيير تشعبات الحركة، والتأثير على السياسات الداخلية للبلدان المتتالية، وبصفة عامة تهيئة كلّ شيء إلى حين يستطيع فيها القائد الشمولي – إثر قلب الحكومة أو انتصار عسكري - أن يشعر جهرًا بأنّه في مقرّه. وبعبارات أخرى، فإنّ التفرعات الدولية للشرطة السريّة هي همزة الوصل الذي يسمح بتحويل، على ما يبدو، السياسة الخارجية للدولة الشمولية إلى قضية داخلية للحركة الشمولية فرضيّا.

ولكنّ هذه المهام التي لا تقوم بها الشرطة السريّة، قصد تهيئة الطوباوية الشمولية للهيمنة العالمية، ثانوية مقارنة بالمهام التي تتطلب التحقيق الآني للوهم الشمولي في بلد واحد. كان بالطبع للدور المهيمن للشرطة السريّة في السياسة الداخلية للبلدان الشمولية الكثير في المفهوم الخاطئ الذي استساغه الرأي العام عن الشمولية. تعتمد جميع الأنظمة الاستبدادية على المصالح السريّة وتشعر بأنّها مهدّدة كثيرا من قبل شعوبها أكثر من غيرها. ولكن، هذا التماثل بين الشمولية والاستبداد لا يتساوى إلا بعبارات تمهيدية للحكم الشمولي، كلما وُجدت معرضة سياسية. وفي هذا الصدد مثلما هو الأمر في غيره، تستفيد الشمولية من المفاهيم الخاطئة لغير الشموليين وتشجعهم عن وعي، حتى وإن كان ذلك بقليل من التملق. تبنى هيملر، في خطابه الشهير أمام قيادة الجيش سنة 1937، دور المستبد العادي عندما شرح التضخم المستمر لقوّات الأمن بضرورة ضمان وجود

(90) في سنة 1935، تلقى أعوان الغيستابو في الخارج 20 مليون مارك بينما اكتفت مصلحة المخابرات للجيش بميزانية من 8 ملايين. انظر بيار ديهيلوت، **غيستابو**، باريس، 1940، ص. 11.

"مكان رابع للعمليات في حالة حرب، داخل ألمانيا"[91]. ونجح ستالين، في نفس الوقت تقريبا، إلى اقناع جزئيا الحرس البولشيفي القديم، ـ وكان في حاجة "أن يعترف" هؤلاء بذلك ـ بأنّ تهديدا بالحرب يتصيّد الاتحاد السوفييتي : كانت الظروف إذن خطيرة ومن واجب البلد أن يظلّ موحّدًا، حتى ولو في ظلّ مستبدّ. كان الجانب الملفت للانتباه لهذه التصريحات أنّهما حدثتا بعد انقراض كلّ معارضة سياسية : وهكذا واصلت المصالح السريّة التطوّر بينما لم يعد هنالك في الحقيقة معارضين للتجسس عليهم. وعندما قدمت الحرب، لم يعد هيملر في حاجة، ولم يستعمل، إلى فرق الأس. أس. في ألمانيا، وإلا لسير عمل المعتقلات ومراقبة العمل الإجباري للأجانب. وقع استعمال الجزء الكبير من جيش الأس. أس. في الجبهة الشرقية حيث وقع استعمالها في "مهمّات خاصة" ـ عادة المجازر ـ وتعزيز السياسة التي لا تتناسب أحيانا والهرم الإداري النازي، سواء العسكري أو المدني. ومثل الشرطة السريّة في الاتحاد السوفييتي، تأتي تنظيمات الأس. أس. عادة بعد أن قامت الجيوش بالسيطرة على الأرض المحتلة وتمكنت من القضاء على المعارضة السياسية العلنية.

ولكن في المراحل الأولى من النظام الشمولي، تواصل الشرطة السريّة وتنظيمات النخبة للحزب لعب دور مماثل للدور الذي لعبته تحت ظلّ أشكال أخرى من الدكتاتوريات، في أنظمة الرعب المعروفة في الماضي. ليست القسوة المفرطة لمناهجهم دون مساواة إلا في تاريخ البلدان الغربية المعاصرة. وفي المرحلة الأولى، يترافق عموما إزاحة الأعداء السرّيين ومطاردة قدماء المعارضين بالتأطير الإيديولوجي لجميع السكان في منظمات الواجهة وبإعادة تربية قدماء أعضاء الحزب لمصالح الجوسسة الاختيارية : هكذا لم يعد التعاطف المشكوك فيه للمناصرين الخاضعين للتأطير قادرًا على إثارة مخاوف إطارات

---

(91) انظر **المؤامرة الألمانية**، الجزء الرابع، 616 وما يليها.

الشرطة المدربين للغرض. فعند هذا الحدّ أصبح الجار شيئا فشيئا عدوّا، أكثر خطورة من الأعوان الرسميين للشرطة المعيّنين، بالنسبة لمن، صدفة، يضمر "أفكارا خطيرة". وتأتي نهاية المرحلة الأولى بالقضاء على كلّ مقاومة منظمة، علنية وسريّة. ويمكننا تحديد التاريخ في سنة 1935 تقريبا بالنسبة لألمانيا وحوالي 1930 فيما يخصّ روسيا السوفييتية.

وما إن انتهت عملية إبادة الأعداء الحقيقيين وبدأت عملية ملاحقة "الأعداء الموضوعيين"، عندها فقط أصبح الذعر المادة الأساسية للأنظمة الشمولية. وبدعوى بناء الاشتراكية في بلد واحد، واستعمال منطقة ما كمخبر لتجربة ثورية، أو أيضا لتحقيق المجتمع الوطني، وهو الزعم الثاني للشمولية، والادعاء بالهيمنة الشاملة، يُسجل في الوقائع. ورغم أنّ الهيمنة الشاملة ليست ممكنة بشرط نشر حكمها على العالم بأسره، برهنت الشمولية بأنّ هذا الجزء من الطوباوية الشمولية يمكن أن تتحقّق على أحسن حال تقريبا، إذ تكون وقتيّا مستقلة عن الهزيمة أو النصر. وبذلك يمكن أن يعرف هتلر الحبور، أثناء النكسات العسكرية، بإبادة اليهود وبإقامة مصانع الموت. لا تهمّ النتيجة النهائية : فدون الحرب، قد لا يكون ممكنًا "حرق الجسور" وتحقيق بعض أهداف الحركة الشمولية(92).

تعمل تنظيمات النخبة للحركة النازية و"إطارات" الحركة البولشيفية على الهيمنة الشاملة أكثر من العمل على أمن النظام في الحكم. وبما أنّ كلّ ادعاء شمولي لتسيير العالم هو، ظاهريّا فقط، بنفس طبيعة التوسع الإمبريالي، كذلك **يظهر** أنّ الادعاء فقط إلى الهيمنة الشمولية عادية بالنسبة لمن يدرس الاستبداد. إن كان الفرق الأساسي بين التوسع الشمولي والتوسع الإمبريالي مرتبطًا بعدم اعتراف الأوّل لأيّ اختلاف بين الوطن والبلد الأجنبي، فإنّ الفرق الأساسي بين الشرطة السريّة المستبدة والشرطة السريّة الشمولية يخضع إلى أنّ الثانية لا تطارد

---

(92) انظر الهامش رقم 274.

الأفكار الخفيّة ولا تستعمل الطرق القديمة للمصالح السريّة، ألا وهي التحرش[93].

وبما أن الشرطة السريّة الشمولية تشرع في العمل بعد تهدئة البلاد، فتظهر دوما وكأنّها تافهة كليّا بالنسبة للملاحظين الأجانب ـ إلا إذا ما دفعتهم إلى تصوّر على خطأ وجود مقاومة سريّة[94]. ليس عدم جدوى المصالح السريّة بالأمر الجديد. فهي دوما مهووسة بحاجتها أن تبرهن على جدواها وأن تحافظ على مكانتها، عندما يقع إنجاز المهمّة التي من أجلها أنشئت. فقد جعلت المناهج المُستعملة لهذه الغاية لدراسة الثورات تاريخيّا مهمّة لا محالة صعبة. ويظهر، على سبيل المثال، أنّه في ظلّ حكم لويس-نابوليون لم تقع أيّ عملية معادية للحكومة لم يقع استلهامها من الشرطة السرّيّة نفسها[95]. وبنفس الطريقة، يوحي دور الأعوان السرّيين [المندسين] في جميع الاحزاب الثورية في روسيا القيصرية أنّه دون "اقتراحات" أعمال الإثارة فإنّ سيرورة الحركة الثورية الروسية

---

(93) يطلق موريس لابورت، **تاريخ الأوكرانا**، باريس 1935 على منهج التحرش اسم "الحجرة الأولى" لهيكل الشرطة السريّة (ص. 19).
وفي روسيا السوفييتية، وقع استعمال التحرّش، وهو بعيد كلّ البعد عن السلاح السرّي للشرطة السريّة، كطريقة عمومية الأكثر انتشارا للنظام قصد معرفة مستوى تقبل الرأي العام. إنّ اشمئزاز السكان للانتفاع من الدعوات التي تشمله للقيام بالنقد، أو ردّ الفعل للفترات "الليبيرالية" القصيرة في نظام الرعب، تبيّن بأنّ مثل هذه الحركات يقع تقبلها من طرف الجماهير كنوع من الإثارة. لقد أصبحت الإثارة الترجمة الشمولية للاستشارات الانتخابية.

(94) هامة جدّا في هذا الصدد المحاولات التي يقوم نها الموظفون المدنيون النازيون للتقليص في ألمانيا من كفاءة وموظفي الغيستابو بالاعتماد على أنّ عملية نشر النازية قد وقع تحقيقها في البلاد. وبالتالي اضطر هيملر، الذي كان عندئذ يريد تطوير المصالح السريّة (سنة 1934 تقريبا) إلى تهويل الخطر القادم من "أعداء الداخل". انظر **المؤامرة النهضوية**، الجزء الثاني، 259؛ الجزء الخامس، 205؛ الجزء الثالث، 547.

(95) Voir Galtier-Boissière, *Les Mystères de la police secrète française*, 1938, p. 234.

تكون أقلّ نجاحا[96]. وبعبارات أخرى، ساهمت الإثارة كثيرا في الحفاظ على تواصل التقاليد على أن يقع تحطيم التنظيم الثوري في عدّة مناسبات.

يظهر أنّ الدور الغامض للاستفزاز هو أحد الأسباب التي حرضت القادة الشموليين على صرفه. أضف إلى ذلك، يؤدي اللجوء إلى الإثارة حتما الفرضية القائلة بأنّ الشك غير كاف لكي يفضي للاعتقال والعقاب. لم يفكر أبدا أيّ قائد شمولي، وهذا واضح، في الظروف التي قد يلجؤون فيها إلى الاستفزاز للإيقاع بعدوّ مفترض في شباكهم. ولكن الأهمّ بكثير من بين هذه الاعتبارات التقنية هو الشأن بأنّ الشمولية حدّدت إيديولوجيا أعداءها قبل استحواذها على السلطة: وبذلك ألم يقع تحديد أنماط "المشتبه بهم" حسب معلومات الشرطة؛ وبذلك ألم يكن اليهود في ألمانيا النازية، وليس أكثر من أحفاد الطبقات المسيرة القديمة لروسيا السوفييتية، مشتبها بهم بالقيام بأنشطة معادية: فقد وقع اعتبارهم بمثابة الأعداء "الموضوعيين" للنظام، طبقا لإيديولوجية هذا الأخير. إنّ الفرق الأسمى بين بين الشرطة السريّة الاستبدادية والشرطة السريّة الشمولية هو الاختلاف الذي يفصل بين "المشتبه به" و"العدوّ الموضوعي". ويتحدّد هذا الأخير حسب الخط السياسي للحكومة وليس حسب الرغبة التي لديه لإسقاطه[97]. لا يوجد أبدًا شخص تقدر أفكاره الخطيرة على إثارة الشكوك أو

(96) يظهر في نهاية الأمر أنّه ليس عرضا أن شرعت الأوكرانا سنة 1880 مرحلة النشاط الثوري غير المتكافئ في روسيا. ولإقرار جدواها، استوجب الامر تنظيم اغتيالات، وقام أعوانها "رغم انفهم خدمة أفكار من يقومون الابلاغ عنهم... وإن وقع توزيع منشور من طرف عون من الشرطة، أو وقع تنفيذ عملية اغتيال وزير من طرف [اليهودي] آزاف، فالنتيجة مماثلة (م. لابورت، مصدر مذكور، ص. 25). وأكثر من ذلك، يظهر أنّ أهمّ عمليات القتل ـ ستوليبين وبلاهفي ـ كانت من أعمال الشرطة. والامر الحاسم للتقاليد الثورية هو أنّه في فترات السكينة يقوم أعوان الشرطة "بإثارة الهمم وحفز الحماسة" لدى الثوريين (نفس المرجع، ص. 71). انظر أيضا Bertram D. Wolfe, *The Who made a Revolution: Lenin, Trotsky, Stalin*, 1848 مسميا الظاهرة "باشتراكية الشرطة".

(97) أقام هانس فرانك، الذي أصبح فيما بعد الحاكم العام لبولندا، فرقا نموذجيّا بين =

يبرّر ماضيه الشبهات التي تحوم حوله؛ فهو "حامل لتوجهات" مثلما يحمل غيره مرضا[98]. وبصفة ملموسة، يتصرف القائد الشمولي مثل إنسان يشتم غيره بذلك بعناد، إلى أن يعرف من في آخر الدنيا بأنّ هذا الأخير عدوّ له : عندئذ يستطيع، بقليل من الفرص أن يُصدّق، قتله مدّعيا الدفاع الشرعي. أكيد أنّ الأمر ملخص نوع ما، ولكنه مقبول ــ وكأنّ كلّ شخص يعلم بذلك، وكانت له الفرصة أن يلاحظ كيف أنّ بعض الوصوليين المحظوظين بإزاحة خصومهم.

إنّ إقحام مفهوم "العدوّ الموضوعي" حاسمة بالنسبة للأنظمة الشمولية أكثر من التعريف الإيديولوجي للأنماط التي تماثلها. وإن لم تكن الكراهية لليهود أو البورجوازيين، لأمكن للأنظمة الشمولية، بعد التحضير للجريمة الفريدة والعظيمة، أن يعود، مثلما سبق، إلى قواعد الحياة والحكم العاديين. ومثلما نعلم، العكس هو الصحيح. صمدت طبقة الأعداء الموضوعيين أمام المعارضين الأوائل، المعروفين إيديولوجيا، للحركة. ووقع اكتشاف أعداء موضوعيين جدد وفقا لتغييرات الظرفية. وهكذا، اتخذ النازيون، قبل الانتهاء قريبا من إبادة

= شخص "خطير على الدولة" وشخص "معاد للدولة". تفيد التسمية الأولى سمة موضوعية، مستقلة عن الإرادة والسلوك؛ ليست الشرطة السياسية النازية معنية بالأعمال المعادية للدولة، ولكن "بجميع المحاولات ــ مهما كان هدفها ــ التي تضع بآثار الدولة في خطر". انظر *Deutsches Verwaltungsrecht* ص .420-430. الترجمة مستخرجة من **المؤامرة النازية**، الجزء الرابع، 881 وما يليها. وحسب عبارات ماونز، مصدر مذكور، ص. 44: بالقضاء على الأشخاص الخطيرين، ترمي الإجراءات الأمنية إلى الحفاظ على الدولة من خطر على المجموعة الوطنية، بغض النظر عن كلّ جريمة التي قد وقع اقترافها من هؤلاء الأشخاص. إنها مسألة للتوقي من الخطر **الموضوعي**".

(98) يقول ر. هوإهن، أحد الحقوقيين النازيين، وعضو الأس. أس.، حسب إعلان وفاة لرانهارد هيدريش، الذي كان، قبل أن يحكم تشيكوسلوفاكيا، أحد المعاونين المقربين من هيملر، يقول بأنّ أعداءه "ليسوا مثل الأشخاص، ولكن مثل حاملي مسارات تضع الدولة في خطر وبالتالي فهم مثل المنبوذين من المجموعة الوطنية. انظر :
Deutsche Allgemeine Zeitung du 6 juin 1942; tiré de E. Kohn-Bramstedt, *Dictatorship and Political Police*, Londres, 1945.

اليهود، الإجراءات الأولية الضرورية لإبادة الشعب البولندي، بينما كان هتلر ينوي هلاك البعض من الفئات الألمان[99]. كذلك الأمر بالنسبة للبلاشفة الذين استأثروا أوّلا بأبناء وأحفاد قدماء الطبقات المسيّرة، مطبقين كليّا رعبهم على كبار الملاكين (بداية سنوات 1930)؛ وتلا هؤلاء فيما بعد الروس من أصول بولندية (فيما بين 1936 و1938)، والتاتار وألمان الفولغا خلال الحرب، وقدماء مساجين الحرب ووحدات الاحتلال للجيش الأحمر إثر الحرب، والطائفة اليهودية لروسيا إثر تأسيس الدولة اليهودية. لم يكن اختيار مثل هذه الفئات اعتباطيّا على الإطلاق : بما أنّه يقع إعلام الجمهور بهم ويستعملونهم لغايات دعائية في الخارج، فمن الواجب أن يكونوا من الأعداء المنطقيين. ويمكن أن يكون اختيار فئة معينة نتيجة لبعض الحاجيات تشعر بها الحركة في مادة الدعاية، حتى تتمدّد : وهكذا كان الأمر، على سبيل المثال، تماما بظهور معاداة جديدة للسامية حكومية في الاتحاد السوفييتي؛ كانت تعتزم دون شك الحصول على التعاطف في البلدان الأوروبية التابعة. وتندرج المحاكمات ذات الفرجة العظيمة، حيث طُلبت اعترافات غير موضوعية بالإثم من قبل الأعداء المكشوف عنهم "موضوعيا" في نفس السياق. إنّ أحسن التمثيليات هي تلك التي يظهر فيها الممثلون الحاصلون على تأطير إيديولوجي شامل : ذلك يجعلهم فعلا قادرين على فهم "شخصيّا" خبثهم "الموضوعي" الخاص وعلى الاعتراف

---

(99) انطلاقا من سنة 1941، وقع، خلال اجتماع لقيادة الجيش في المقرّ الرئيسي لهتلر، اقتراح تطبيق الإجراءات التي وقع إعدادها لليهود في المعتقلات على الشعب البولندي : تغيير الأسماء بالنسبة لمن كانوا من أصول ألمانية؛ الإعدام للعلاقات الجنسية بين الألمان والبولنديين؛ ضرورة حمل شارة بحرف P في ألمانيا شبيهة بالنجمة الصفراء لليهود. انظر **المؤامرة النازية**، الجزء الثامن، 237 وما يليها ويوميات هانس فراك في *Trial,* مصدر مذكور الفصل التسع والعشرين، 683. طبعا، بدأ البولنديون مبكرا يتخوفون من المآل الذي سيشملهم، إثر الانتهاء من إبادة اليهود (**المؤامرة النازية**، الجزء الرابع، 916). حول مشاريع هتلر في خصوص الشعب الألماني، انظر الهامش رقم 292.

"لفائدة القضية"[100]. إنّ مفهوم "العدوّ الموضوعي"، حيث تتغير هويته حسب الظروف ـــ إلى درجة أنّه إذا ما وقع القضاء على فئة، يمكن إعلان الحرب على أخرى ـــ يتماثل فعلا مع وضع متكرّر العديد والعديد المرّات من طرف القادة الشموليين: ليس نظامهم، بأي معنى تقليدي، حكومة؛ بل هو حركة التي في نموّها لا تتوانى من الاصطدام بحواجز جديدة لإزاحتها. وإن تجرّأ أحدهم، من داخل النظام الشمولي، الحديث عن فكر قانوني، فإنّ فكرته المركزية تكون فكرة "العدوّ الموضوعي".

وفي علاقة وطيدة بهذا التحوّل المفاجئ للمظنون فيه إلى عدوّ موضوعي، يكون تغيير موقف الشرطة السريّة في الدولة الشمولية. لذلك وقع دوما اعتبار مصالح الشرطة السريّة باستحقاق دولة وسط الدولة، وليس في الأنظمة الاستبدادية فحسب، بل وأيضا في ظلّ حكومات دستورية أو شبه دستورية. إنّ مجرّد اكتساب معلومات سريّة منح دوما لهذا القطاع أسبقية حاسمة على جميع بقية قطاعات الإدارة؛ فهو يمثل دوما تهديدًا واضحًا لأعضاء الحكومة[101]. وعلى عكس ذلك، فإنّ الشرطة الشمولية في تبعية تامّة لإرادة القائد: هو الوحيد القادر على أخذ قرار من سيكون العدوّ الأول مستقبلا والقادر على تعيين، مثلما

---

(100) يتحدث باك وغودين، مصدر مذكور، ص. 87، عن "الميزات الموضوعية" التي تؤدي إلى الاعتقالات في الاتحاد السوفييتي؛ من بينها يظهر الانتماء إلى المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية (ص. 153). إنّ معرفة حميمية غير منطقية لضرورة منطقية للاعتقال والاعتراف يمكن أن تتحقق بسهولة بفضل قدماء أعوان الشرطة الرية. ففي عبارة عون سابق للمفوّضية يظهر: "يعرفني رؤسائي ويعرفون عملي بما فيه الكفاية؛ وإن يطلب الحزب والمفوّضية مني الآن أن اقوم بمثل هذه الاعترافات، فذلك يدلّ أنّ لديهما أسباب وجيهة من هذا القبيل. وواجبي باعتباري مواطن سوفييتي مخلص هو أن لا أتنصل من الاعتراف الذي يطلبونه مني" (نفس المصدر، ص. 231).

(101) هذا الوضع معروف في فرنسا، حيث يعيش الوزراء في خوف دائم من "**الملفات**" السريّة للشرطة. وفي حالة روسيا القيصرية، انظر لابورت، مصدر مذكور، ص. 22-23: "ينتهي الأمر بالأوكرانا أن تمارس سلطة أعلى بكثير من نفوذ السلطات العادية... الأوكرانا لا تعلم القيصر إلا تريد ان تعلمه به".

فعله ستالين كوادر الشرطة للقيام بالإبادة. إذ أنّ هؤلاء، منذ أن وقع منع الشرطة من استعمال الإثارة، حُرموا من الوسائل التي تسمح لهم من تخليد استقلاليتهم إزاء الحكومة. فسقطوا، فيما يتعلق بضمان وظيفتهم، في تبعية تامة إزاء السلطات العليا. ومثل الجيش في دولة غير شمولية، تكتفي الشرطة في دولة شمولية بتنفيذ السياسة المحدّدة : لقد فقدت جميع الصلاحيات التي كانت لديها في البيروقراطيات من نوع استبدادي[102].

ليست مهمّة الشرطة الشمولية اكتشاف الجرائم، ولكن اتخاذ الإجراءات عندما تقرّر الحكومة اعتقال فئة معينة من السكان. سياسيّا، فهي تتميز بالخصوص في أنّها الوحيدة التي تتقاسم الأسرار مع السلطة العليا، وأنّها الوحيدة التي تعرف أي خطّ سياسي يمكن التأكيد عليه. وهذا لا يخصّ سوى مسائل السياسة العليا ، مثل إبادة طبقة بأكملها أو مجموعة عرقية (كان كوادر شرطة الدولة الوحيدين الذين يعرفون الأهداف الحقيقية للحكومة السوفييتية في بداية سنوات 1930، كذلك الأس. أس. كانوا الوحيدين العارفين، في بداية سنوات 1940، بأنّه سيقع إبادة اليهود)؛ وفي الحقيقة، يخصّ الأمر جميع مظاهر الحياة اليومية في الوضعية الشمولية : فأعوان المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية هم الوحيدون الذين يعرفون ما تريد موسكو، عندما تأمر في مؤسسة صناعية بتسريع تواتر صناعة الأنابيب على سبيل المثال : إذ تستطيع موسكو أن ترغب فقط في مزيد من الأنابيب، كما يمكن أن ترغب في تدمير مدير المؤسسة، أو التخلص من كلّ أفراد الإدارة، أو أيضا القضاء بالخصوص على هذه المؤسسة، أو أخيرا ملاحظة تكرّر هذا الأمر على المستوى الوطني، كي تبدأ عملية تصفية جديدة.

(102) "خلافا للأوكرانا التي أنشأت دولة داخل الدولة، فإن الشرطة السرية السوفييتية قسم من الحكومة السوفييتية... وتحركاتها أقل استقلالية " (Roger N. Baldwin, «Political Police», in *Encyclopedia of social sciences*).

إنّ أحد الأسباب لمضاعفة عدد المصالح السريّة، حيث لا يعرف الأعوان بعضهم البعض، هو أنّ الهيمنة الشاملة تتطلب مرونة كبيرة جدّا : وبالرجوع إلى نفس المثال، تمكن لموسكو فعلا، عند ما تقوم بطلبيّة، أن لا تكون على علم إن كانت تريد الأنابيب ــ أو أنّها في حاجة إليها ــ أو عملية تصفية. يمكّن تعدّد المصالح السريّة دوما من التغييرات في آخر دقيقة، إلى درجة أنّ الشبكة تقدر أن تستعدّ إلى توسيم مدير مؤسسة بوسام لينين بينما تستعدّ مصلحة أخرى لمنع ذلك. تمثل جدوى الشرطة في ان يقع تهيئة مهام متناقضة جدّا في نفس الوقت.

ففي الانظمة الشمولية وفي غيرها، تحتكر الشرطة السريّة البعض من المعلومات الحيوية. ولكن نوعية المعرفة بأنّ الشرطة هي الوحيدة على امتلاكها عرفت تغييرا هامّا : لم تعد الشرطة تهتمّ بمعرفة ما يحدث في أذهان ضحايا المستقبل (في معظم الأحيان هي تجهل من سيكون [الضحايا])؛ فقد أصبحت مستودع أهمّ أسرار الدولة. وهذا يعني آليّا مزيدا من الهيبة والرفعة، حتى وإن كان قاسيا فقدان البعض من السلطة الحقيقية التابعة لهما. لا تعرف المصالح السريّة شيئا أكثر ممّا لا يعرفه القائد عنهم؛ وبعبارات سلطوية، فقد صاروا مجرّد منفذين لمهام عليا.

ومن الناحية القانونية، إنّ أكثر اهتمام من تحوّل المتهم إلى عدوّ موضوعي هو الاستبدال الشمولي للجريمة الممكنة بالخطأ المظنون فيه. وبينما يتمّ اعتقال المشبوه فيه للاعتقاد بانّه قادر على ارتكاب جريمة تتماثل نسبيّا وشخصيته (أو شخصية المشتبه به[103])، فإنّ الرواية الشمولية للجريمة الممكنة ترتكز على

(103) إنّ نموذج مفهوم المشتبه به هي الرواية التالية، التي نقلها بوبيدونوستزاف في **الأوتوقراطية الروسية : مذكرات سياسية، ومراسلات رسمية ووثائق غير منشورة... 1881-1884**، باريس، 1927: وقع دعوة الجنرال شيريفين من الأوكرانا، للتدخل لفائدة سيدة هي على وشك أن تخسر قضيتها، لأنّ الطرف المعادي أناب محاميا يهوديا. فقال الجنرال : "في نفس الليلة أمرت اعتقال هذا اليهودي اللعين الإبقاء عليه معتقلا بدعوى أنّه كان شخصا مشبوه به سياسيّا... وفي النهاية، هل استطيع أن أعامل =

حدس منطقي لتطوّرات موضوعية. ووفرت محاكمات موسكو، حيث كان الحرس البولشيفي القديم وقادة الجيش الأحمر من المتهمين، أمثلة كلاسيكية للعقوبات لجل جرائم ممكنة. ومن وراء التهم المفرطة، المزوّرة كليّا، يمكننا بسهولة كشف الحساب المنطقي التالي : يمكن لتطوّر الاتحاد السوفييتي أن يؤدي إلى أزمة؛ وأن تؤدي الأزمة إلى الإطاحة بالدكتاتورية الستالينية؛ يمكن أن يُضعف هذا من القوّة العسكرية للبلاد وخلق وضعية حيث قد تكون فيه الحكومة الجديدة مجبرة على إبرام هدنة أو حتى إقامة حلف مع هتلر. وعلى هذا، وصل الأمر بستالين ان اعلن بأنّ مؤامرة تُحاك قصد الإطاحة بالحكومة بالتواطؤ مع هتلر[104]. وفي مواجهة هذه الإمكانيات الموضوعية، رغم أنّها غير محتملة، ليس هنالك عناصر "غير موضوعية"، مثل وفاء المتهمين، تعبهم، وعجزهم على فهم ما يحدث، وقناعتهم الراسخة بأنّ دون ستالين سيضيع كلّ شيء، وكراهيتهم الصادقة للفاشية ـ بمعنى، عدد من الأعمال "الإضافية" التي تنقصها طبعا التماسك الوهمي، ومنطق الجريمة الممكنة. تؤدي إذن الفرضية المركزية

= بالمثل صديقا ويهوديّا قذرا الذي من الممكن أن يكون اليوم بريئا، ولكنه كان بالأمس مذنبا أو سيكونه إذا ؟".

(104) كانت التهم في محاكمات موسكو "ترتكز... على توقع تشويه غريب وكاريكاتوري لتطورات ممكنة. كان منطق (ستالين)، في خطوطه العريضة، من المؤكد على النحو التالي : يظهر أنّهم يريدون الإطاحة بي بفضل الأزمة. سأتهمهم بالتعهّد بمثل هذه المحاولة... ويمكن لتغيير في الحكومة أن يُضعف من النفوذ المقاوم لروسيا؛ وإن نجحوا، ربما يكونون مجبرين على توقيع هدنة مع هتلر، وحتى قبول التخلي عن أراض... سأتهمهم بأنّهم خانوا وأنهم أبرموا سابقا حلفا مع المانيا وتخلوا عن جزء من التراب السوفييتي". ذلك هو التفسير القيّم الذي وصف به دوتشير محاكمات موسكو، مصدر مذكور، ص. 377. يمكننا العثور على أحسن مثال للرواية النازية للجريمة الممكنة في هانس فرانك، مصدر مذكور. "لا يمكن وضع مفرس تام للمحاولات "الخطيرة للدولة"، إذ لا يمكن التنبؤ من يضع في موضع الخطر المسؤولين والشعب مستقبلا" (ترجمة منتقاة من **المؤامرة النازية**، الجزء الرابع، 881).

للشمولية ـ كلّ شيء ممكن ـ القضاء المنهجي على كلّ ما يمكن أن يُعيث تحقيق نتيجتها السخيفة والفظيعة: وهو أنّ كلّ جريمة متخيلة من طرف المسؤولين تستوجب العقاب، دون الاكتراث من معرفة إن قام بها ام لا. فالجريمة الممكنة، مثل العدوّ الموضوعي يتخطى فعلا مشمولات الشرطة، التي لا تستطيع اكتشافها، ولا اختلاقها، أو إثارتها. وهنا أيضا، ترتبط المصالح السريّة كليّا بالسلطات. ويمحي استقلالها كدولة داخل الدولة.

ليس هنالك سوى مظهر تشبّه به الشرطة السريّة الشمولية بعناية مع المصالح السرية للبلدان غير الشمولية. وبصفة تقليدية، بمعنى منذ فوشيه، استفادت الشرطة السريّة من ضحاياها بزيادة بعض الموارد غير التقليدية للميزانية التي توفرها لها الدولة: يكفيها أن تأخذ مكان الشريك في الأنشطة التي من المفترض أن تلغيها، مثل القمار والدعارة(105). كانت هذه الطرق غير الشرعية للتمويل الذاتي، انطلاقا من القبول الطوعي للرشوة إلى الابتزاز الصرف، عاملا أساسيّا للحرية التي تتمتع بها المصالح السريّة إزاء السلطات العمومية وتوطد موقعها كدولة وسط الدولة. ومن الغريب أن نلاحظ بأنّ تمويل أنشطة الشرطة عن طريق الأموال التي توفرها الضحايا ظلّ موجودا عند جميع التغييرات. ففي روسيا السوفييتية، ترتبط المفوّضية الشعبية للشؤون الداخلية على وجه الحصر تقريبا باستغلال العمل الإجباري الذي، فعلا، ليس له على ما يظهر أي ربح آخر ولا أي امر آخر سوى تمويل الجهاز السرّي الضخم(106). لقد موّل هيملر

---

(105) ليست المناهج الإجرامية للشرطة السريّة حكرا، بالفعل، على التقاليد الفرنسية. ففي النمسا، على سبيل المثال، وقع تنظيم الشرطة السياسية الرهيبة في ظلّ ماريا-تيرازا، من طرف كاونيتز بدءا بإطارات "مفوّضية العفة" المفترضة، التي كانت تعيش بفضل ممارسة الابتزاز. انظر Moritz Bermann, *Maria-Theresa und Kaiser Joseph II*, Vienne-Leipzig, 1881. حصلت على هذا المرجع بفضل روبار بيك.

(106) إن وقع تمويل منظمة الشرطة السريّة الضخمة من الأرباح المتحصل عليها من العمل الإجباري، فهذا أمر أكيد؛ والغريب يظهر في أنّ ميزانية الشرطة لا تحصل على تغطية كاملة من هذه الأخيرة؛ يتحدّث كرافشينكو، مصدر مذكور، عن ضرائب خاصة، =

أوّلا فرق الأس. أس.، الذين يكوّنون كوادر الشرطة السريّة النازية، عن طريق الأملاك المُصادرة من اليهود؛ ثمّ أبرم اتفاقا مع داري، وزير الفلاحة، يقضي بأن يحصل بعض المئات من الملايين المارك التي يربحها داري سنويّا باقتناء المواد الفلاحية من الخارج بأبخس الأثمان وإعادة بيعها بالأسعار المحدّدة في ألمانيا[107]. وبالطبع، اندثرت هذه المداخيل المادية العادية خلال الحرب. فاقترح آلبار سبيير، خلَف تودت وأكبر مشغل لليد العاملة في ألمانيا بعد 1942، عرضا شبيها لعرض هيملر سنة 1942: وإن وافق هيملر على إبعاد العملة المستوردين قسرا عن سيطرة الأس. أس.، وقد كان عملهم غير موفق بوضوح، تعهدت منظمة سبيير بدفع نسبة مئوية من أرباحها إلى الأس. أس.[108]. وأضاف هيملر لمثل هذه المداخيل العادية نسبيا الوسائل القديمة للابتزاز زمن الأزمة المالية: فقد أنشأت فرق الأس. أس. في طائفتهم مجموعات "أحباء الأس. أس." الذين من المفترض أن يوفروا "تلقائيّا" الموارد الضرورية لتغطية حاجيات الممثلين المحليين للأس. أس.[109]. وتجدر الإشارة أنّه في مختلف هذه العمليات المالية لم تستغل الشرطة السريّة النازية هؤلاء المساجين. إلا خلال السنوات الأخيرة للحرب، عندما لم يعد استعمال الموارد البشرية في المعتقلات من مشمولات هيملر لوحده، ولم يعد للعمل في

= تفرضها المفوّضية الشعبية للشؤون الداخلية على المواطنين المحكوم عليهم الذين ما زالوا يواصلون حياتهم ويشتغلون بحرية.

(107) Voir Fritz Thyssen, *I Füld Hitler*, Londres 1941.

(108) انظر **المؤامرة النازية**، الجزء الأوّل، 196-197. كان النشاط الاقتصادي للأس. أس. منحصرا في مكتب للشؤون الاقتصادية والإدارية. يصرّح الأس. أس. للخزينة والضرائب أصولهم المالية "كملك للحزب مخصصة للمشاريع الخاصة" (رسالة بتاريخ 5 ماي 1943، مأخوذة من M. Wolfson, *Uebersicht der Gliederung verbrecherischer Nazi-Organisationen*, *Omgus*, décembre 1947).

(109) انظر كوهن-برامستادت، مصدر مذكور، ص. 112. يتضح دافع الابتزاز إن اعتبرنا أن هذه هي الطريقة لتنمية الأرصدة استعملتها دوما الوحدات المحلية للأس. أس. في القرى التي حلت بها. انظر *Der Weg der S.S*, p. 14

المخيمات من معنى منطقي سوى زيادة الأعباء والعذاب للمساجين قليلي الحظ[110].

ولكن هذه المخالفات المالية هي الآثار الوحيدة لعلاقة مع تقاليد الشرطة السريّة ــ وهي في الحقيقة دون أهميّة. إنّ ازدراء الأنظمة الشمولية الشامل للمسائل الاقتصادية والمالية جعلتها ممكنة، إلى درجة أنّ الطرق التي قد تكون غير شرعية في ظروف عادية والتي تميّز الشرطة السريّة عن أقسام أخرى اكثر احتراما في الإدارة، لا تشير إلى أنّنا أمام قسم مستقل، لا يخضع إلى أيّ سلطة، يعيش في ظلّ بيئة المخالفة وقلّة الاحترام وعدم الأمان. بل ترسخت نهائيا الشرطة السريّة الشمولية ووقع إدماج مصالحها في الإدارة كليّا. ودون تجاوز للحدود المرسومة قانونيّا، فإنّ المنظم تمثل تجسيدا للقانون ذاته، ويظلّ احترامها فوق كلّ اعتبار. فهي لم تعد تنظم القتل حسب رغبتها، ولم تعد تثير الجرائم ضدّ الدولة والمجتمع، وتقمع بقسوة جميع أشكال الفساد، والابتزاز والربح المادي غير المشروع. إنّ الوعظ، المرفق بتهديدات حقيقية فعلا، الذي يستطيع هيملر مطالبة رجاله به أثناء الحرب ــ "لدينا الحقّ الأخلاقي لإبادة هذا الشعب (اليهودي) المصمّم على إبادتنا، ولكن ليس من حقّنا الإثراء، بأيّ طريقة كانت، حتى وإن بمعطف من الفرو، من ساعة يدوية، من مارك واحد، أو من لفافة تبغ"[111] ــ يجعل ذلك صوتا غير مألوف في تاريخ الشرطة السريّة. وإن تهتمّ هذه الأخيرة أيضا "بالأفكار المدمّرة"، فهي ليست الأفكار التي يعرف الأشخاص المشتبهون بأنّها مخرّبة؛ يتطلب النظام المتحزّب لكلّ الحياة الفنية

---

(110) نفس المصدر، ص. 124. ــ قاموا في هذا الصدد ببعض التنازلات، في حالة تلك المطالب المتعلقة بصيانة المخيمات والحاجيات الشخصية للأس. أس. انظر فولفسون، مصدر مذكور، الرسالة بتاريخ 19 سبتمبر 1941 من أوسفالد لوهل إلى مفوض الرايخ لمراقبة الأسعار. يظهر أنّ جلّ هذه الأنشطة الاقتصادية لم يقع تنميتها في المعتقلات إلا خلال الحرب، وتحت ضغط نقص فادح لليد العاملة.

(111) خطاب هيملر في بوزن في أكتوبر 1943، *International Military Trials*, Nuremberg, 1945-1946, vol. 29, p. 146.

والثقافية إعادة صياغة ومراجعة دائمة للمعايير؛ ويصحبها بالطبع القضاء المستمرّ على مثقفين تتمثل "أفكارهم الثورية" عادة في أفكار اعتُبرت بالأمس تقليدية. وإذن إن أصبح دور الشرطيّ الفعلي في الشرطة السريّة تافها، يكون دوره الاقتصادي، الذي نعتقد أنّه عوّض أحيانا الأوّل، مشكوكا فيه. أكيد إذن أنّ المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية تنتزع دوريّا نسبة معينة من السكان السوفييت لترسلها إلى المخيمات المعروفة تحت تسمية متزلفة وخاطئة بمخيمات العمل الإجباري[112]؛ ومن الممكن أنّها هي الطريقة السوفييتية لحلّ مشكل الشغل؛ ولكننا نعلم أيضا بأنّ المردود في هذه المخيمات منخفض جدّا مقارنة بمردود العمل العادي في الاتحاد السوفييتي وأنّه يغطي بصعوبة مصاريف الجهاز الأمني.

ليس الدور السياسي للشرطة السرية مشكوك فيه ولا تافها، فهي "منظمة أحسن تنظيم وبكفاءة عالية" أكثر من جميع المجالات الحكومية[113]، في جهاز

(112) تمكن بلاك بولات (اسم مستعار لأستاذ سوفييتي قديم) من دراسة وثائق المفوضية الشعبية لشمال القوقاز. وحسب هذه الوثائق، كان واضحا أنّه في جوان 1937، عندما كانت عملية التصفية الكبرى على قدم وساق، أمرت الحكومة الأعوان المحليين للمفوّضية بتحديد سنبة مئوية للسكان... وتختلف هذه النسبة من منطقة إلى اخرى، بالغة خمسة بالمائة في المناطق غير الآمنة. تحدّد المعدّل في معظم أنحاء الاتحاد السوفييتي بحوالي 3 بالمائة". نقل هذا دافيد ج. دالين، في *The New Laeder* ليوم 8 جوان 1949 وباك وغودين، مصدر مذكور، ص 239، وصل بهما الأمر إلى فرضية مختلفة قليلا ومقبولة نوع ما، والقائلة بانّ الاعتقالات كانت مخططة على النحو التالي : تشمل ملفات المفوضية جميع السكان فعليان وكل شخص مصنف في مجموعة معينة. وبالتالي لديهم في كلّ مدينة جداول تبين كم عدد البيض القدامى، وأعضاء احزاب المعارضة، الخ... من بين السكان. وبعد تجميع كلّ وثائق الإدانة وتكديسها بفضل اعترافات المساجين التي تنضاف أيضا إلى الملفات؛ وكلّ شخص لديه بطاقة حيث توجد علامة تبين درجة ما يمثله من خطر؛ كلّ هذا مرتبط بعدد الوثائق المشتبه بها والتي تدين الواضحة في ملفه. وبما أنّ الاحصائيات يقع توفيرها باستمرار للسلطات العليا، فمن الممكن القيام في أي وقت بعملية تصفية، مع التأكد من عدد الأشخاص المسجلين في كلّ مجموعة".

(113) بلدوين، مصدر مذكور.

سلطة النظام الشمولي. فهو يمثل الهيئة التنفيذية الحقيقية للحكومة تنتشر عن طريقها جميع الأوامر. فقد أنشأ القائد الشمولي لمصلحته الخاصة، بشبكة من الأعوان السرّيين، همزة وصل مباشرة في التنفيذ التي تكون، خلافا لبنية من بصل لهرم واجهة، منقطعة تماما ومعزولة عن بقية المؤسسات(114). وبهذا المعنى، فإنّ أعوان الشرطة السريّة هم الطبقة الوحيدة المسيرة علنا للبلدين الشموليين؛ وساهمت معايرهما وقسمهما في تأثيث جميع نسيج المجتمع الشمولي.

ومن وجهة النظر هذه، ليس بالغريب جدّا أن تكون بعض المؤهلات الخاصة للشرطة السريّة، وبالأحرى من خصائص الشرطة السرية الشمولية، مؤهلات عامة للمجتمع الشمولي. ففي العالم الشمولي، تشمل مجموعة المشتبه بهم جميع السكان : فكلّ فكر ينحرف عن الخط الرسمي المحدّد، والمتغير دون هوادة، هو في حدّ ذاته مشتبه به، مهما كان مجال النشاط الذي تظهر فيه. فبحكم أنها قادرة على التفكير، تكون المخلوقات البشرية محلّ شبهة مبدئيا؛ ؛ وإنّ تصرفاً مثالياً لا يجعل إطلاقا [أيّا كان] في مأمن من الشكّ : إذ أنّ القدرة البشرية على التفكير هي أيضا القدرة على تغيير الرأي. وبالإضافة إلى ذلك، بما

(114) كان كوادر الشرطة السريّة الروسية "على ذمّة ستالين الشخصية"، مثلما كانت عليه فرق المواجهة للأس. أس. بالنسبة لهتلر. كان كلاهما، حتى عندما تقع دعوتهما إلى العمل جنبا إلى جنب مع القوات العسكرية خلال الحرب، تحتكمان إلى قوانين خاصة. كانت "القوانين الخاصة حول الزواج"، التي ساعدت على إقامة ميز عنصري بين الأس. أس. وبقية السكان، أوّل وأهمّ القوانين التي وضعها هيملر عندما تولى إعادة تنظيم الأس.. أس.. وحتى قبل "القوانين حول الزواج" لهيملر سنة 1927، تلقى الأس. أس. بمرسوم رسمي الأمر "بعدم المشاركة إطلاقا في النقاشات خلال اجتماعات أعضاء [الحزب]" (*Der Weg der S.S.* op. cit.). نفس الموقف وصفه أعوان من مفوضية الشعب للشؤون الداخلية، الذين ظلّوا عمدا حذرين ولم يشتركوا بالخصوص مع أي قيم آخر من أقسام أرستقراطية الحزب (بلاك وغودين، مصدر مذكور، ص. 163).

أنّه من الصعب معرفة بيقين مطلق ما يجول في خاطر شخص آخر ــ ليس التعذيب في هذا الإطار إلا محاولة يائسة، عقيمة أزليًا لبلوغ ما لا يمكن أن يكون ــ لا يمكن للشكّ أن يتبدّد إن لم يوجد، لا طائفة من القيم، ولا التصرفات المتوقعة للمصلحة الشخصية، كحقائق اجتماعية (مختلفة عن الحقائق النفسية المحضة). هكذا يؤثر التحدّي المتبادل على جميع العلاقات الاجتماعية للبلدان الشمولية وتُولّد جوّا يهيمن في كلّ مكان، حتى خارج الميدان المخصّص للشرطة السريّة.

ففي الأنظمة الشمولية أصبح الاستفزاز، الذي كان سابقا حكرًا على العون السرّي بمفرده، نوعا من التصرّف مع جاره، طريقة يُرغم فيها كلّ واحد، عن طيب خاطر أو رغما عنه، على اقتفاء الأثر. وبذلك يكون كلّ واحد "شخصا مُستفزا" بالنسبة للآخرين؛ إذ من الواضح أنّ كلّ شخص يرى في نفسه "شخصا مُستفزّا"، لو حدث أبدا أن يصل تبادل مألوف "للأفكار المدمّرة" (أو قد تصبح في نفس الوقت كذلك) إلى علم السلطات. إنّ تعاون جميع السكان للإعلام عن المعارضين السياسيين، وتقديم خدماتهم للوشاية، ليست دون شكّ أمور جديدة؛ ولكنها منظمة بإحكام في البلدان الشمولية إلى درجة انّ عمل الأخصائيين يكون تافها تقريبا. ففي نظام للتجسس الدائم، حيث يمكن أن يكون كلّ شخص عونا سريًا، وحيث يشعر كلّ فرد أنّه محلّ مراقبة على الدوام؛ وفي ظروف تكون فيها الترقيات المهنية لا محالة خطيرة جدّا، وحيث يصير الارتقاء والعزل وليمة يومية، تصبح كلّ كلمة محلّ شك وعرضة "لتأويل" متطلع إلى الماضي.

وأحسن صورة على الطريقة التي اصطبغ بها المجتمع الشمولي بمناهج ومعايير الشرطة السريّة، يمكننا العثور عليها في مشكل الترقيات المهنية. يخدم العون المزدوج في الأنظمة غير الشمولية القضية التي من المفترض أن يقاومها، تقريبا وأحيانا أكثر من السلطات. وليس نادرا أن يغذي نوعا من الطموح المزدوج : فهو يريد في نفس الوقت أن يرتقي في صفوف الأحزاب الثورية وفي صفوف الإدارة. وللحصول على ترقية على الصعيدين، يكفيه تبني بعض المناهج

تكون في مجتمع عادي جزءا من الطموحات موظف صغير يرتقي حسب الأقدمية : فيستطيع حتما بفضل معارفه لدى الشرطة إزاحة خصومه ورؤسائه في الحزب، وبفضل معارفه للثوريين، لديه على الأقل الفرصة للتخلص من رئيسه في الشرطة[115]. وإن اعتبرنا الظروف المطلوبة لتحقيق مسيرة مهنية في المجتمع الروسي الحالي[116]، فإنّ الشبه مع المناهج التي أثرناها مثيرة. ليس فقط كبار الشخصيات هم المدينون لمواقعهم للتصفيات التي أطردت سابقيهم : بل أنّ جميع الترقيات تتسارع بهذه الطريقة، في جميع مراحل الحياة. إنّ تصفية قومية، في كلّ عشرية، تمكن من ترك الموقع لجيل جديد، حديثي التخرّج ومتكالب على المراكز. إنّها الحكومة ذاتها هي التي اقرّت هذه الظروف للترقية التي أُجبر على خلقها في الماضي العون السرّي.

إنّ هذا التحوّل لدوري والعنيف للجهاز الإداري العظيم، وإن عرقل تطوّر الكفاءات، لديه المزيد من المزايا : فهو يضمن نسبيا فتوة الموظفين ويمنع توطيد الظروف التي، في زمن السلم على الأقل، تمثل خطرا على الحكم الشمولي؛ وبإزاحة الأقدمية والجدارة، ويتوقع ولادة هذه الولاءات التي تربط المتعاونين الشبان وكبارهم الذين يعتمدون عليهم في ترقيتهم؛ ويزيح نهائيا جميع مخاطر البطالة ويوفّر لكلّ شخص عملا مناسبا مع التعليم المتلقي. هكذا، ما إن انتهت سنة 1939 عملية التصفية الكبرى في الاتحاد السوفييتي، حتى تمكن ستالين من التذكير بارتياح كبير بأنّ "الحزب كان قادرا على ترقية أكثر من 500,000 شاب بولشيفي إلى مراكز القيادة في شؤون الدولة أو الحزب"[117].

---

(115) إنّ المسيرة المشرقة للعون السرّي مالينزفسكي، الذي انتهى به المطاف أن أصبح نائبا عن البلاشفة في البرلمان لجديرة بالاهتمام. انظر برترام د. فولف، مصدر مذكور، الفصل الواحد والثلاثين .

(116) [تتحدث المؤلفة هنا عن الوضعية التي كانت عليها روسيا، في ظلّ النظام الشيوعي للاتحاد السوفييتي، في أواخر سنوات 1970] (ملاحظة المترجمة).

(117) مأخوذ عن أفتورخانوف، مصدر مذكور.

إنّ للإذلال الناتج عن حصول موقعه بسبب الإقصاء الظالم للسلف نفس الأثر المُحبط كإذلال اليهود حول المهم في ألمانيا : فهو يجعل من كلّ حائز على شغل شريكا واعيا في الجرائم المُقترفة من طرف الحكومة والمستفيدين منها، إن هنأوا بعضهم البعض أم لا، فإنّ الشخص المُهان سيدافع، بهذه النتيجة، على النظام بكلّ استبسال، مدركا بذلك كلّ الإدراك. وبعبارات أخرى، ليس هذا النظام سوى امتداد منطقي لمبدإ القائد بجميع نتائجها؛ وهو أيضا أحسن ضمان ممكن للولاء : فهو فعلا يجعل من كلّ جيل جديد خاضع، بالنسبة لوسائل الحياة، لخطّ سياسة القائد الذي يعطي إشارة انطلاق عملية التصفية الخالقة للشغل. ويحقّق أيضا هذه الهوية للمصالح العامة والخاصة التي تعوّد المدافعون عن الاتحاد السوفييتي الافتخار بها (وفي الرواية النازية، إنه القضاء على دائرة الحياة الخاصة)، إلى درجة أنّ شخصًا مهما كان مستواه يكون مدينًا لكامل وجوده إلى مصلحة النظام السياسية؛ وعندما تنكسر هذه الهوية الفعلية للمصلحة، وعندما تضعها التصفية القادمة خارج السياق، يتأكد النظام بأنّه يختفي من عالم الأحياء. وبطريقة مغايرة قليلا، وقع التعرف على العون المزدوج بالنسبة لقضية الثورة (التي من دونها يفقد موقعه)، وليس فقط للشرطة السريّة، إذ هنا أيضا قد تؤدي ترقيّة مذهلة بالضرورة إلى وفاة مجهولة، فالخداع غير قادر، حسب كلّ احتمال، على ممارسته إلى أجل غير مسمى. لقد حققت الحكومة الشمولية، بتحديدها شروط أي ترقية لكلّ الوظائف غير الصالحة سابقا إلا لحثالة المجتمع، إحدى التحوّلات ذات النتائج الثقيلة في النفسية الاجتماعية. إنّ نفسية العون المزدوج الذي يريد مقابل حياة قصيرة الحصول على بعض السنوات من حياة التمجيد، أصبحت بالضرورة الفلسفة الشخصية لجيل بأسره لما بعد الثورة في روسيا، وبدرجة أقلّ، رغم أنّها أيضا خطيرة، في ألمانيا ما بعد الحرب.

هكذا يظهر المجتمع الذي تنتشر فيه الشرطة السريّة الشمولية، وهو مشبع بمعايير كانت فيما مضى حكرًا على الشرطة السريّة وتعيش بمناهجها. ففي البداية

فقط، عندما ما زال الصراع للاستحواذ على السلطة متواصلا، يمكن لضحاياها أن يُشتبه بهم. وفيما بعد تتعهّد في مسارها الشمولي بقمع العدوّ الموضوعي، سواء كان من اليهود أو البولنديين (كما هو الحال بالنسبة للنازيين) أو المزعومين "بأعداء الثورة" ـ تهمة "طُرحت في الاتحاد السوفييتي قبل أن يوجّه أيّ سؤال حول سلوك المتهمين" : يمكن أن يكونوا أناسًا كان لهم في وقت ما محلّ تجاري أو بيت، أو "أنّ قريبا أو جدّا لديه أملاك"[118]، أو بالأحرى ربما كان ينتمي إلى إحدى قوات الاحتلال للجيش الأحمر، أو أيضا كانوا من الروس من أصل بولندي. ففي هذه المرحلة الحاسمة فقط، عندما عرفت الشمولية عملية الإنجاز، وقع التخلي عن مفهومي العدوّ الموضوعي والجريمة الممكنة منطقيّا، حتى يقع تماما اختيار الضحايا صدفة وعلنا، دون أن يتمّ محاكمتها، غير مؤهلة للعيش. يمكن أن يتكوّن هذا النوع من الفئة "غير المرغوب فيها" سواء كانوا، في حالة النازيين، من المرضى العقليين أو مصابين بمرض القلب والرئة، أو، مثلما في الاتحاد السوفييتي، أشخاص هم جزء من نسبة مخطط لهم النفي، بنسب متغيرة بين مقاطعة وأخرى. ينكر هذا التناسق في العشوائية الحرية البشرية بأكثر جدوى ممّا يمكن أن يفعله أيّ استبداد. يمكن على الأقلّ أن نكون أعداء للاستبداد، حتى نُعاقب من قبله. لم تلغ حريّة الرأي ممّن لهم الكثير من الشجاعة للمراهنة على رؤوسهم. يظلّ اختيار المعارضة، نظريّا، ممكنا أيضا في الأنظمة الشمولية؛ ولكن مثل هذه الحرية هي في الحقيقة ملغاة إن أجاز فقط اقتراف عملية "عقوبة" قد يستطيع أيّ كان أن يتكبدها لا محالة. لقد وقع تقليص الحريّة في هذا النظام إلى أقصى ضمان ظاهريا ما زال غير قابل للتدمير، وهو إمكانية الانتحار، ولكنها إضافة لذلك خسرت علامتها المميّزة؛ إذ أنّ النتائج هي نفسها لمن يمارسها ولمن كانوا فعلا أبرياء. لو حصل هتلر على ما يكفي من الوقت لتحقيق حلمه بقانون عام حول الصحة في ألمانيا، فإنّ المُصاب بداء في الرئتين قد يعرف نفس مصير الشيوعي خلال السنوات

---

(118) *The Dark Side of the Moon*, New York, 1947.

الأولى أو اليهودي خلال السنوات الأخيرة من النظام النازي. وأيضا، فإنّ المعرض للنظام الذي يتقاسم في روسيا مصير الملايين من الأشخاص المعينين للمعتقلات حتى يحققوا الحصص، لا يقوم إلا أن ينزع عن الشرطة ثقل اختيار عشوائي. فيكون البريء والجاني غير مرغوب فيهما بنفس المستوى.

يحدّد التغيير في مفهوم الجريمة والمجرمين المناهج الجديدة والفظيعة للشرطة السريّة الشمولية. يُعاب المجرمون، ويختفي غير المرغوب فيهم من سطح الأرض؛ ولا يتركون من بصمة وراءهم سوى ذكرى من كان يعرفهم ويحبهم، وتكون إحدى المهام الشاقة للشرطة السريّة ضمان اختفاء هذه الآثار ذاتها مع المُدان.

وكما يُقال، اخترعت الأوكرانا، السلف القيصري للشرطة السرية السوفييتية، منظومة للتصنيف : كان كلّ مظنون فيه مسجلا في خريطة كبيرة يبرز في وسطها اسمه مُحاطًا بالأحمر؛ وكان أصدقاؤه السياسيون مُعلّما عليهم بدوائر حمراء أصغر ومعرفه غير السياسيين بدوائر خضراء؛ وتشير دوائر بنّية إلى الأشخاص الذين كانوا على علاقة مع أصدقاء المظنون فيه، ولكنهم غير معروفين لديه شخصيّا؛ كانت عمليات التقاطع بين أصدقاء المشتبه به، السياسيين وغير السياسيين من ناحية، وأصدقاء أصدقائه من ناحية أخرى يُشار إليها بخطوط مرتبطة بالدوائر المتتالية[119]. وبصفة جلية، ليس لهذه الطريقة حدودٌ سوى حجم الخريطة؛ اضف إلى ذلك، نظريا، هنالك ورقة واحدة تظهر العلاقات وتقاطع العلاقات لجميع السكان بأسرهم. ولكن، ذلك هو تحديدا الهدف الطوباوي للشرطة السريّة الشمولية. لقد تخلت هذه الأخيرة عن الحلم القديم التقليدي للشرطة على كاشف الكذب الذي من المفترض أن يحقق ذلك : فهي لم تعد في حاجة إلى اكتشاف من هو الكائن ومن يفكر في ماذا. (ربما يكون كاشف الكذب المثال الأكثر التفاتًا للانتباه للسحر الذي يثيره ظاهريا هذا

(119) انظر لابورت، مصدر مذكور، ص. 39.

الحلم في أذهان جميع أعوان الشرطة؛ إذ من الواضح أنّ الجهاز المعقد للقيس لا يسمح بإقامة أمر كبير، إن لم يكن رباطة جأش أو عصبية ضحاياه. وفي الواقع، لا يمكن تفسير وهن المنطق الذي يعتمد استعمال هذه الآلية إلا بالرغبة غير المنطقية على أن يكون شكلا من قراءة الفكر ممكنا رغم كلّ شيء). لقد ولّد هذا الحلم القديم المرعب بما فيه الكفاية، منذ أزمنة سحيقة، التعذيب والقساوة الأكثر رجسا. ليس لديه سوى أمر واحد : المطالبة بالمستحيل. إنّ الحلم المعاصر للشرطة الشمولية، بتقنياتها الحديثة مرعبة بلا حدود والآن تحلم الشرطة بأنّ نظرة خاطفة إلى الخريطة العظيمة على جدار المكتب تكفي لمعرفة، في أيّ لحظة، من مرتبط مع منْ، وإلى أي درجة من الحميمية؛ ونظريّا، هذا الحلم ليس بالمستحيل، حتى وإن مثّل تنفيذه بعض الصعوبات الأكيدة. وإن وُجدت هذه الخريطة فعليّا، فإنّ الذكرى ذاتها لا يمكن أن تقطع الطريق أمام الطموح الشمولي للهيمنة على العالم؛ وبمثل هذه الخريطة، يمكن القضاء على الأشخاص دون ترك أيّ أثر، وكأنّه لم يوجد إطلاقا.

وإن صدقنا روايات أعوان المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية المعتقلين، اقتربت الشرطة السريّة الروسية بطريقة مخيفة من هذا الموقع المثالي للحكم الشمولي. تملك الشرطة حول كلّ واحد من سكان البلاد الشاسع ملفات سريّة حيث وقع تسجيل عديد العلاقات الموجودة بين الأشخاص، ومن المعارف العرضية إلى الصدقات الحقيقية وإلى الصلات العائلية؛ ذلك لأنّه في محاولة اكتشاف هذه العلاقات، يخضع المتهمون، الذين وقع لا محالة إقرار "جريمتهم" "موضوعيّا" قبل اعتقالهم، إلى استنطاقهم القاسي. وأخيرا، بالنسبة لملكة الذاكرة الخطيرة جدّا بالنسبة للنفوذ الشمولي، يشعر الملاحظون الأجانب بأنّه "لو كان فعلا حقيقيّا أنّ الفيل لا ينسى أبدا، يظهر لنا أنّ جميع الروسيين عكس الفيلة... ويظهر أنّ نفسية روسيا تبعث فعلا على فقدان الذاكرة كليّا"[120].

(120) باك وغودين، مصدر مذكور، ص. 127 و234.

كم هو هام بالنسبة لجهاز الهيمنة الشاملة هذا الاختفاء الكلي لضحاياها، ويمكن ملاحظته في هذه المناسبات حيث يكون النظام، لسبب أو لغيره، في مواجهة ذاكرة المتبقين على قيد الحياة. ففي خلال الحرب، ارتكب قبطان من الأس. أس. خطأ فادحا بأن أعلم فرنسية بأنّ زوجها قُتل في معتقل ألماني؛ فأثار هذا الإهمال سيلا من الأوامر والتعليمات لجميع قيادات المعتقلات، محذرة إياهم من توفير معلومات للعالم الخارجي، في أيّ حال من الأحوال[121]. وفيما يتعلق بالأرملة، كان في الحقيقة من المفترض أن فقدَ زوجها الحياة عند اعتقاله؛ أو بالأحرى، أنّه لم يكن موجودا على الإطلاق. كذلك الشأن بالنسبة للضباط السوفييت، المتعودين منذ ولادتهم على هذا النظام، لا يستطيعون إلا النظر بذهول إلى هؤلاء الأشخاص، في بولندا المحتلة، الذين يحاولون بيأس معرفة ما يحدث لأصدقائهم أو أقاربهم المعتقلين[122].

إنّ جميع أماكن الاعتقال التي تشرف عليها الشرطة، في البلدان الشمولية، مجبولة لكي تكون زنزانة حقيقية يدلف إليها الأشخاص صدفة، دون أن يتركوا خلفهم تلك العلامات لحياة مضت ألا وهي عادة جسم وضريح. وفي نظر هذا الاختراع الجديد للتخلص من أشخاص، فقد أمست الوسيلة القديمة للقتل، السياسي أو الجنائي، بالتأكيد غير مجدية. يترك المجرم خلفه جثّة، وحتى إن حاول محو آثار هويته الخاصة، ليس لديه من سلطة لاستئصال هوية الضحية من ذاكرة العالم الحيّ. وعلى العكس، تقوم الشرطة بمعجزة بأنّ توهم بعدم وجود الضحية أبدا.

إنّ الصلة بين الشرطة السريّة والجمعيات السريّة واضحة. تثير الأولى دوما، لتأكيد موقعها، التهديد الذي يثيره وجود هذه الأخيرة. إنّ الشرطة السريّة

(121) انظر **المؤامرة النازية**، مصدر مذكور، الجزء السابع، 84 وما يليها.

(122) *The Dark Side of the Moon.*

الشمولية هي الأولى في التاريخ التي لم تستعمل الذرائع التي عفا عليها الزمن على طريقة المُستبدين. فالصفة المجهولة لضحاياها، الذين هم في واقع الأمر ليسوا بأعداء للنظام، والذين تكون هويتهم مجهولة من طرف مضطهديهم إلى أن يزيلهم قرار حكومي اعتباطي من عالم الأحياء ويبيد ذكراهم من عالم الأموات، هي أبعد من كلّ تكتّم؛ أبعد من الصمت المدقع، وأبعد حتى من التضلع التام في خصوص ازدواجية الحياة التي تعوّدت الجمعيات السرية فرضها على أعضائها.

إنّ الحركات الشمولية التي تقلد، خلال عملية صعودها للحكم، البعض من الأشياء المميزة في تنظيم الجمعيات السريّة مطوّرة نفسها في وضح النهار، لا تُنشئ جمعية سرية حقيقية إلا بعد إقامة هيمنتها. فالجمعية السرية للأنظمة الشمولية هي الشرطة السرية ذاتها؛ إنّ السرّ الوحيد المُحافظ عليه بدقّة في البلد الشمولي، والمعرفة الخفيّة تخصّ تحركات الشرطة والظروف التي تسود في المعتقلات[123]. وبالتأكيد، يعرف السكان في محملهم وبالخصوص أعضاء الحزب، الوضعية في خطوطها العامة ـ أنّ معتقلات الحجز موجودة، وأنّ الناس يختفون، وأنّ الأبرياء يُعتقلون. ولكن يعرف كلّ واحد في نفس الوقت أنّ أعظم جريمة هو التحدّث عن هذه "الأسرار". وبقدر ما ترتبط معرفة إنسان من تأكيد وتفهّم لأشباههم، فإنّ المعلومات المتقاسمة من الجميع، ولكن مُحتفظ بها من قبل كلّ فرد وليست مسرّبة أبدا، تفقد طبيعتها الحقيقية وتتغير شكلا ومظهرا إلى كابوس محض. إنّ من يمتلك هذه المعرفة الخفيّة المتمثلة في معرفة فئات جديدة ستكون غير مرغوب فيها، ومناهج ميدانية للكوادر، هم في موقع تبادل المعلومات فيما بين بعضهم في شأن ما يمثل للجميع الواقع الحقيقي. فهم الوديون فقط من موقع الاعتقاد فيما يعرفون بأنّه حقيقة. وذلك هو سرّهم، وحتى

(123) "هنالك أشياء قليلة لم تكن سرّا لدى الأس. أس. ولكن الأكثر تكتما يخصّ الممارسات في المعتقلات. لم يكن يُسمح حتى لأفراد الغيستابو أنفسهم... مشاهدة المعتقلات دون إذن خاص" (Eugen Kogon, *Der S.S.-Staat*, Munich, 1946, p. 297).

يحافظوا عليه انتظموا في جمعية سريّة. ويظلون فيها أعضاء حتى وإن اعتقلتهم هذه المنظمة السريّة، وأجبرتهم على الإدلاء باعترافات، وفي النهاية تتخلص منهم. وطالما يحافظون على السرّ، فإنّهم ينتمون إلى النخبة، ولديهم مبدأ ألا يخونوا أبدا، حتى عندما يكونون في السجن أو معتقل[124].

لقد لاحظنا سابقا بأنّه من بين الانحرافات التي تصدم سلامة الفكر لدى العالم غير الشمولي تبرز العادة غير المنطقية ظاهريّا التي تجعل منها الشمولية طرقا خاصة بالمتآمرين. لا تستعمل الحركات الشمولية، المقموعة ظاهريّا من طرف الشرطة، إلا باعتدال كبير في صراعهم على السلطة طرقا يستعملها المتآمرون للإطاحة بالحكومة. وعلى العكس، فإنّ الشمولية في السلطة، بعد أن اعترفت بها جميع الحكومات وتجاوزت، ظاهريا، مرحلتها الثورية، تقيم شرطة سرية فعلية وتجعل منها جوهر حكومتها وسلطتها. وتسير الأمور وكأنّما الاعتراف الرسمي كان مستشعرا بمثابة التهديد الضخم لهذه المؤامرة الممثلة في الحركة الشمولية ـــ خطر انحلال داخلي ـــ أكثر من الاجراءات الخجولة لشرطة الأنظمة غير الشمولية.

وفي الحقيقة، لا يكتشف الزعماء الشموليون شيئا فشيئا، حتى وإن كانت قناعاتهم راسخة بأنّه من الضروري بالنسبة إليهم الحفاظ على الوهم وفي المبادئ على العالم الخيالي المُقام خلال صراعهم على الاستحواذ على السلطة، جميع نتائج هذا العالم الخيالي ومبادئه. واعتقادهم في قوّة الإنسان الكلية، ويقينهم بأنّ كلّ شيء ممكن بفضل المنظمة، تدفعهم إلى تجربة ما أمكن للخيال البشري من رسمه، ولكن لم يقدر فعلا أيّ نشاط بشري من تحقيقه. إنّ اكتشافاتهم المقرفة في مملكة الممكن مستلهمة من انحياز إيديولوجي للعلموية التي اتضح أن العقل أقلّ تحكما فيها وأقلّ استعداد للاعتراف بالحقائق إلا

---

(124) يذكر باك وغودين، مصدر مذكور، ص. 169، كيف أنّ الرسميين للمفوضية الشعبية للشؤون الداخلية الموقوفين "يعتنون كثيرا بعدم بوح أيّ سرّ للمفوّضية".

الأوهام الشاذة لتخمين ما قبل العلم وما قبل الفلسفة. وبتأسيس الجمعية السرية التي لا تعمل مستقبلا في وضح النهار، فإنّ جمعية الشرطة السرية، أو الجندي السياسي، أو المناضل الإيديولوجي المتمرّس، فيوفرون لأنفسهم الوسائل لمواصلة اقصاءاتهم التجريبية المهينة في عالم الممكن.

إنّ المؤامرة الشمولية ضدّ العالم غير الشمولي، وزعمها الهيمنة الكونية، تظلّ من ناحية مذاعة أيضا علنا في ظلّ الحكم الشمولي وليس في الحركات الشمولية. وعمليّا، فهي راسخة لدى السكان المجندين من "المتعاطفين" في شكل مؤامرة عالمية مزعومة ضدّ بلدهم بالذات. يروّجون للانشطار الشمولي بمطالبة كلّ مواطن في الخرج بإرسال تقارير لبلاده كما يمليه عليه ضميره كما لو كان عونا سريّا، وبمعاملة كلّ أجنبي كما لو كان جاسوسا في خدمة حكومته[125]. ولجعل هذا الانشطار فعليا في الممارسة، وعلى الأصح بسبب الحفاظ على أسرار دقيقة، عسكرية أو غيرها، وقع عزل سكان البلدان الشمولية عن بقيّة العالم بحواجز حديدية. فالسرّ الحقيقي الذي يخفونه، المعتقلات، تلك المخابر التجريبية في الهيمنة الشاملة، مُخفاة من طرف الأنظمة الشمولية عن أعين شعوبهم وعن أنظار الآخرين أيضا.

وخلال مدّة طويلة، يمثل تطبيع العالم العادي الحماية المجدية ضدّ كشف الجرائم الشمولية. "لا يعرف الأشخاص العاديون بأنّ كلّ شيء ممكن"[126]؛ يرفضون، في حضرة الشناعة تصديق أعينهم وآذانهم، مثلما ترفض الجماهير تصديق ذويهم أمام حقيقة عادية حيث لم يبق مكان لها[127]. فالأسباب التي لا

---

(125) ما هو نموذجي لهذه العقلية هو الحوار التالي في *Dark Side of the Moon* : "لو فرضنا أنّ ذات يوم خرجنا من بولندا، يكون السؤال التالي ثابتا : "لحساب من تقوم بالتجسس؟..." ويسأل... شخص : " ولكن أنتم أيضا لكم زوار أجانب. فهل تعتقدون أنهم جميعهم من الجواسيس؟" فكانت الإجابة : "وماذا تعتقد؟ هل تعتبرنا أغبياء حتى لا نكون يقضين بالتمام؟"

(126) David Rousset, *Les Jours de notre mort*, Paris, 1947.

(127) كان النازيون واعين كل الوعي من الحماية التي يوفرها لهم جدار الشكّ المحيط =

تستطيع الأنظمة الشمولية تجاوزها في تحقيق العالم الوهمي، أبتر وأحمق، هو أنّ العالم الخارجي، العالم غير الشمولي، الذي ينتمي إليه القسم الكبير من سكان البلد الشمولي ذاته، يروق له هو الآخر أن يرى في رغباته حقيقة، هذه الحقيقة التي هي واقع الجنون، مثله فعلا مثل الجماهير أمام العالم العادي. لا يتوانى القائد الشمولي على تشجيع هذا الاشمئزاز للحس العام لتصديق الأمر الشنيع : فهو يتأكّد من أنّ ما من إحصائية جديرة بالثقة، وما من حادث أو أي رقم محل مراقبة أن لا يقع تسريبها إطلاقا للعموم، إلى درجة أن لا تكون هنالك روايات غير موضوعية، لا يمكن التثبت فيها، ومحلّ شك حول أماكن الأموات- الأحياء.

وبسبب هذه السياسة، لم تعد نتائج التجربة الشمولية معروفة إلا جزئيا. ورغم أنّ لدينا العديد من الوثائق من المعتقلات للتأكد بأنّ الهيمنة الشاملة ممكنة وحتى يكون لدينا لمحة عن جهنم "الممكن"، فإنّنا لا نعرف إلى أيّ درجة يستطيع النظام الشمولي تغيير الشخصية. ونعرف أيضا كم هو أقلّ بكثير كم هو عدد الأشخاص العاديين من حولنا يكونون على استعداد لقبول نمط الحياة الشمولي ـــ بمعنى التخلي عن جزء هام من مدّة حياتهم، شريطة التأكّد من تحقيق جميع أحلام مسيرتهم المهنية. ونتحقق بسهولة إلى أيّ درجة تستجيب الدعاية وحتى بعض المؤسسات الشمولية إلى حاجيات جمهرة جديدة من المُنبتين؛ ولكن يكاد يكون مستحيلا معرفة كم من بينهم، وهم معرضون كثيرًا إلى ظاهرة البطالة المستديمة، يقبلون بحبور "سياسة السكان" المتمثلة في إزاحة من هم زائدون بصفة مستمرّة؛ وكم سيمتثلون بسرور، بعد أن استوعبوا كليّا عدم

= بمؤسساتهم. يعلن تقرير سرّي موجه لزوزنباغ حول مقتل 5000 يهودي سنة 1943 بوضوح : "تصوّروا فقط أنّ هذه الأحداث تصل إلى علم الجانب الآخر وأن يقوم باستغلالها. أكيد أنّ مثل هذه الدعاية قد تكون دون تأثير لسبب واحد، وهو عند سماع أو قراءة هذا، فإنّ الناس لا يكون على استعداد لتصديق ذلك" (انظر **المؤامرة النازية**، الجزء الأوّل، 1001).

قدرتهم المتضاعفة لتحمل أعباء الحياة الحديثة، إلى نظام يلغي المسؤولية، وفي نفس الوقت العفوية.

وبعبارات أخرى، إنّه لجميل أن نعرف أنشطة ودور الشرطة السرية الشمولية الخاص، ولكن لا نعرف إلى أيّ مدى ووإلى أيّ حدّ يتطابق "سرّ" هذه الجمعية السريّة، في عصرنا، مع الرغبات الدفينة والتواطؤ الخفي للجماهير.

3 - الهيمنة الشاملة

تصلح معتقلات التجميع والإبادة للأنظمة الشمولية كمختبرات حيث يجد المعتقد الرئيسي للشمولية ــ كلّ شيء ممكن ــ مجالا للتثبت. ومقارنة مع هذه الأخيرة، تكون جميع التجارب الأخرى ثانوية ــ بما فيها تلك التي تشمل الميدان الطبّي والتي تبرز أهوالها تفصيليّا في حيثيات المحاكمات التي رُفعت ضدّ أطباء الرايخ الثالث ــ رغم أنّه واضح بأنّ هذه المخابر استُعملت لتجارب من جميع الألوان.

لم تعد الهيمنة الشاملة، الساعية إلى تنظيم التعددية والاختلاف غير المتناهيين للمخلوقات البشرية وكأنّما الإنسانية برمّتها لا تتكوّن إلا من شخص واحد، ممكنة إلا إذا ما أمكن إخضاع كلّ العالم دون استثناء إلى هوية غير قابلة للتغيير لردود الفعل : وهكذا فإنّ كلّ واحد من مجموعات ردود الفعل هذه يمكن تغييره حسب الرغبة بأيّ مجموعة أخرى. فالمشكل هو صناعة شيء لم يكن موجودا : بمعنى نوع من الفصيلة البشرية لا تشبه الفصائل الحيوانية الأخرى والتي تتمثل "حريتها" الوحيدة في "الحفاظ على النوع"[128]. تحاول الهيمنة الشمولية بلوغ هذا الهدف بطريقتين في نفس الوقت : بالتأطير

(128) في *Tischgespräche* يكرّر هتلر عديد المرّات "بأنّه يقاوم لخلق وضعية حيث يعرف كلّ شخص بأنّه يعيش ويموت للحفاظ على النوع" (ص. 349). انظر أيضا ص. 347: "تبيض الذبابة ملايين البويضات، التي تُهلك جميعها. ولكن الذبابات تبقى".

الإيديولوجي لتنظيمات النخبة، وبنشر الرعب التام في المعتقلات؛ وتصير الأعمال الوحشية التي يقع فيها استعمال تنظيمات النخبة دون رحمة، إجمالا، عملية التطبيق الفعلية للتأطير الإيديولوجي ـ مقعد الاختبارات حيث يظهر هذا الأخير مكانته ـ بينما من المفترض أن يوفر المشهد المرعب للمعتقلات ذاتها المراجعة "النظرية" للإيديولوجيا.

لم تكن المعتقلات مخصصة فقط لإبادة أشخاص ولإذلال كائنات بشرية : فهي تصلح أيضا للتجربة الفظيعة المتمثلة في القضاء، في ظروف علمية مقيّدة، على العفوية ذاتها باعتبارها تعبيرا عن التصرّف البشري وإلى تغيير الشخصية البشرية إلى مجرّد شيء، بعض الشيء حتى الحيوانات لا تمثله؛ إذ كان كلب بافلوف الذي، مثلما نعلم، كان مروّضا على الأكل، ليس عندما يكون جائعا، ولكن عندما يرنّ جرس، حيوانا مشوّها.

وفي الظروف العادية لا يمكن أبدا تحقيق هذا الغرض. ولا يمكن إطلاقا إقصاء العفوية تماما بقدر ما أنّها ليست مرتبطة بالحرية فحسب، بل بالحياة نفسها، وذلك، بمعنى مجرّد الحفاظ على الحياة. إنّ المعتقلات لوحدها هي التي تجعل من هذه التجربة بقدر المستطاع ممكنة. وإذن فهي ليست فقط "المجتمع الأكثر شمولية التي تحقق" (دافيد روسي)، فإنّهم أيضا المثل الاجتماعي الاعلى للهيمنة الشاملة عموما. كذلك الأمر، يرتبط باستقرار النظام الشمولي بالعزلة التي يكون عليها العامل الوهمي للحركة قياسا للعالم الخارجي، كذلك تجربة الهيمنة الشاملة التي أجريت في المعتقلات ترتبط بإبعاد هذه الأخيرة عن عالم الآخرين جميعا، عالم الأحياء عموما، وحتى العالم الخارجي المتكوّن من بلد تحكمه الشمولية. تُفسّر العزلة الانعدام الغريب للحقيقة والمصداقية التي تتركها الروايات المنقولة من المعتقلات. فهي تمثل أكبر عائق لإدراك حقيقي للهيمنة الشمولية، التي يقترن الحفاظ عليها أو إلغاؤها بوجود هذه المخيمات للاعتقال والإبادة؛ ذلك انّه من غير المحتمل كما يبدو، فإنّ هذه المعتقلات هي المؤسسة المركزية الحقيقية للسلطة الشمولية من حيث التنظيم.

عديدة هي روايات الناجين[129]. كلما كانت حقيقيّة، كلما بحثت بأقل درجة لتبليغ أشياء بعيدة عن الفهم وعن تجربة البشر، بمعنى عن الآلام التي تحوّل البشر إلى "حيوانات" منقادة[130]. لا تثير أي واحدة من هذه الروايات هذا الغضب أمام الجريمة وهذا التعاطف الذي جنّد على الدوام رجالا في خدمة العدالة. على العكس، إنّ أي إنسان يتحدّث أو يكتب حول المعتقلات فهو ما يزال معتبرا من المشتبه بهم؛ وإن كان من تحدّث فقد التحق قطعا بعالم الأحياء، فهو أحيانا محاط بالشكوك في خصوص قناعته الخاصة، العنيدة وكأنه أصيب بكابوس لأجل الحقيقة[131].

---

(129) أحسن الروايات حول المعتقلات هي :

David Rousset, *Les Jours de notre mort*, Paris, 1947

Eugen Kognon, op. cit

Bruno Bettelheim, «Dachau et Buchenwald» (de mai 1938 à avril 1939), in *Nazi Conspiracy*, VII, 824.

بالنسبة للمعتقلات السوفييتية انظر مجموعة روايات الناجين البولنديين، نُشرت تحت عنوان *The Dark Side of the Moon*؛ وانظر أيضا دافيد ج. دالين، مصدر مذكور، رغم أنّ هذه الروايات غير مقنعة احيانا لأنّها صادرة عن شخصيات "مرموقة" قررت كتابة بيانات ولوائح اتهام.

(130) *The Dark Side of the Moon*؛ تشير المقدّمة أيضا إلى هذا النقص الخاص في التواصل : "يسجلون ولكن لا يُبلغون".

(131) انظر بالخصوص برونو بيتلاهم، مصدر مذكور.: "كان الأمر وكأني حصلت على قناعة بأنّ هذه الاعترافات الشنيعة والمهينة لا تحدث بطريقة معينة ليس "لي أنا" كفاعل، ولكن "لي أنا" كشيء. تتقاطع هذه التجربة مع أقوال بقية المعتقلين... كان الأمر وكأنني متفرج عن الأحداث حيث لا أقوم إلا بدور ملتبس... "لا يمكن أن يكون هذا واقعيا، وأنّ فعلا مثل هذه الأشياء قد حدثت"... يجب على المساجين أن يقتنعوا بأنفسهم أنّ كلّ هذا واقعي، وأنّه فعلا حدث، وليس مجرّد كابوس. فلم يفلجوا في ذلك أبدا".

انظر أيضا روسيي، مصدر مذكور، ص. 213. "أعين لم تشاهد فلا تستطيع التصديق. وحتى أنتم، قبل أن تكونوا هنا، هل أخذتم مأخذ الجدّ الشائعات حول غرف الغاز؟ قلت : لا.

=

لا يبرز هذا الشك بالنسبة للناس أنفسهم ولحقيقة تجربتهم الخاصة ما عرف على الدوام النازيون : وهو أنّ الأشخاص المصممين على ارتكاب الجرائم يجدون أنّه من المناسب تنظيمها على مستوى واسع وغير واقعي. ليس هذا ما يجعل جميع العقوبات التي تضمها المنظومة القانونية غير ملائمة وسخيفة : ذلك لأنّ ضخامة الجرائم ذاتها توفر للمجرمين المعلنين عن براءتهم بمزيد من العونً للأكاذيب، إصرارا على أن يقع تصديقهم عن طوعية بأنّ الضحايا الذين يقولون الحقيقة. ولم ير النازيون أيضا أنّه من الضروري الحفاظ لأنفسهم بهذا الاكتشاف. فقد وزع هتلر ملايين النسخ من كتابه أين يصرّح بأنّ النجاح مرتهن بعظمة الكذب ـ وهذا لا يمنع الناس من تصديقه؛ كذلك تصريحات النازيين المتكرّرة **حتى الغثيان**، والمعلنة بأنّ اليهود قد تقع إبادتهم مثل البقّ (عن طريق الغازات المسمومة) لم تمنع احدا من عدم تصديقها.

إنّنا نقع بشدّة في غواية الاطمئنان إلى تفسير لما هو في جوهره غريب عن طريق عمليات الترشيد الليبيرالية. يختفي في صلب كلّ واحد منّا هذا النوع من الليبيرالية، التي تتملقنا باتباع طريق الصواب. فالطريق المؤدّية إلى الشمولية تمرّ فعلا بمراحل وسطية، التي من الممكن أن نجد لها نظائر وسوابق. إنّ الرعب الدموي العظيم الذي صبغ المرحلة الأولى للهيمنة الشمولية يخدم فعلا الغرض الوحيد لهزم الخصم ولجعل أي معارضة مستحيلة مستقبلا؛ ولكن لا ينطلق الرعب الشامل إلا إذا ما وقع تخطّي المرحلة الأولى، عندما لم يعد النظام يخاف من المعارضة. وفي هذا الإطار، لاحظنا أحيانا أنّ الوسائل أمست النهاية؛ ولكن، لا نقوم، في نهاية الأمر، إلا الاعتراف، في ظلّ اخفاء المفارقة، أن لا يتلاءم مع نمط "النهاية تبرّر الوسائل"، أن لا يفقد الرعب "حديثه"، أن لا يكون الوسيلة التي تسمح بترويع الناس. كما أنّه غير كاف

= ... إذن، إنهم جميعا مثلك. كلهم في باريس، ولندن ونيويورك، وحتى في بيركانو، أمام أفران المحارق... في حالة ذهول، خمس دقائق قبل النزول إلى كهوف الحرق..."

التفسير القائل، بانّ الثورة، مثلما هو الشأن للثورة الفرنسية، تلتهم أبناءها. فعلا، يواصل الفزع لمدّة طويلة بعد أن يلتهم أي كان يصبو إلى موقع أو آخر ـ الانتماء إلى الفصائل الروسية، إلى مراكز القرار في الحزب، إلى الجيش، وإلى البيروقراطية ـ، أن يوصف بمثابة ابن الثورة. وكثير من التصرفات التي اصبحت اليوم من خصائص الحكومات الشمولية هي فقط معروفة جدّا بفضل دراسة التاريخ. هنالك عمليا على الدوام حروب عدوانية؛ وكان هدر دم سكان الأعداء بعد النصر مستباحا إلى أن عدّله الرومان بإقرار **الحفظ**؛ وطوال القرون كانت عملية إبادة السكان الأهالي تساير عملية استعمار أمريكا، وأستراليا وإفريقيا؛ والعبودية هي إحدى المؤسسات البشرية القديمة ونشأت جميع الإمبراطوريات في العصور القديمة بعمل عبيد الدولة الذين رفعوا المنشآت العمومية. كما أنّ المعتقلات ليست من اختراع الحركات الشمولية. فقد ظهرت لأوّل مرّة في بداية القرن، خلال حرب البوير، ووقع مواصلة استعمالها في إفريقيا الجنوبية وكذلك في الهند "للعناصر غير المرغوب فيها"؛ وهنا أيضا نجد تعبير "الحجز الوقائي" الذي تبناه الرايخ الثالث فيما بعد. وتتماثل هذه المعتقلات في نواح كثيرة إلى المعتقلات الأولى للحكم الشمولي. فقد وقع استعمالها "للمشبوه بهم" الذين لا يمكن إثبات جرائمهم، والذين لا يمكن إدانتهم باتباع المسلك القضائي العادي. كلّ هذا يسلط الضوء بوضوح على المناهج الشمولية للهيمنة: فهي تستعمل نفس هذه العناصر، تطوّرها وتجعلها تتبلور على أساس مبدأ العدمية بأنّ "كلّ شيء مسموح" الذي ورثته وجعلته فورا مُكتسبًا. ولكن أينما شكلت هذه الأشكال الجديدة للهيمنة هياكلها الشمولية الاصيلة، فإنّها تتجاوز هذا المبدأ، الذي ما يزال مرتبطا بدوافع منفعية وبمصالح شخصية للحكام، ويقع تجربتها في ميدان مجهول إلى حدّ الآن لدينا: ميدان أين "كلّ شيء ممكن". وبصفة متميزة نوعًا ما، يتعلق الأمر بميدان لا يمكن لأي دافع نفعي أو أناني أن يحدّه، حتى وإن كان غير مبال بالمصلحة الشخصية.

إنّ ما يصدم الفكر السليم، ليس مبدأ العدمية "لكلّ شيء مسموح" الذي

كنا وجدناه في القرن التاسع عشر في المفهوم النفعي للعقلانية. إنّ ما يرفض تصديقه الإدراك "والأشخاص العاديين"، هو أنّ كلّ شيء ممكن[132]. إنّنا نحاول فهم الوقائع، في الحاضر أو في التجربة المحفوظة في الذاكرة، التي تتجاوز فقط ملكة إدراكنا. ونحاول في باب الجريمة ترتيب ما لم تتمكن أن تشمله، حسب اعتقادنا، هذه الفئة من هذا النوع. فما هو مدلول مفهوم الاغتيال عندما نجد انفسنا أمام الإنتاج المكثف للجثث؟ وسنحاول فهم سلوك معتقلي المعتقلات والأس. أس. من وجهة نظر نفسية، بينما من الواجب أن نعي بأنّ الروح يمكن أن تفنى دون أن يفنى الإنسان، لا محالة، جسديًا: وأنّ الروح، والطبيعة والشخصية، في بعض الظروف، لا يمكن طبعا أن تظهر إلا بالسرعة أو البطء الذي تتفكك بها[133]. ويؤدي هذا على أيّ حال إلى ظهور أشخاص بلا أرواح، بمعنى أشخاص لا يمكن أن نفهم نفسيتهم، وأن تكون عودتهم نفسانيًا إلى العالم البشري المُدرك سواء سيكولوجيا أو بطريقة أخرى تشبه عملية بعث لازار. إنّ جميع أقوال الفصل عن الرشاد، إن كانت من طبيعة نفسية أو اجتماعية، لا تصلح إلا إلى تشجيع من يفكّر بأنّه "سطحيّ" "التحدّث بإسهاب عن الأهوال"[134].

إن كان حقيقيًا أنّ المعتقلات هي أهمّ مؤسسات النظام الشمولي، فإنّ "التحدّث بإسهاب عن الأهوال" من المفترض أن يكون ضروريًا لفهم الشمولية. ولكن لا يمكن للذكرى أن تنيرنا عن رواية بدون صدى لشاهد عيان. فبالنسبة لهذين النوعين، تكون نزعة الهروب من التجربة متأصلة: فبالفطرة أو بعقل، يكون النوعان من الكتاب على وعي تام من الهوّة الساحقة التي تفصل عالم الأحياء عن الأموات-الأحياء، ولا يستطيع توفير أي شيء إضافي إلا سلسلة من الأحداث المُتصوّرة التي يبدو أنّها لا تصدّق حتى بالنسبة لراويها وكذلك لمن

(132) أوّ من فهم هذا كان دافيد روسيي في كتابه *Univers concentrationnaire*, 1947.

(133) روسيي، مصدر مذكور، ص. 587.

(134) Voir Georges Bataille, in *Critique*, Janvier 1948, p. 72.

يسمعها. إنّ الخيال المرعب وحده لمن أثارت لديهم مثل هذه الروايات، دون أن يتضرروا في أجسامهم، ولمن، أحرار بالنسبة للذعر الحيواني دون رجاء — ذلك الذي في مواجهة الذعر الحقيقي، يمثل، ويُشلّ لا محالة كلّ ما هو ليس ردّ فعل خالص —، يمكن لهذا الخيال بمفرده أن يكون قادرا على التفكير في هذه الأهوال. إنّ مثل هذه الأفكار لا تصلح إلا لإدراك السياقات السياسية، ولشحذ الهمم السياسية. لا يستطيع أبدا تغيير الشخصية، تحت أيّ شكل كان، أن يتسبب بالتفكير في الأهوال إلا بتجربة الفزع. إنّ حصر الإنسان في مجموعة من ردود الفعل تفصله جذريّا مثلا لمرض العقلي لكلّ ما في حدّ ذاته يمثل شخصية أو طبعا. وعندما يستيقظ، مثل لازار، من بين الأموات، يستعيد شخصيته أو طبعه الثابت، مثلما تركهم تحديدا.

ليس أكثر من الهول أو التأكيد على الرعب، لا يستطيع أن يؤدي إلى تغيير فيه للطبع، ولا يقدر أن تجعل الإنسان فاضلا أو سيئا، لا يستطيع أن يصير لا محالة قاعدة طائفة سياسية أو، بمعنى ضيّق، لحزب. لقد فشلت محاولات نشأة نخبة أوروبية، ببرنامج مقاربة أوروبية داخلية معتمدة على التجربة الأوروبية المشتركة للمعتقلات، بصورة مشابهة جدّا للتجارب التي تلت الحرب العالمية الأولى، عندما تعلّق الأمر استخلاص العبر من التجربة العالمية لجيل الجبهة. وفي الحالتين، اتضح أنّ التجارب ذاتها لم تكن معدّة للتواصل أكثر من التفاهات العدمية[135]. تُستمدّ النتائج السياسية، مثل، على سبيل المثال، التوجّه السلمي لما بعد الحرب، من الخوف العام من الحرب، وليس من تجربة الحرب. وعوض خلق توجه سلمي خاص للحقيقة، فإنّ المعرفة الحميمية لبنية الحروب العصرية، الموجّهة والمدفوعة بالخوف، قد تؤدي إلى إدراك أنّه لا يوجد قياس واحد للحكم بضرورة حرب : كأن تكون هذه الأخيرة صراعا ضدّ

(135) يضمّ كتاب روسيي العديد من هذه "المعاينات" حول "الطبيعة" البشرية، المرتكزة أساسا على الملاحظة بأنّه بعد فترة زمنية تتميز عقلية المعتقلين بدرجة أقل مع عقلية حراس المعتقل.

ظروف الحياة التي لا نقبلها أبدا ــ فالتجارب التي نعرفها، مع العذابات وجهنّم المعتقلات الشمولية، لم تنزْ سبيلنا حول إمكانية مثل هذه الظروف(136). هكذا، هل أنّ الخوف من المعتقلات، ووجهات النظر الناتجة عنها بالنسبة إلى طبيعة الهيمنة الشاملة تصلح لإبطال جميع الفوارق البالية بين اليمين واليسار، وإلى توفير، رغم هذه الأخيرة، أهمّ سلّم نربطها بالأحداث السياسية لعصرنا : هل تصلح أم لا للهيمنة الشاملة ؟

وعلى أيّ حال، فإنّ الهلع الذي تُصاب به المخيّلة له الميزة الكبيرة بإبطال التأويلات السفسطائية - الجدلية للسياسة، والتي تعتمد جميعها على الخرافة أكثر من اعتمادها على الشرّ القادر على الظهور من الخير. وجدت مثل هذه البهلوانيات الجدلية نوعا من العذر مدّة طويلة أكثر من أسوأ معاملة يمكن أن يسديها إنسان لآخر متمثلة في قتله. ولكننا نعلم اليوم، ليس القتل سوى أقلّ ضررا. فالقاتل الذي يغتال إنسانا ــ إنسان من الواجب أن يُقتل ــ ما زال يتحرك في ميدان الحياة والموت المألوفين لدينا؛ لكليهما فعلا علاقة ضرورية، ترتكز عليها الجدلية، حتى وإن لم تكن دوما واعية. يترك المجرم خلفه جثّة ولا يدعي بأنّ ضحيته لم توجد أبدا؛ وإن طمس جميع الآثار، فإنّها آثار شخصيته، وليس الذكرى وشجن الأشخاص الذين أحبوا ضحيّته؛ فهو يدمّر حياته، ولكن لا يدمّر عنصر الوجود بالذات.

كان من عادة النازيين، بالدقّة التي يتميّزون بها، تسجيل جميع أنشطتهم في المعتقلات تحت عنوان "في ظلّ ظلمة الليل". إنّ تطرّف الاجراءات المتخذة للتعامل مع أشخاص كأنّما لم يوجدوا أبدا وحتى القيام بإزالتهم بالمعنى الحرفي للكلمة لا يظهر عموما من الوهلة الأولى. إنّ سبب ذلك هو النظامان الألماني والروسي، بعيدا عن كلّ انتظام، يضمّ مجموعة من الأنماط التي تنطبق عليها

(136) ربّما يجدر، حتى يقع تجاوز أي سوء فهم، إضافة أنّه مع اختراع القنبلة الهيدروجينية تعرضت كلّ مسألة الحرب إلى تغيير حاسم. إنّ مناقشة هذه المسألة هي، فعلا، غريبة عن موضوع هذا الكتاب.

معاملات مختلفة جدّا. ففي حالة ألمانيا، تتعايش مختلف هذه الأنماط عموما في نفس المعسكر، دون أن الحصول، لا محالة، علاقات فيما بينها. ليس أيضا من النادر أنّ العزلة بين الأنماط كان صارما جدّا من العزلة بالنسبة للعالم الخارجي. وبذلك، بغضّ النظر عن الاعتبارات العرقية، فقد كانت معاملة المواطنين الإسكندنافيين، رغم عدائهم المعلن للنازيين، من قبل الألمان خلال الحرب مخالفة تمام الاختلاف مع مواطني الأمم الأخرى. كان هؤلاء بدورهم منقسمين بين من كانت "إبادتهم" على جدول الأعمال، مثلا اليهود، أو كانت مسجلة لمستقبل قريب مثل البولنديين، والروس والأوكرانيين، وكلّ من لم يكن محلّ أي امر متجه أيضا نحو "الحل النهائي" كليا، مثل الفرنسيين والبلجيكيين. ومن ناحية أخرى، علينا أن نميّز في روسيا ثلاثة أنظمة مستقلة نسبيا. هنالك أوّلا مجموعات المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة الحقيقية : فهم يتمتعون بحريّة نسبية وعقوباتهم تمتدّ إلى فترة محدودة. ثانيا، توجد معتقلات حيث المواد البشرية مُستغلة دون هوادة وحيث نسبة الوافيات مرتفعة جدّا : غير أنّ تنظيمها ليس له من هدف آخر سوى العمل. وأخيرا، هنالك معتقلات الصرف الصحّي حيث "يقع تنظيف" المعتقلين كليّا، بقتلهم جوعا وبتركهم في حالة نبذ تام.

يكمن الهول الحقيقي لمعتقلات التجميع والإبادة في أنّ المعتقلين، حتى وإن تمكنوا من الفرار منها، منقطعون عن عالم الأحياء رغم أنّه أكثر وضوحا وكأنّهم كانوا أمواتًا؛ ذلك لأنّ الهول يفرض النسيان. هناك يكون القتل أيضا مجهولا مثل عملية سحق بعوضة. يمكن أن يكون الموت أيضا نتيجة للتعذيب المنهجي وللحرمان من الغذاء اكثر من تصفية العدد الزائد من المواد البشرية. ونظير ذلك، يمكن أن يحدث خطر إخلاء المعتقلات من السكان، إثر نقص في التزوّد : عندها يصدر الأمر بالتخفيض بأيّ ثمن في نسبة الوفيات(137). لقد عنون

(137) يحدث هذا في ألمانيا حوالي أواخر 1942، مما جعل هيملر يشعر جميع قادة المعتقلات "بالتخفيض مهما كان الثمن في نسبة الوفيات". إذ اتضح انّه من بين 136,000 من القادمين 70,000 منهم ماتوا عند وصولهم إلى المعتقل، أو يموتون =

دافيد روسيي الرواية التي ألفها لإقامته في معتقل تجميع ألماني : "أيام موتنا"؛ ظلّ كلّ شيء يسير فعليّا وكأنّ هنالك إمكانية بجعل مسار الموت ذاته دائما وبفرض وضع حيث تكون الحياة مُفرغة من معانيها.

إنّ ظهور الشرّ الراديكالي، غير المعروف لدينا من قبل، والذي يضع حدّا لفكرة أنّ القيم تتطوّر وتتغيّر. وهنا، لا توجد معايير سياسية ولا تاريخية ولا حتى أخلاقية، ولكن لا أكثر من إدراك إلى ربما وجود شيء ما في السياسة المعاصرة الذي كان من المفترض أن لا يوجد إطلاقا في السياسة بالمعنى العملي للكلمة، بمعنى الكلّ أو لا شيء ـ الكلّ، بمعنى أشكال غير محدّدة إلى ما لانهاية من المجموعة البشرية؛ أو لا شيء بقدر ما قد يعنيه نفس انتصار منظومة معسكرات الاعتقال من نفس الإدانة العنيدة للكائنات البشرية مثل استعمال القنبلة الهيدروجينية للجنس البشري.

ما من شيء يمكن مقارنته مع الحياة في المعتقلات. لا يمكننا أبدا إدراك هولها حتى بالخيال، لا لشيء إلا لأنّها تكون خارج الحياة والموت. لا تستطيع أي رواية أن تصف ذلك كليّا، لسبب بسيط وهو أنّ الناجي يعود إلى عالم الأحياء، ممّا يمنعه من تصديق تجاربه الماضية كليّا. وهذا أيضا صعب عليه سرد حكاية من كوكب آخر : ذلك أنّ وضعية المعتقلين في عالم الأحياء، حيث من المفترض أن لا يعلم أيّ كان إن كانوا أحياء أو أمواتًا، هي بالنسبة لهم وكأنّهم لم يولدوا بعد. لذلك تخلق جميع المقارنات غموضا وتشرد بالذهن عمّا هو

= فيما بعد مباشرة. انظر **المؤامرة النازية**، الجزء الرابع، الملحق الثاني. وتؤكد الروايات الأخيرة عن معتقلات روسيا السوفييتية بالإجماع أنّه بعد 1949 ـ بمعنى في فترة حياة ستالين ـ وقع منهجيا تخفيض نسبة الوفيات في المعتقلات، التي بلغت سابقا 60 بالمائة، من المؤكد بسبب نقص اليد العاملة الشامل والكارثي في الاتحاد السوفييتي. لا يمكن اعتبار تحسين ظروف الحياة هذه بسبب أزمة النظام التي تلت وفات ستالين والتي، بطريقة مميزة، أحسوا بها لأوّل مرّة في المعتقلات. راجع Wilhelm Starlinger, *Grenzen der Sowjetmacht*, Würzburg, 1955

أساسي. يظهر أنّ العمل الإجباري في السجون والمستعمرات الجزائية، والنفي، والعبودية توفّر جميعها، لردهة من الزمن، عناصر ثمينة للمقارنة، ولكنها، في نهاية التحليل، لا تؤدي إلى أيّ مستقرّ.

إنّ العمل الإجباري كعقاب محدود سواء في الزمن أو في القوة. يحافظ المحكوم عليه على حقوقه بالنسبة لجسده؛ فلا يعذّب إطلاقا، وبلا ريب مُهيمن عليه. والنفي ليس نفيا إلا من جزء من العالم نحو جزء آخر من العالم، آهل هو أيضا بكائنات بشرية؛ فهو ليس بالنفي من عالم البشر جميعا. وخلال التاريخ، كانت العبودية مؤسسة متأصلة في النظام الاجتماعي؛ لم يكن العبيد، مثل مساجين المعتقلات، معزولين عن الأنظار وبالتالي عن حماية أشباههم؛ ولديهم، كأداة للعمل، ثمنًا معيّنا وكملكية، قيمة لا تقلّ تحديدًا. ليس لسجين المعتقل ثمن، بما أنّه يمكن دوما تعويضه؛ وما من أحد يعرف لمن ينتمي بما أنّ ما من أحد يشاهده أبدا. وبالنسبة للمجتمع، فإنّ المُعتقل تافه تماما، حتى وإن وقع استعماله كعامل، عندما يكون نقص اليد العاملة واضحا بفداحة (كان ذلك شأن روسيا وألمانيا خلال الحرب).

لم يقع إقامة المعتقل كمؤسسة قصد تحقيق إنتاجية ممكنة. فقد كانت الوظيفة الوحيدة الاقتصادية المستديمة للمعتقلات هو تمويل جهازها الخاص؛ وإذن من وجهة نظر اقتصادية، توجد المعتقلات بالخصوص لذاتها. ومهما كان العمل المنجز فيها، فقد كان جيّدا وباقلّ تكاليف في ظروف مختلفة[138]. يُظهر

(138) انظر كوغون، مصدر مذكور، ص. 58: "كان الجزء الكبير من العمل المنجز في المعتقلات دون فائدة، سواء كان تافها، أو كان غير منظم لكي يجبرون على إعادته مرّتين أو ثلاث مرّات". انظر أيضا بيتلهايم، مصدر مذكور، ص. 831- 832: كان المعتقلون الجدد مجبولين على القيام بأعمال سخيفة.. إنهم يشعرون بأنفسهم وضيعين.. ويفضلون العمل، حتى وإن كان شاقا، يخلق شيئا ضروريّا..." حتى دالين الذي يعتمد كتابه على الأطروحة [القائلة] بأنّ هدف معتقلات روسيا كان يتمثل في توفير اليد العاملة بأبخس الأثمان، اضطر قبول فكرة عدم جدوى عمل المعتقلات، =

بوضوح المثل الروسي، التي وصفت في أحيان كثيرة المعتقلات كمخيمات للعمل الإجباري، إذ أرادت البيروقراطية السوفييتية تشريفها بهذا الاسم، بأنّ العمل الإجباري لم يكن اختصاصها الأوّلي. فالعمل الإجباري هو الشرط العاطي لجميع العمّال الروس، الذين لا يتمتعون بحرية الحركة ويمكن في أي لحظة تعيينهم عشوائيّا في أي مكان. ترتبط الطبيعة السميكة المستحيلة للأهوال بعدم جدواها على المستوى الاقتصادي. ودفع النازيون صراحة بعدم الجدوى إلى درجة الهلاك عندما، في أوج الحرب، ورغم النقص في مواد البناء ووسائل النقل، أقاموا مؤسسات إبادة عظيمة ومُكلفة ونظموا نقل الملايين من الأشخاص(139). ومن وجهة نظر عالم نفعي بصرامة، فإنّ التناقض الواضح بين هذه الطريقة للتصرّف والمقتضيات العسكرية توفر لكل العملية جوّا من الجنون والوهم.

إنّ هذا الجوّ غير الواقعي والخيالي، الناشئ عن فقدان مبطن لهدف، هو الستار الحديدي الحقيقي الذي يحجب عن الأعين العالم جميع أشكال المعتقلات. وبنظرة خارجية، لا يمكن وصف هذه الأخيلة، وهذا ما حصل، إلا

= مصدر مذكور، ص. 105. يظهر أنّ النظريات العادية في شأن نظام المعتقلات الروسية كإجراء اقتصادي مخصص لتوفير إضافة من اليد العاملة الرخيصة، وقع رفضها بجلاء إن اتضحت صحّة العلاقات الحالية المتعلقة بالعفو التشريعي العام وإزالة المعتقلات. إذ إن استُعملت المعتقلات لتحقيق أغراض اقتصادية هامة، قد لا يستطيع النظام بالتأكيد أن يسمح لنفسه القضاء عليها بسرعة دون نتائج وخيمة يتكبدها النظام الاقتصادي بأسره.

(139) إضافة إلى ملايين الأشخاص الذين وقع ترحيلهم نحو المعتقلات، لم يتوقف النازيون عن بناء مشاريع جديدة للمستوطنات ـ فقد أخذوا ألمان ألمانيا أو المناطق المحتلة نحو الشرق بنية الاستيطان. أكيد أنّ هذا يمثل عائقا جديّا للعمليات العسكرية والاستغلال الاقتصادي. وبالنسبة للعديد من المناظرات حول هذا الموضوع، والصراع الدائم بين الهرم الإداري النازي المدني للمناطق المحتلة شرقا وهرم السلطة للأس. أس، انظر بالخصوص الجزء التسع والعشرين من *Trial of the Major War Criminals*, Nuremberg, 1947.

بفضل صور مأخوذة من حياة **لما بعد الوفاة**، لحياة تحرّرت من مشاغل الدنيا. ويمكننا فعلا أن نميّز ثلاثة أنواع من المعتقلات التي تتماشى مع ثلاث تصوّرات أساسية للحياة بعد الممات في الغرب : هاديس [عالم الموتى]، مكان التطير، وجهنّم. بالنسبة لعالم الأموات تتماشى تلك الطرق اللينة نسبيّا، التي كانت في الماضي منتشرة في البلدان غير الشمولية، بإبعاد العناصر غير المرغوب فيها من جميع الأنواع ــ لاجئين، عديمي الجنسية، أنانيين وعاطلين عن الشغل؛ ومثل جميع معتقلات الأشخاص النازحين، والتي ليست سوى معتقلات لأشخاص صاروا دون جدوى ومزعجة، فقد ظلوا على قيد الحياة بعد الحرب. ويتمثل مكان التطهير في معتقل العمل في الاتحاد السوفييتي، حيث يتناسق الاعتزال مع العمل الإجباري الفوضوي. وتتجسم جهنّم حرفيّا مع هذه الأنواع من المعتقلات التي أنجزها النازيون بصفة مكتملة : فهناك، وقع تنظيم مجمل الحياة بطريقة محكمة ومنهجية للعذاب الكبير.

تحتوي هذا الأشكال الثلاث على صفة مشتركة : يقع معاملة الكتل البشرية الحبيسة فيها وكأنّها لم تكن موجودة إطلاقا، وكأنّما ما يصدر منها لا يمثل أيّ أهمية لأيّ شخص، وكأنّ موتهم وقع ختمها وأن عقلا خبيثا، مسعورا، يتسلى بالإبقاء عليهم بين الحياة والموت، قبل أن يقبلهم في السلم الأزلية.

ليس على حدّ سواء الأسلاك الشائكة أكثر من الواقع الوهمي الذي أنشئ بإحكام لأولئك المسيّجين هو الذي يثير سوء المعاملات القاسية ويجعل في النهاية من الإبادة عملية عادية جدّا. ليست جميع الأعمال المقترفة في المعتقلات مألوفة لدينا إلا بالعودة إلى عالم التصورات المنحرفة والخبيثة. إنّ ما هو صعب فهمه هو لو أنّ هذه الجرائم حصلت على مكانتها، بنفس المستوى ومثل هذه الأوهام، في عالم من سراب، فإنّ هذا العالم تجسّد إن صح القول في عالم مكتمل بجميع المعطيات المحسوسة عن الواقع، ولكنه دون التماسك المسؤولية التي من دونها لا تظل الحقيقة بالنسبة لنا سوى كمّ من المعطيات غير المفهومة. ونتيجة ذلك أنّه وقع إنشاء مكان حيث يمكن تعذيب وقتل الناس دون

أن يتفطن لا محالة الجاني ولا المجني عليه، ولا الآخرون أيضا بأنّ الأمر يتعلق أكثر فأكثر بلعبة وحشية وحلم تافه[140].

إنّ الأفلام التي وزّعها الحلفاء، في ألمانيا أو غيرها، إثر الحرب تُظهر بوضوح أنّ هذا الجوّ الواهم والخيالي لم يتبدّد بتغطية خالصة للأحداث. فبالنسبة للمتفرّج الغافل، تكون هذه الصّور مقنعة تقريبا مقارنة للقطات مواد غريبة ملتقطة خلال جلسات استحضار الأرواح[141]. إنّ المنطق السليم يتفاعل مع أهوال بوشنفالد وأوشفيتز بهده الحجة المنطقية : "أي جريمة يمكن لهؤلاء الأشخاص اقترافها حتى يفعلوا بهم مثل هذه الأشياء !"؛ أو عندما في ألمانيا والنمسا تتفشى في أوجها المجاعة، وتكاثر السكان، والكراهية العارمة : "خسارة أنّه وقع التوقف عن قتل اليهود بالغاز !"؛ وفي كلّ مكان يوجد هنالك رفع الكتفين بلا مبالاة لاستقبال الدعاية الفاشلة.

إن لم تنجح الدعاية لفائدة الحقيقة في اقناع الفرد المتوسط لأنها شنيعة كثيرا، فإنّها موضوعيّا خطيرة بالنسبة لمن يعرفون من خلال أوهامهم الشخصية ما هم قادرون على القيام به، والذين كانوا إذن على أتمّ الاستعداد لتصديق حقيقة ما شاهدوه. وفجأة، يصير واضحا أنّ ما رفضه الخيال البشري منذ آلاف

---

(140) يشير بيتلهايم، مصدر مذكور، إلى أنّ الحراس يتخذون في المعتقلات إزاء الجوّ غير الواقعي موقفا مشابها إلى موقف المعتقلين ذاتهم.

(141) ليس من غير المجدي التفطن إلى أنّ جميع الصور للمعتقلات تدفع بنا إلى الخطأ بحكم أنّها لا تبرز المعتقلات إلا في آخر مرحلة، عندما تدخل إليها قوات الحلفاء. لا توجد معتقلات الموت في ألمانيا بالذات، وعند هذا الحدّ فإنّ جميع أجهزة الإبادة وقع تفكيكها. ومن ناحية أخرى، ما أثار غيظ الحلفاء ووفر لأفلامهم طابعها الشنيع ـ بمعنى، مشهد الجثث البشرية ـ لم تكن خاصة بالمعتقلات الألمانية؛ كانت عمليات الإبادة تنفّذ كليا بالغاز، وليس بالتجويع. وكان الوضع في المعتقلات نتيجة الأحداث التي وقعت في الأشهر الأخيرة من الحرب : فقد أمر هيملر إجلاء جميع معتقلات الشرق. فصارت المعتقلات الألمانية مكتظة سكنيّا ـ ولم يعد قادرا على ضمان التزوّد في ألمانيا.

السنين [وألقى به] في مملكة خارجة عن سلطة البشر، يمكن أن يتشكّل هنا الآن: يمكن خلق جهنّم ومكان التطهير، وحتى صورة عن حياتها الأبدية، بفضل المناهج الأكثر حداثة للتدمير والعلاج. وبالنسبة لهؤلاء الأشخاص (وهم كثّر في جميع المدن الكبرى مثلما نريد أن نعتقد)، فإنّ جهنّم الشاملة لا تدلّ إلا على شيء واحد: أنّ سلطة الإنسان أعتى ممّا نتجرأ على تصوّره؛ وأنّ الإنسان يمكنه تحقيق أطياف جهنّم دون أن تسقط السماء أو تنفتح الأرض.

يظهر أنّ هذه القياسات، المتكرّرة في عديد الروايات عن عالم سكرات الموت(142)، تعبر عن أكثر من محاولة يائسة بالقول ما هو غريب في شأن الخطاب البشري. ربّما لا شيء لا يميّز بصفة راديكالية الجماهير العصرية عن جماهير القرون الماضية سوى فقدان الإيمان في يوم القيامة: فقدِ السيئون مخاوفهم، والأفاضل آمالهم. وبما أنّ هذه الجماهير، العاجزة مثلما مضى على العيش دون خوف ودون أمل، تنجذب لأيّ مشروع قد يعد بأن تصنع بيد الإنسان الجنّة التي رغبت فيها وجهنّم التي تخافها. وفي مثل مظاهرها المعروفة كثيرا لدى العوام، يمثل المجتمع دون طبقات لماركس شبهها غريبا مع عصر الخلاص، كذلك لا تشبه حقيقة المعتقلات لأيّ شيء مثل صور جهنّم للقرون الوسطى.

إنّ الشيء الوحيد الذي لا يمكن استنساخه، هو ما صار مسموحا للإنسان من المفاهيم التقليدية لجهنّم. يوم القيامة، وفكرة المعيار المطلق للعدل المتحد من إمكانية العفو اللامتناهية. إذ لا توجد، بالنسبة للبشر، جريمة ولا خطيئة لهما قياس مشترك مع العذاب الأبدي لجهنّم. فمن هنا انكسار العقل السليم، الذي يتحرى: "أي جرم قد ارتكبه هؤلاء الأشخاص لكي يتألموا بطريقة غير إنسانية مثل هذه الطريقة؟". ومن هنا أيضا البراءة المطلقة للضحايا: "ما من إنسان

---

(142) إن لم تكن الحياة في معتقل سوى مسار للموت دون نهاية، فهذا ما أكّد عليه روسيي، مصدر مذكور وما يليه.

استحق هذا على الإطلاق". وأخيرا، من هناك الصدفة الخرقاء التي تترأس لاختيار الضحية المعتقلات في حالة الرعب المكتملة : يمكن لمثل هذا العقاب أن يصيب أيّا كان بنفس مستوى العدل والظلم.

مقارنة بجنون النتيجة النهائية ـ مجتمع المعتقلات ـ فإنّ المسار الذي يُعدّ به الناس إلى هذه النهاية، والطرق المستعملة لتكييف الأشخاص لهذه الوضعية شفافة ومنطقية. تسبق عملية الصنع المكثف والجنوني للجثث التهيئة التاريخية والسياسية الجلية لجثث الأحياء. إنّ الدافع، وما هو أهمّ بكثير، والقبول الضمني، المتوفر لظهور هذا الأوضاع غير المسبوقة، هي ثمرة هذه الأحداث التي، في مرحلة التفسّخ السياسي، حرمت فجأة، ضدّ أي ترقب، مئات الآلاف من الناس من المسكن والوطن، وجعلت منهم من الخارجين على القانون وغير مرغوب فيهم، بينما ملايين آخرين أصبحوا، بسبب البطالة، عبءا سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. ولم يحدث هذا بدوره إلا لأنّ حقوق الإنسان التي لم يقع أبدا إقامتها، فلسفيّا، ولكن وقع التصريح بها فقط، والتي، سياسيّا، لم يقع ضمانها أبدا، ولكن إعلانها فقط، فقدت أشكالها تقليديّا كلّ جدوى.

تتمثل أوّل خطوة أساسية على الطريق المؤدية إلى الهيمنة الشمولية في قتل ما في الإنسان من شخصية قانونية. ولهذه الغاية، وقع الشروع في إبعاد بعض الأنماط من الأشخاص عن حماية القانون بإجبار، عن طريق التجريد عن الجنسية، العالم غير الشمولي على الاعتراف بهم كخارجين عن القانون؛ ثمّ وقع وضع المعتقل خارج المنظومة الجزائية العادية، حيث تتكبّد الجريمة المقترفة عقوبة موضوعة مسبقا. وبذلك فإنّ المجرمين، الذين لأسباب أخرى هم عنصر أساسي لمجتمع المعتقلات، لا يقع عموما إرسالهم إلى المعتقل إلا لإتمام عقوبتهم السجنية. وفي جميع الظروف، تعمل الهيمنة الشمولية على أن تفقد الفئات المجمّعة في المعتقل ـ اليهود، الحاملين للأمراض، وممثلي الطبقات الآيلة للانقراض ـ كلّ سلطة عملية سواء عادية أو إجرامية. ويعني

هذا، بعبارات دعائية، أنّ "الحجز الوقائي" مُروّض "كإجراء أمني احترازي"[143]، وبمعنى آخر كإجراء يضع الأشخاص غير قادرين على التصرّف. يمكن وضع الاستثناءات لهذه القاعدة في روسيا على حساب نقص فادح في السجون وفي الرغبة، التي لم تتحقق بعد، لتغيير كلّ النظام الجزائي إلى نظام معتقلات[144].

إنّ احتواء المجرمين ضروري لجعل دعاية الحركة المُدعية معقولة والتي تدعي بأنّ المؤسسة تهتمّ بالعناصر الأنانية غير المنسجمة اجتماعيا[145]. إن كان المجرمون لا ينتمون فعليا إلى المعتقلات، فذلك لأنّه من الصعب قتل شخص اعتباري لدى إنسان صار متهما بجريمة أكثر من شخص بريء تماما. وإن مثل المجرمون فئة دائمة من بين المعتقلين، يجب أن نلاحظ هنا تنازلا من الدولة الشمولية للأحكام المسبقة للمجتمع، المستعدّ بهذه الطريقة إلى التأقلم مع وجود المعتقلات. ومن ناحية، حفاظا على أن يكون نظام المعتقلات بلا شائبة، يكون من الأهمية بمكان، ما إن ظل النظام الجزائي موجودا، أن لا يُرسل إليها المجرمون لإتمام عقوبتهم، بمعنى عندما سيحصلون على حرّيّتهم. ولا يمكن تحت أي ذريعة أن يصير المعتقل عقوبة قابلة للتطبيق على جرائم معيّنة.

(143) يؤكد ماونز، مصدر مذكور، ص. 50، على الشأن بأنّه من الواجب عدم ضرورة إرسال المجرمين إلى المعتقلات خلال الوقت الذي يقظون فيه عقوبتهم القانونية.

(144) كان نقص فضاء الزنزانات مثلا في روسيا، في سنوات 1925-1926، بنسبة 36 بالمائة فقط من العقوبات التي وقع تنفيذها. انظر دالين، مصدر مذكور، ص. 158 وما يليها.

(145) "تعلق الغيستابو والأس. أس. أهمية كبرى لمزج فئات المساجين في المعتقلات. لم يكن أي معتقل خاصا بفئة". (كوغون، مصدر مذكور، ص. 19).

وفي روسيا، كان أيضا عاديا منذ البداية مزج المساجين السياسيين مع مساجين الحق العام. وخلال العشر السنوات الأولى للنظام السوفييتي، حصلت التجمعات السياسية اليسارية على بعض الامتيازات؛ ولكن عندما برز الطابع الشمولي بصفة جلية "إثر نهاية سنوات 20، حتى وقع معاملة السياسيين، حتى بصفة رسمية،، أكثر من معاملة مجرمين أجلاف" (دالين، مصدر مذكور، ص. 117).

إنّ مزج المجرمين ببقية الفئات له بالإضافة إلى ذلك ميزة بأن يستشعر القادمون الجدد بفظاظة بأنّهم وقعوا في الدرك الأسفل من السلم الاجتماعي. وأكيد أنّه يتضح فيما بعد أنّه من حقّهم أن يحسدوا أيّا كان من السراق التافهين أو المجرمين. ولكن في انتظار ذلك، فإنّ أدنى درجة هي فعلا البداية. وأكثر من ذلك، إنّها وسيلة فعالة للتمويه : لا يحدث هذا إلا للمجرمين ولا يحدث ما هو أسوأ إلا ما يحدث بطريقة مستحقة للمجرمين.

يمثل المجرمون في كلّ مكان أرستقراطية المعتقلات. (ففي ألمانيا، خلال الحرب، وقع تعويضهم في هذا الدور المسيّر بالشيوعيين، إذ لا يمكن حتى للحدّ الأدنى من العمل المنطقي أن يتحقق في ظروف الفوضى التي خلقتها إدارة متكوّنة من مجرمين. لم يكن ذلك سوى تغيير مؤقت من معتقلات التجميع إلى معتقلات أشغال شاقة، ظاهرة شاذة بغرابة لمدّة محدّدة)[146]. إنّ ما يدفع المجرمين على الإشراف، ليس فحسب تجانس موظفي الإشراف مع عناصر من هذا القبيل : ففي الاتحاد السوفييتي، لا ينتمي الحراس ظاهريّا، خلافا للأس. أس.، إلى النخبة المُدرّبة خصيصا على اقتراف الجرائم[147]؛ ذلك لأنّ المجرمين هم الوحيدون الذين أرسلوا إلى المعتقلات حسب مهمّة معينة. إنهم يعرفون على الأقلّ لماذا هم هنالك وإذن حافظوا على آثار شخصيتهم القانونية. ولا يكون هذا بالنسبة للمساجين السياسيين سوى مسألة شخصية : فأعمالهم، إن تعلق الأمر فعلا بأعمال لا مجرّد رأي أو بالأحرى شكوك غامضة من قبل مخبر، أو أيضا بالانتماء العرضي إلى مجموعة سياسية منبوذة، لا تخضع عموما

(146) يعاني كتاب روسيي من المغالاة في تقدير تأثير الشيوعيين الألمان، الذي أشرفوا خلال الحرب على الإدارة الداخلية لبوشينفالد.

(147) انظر على سبيل المثال شهادة السيدة بوبر-ناومان (الزوجة السابقة للشيوعي الألماني هاينز نومان) التي نجت من المعتقلات السوفييتية والألمانية : "لم يوجد ابدا لدى الروس... مثلما هو لدى النازيين أي أثر للسادية... كان حراسنا الروس على لياقة وليسوا ساديين، ولكنهم يقومون بإخلاص بمستلزمات نظام وحشي" (*Under Two Dictatores*).

للمنظومة القانونية العادية لبلد وليست شرعيّا محدّدة[148].

يُضاف إلى الخلط بين المساجين السياسيين والمجرمين، الذي افتتحت بهم المعتقلات في روسيا وفي ألمانيا، عنصر ثالث، أصبح بسرعة فيما بعد يمثل الأغلبية. تتألف مجموعة الأغلبية هذه عندئذ من أشخاص لا يمكن لأيّ عمل منها أن يحثّ على الاعتقال، لا بالنسبة إليها ولا بالنسبة لجلاديها. ومثّل هذا العنصر، في ألمانيا، سنة 1938، جمهرة اليهود، وفي روسيا أي مجموعة لم تعجب السلطات، دون أي علاقة بتصرفاتها. إنّ هذه المجموعات، البريئة بأتمّ معنى الكلمة، هي حقل اختبار بامتياز للقيام فعلا بتجربة إزالة وهدم الشخصية القانونية. وإذن يشكلون، كمّا وكيفا، أهمّ فئة من متساكني المعتقلات. وجد هذا المبدأ إنجازه الكامل في غرف الغاز التي لم تكن، ليس إلا بسبب أهمية استيعابها، مخصصة لحالات خاصة، ولكن للبشر عموما. وفي إطار جملة هذه الأفكار، يلخص الحوار التالي فعلا وضعية الفرد : "هل يمكن أن أسألك لماذا غرفة الغاز؟" ـ "لماذا أنت مولود؟[149]". إنّ هذه المجموعة من الأشخاص البريئة كليّا التي، في كلّ وقت، تتكبّد المصير الفظيع في المعتقلات. إنّ المجرمين والسياسيين، بحكم إدماجهم في هذه الفئة، هم أيضا محرومون من الحماية الممكن أن توفّر لهم من حيث يتميّزون : القيام بعمل ما، وهم أيضا معرضون للعشوائية التامّة. ولكن الهدف النهائي، الذي وقع بلوغه في الاتحاد السوفييتي جزيئا والمُشار إليه بوضوح في المرحل الأخيرة من الرعب النازي، هو أن لا يكون لديها لجميع السكان في المعتقلات سوى هذه الفئة من الأشخاص الأبرياء.

---

(148) Bruno Bettelhem, «On Dachau in Extreme Situations", in *Journal of Abnormal and Social Psychology*, vol. XXXVIII, nº 4, 1943

حيث يصف الاحترام الذي يحمله المجرمون والمساجين السياسيين لأنفسهم مقارنة بمن لم يكونوا متهمين أبدا. فهؤلاء "كانوا اقل كفاءة لتحمل الصدمة الأولى، وأوّل من يتفتتون. يعزي بيتلهايم هذا إلى انتمائهم إلى الطبقة الوسطى.

(149) روسيي، مصدر مذكور، ص. 71.

يعارض الفرز الاعتباطي الكليّ لمعتقلي المستقل توزيع هؤلاء عند وصولهم إلى المعتقلات إلى فئات غير ذات معنى في حدّ ذاتها، ولكنها ضرورية من حيث التنظيم. ففي المعتقلات الألمانية، نميّز عن طريق شارات، كلّها مختلفة، بين المجرمين، والسياسية، وغير المندمجين اجتماعيّا، والجناة دينيّا واليهود. عندما أقام الفرنسيون، إثر حرب إسبانيا، مخيمات تجميع، أقحموا مباشرة الخلط الشمولي بالخصوص بين السياسيين والمجرمين والأبرياء (وخاصة فاقدي الجنسية)، وقد أظهروا رغم قلّة خبرتهم ابتكارهم الملحوظ في خلق أنماط من المساجين بلا أيّ معنى[150]. اتضح أنّ هذه التقنية، المخصصة في البداية إلى منع تطوّر شعور تضامني بين المعتقلين، مجديّة للغاية: ما من أحد فعلا لا يعرف إن كان ينتمي إلى فئة طيبة أو سيئة أكثر من البقية. لقد تمّ، في ألمانيا، تجهيز هذا المعلم المتحرّك على الدوام، وهو المنتظم بذكاء، بمظهر صلب بما أنّ اليهود، في جيع الظروف وجون استثناء، يمثلون الفئة الدنيا. كان الفظيع والغريب في كلّ هذا أنّ المعتقلين يتماثلون هم بأنفسهم إلى هذه الفئات، وكأنّها تمثّل آخر المعاقل الأصيلة لشخصيّتهم القانونية. وحتى وإن قمنا بالتجرّد من جميع المعطيات الأخرى، فليس من الغريب أن يخرج شيوعيّ لسنة 1933 من المعتقلات أكثر شيوعية ممّا كان عليه عند دخوله، ويهوديا أكثر يهودية، وفي فرنسا، فإنّ زوجة جندي من الفيلق الأجنبي أكثر اقتناعا بقيم الفيلق الأجنبي. يظهر أنّ كلّ شيء يسير وكأنّ هذه الأنماط تضمّ آخر وعد بمآل متوقع، وكأنّها تجسّد بعض أقصى هويّة قانونية وإذن أساسية أيضا.

بينما لم يكن توزيع المعتقلين إلى فئات إلا كإجراء تكتيكي، إجراء تنظيمي، تسلط عملية الفرز العشوائية للضحايا الضوء على المبدأ الأساسي للمؤسسة. إن ارتكزت المعتقلات علة وجود أعداء سياسيين، لا يمكن أن ينجو أيّ واحد أمام السنوات الأولى للأنظمة الشمولية. يكفي أن نرى عدد المعتقلين

(150) بالنسبة للوضع في المعتقلات الفرنسية، انظر .Arthur Koestler, *Scum of the Earth*, 1941

في بوشينفالد في السنوات التي تلت 1936 لفهم كم كان ضروريّا للبقاء على قيد الحياة في المعتقلات وجود أبرياء. "كان في الإمكان أن تختفي المعتقلات نهائيا، لو لم تحتجز الغيستابو سوى المعارضة اعتمادا على معيار الاعتقالات التي قاموا بها"[151]؛ وفي أواخر 1937، كان بوشينفالد، بأقلّ من 1000 معتقل، على أهبة الغلق، قبل ان تُرسل إليها المجازر المنظمة لشهر نوفمبر أكثر من 20,000 قادم جديد[152]. ففي ألمانيا، إثر 1938، هذا العنصر الذي كان يكوّنه الأشخاص الأبرياء كانوا في معظمهم من اليهود؛ لقد تمثل الأمر في روسيا في مجموعات منتقية عشوائيّا من بين السكان، والتي، بسبب ليس له علاقة بتصرّفاتهم، سقطت في النسيان[153]. لكن إن استوجب الأمر في ألمانيا انتظار سنة 1938 كي يقع إقامة معتقل للتجميع خصيصا في شكل شمولي، بأغلبية كبيرة من المعتقلين الأبرياء، فإنّه من الواجب في روسيا العودة في روسيا إلى بدايات 1930، بما أنّه، إلى ذلك الحدّ، ما زال سكان المعتقلات يمثلون من المجرمين، ومن المضادين للثورة ومن "السياسيين" (وتعني هذه العبارة الأخيرة مثلما يحدث أعضاء الفصائل المنحرفة). ومنذ ذلك الحين، كان هنالك العديد من الأشخاص الأبرياء في المعتقلات إلى درجة أنّه من الصعب تبويبهم : فمن كان له بعض أنواع من الصلات مع بلد أجنبي، الروس من أصول بولندية (من 1936 إلى 1938 بالخصوص)، فلاحون، وقعت تصفية قراهم، لأسباب اقتصادية، أصحاب القوميات الصادرة بشأنهم أحكام للترحيل، الجنود المُسرّحون من الجيش الأحمر والذين كانوا ينتمون إلى فيالق رابطت لمدّة طويلة في الخارج كقوّة احتلال أو كانت أسيرة في ألمانيا، الخ. لم يكن وجود

---

(151) كوغون، نصدر مذكور، ص. 6.

(152) انظر **المؤامرة النازية**، الجزء الرابع، 800 وما يليها.

(153) يعلن باك وغودين، مصدر مذكور، صراحة بأنّ "المعارضين لا يمثلون إلا جزءا ضعيفا نسبيا من سكان السجون (في روسيا)" (ص. 87) وأنّه لا توجد أيّ علاقة بين "سجن إنسان ومجرّد جريمة" (ص. 93).

معارضة سياسية عذرًا لمنظومة اعتقالات، والهدف من المنظومة لم يقع بلوغها، حتى عندما يخضع السكان نسبيا بصفة تلقائية، تحت ضغط أشنع رعب، أي عندما تتخلى عن حقوقها السياسية. إنّ الهدف من نظام استبدادي هو القضاء على الحقوق المدنية للسكان برمتهم، على النحو الذي يصيرون داخل بلدهم خارج القانون، مثلهم مثل عديمي الجنسية والذين دون مأوى. إنّ الفتك بحقوق الإنسان، وخنق ما فيه من الشخصية القانونية هي مقدّمة ضرورية للهيمنة الشاملة على هذا الأخير. ولا يشمل هذا فقط الفئات الخاصة، مثل المجرمين، والخصوم السياسيين، واليهود، والمثليين، الذين وقعت عليهم التجارب الأولى؛ بل شملت أي مواطن من الدولة الشمولية. ويمثل القبول الحرّ للهيمنة الشاملة حاجزا كبيرا أكثر من المعارضة الحرّة[154]. إنّ الاعتقال العشوائي للأبرياء يدمّر صحة الاختيار الحرّ، كذلك التعذيب ـ على عكس الموت ـ يدمّر إمكانية المعارضة.

إنّ كلّ تضييق، حتى الأكثر استبدادا، على هذا القمع العشوائي نحو بعض الأفكار ذات الصبغة الدينية أو السياسية، وإزاء بعض الأنواع من التصرف الاجتماعي، والفكري أو الشهواني، وإزاء بعض "الجرائم" المبتكرة حديثا، تجعل من المعتقلات تافهة، إذ في نهاية المطاف لا يمكن لأيّ موقف ولا أيّ رأي أن يصمد أمام وعيد مثل هذا الخوف. خاصة، وأنّها تساعد على وضع نظام قانوني جديد، الذي، بعد أن توفر لديه قليلا من الاستقرار، لا يتأخر في

---

(154) Bruno Bettelheim, «On Dachau and Buchenwald» حيث يشير خلال تحليله على أنّ معظم المساجين "يتأقلمون مع قيم الغيتابو"، إلى أنّ ذلك "لم يكن نتيجة الدعاية... فقد كانت الغيستابو تؤكد على الامر، في النهاية، يمنعها من التعبير عن أحاسيسها" (ص. 834-835).

كان هيملر يحجر بوضوح أي داية، مهما كانت، في المعتقلات. "تتمثل التربية في الانضباط، وليس في أي تعليمات على أسس إيديولوجية". "حول تنظيم وواجبات الأس. أس. والشرطة"، انظر *Nationalpolitischer Lehrgang der Wehrmatcht*, 1937، مأخوذ من **المؤامرة النازية**، الجزء الرابع، 616 وما يليها.

ابراز شخصية قانونية جديدة لدى الإنسان. ولكن هذا يجعل من الهيمنة الشاملة في فشل. إنّ "استخدام الشعبية" المزعومة لدى النازيين، دائمة التقلب (إذ ما هو ضروري اليوم يمكن أن يكون مزعجا من الغد)، وأنّ الخط المتقلب على الدوام للحزب في الاتحاد السوفييتي، الذي، بحكم مفعوله الرجعي يجدّد طيلة الأيام مخزون الأشخاص الممكن إرسالها إلى المعتقلات، تمثلان الضمانات الوحيدة لاستدامة هذه الأخيرة، ومن هنا مواصلة عملية القضاء التام على حقوق الإنسان.

والخطوة الثانية الحاسمة لتهيئة الجثث الحيّة هو قتل الشخصية المعنوية في الإنسان. ونقوم بذلك بجعل الاستشهاد، بصفة عامة، وأوّل مرّة في التاريخ، مستحيلا : "كم ما زالوا هنا يعتقدون في أهمية الاحتجاج ولو تاريخيّا ؟ إنّ هذا الشكّ هنا، هو فعلا تحفة الأس. أس. إنجازهم العظيم. فقد أفسدوا جميع عمليات التضامن البشري. وهنا أُسدل الليل على المستقبل. عندما لم يعد هنالك أيّ شاهد، لم تعد أيّ شهادة ممكنة. عندئذ يكون التظاهر بأنّه لا يمكن تجنّب الموت، هو أن نرغب في توفير معنى لها، والعمل على ما بعد الموت. ولتحقيق الذات، تتطلب إشارة دلالة اجتماعية. وهنا نكون مئات الآلاف نعيش عن دراية عزلة شاملة. لذلك يقبلون. إدراك الاستكانة"[155].

إنّ المعتقلات وقتل الخصوم السياسيين يمثلان جزءا واحدًا فقط من النسيان المنظم التي لا تشمل هذه الوسيلة للرأي العام المتمثلة في الكلمة المنقولة والمكتوبة فحسب، بل تمتدّ أيضا إلى عائلات وأصدقاء الضحايا. ويحجر كلّ من الشجن والذكرى. ومن واجب المرأة في الاتحاد السوفييتي أن تشرع في إجراءات الطلاق مباشرة بعد اعتقال زوجها حتى تحمي حياة أبنائها؛ وإن صادف الحظ وعاد زوجها، ترفض له الدخول إلى البيت بغضب[156]. يوفّر

(155) روسيي، مصدر مذكور، ص. 464.

(156) انظر رواية سيرغاي مالاخوف، في دالين، مصدر مذكور، ص. 20 وما يليها.

العالم الغربي إلى هذا الحدّ، حتى في الفترات الحالكة، حقّ الذكرى لخصمه المقتول : كان ذلك اعترافًا طبيعيّا بأننا جميعًا بشر وبشر **فقط**. ذلك لأنّ أخيل حضر جنازة هيكتور، ولأنّ الحكومات الأكثر استبدادًا تُكرم الخصم المقتول، ولأنّ الرومان يسمحون للمسيحيين بكتابة تاريخ شهدائهم، ولأنّ الكنيسة تحفظ على زنادقتها أحياء في ذاكرة البشر، فلم يقع فقدان كلّ شيء ولم يقع ذلك. و[لكن] المعتقلات، بجعل الموت ذاتها نكرة (وهو القيام بما هو مستحيل لمعرفة إن كان السجين ميّتا أو حيّا)، تسلب الموت من دلالتها : عبارة عن الحياة المنجزة. وبمعنى يجرّدون الفرد من موته الخاص، مبيّنين بانّه لا يمتلك شيئا وأنّه ليس ملكا لشخص. لا يثبت موته سوى أنّه لم يكن موجودا على الإطلاق[157].

ويمكن أيضا لهذا التهجم على الشخصية المعنوية ان يصدم معارضة الإنسان الذي يملي عليه وعيه باختيار الموت كضحية على العيش كموظف للقتل. يعرف الهول ذروته وانتصاره المرعب عندما ينجح في حرمان الشخصية المعنوية من مخرج فردي وبجعل جميع قرارات الضمير محلّ إشكاليات والتباس. عندما يكون إنسان في مواجهة حالة خيانة وإذن قتل أصدقائه أو إرسال زوجته وأبنائه، وهو الوحيد المسؤول عنهم، إلى الموت؛ وعندما يعني الانتحار أيضا القتل المباشر لعائلته، فما الذي يستطيعه لاتخاذ قرار؟ لم يعد البديل بين الخير والشرّ، ولكن بين القتل والقتل. فمن يستطيع حلّ هذه المعضلة الأخلاقية لهذه الأمّ اليونانية، التي تركها النازيون حرّة في أن تختار من يُقتل من بين أبنائها الثلاثة[158] ؟

وبفضل خلق الظروف التي يصبح فيها الضمير دون فائدة، وحيث عمل الخير يصير جذريّا مستحيلا، يشمل التواطؤ المنظم بوعي لجميع البشر في

---

(157) Voir Albert Camus in *Twice A Year*, 1947.

(158) يهتم كتاب روسيي، مصدر مذكور، في جزء كبير منه بمناقشة هذه المعضلة لدى المساجين.

جرائم الأنظمة الشمولية الضحايا ويأخذ بذلك طابعًا شموليا فعلا. يُخلط الأس. أس. المعتقلين ـ المجرمون، والسياسيون واليهود ـ بجرائمهم بتكليفهم إلى حدّ كبير بمسؤوليات الإدارة : هكذا يواجهون معضلة دون حلّ : إما أن يرسل هؤلاء رفاقهم إلى الموت، أو بالأحرى يساهمون في قتل أشخاص آخرين هم بمثابة الأجانب بالنسبة إليهم. وفي جميع الحالات، يجدون أنفسهم مجبرين على التصرّف كقتلة. ليس مهمّا أن يكون الحقد فقط قد تحوّل عن الجناة (كان **المشرفون** مكروهين اكثر من الأس. أس.) ولكن يكون خطّ الفصل بين المضطهد والمضطهَد، بين الجاني وضحيته، متلاشيا[159].

لا يبقى، ما إن وقع قتل الشخصية المعنوية، سوى عائق لتحوّل البشر إلى جثث حيّة : فالفرق بين الأشخاص هي الهوية الشخصية لكلّ فرد. يمكن الحفاظ على هذه الهوية في شكل عقيم بفضل رواقية عنيدة : أكيد أنّ أناسا وجدوا ويجدون أيضا يوميّا ملجأ في عزلة شاملة لشخصية دون حقوق أو دون ضمير. وما من شك أنّ هذا المظهر من الشخصية البشرية، بقدر ما يتعلّق الأمر فعلا وبالخصوص بالطبيعة وبقوى لا تخضع لرقابة الإرادة، صعب كثيرا تدميره (مدمّر، من الممكن إعادة بنائه بسهولة)[160].

إنّ الوسائل المستعملة للقضاء على هذا الطابع المنفرد للشخصية البشرية وسوف لا نحاول إدراج قائمة في ذلك. هنالك اوّل الظروف المرعبة للنقل إلى المعتقلات : يتكدّس آلاف البشر، ملتصقين ببعضهم البعض، في عربات

(159) يصف بيتلهايم، مصدر مذكور، المسار الذي جعل من الحراس والمساجين أيضا "مكيفين" مع حياة المعتقل وأمسوا متخوفين من العودة إلى العالم الخارجي.
وإذن إنّ روسيي على حقّ عندما يؤكد على "أنّ الضحية والجلاد كانا وغدين؛ وأنّ درس المعتقلات هو أخوّة السفالة" (ص. 588)

(160) يبيّن بيتلهايم، مصدر مذكور، كيف أنّ "الهمّ الأساسي للمساجين الجدد هو الحفاظ على شخصية سليمة"، بينما كان مشكل قدماء المساجين : "كيف العيش على أحسن حال داخل المخيم ؟"

للحيوانات؛ واقفين، أيامًا متتابعة، مرتجين عبر الحقول. وهنالك فيما بعد الوصول إلى المعتقل، مع الصدمة المعدّة بإحكام للساعات الأولى، وحلق للرأس، والبدلة الخرقاء للمعتقل. وهنالك أخيرا التعذيب غير المعقول، المناسب تحديدا لقتل الجسم، وفي جميع الأحوال ليس بسرعة. إنّ هدف جميع هذه الوسائل هو نفس الهدف : التلاعب بالجسم البشري، مع إمكانياته المطلقة للتألم بطريقة تجعلها تدمّر الذات البشرية مثل لا محالة بعض الامراض العقلية من أصل عضوي.

هنا ينكشف في وضح النهار الجنون المتطرف للمسار برمّته. أكيد أنّ التعذيب سمة أساسية لكلّ جهاز أمني وقضائي الشمولي؛ يقع استعماله يوميّا لاستنطاق الناس. وهذا النوع من التعذيب، بحكم أنّه يريد بلوغ هدف محدّد، منطقي، له بعض الحدود : إمّا أن يتكلّم المعتقل بعد برهة من الزمن، أو يقع قتله. وينضاف إلى هذه العادة المنطقية في التعذيب في المعتقلات النازية الأوّلية وفي أقبيّة الغيستابو، نوع آخر من التعذيب، غير منطقي وسادي. يرتكز هذا التعذيب، الذي تمارسه أحيانا فرق الأس. أ.، بعيدا من أن يكون له هدف وأن يكون منهجيّا، على مبادرة عناصر إلى حدّ كبير غير عاديين. كانت نسبة الوفيات مرتفعة جدّا إلى درجة أنّ عددا ضئيلا من المعتقلين سنة 1933 ظلّ على قيد الحياة في هذه السنوات الأولى. لم يكن، على ما ظهر، هذا النوع من التعذيب كمؤسسة لغايات سياسية اكثر منه تنازلا للنظام لعناصره الإجرامية وغير العاديين، الذين يعتبرون أنفسهم يحصلون على مكافأة لخدمات منجزة. ومن وراء الوحشية العمياء للأس. أ.، هنالك أحيانا حقد، وغيظ عميق لكلّ من كان، اجتماعيّا، وثقافيّا أو جسديّا، أفضل حال منهم والذي يكون مستقبلا، وكأنّما لتحقيق أحلامهم الوحشية، في قبضتهم. هذا الحقد الذي لا يمحي كليّا من المعتقلات، يصعقنا مثل آخر أثر للشعور الإنساني المعقول[161].

(161) يروي روسيي، مصدر مذكور، ص. 390، الكلمات التالية من أحد الأس. أس. إلى =

ولكن لم يبدأ الرعب الحقيقي إلا عندما سيطر الأس. أس. على إدارة المعتقلات. فتركت الوحشية العفوية القديمة مكانها لتدمير صاعق ومنهجي للأجسام البشرية، لغاية متعمّدة لتقويض الكرامة البشرية. كان الموت متجنبا، وإلى ما لا نهاية مؤجلا. عندئذ لم تعد المعتقلات مدينة ملاه لحيوانات بأشكال بشرية، لأناس ينتمون إلى ملجأ للمجانين والسجون. إنّ العكس هو الذي أصبح حقيقة. فقد تحوّلوا إلى "أراضي تجربة"، حيث تدرّب أشخاص عاديون جدّا على أن يكونوا من الأس. أس. جملة وتفصيلا[162].

إنّ قتل الشخصية، هذه الصفة الوحيدة، التي جادت بها الطبيعة، والإرادة

= أستاذ: "كنت أستاذا، ولم تعده. كنت رجلا عظيما. وصرت الآن صغيا. قزما. فأنا العظيم!".

(162) يتحدّث كوغون، مصدر مذكور، عن إمكانية الإبقاء على المعتقلات كمخابر ومناطق مناورات للأس. أس. ويوفّر أيضا وصفا جيّدا للفرق بين المعتقلات الأولى التي تديرها فرق الأس. أ. والأخيرة التي يشرف عليها الأس. أس. "ما من معتقل من المعتقلات الأولى تجاوز رقم الألف من المعتقلين. فالحياة فيها تتحدّى كلّ وصف. تتفق جميع روايات الأقلية من قدماء المساجين الذي نجوا خلال هذه السنوات لتؤكد أنّ لم توجد عمليا أي شكل من الانحراف لم تمارسه فرق الأس. أ.. ولكن كانت هذه الأعمال صنيع حيوانية شخصية، والنظام الجاف، المنظم جيّدا، الخاص بالجماهير البشرية، لم يكن بعد مقاما. فهذا الأخير هو صنيع الأس. أس." (ص. 7). يعتّم هذا النظام الجديد، بآليته، بقدر ما كان إنسانيا، على الشعور بالمسؤولية. عندما يصل، مثلا، الأمر بقتل العديد من المئات من المساجين الروس يوميا، يقومون بالمجزرة برمي الرصاص من ثغرة في الجدار، دون مشاهدة الضحايا (انظر Ernest Feder, «Essai sur la psychologie de la terreur», in *Synthèse*, Bruxelles, 1946). ومن ناحية أخرى، وقع بعث الشذوذ اصطناعيّا لدى كائنات التي، بوجه آخر، كان من الممكن أن تكون عادية. ينقل لنا روسيي الكلمات التالية من حارس أس. أس.: "اضرب أحيانا ضربا خفيفا إلى أن أقذف المني. لديّ امرأة وثلاثة أطفال في بريسلو. كنت فيما مضى رجلا عاديّا جدّا. هذا ما فعلوه بي. والآن، عندما يمكنوني من رخصة للخروج، لا اعود إلى بيتي. غذ لا أتجرأ على ان اواجه زوجتي"(ص. 273).
تضمّ الوثائق حول الفترة الهتلرية العديد من الشهادات الطبية مبينة عموما الصفة العادية لمن وقع تكليفهم بتنفيذ برنامج هتلر للإبادة. نجد ذلك في كتاب ليون =

والقدر أيضا على جميع البشر، والتي أصبحت مقدّمة واضحة جدّا لجميع العلاقات البشرية الذي يثير بعض التوعك لدى التوأمين المتشابهين، يتسبب في الرعب الذي يحجب على شكل واسع الإضرار بالشخصية القانونية والسياسية ويأس الشخصية المعنوية. إنّ هذا الرعب وهو مصدر عموميات عدميّة ومعقولية كبيرة نوعا ما من الإثباتات القائلة بأنّ جميع البشر أساسا حيوانات متشابهة[163]. وفي الواقع، تبيّن فعلا تجربة المعتقلات بأنّ الكائنات البشرية يمكن أن تتحوّل إلى عينات للحيوان البشري وأنّ "طبيعة" الإنسان ليست "إنسانية" إلا بقدر ما تفتح على الإنسان إمكانية أن يصير شيئا غير طبيعي بامتياز، بمعنى إنسان.

إثر مقتل الشخصية المعنوية وإتلاف الشخصية القانونية، يقع تتويج تدمير الشخصية دوما بنجاح تقريبا. يمكننا تصوّر اللجوء إلى بعض القوانين حول نفسية الجماهير لتفسير لماذا ملايين الكائنات البشرية وقع أخذهم دون مقاومة إلى

= بولياكوف «The Weapon of Antisemitism»، نشر اليونسكو في *The Third Reich,* Londres, 1955. لم يكن معظم الرجال الذين وقع استعمالهم في الوحدات المخصصة لهذه الأهداف، من المتطوعين؛ وقع انتدابهم في الشرطة العادية لمهام خاصة. ولكن حتى الأس. أس. المتمرسين يجدون هذا النوع من الواجب أسوأ من الحرب في الصفوف الأولى. ففي تقرير حول إبادة مكثفة قام بها الأس. أس، مدح شاهد عيان بصفة مبالغة هذا الفيلق بانّه كان مثاليّا إلى درجة أنّ تحمّل "الإبادة الكاملة دون سند من الخمر".
إن أرادوا إزالة كلّ دافع شخصي، كلّ عاطفة خلال "عمليات الإبادة"، وبالتالي التقليص غلى الحدّ الأدنى من قساوتهم، وهو ما يشهد عليه أنّ وجود مجموعة من الأطباء والمهندسين، مكلفين بتشغيل غرف الغاز، لم يتوقفوا عن اقحام تحسينات عليها : ولكن لم تكن هذه الأخيرة مخصصة فقط للزيادة في إنتاجية مصانع الجثث، بل ترمي إلى تسريع وتليين مسار الموت.

(163) وقع التأكيد على هذه النقطة في كتاب روسيي. "غيّرت الظروف الاجتماعية الحياة في المعتقلات لمعظم المعتقلين، سواء كانوا ألمانا أو منفيين وكيفما كان موقعهم الاجتماعي الأسبق وتكوينهم... الذين تحوّلوا إلى عوام منحطين، خاضعين كليّا لردود الفعل البدائية للغريزة الحيوانية" (ص. 183).

غرفة الغاز، حتى ولو أنّ هذه القوانين لا تفسّر شيئا آخر إلى هدم الشخصية الفردانية. وأهمّ من أولائك الذين، فرديا، وقع الحكم عليهم بالإعدام أن حاولوا نادرا بأخذ جلاديهم معهم، وأن لم تحدث أبدا ثورات جديّة، وأنّه، حتى عند عملية التحرير، لم نشاهد إلا بعض المجزر التلقائية [قام بها] الأس. أس. ذلك لأنّ هدم الشخصية الفردية، هو هدم للتلقائية، وللقدرة التي [يمتلكها] الإنسان للشروع في شيء جديد انطلاقا من موارده الخاصة، شيئا لا يمكن تفسيره انطلاقا من ردود فعل على المحيط والأحداث[164]. وإذن، ما من شيء يظلّ موجودا، سوى دمى متحركة مخيفة بوجوه بشرية، تتصرف جميعها مثل الكلب في تجارب بافلوف، والتي تردّ الفعل جميعها بطريقة متوقعة تماما حتى وإن كانت سائرة إلى نهايتها المحتومة ولا تقوم إلا بردّ الفعل. ذلك هو الانتصار الحقيقي للنظام: "يطلب انتصار الأس. أس. أن تكون الضحية نفسها موافقة أن تُقاد دون احتجاج، أن تتخلى، وأن تستسلم، بمعنى أن تكفّ عن فرض ذاتها. وليس هذا دون مقابل. وليس مجانيا، بسادية فقط، يريد الأس. أس. هذه الهزيمة. إنهم يعرفون بأنّ النظام الذي ينجح في تدمير الضحية قبل صعودها إلى السقالة... هو الأفضل، دون قياس، للحفاظ على شعب بأسره في العبودية. في الخضوع. وما من شيء مهول سوى مواكب أناس يسيرون نحو الموت مثل عارضات الأزياء. إنّ من يراهم يقول في نفسه: "حتى يتمّ اخضاع هؤلاء بهذه الطريقة، أيّ قوّة تتوارى في يد الأسيد" ويعود إلى بيته ساخطا، ولكن ذليلا"[165].

(164) يندرج أيضا في هذا الإطار ندرة الانتحارات في المعتقلات. فقد تحصل الانتحارات أحيانا كثيرة قبل الاعتقال والنفي أكثر مما في المعتقل. ويفسر هذا جزئيا بالجهد الذي يقومون به لمنع الانتحار، وهو عمل فردي وتلقائي. وحسب احصائيات بوشينفالد (**المؤامرة النازية**، الجزء الرابع، ص. 800 وما يليها)، يتضح أنّ أقل من 0,5 بالمائة يمكن اعتبارهم بسبب الانتحار؛ فليس هنالك سوى انتحارين في السنة، بينما في نفس الوقت، بلغ العدد الاجمالي للقتلى 3,516. إنّ روايات المعتقلات الروسية تبين نفس الظاهرة. راجع على سبيل المثال، ستارلينجر، مصدر مذكور، ص. 57.

(165) روسيي، مصدر مذكور، ص. 525.

إن اعتبرنا بجدّ التطلعات الشمولية، وإن رفضنا ان نُخدع بما يؤكده في شأنهم العقل السليم ــ بأنّها طوباوية، وغير قابلة للإنجاز ــ يتضح أنّ مجتمع الموت المُقام في المعتقلات هو الشكل الوحيد للمجتمع حيث من الممكن السيطرة كليّا على الإنسان. ويجب على أولائك الذين يطمحون إلى الهيمنة الشاملة إبادة كلّ تلقائية، مثلما لا يتأخر عن إبرازها مجرّد وجود الشخصية الفردية؛ عليهم ملاحقتهما حتى في شكلهما الأكثر حميمية، حتي وإن كانتا على ما يظهر غير سياسية ومسالمة. إنّ كلب بافلوف، العينة البشرية المنحصرة في أبسط ردود الفعل الأوّلية، وحزمة الردود الممكن تعويضها بمحدّدات أخرى تماما لنفس النوع من السلوك، هذا هو "المواطن" النموذجي لدولة شمولية؛ ومثل هذا المواطن لا يمكن إنتاجه بصفة ناقصة إلا خارج المعتقلات.

إنّ عدم جدوى المعتقلات، والاعتراف الساخر بمعاداتهم لوجودها، ليست سوى مظهر. ففي الواقع، إنّها أكثر ضرورة للحفاظ على سلطة النظام من المؤسسات الأخرى. فدون معتقلات التجميع، ودون الخوف غير الواضح التي توحي بها، ودون أرضية للتدريب المحدّد الذي توفرها في ميدان الهيمنة الشمولية (لا يمكن في أي مكان آخر أن يقع فيها تجرية جميع الإمكانيات الأكثر راديكالية)، لا يمكن أبدا لدولة شمولية أن توحي بالتعصب لجنودها الممثلين لجوهرها، ولا الإبقاء على شعب بأسره في حالة خمول تام. لا يتهاوى المهيمن والمهيمن عليه إلا بسرعة في "الرتابة البورجوازية القديمة"؛ إثر "إفراط" الشباب، يخضعون أمام مستلزمات الحياة اليومية وتشريعاتها البشرية؛ وباختصار يتطورون في وجهة، قد يحبّ جميع الملاحظين، المدفوعين بعقل سليم، على التكهن به. كان الخطأ الدرامي لكلّ هذه التنبؤات، التي ظهرت في عالم ما زال آمنا، افتراض وجود طبيعة بشرية واحدة وغير قابلة للتغيير؛ كان لملاءمة هذه الطبيعة البشرية بالتاريخ، والاستنتاج منه بأنّ الهيمنة الشاملة لم تكن غير إنسانية فحسب بل وأيضا مجرّدة من الواقعية. وفي نفس الوقت، علمنا بأنّ سلطة الإنسان عظيمة جدّا إلى درجة أنّه يستطيع أن يصبح في الواقع ما يرغب في أن يكون.

ومن طبيعة الأنظمة الشمولية المطالبة بسلطة دون حدود. ولا يمكن ضمان مثل هذه السلطة إلا إذا وقعت الهيمنة كليّا على جميع البشر، دون استثناء، بشكل مؤكد في جميع مظاهر حياتهم. وفي ميدان الشؤون الخارجية، يجب أن لا تنقطع المناطق الجديدة المحايدة أبدا على البقاء خاضعة، بينما في الداخل، يجب ترويض مجموعات بشرية جديدة بتوسيع معتقلات التجميع، أو، إن اقتضت الظروف، إبادتهم لتمكين آخرين من المكان. إنّ مشكل المعارضة دون أهميّة، سواء بالنسبة للشؤون الخارجية أو الداخلية. وكلّ حياد، وحتى كلّ صداقة، عندما تكون مهداة تلقائيّا، هي من وجهة نظر الهيمنة الشمولية خطيرة أكثر من العداء المعلن : ذلك أنّ التلقائية مثلما هي، بطابعها المفاجئ هي أكبر من جميع العوائق لممارسة الهيمنة الشمولية على الإنسان. وبالنسبة للشيوعيين من البلدان غير الشيوعية الذين لجؤوا أو دعوا إلى موسكو، بيّنت تجربة مريرة أنّهم يمثلون تهديدا للاتحاد السوفييتي. يمثل الشيوعيون المقتنعون في هذا الشأن، وهو الوحيد الذي له جزء من الواقع اليوم، سخافة وتهديدا في نظر النظام الروسي مثلما كان عليه النازيون المقتنعون من فصيلة روهم بالنسبة للنازيين.

وممّا يجعل أي قناعة وأي رأي سخيفا وخطيرا في الوضع الشمولي، هو أنّ الأنظمة الشمولية تفتخر أيما افتخار بأنّها ليست في حاجة لذلك، وليس من أي شكل من السند البشري. فالبشر تافهون كليا بالنسبة للأنظمة الشمولية، بحكم أنهم أكثر من ردّة فعل ومن إنجار لمهام. لا تصبو الشمولية إلى حكم استبدادي على البشر، ولكن إلى نظام يكون الناس فيه كثّيرين. ولا يمكن إنجاز السلطة الكليّة والحفاظ عليه إلا في عالم ردود فعل مكيفة، ومن دمى متحركة لا تمثل أدنى اشتباه للتلقائية. ولأنّ لديه فعلا الكثير من الموارد، فإنّ الإنسان لا يمكن أن يخضع كليّا إلا إذا ما صار عينة من أنواع الحيوان الإنسان.

لذلك فإنّ الشخصية تهديد وحتى القواعد القانونية الأكثر ظلما تمثل عائقا، ولكن الشخصية الفردية، وكأنّما كلّ ما يميز، طبعا، إنسانا عن آخر، غير

مسموح به. وطالما لم يتحوّل البشر إلى تافهين ــ وهذا ما حصل في معتقلات التجميع ــ لا تتحقق كليّا الهيمنة الشمولية المثلى. تجتهد الدول الشمولية دون هوادة - حتى وإن لم تنجح في ذلك كليّا ــ لإبراز أنّ الإنسان تافه. ولهذه الغاية يتعاطون الفرز العشوائي لمختلف المجموعات التي ستُرسل إلى المعتقلات، ويقومون دوريّا بعمليات تطهير في الجهاز الإداري وتصفيات مكثفة. يحتج العقل السليم بيأس بأن تكون الجماهير خاضعة وأن يكون إذن جهاز الرعب الضخم تافها.

إنّ محاولة الشمولية بجعل البشر تافهين تعكس التجربة التي تقوم بها الجماهير المعاصرة لتفاهتها في ارض كثيرة السكان. إن عالم ثقافة الموت، حيث يعلمون البشر بأنهم دون جدوى من خلال نمط عيش لا يكون فيه العقاب وظيفة للجريمة، وحيث يمارس الاستغلال دون ربح، وحيث لا يُنتج العمل شيئا، هو مصنع لإنتاج العبث يوميّا. ولكن، وفي إطار الإيديولوجيا الشمولية، لا يمكن ان يكون أي شيء معقولا ولا منطقيّا : إن كان المعتقلون من الحشرات الطفيلية، يكون منطقيّا أن يقع قتلهم بالغازات السامة؛ وإن انحلوا، فلا يمكن تركهم يصيبون السكان بالعدوى؛ وإن كانت لديهم "أرواح عبيد" (هيملر) فلا يمكن لأحد إضاعة وقته في محاولة إعادة تربيتهم. ومن وجهة نظر إيديولوجية، أنّ خطيئة معتقلات التجميع هي أنّ لها معنى كبيرا تقريبا، وأنّ تنفيذ النظرية متماسك جدّا.

وهكذا، بإخلاء العالم بحزم وبسخرية من الشيء الوحيد الذي له معنى للعقل السليم والتوقعات النفعية، تفرض عليه الأنظمة الشمولية نوعا من المعنى الإضافي، حملتها الإيديولوجيا في خلدها على الدوام بصفة فعلية، عندما تدعي بأنّها اكتشفت مفتاح التاريخ، أو حلّ ألغاز الكون. وتجاوزا لعدم المعنى للمجتمع الشمولي، واعتمادا عليه، يقوم حكم العبثية الفائق للمعنى لخرافتها الإيديولوجية. ليست الإيديولوجيات مسالمة، وهي ليست أفكارا اعتباطية حتى لا نأخذها مأخذ الجدّ. وعندما نأخذ ادعاءاتها حرفيّا كأمر صحيح كليّا، تصير هذه

الأخيرة مراكز لأنظمة منطقية حيث، مثلما هو الأمر في الأنظمة المريضة بجنون العظمة، يرتبط كلّ شيء بطريقة واضحة وإلزامية أيضا منذ أن وقع قبول المقدمات المنطقية الأولية. يكمن جنون مثل هذه الأنظمة لا في المقدمات الأولى فحسب، بل وكذلك في بناء منطقها ذاته. يحتوي المنطق الغريب لجميع "المنظومات"، وعقيدتهم البدائية في القيم الشافية للإخلاص الأعمى الذي لا يأخذ بعين الاعتبار العوامل المحدّدة والمتغيرة، في الجذور الازدراء الشامل للواقع والوقائع.

لا يوفر العقل السليم، الذي ينزع إلى ما هو عليه للتفكير بطريقة نفعية، نجدة ضدّ هذا المعنى المتفوّق إيديولوجيّا، بقدر ما تقيم الأنظمة الشمولية الذي يعيش في غير المعقول. يحتوي الاحتقار الإيديولوجي للوقائع أيضا على زعم للتمكن البشري للعالم؛ وبعد كلّ شيء، إنّه احتقار للحقيقة التي تسمح بتغيير العالم، وبرفع منزلة الخلق البشري. إنّ ما يهدم سبب التكبّر في احتقار شامل للحقيقة (والذي، في نفس الوقت، يميزه جذريا عن النظريات والمواقف الثورية) هو المعنى المتفوق الذي يوفر للازدراء بالحقيقة قوته، ومنطقه وتماسكه. وهذا ما يؤسس معقلا شموليّا حقّا، ذلك أنّ القائد الشمولي، باستثناء الجزم البولشيفي بأنّ النظام الروسي الحالي أرقى من الانظمة الأخرى جميعا، يستمدّ من جديد من هذا الجزم النتيجة التالية، بمنطق متكامل : قد لا يقدر الناس دون هذا النظام من بناء شيء جميل جدّا، مثل قطار الأنفاق. ومن هنا ينتهي مجدّدا إلى نتيجة منطقية أنّ أيّا كان يعرف وجود قطار الأنفاق الباريسي مظنون به، إذ يستطيع حمل الناس على الشكّ بأنّ النهج البولشيفي هو الوحيد القادر على تحقيق بعض المشاريع. ويؤدي هذا في النهاية إلى النتيجة وهو انّ البقاء كبولشيفي مخلص، يجب هدم المترو الباريسي. فما من شيء هام سوى التماسك المنطقي.

إننا فعلا، مع هذه البنى الجديدة، المرتكزة على قوة المعنى المتفوق والمدفوعة بالمنطق، في نهاية العصر البورجوازي للأرباح والقوّة، وفي نهاية

أيضا كلّ من الإمبريالية والتوسع. لا تولد عدوانية الشمولية من شهية القوّة ولا يهدف توسعها الناري إلى التوسع في حدّ ذاته، ليس أكثر من الربح؛ فأسبابهم إيديولوجية فقط : وهو جعل العالم متماسكا، ولإثبات صحة معناها المتفوّق.

إنّه أساسا باسم هذا المعنى المتفوق، وباسم تماسك كامل، يكون من الضروري أن تفسخ الشمولية كلّ أثر لما هو متعارف عليه باسم الكرامة البشرية. ذلك لأنّ احترام الكرامة البشرية يتضمن الاعتراف بالناس الآخرين أو بالأمم الأخرى بنفس الصفة ان يكونوا مثل الرعايا، مثل بناة العالم أو كمساهمين في بناء عالم مشترك. ما من إيديولوجية واحدة تهدف أن توفر تفسيرا شاملا للأحداث التاريخية للماضي ولوضع مجرى جميع الأحداث المستقبلية، لا تقدر على احتمال ما لا يمكن التنبؤ به المتضمن في إبداع البشر، وفي قدراتهم للوصول إلى المجهول في التجديد.

وإذن ليس هدف الإيديولوجيات الشمولية تغيير العالم الخارجي، ولا العمل على القيام بتحوّل ثوري للمجتمع، ولكن تغيير الطبيعة البشرية ذاتها. إنّ معتقلات التجميع هي المخابر التي يقع فيها تجربة تحوّلات الطبيعة البشرية، وإذن فإنّ عملها المهين ليس فقط قضية معتقليها ومن يديرونها حسب معايير "علمية" تحديدا؛ إنها قضية جميع البشر. ليست الآلام ـ الكثيرة على الدوام في الأرض ـ أصل المسألة، وليس كذلك عدد الضحايا. بل أنّ الطبيعة البشرية كما هي، هي التي في المحك؛ وحتى إن اتضح أنّ هذه التجارب لا تنجح في تغيير الإنسان، ولكن في تدميره، ببعث مجتمع تتحقق فيه التفاهة العدمية **للإنسان الذئب** بطريقة متسقة، فلا يجب أن يغيب أبدا عن الأنظار الحدود الضرورية لتجربة تتطلب التدقيق على مستوى العالم لتوفير نتائج مقنعة.

يظهر، إلى هذا الحدّ، أنّ العقيدة الشمولية بأنّ كلّ شيء ممكن لم تثبت سوى شيء واحد، بمعنى : أنّه من الممكن تدمير كلّ شيء. ولكن، سعيا إلى إقرار أنّ كلّ شيء ممكن، اكتشفت الأنظمة الشمولية، دون علمها، وجود جرائم لا يقدر الإنسان على معاقبتها ولا الصفح عنها. والمستحيل، عندما يصبح

ممكنا، يصير شرّا مطلقا، دون عقاب وغير مغتفر أيضا، ذلك الذي لا يقدر على تفسير الدوافع الخسيسة للمصلحة الشخصية، للذنب، للهفة، للضغينة، للرغبة في التسلط والجبن؛ ذلك الذي لا يمكن بالتالي للغضب أن ينتقم منها ولا يقدر الحب على تحمّله، ولا الصداقة لمسامحته. كذلك الأمر بالنسبة للضحايا، في مصانع الموت أو في الزنزانات، ليسوا أكثر "إنسانية" في نظر جلاديهم، كذلك هذا النوع الجديد من الجرائم هو أبعد درجات الحدود التي يمكن للتضامن البشري أن يحدث في الجريمة.

إنّها سمة متأصلة لجميع تقاليدنا الفلسفية ألا نستطيع تصوّر "شرّ راديكاليّ" : وهذا حقيقي بالنسبة للديانة المسيحية التي تنسب للشيطان ذاته أصول سماوية، ولكانط أيضا، الفيلسوف الوحيد الذي اضطر أن يشك على الأقل، حسب العبارة التي صاغها في هذا الشأن، في وجود مثل هذا الشرّ، حتى وإن سارع إلى عقلنته بمفهوم "إرادة شاذة"، يمكن تفسيرها انطلاقا من دوافع واضحة. وهكذا، فعلا، ليس لدينا شيء نعود إليه لفهم ظاهرة لا تكف الحقيقة المضنية عن مساءلتنا، والتي تحطم جميع المعايير الكامنة فينا. يظهر أنّ هنالك أمرا واحدا واضحا : يمكن القول بأنّ الشرّ الراديكالي ظهر في علاقة مع نظام أصبح فيه جميع الناس، بنفس المستوى، تافهين. إنّ المتلاعبين بهذا النظام مقتنعون كثيرا بحشوهم الخاص اكثر من حشو كلام الآخرين، ويكون القتلة الشموليين أكثر خطرا إلى درجة أنّهم يسخرون من أنفسهم أحياء أو أموات، بأنّ لم يعيشوا أبدا أو لم يولدوا إطلاقا. يتمثل خطر مصانع الجثث والزنزانات في ما يلي : اليوم، مع النموّ الديموغرافي الشامل، ومع العدد المرتفع من الناس بلا مأوى ولا مقرّ، وكتل من الناس محبرين باستمرار أن يصيروا تافهين، إن تمسكنا بالنظر إلى عالمنا بمعايير نفعية. إنّ الأحداث السياسية، والاجتماعية والاقتصادية متواطئة ضمنيّا مع الآلية الشمولية التي وُضعت عمدا لجعل البشر تافهين. إنّ الغواية الضمنية لهذه الأمور مفهومة من طرف العامة الذين، بعقلهم السليم النفعي، أمسوا يائسين في معظم البلدان حتى يجعلوا من الخوف من

الموت دائم الحضور. يمكن للنازيين والبلاشفة أن يثقوا في ذلك : فأعمالهم للإبادة التي تقترح الحلّ السريع جدّا لمشكل تزايد السكان، ومشكل هذه المجموعات البشرية التافهة اقتصاديّا والمنبتة اجتماعيا، تستقطب أكثر من أن تحذّر. يمكن للحلول الشمولية ان تظل فعلا قائمة امام انهيار الأنظمة الشمولية، في شكل إغراءات قويّة تطفو كلما اتضح أنّه يستحيل مواساة البؤس السياسي، والاجتماعي والاقتصادي بطريقة مشرفة للإنسان.

الفصل الرابع

الإيديولوجيا والرعب:
نوع جديد من الأنظمة

أكّدنا عديد المرّات في الفصول السالفة أنّ وسائل الهيمنة الشمولية ليست كثيرة التطرف فحسب، بل أنّ الشمولية هي التي تختلف اساسا عن بقية أشكال القمع السياسي الذي نعرفه، مثل الحكم المطلق، والاستبداد والدكتاتورية. ففي كلّ مكان، حيث وصل هذا الأخير إلى الحكم، أنشأ مؤسسات سياسية جديدة تماما، ودمّر جميع التقاليد الاجتماعية، والقانونية والسياسية للبلاد. لا تهمّ التقاليد القومية الخاصة أو المصدر الروحي المتعلق بأيديولوجيتها : فالنظام الشمولي يغيّر دوما الطبقات إلى عوام، ويستبدل نظام الأحزاب، لا دكتاتوريات لحزب واحد، ولكن حركة جماهيرية، تنقل مركز السلطة من الجيش إلى الشرطة، وتستعمل سياسة خارجية بهدف علني للهيمنة على العالم. ظهرت الأنظمة الشمولية الحالية من أنظمة الحزب الواحد؛ ففي كلّ مرّة أصبحت فيها هذه الأخيرة فعلا شمولية، تشرع في التصرّف حسب منظومة قيم مختلفة بصف راديكالية عن جميع القيم الأخرى، إلى درجة أنّ لا احد من أنماطنا النفعيّة، سواء أنماط التقاليد، والعدالة، والأخلاق، أو أنماط العقل السليم، لا توفر لنا سندًا ليتطابق مع خطّ عملهم للحكم عليها، أو التكهن بها.

إنّه لحقيقي عند رواية التاريخ وتحليل الآثار السياسية لما تعوّدنا على تسميته أزمة عصرنا، نستطيع كشف العناصر المؤسسة للشمولية : وعندئذ يقع فرض النتيجة بأنّ هذه الأزمة ليست ثمرة تهديد خارجي، بل نتيجة البعض من

السياسة الخارجية العدوانية لألمانيا أو لروسيا، وأنّها لا تختفي أبدا مع وفاة ستالين ولا تتلاشى مع انهيار ألمانيا النازية. قد يكون أيضا أنّ الصعوبات الحقيقية لعصرنا لا تكتسي أشكالها الأصيلة ـ إن لم تكن بالضرورة أكثر قسوة ـ إلا إذا ما أصبحت الشمولية في خبر كان.

ومن الواجب في توجه مثل هذه الافكار طرح هذا السؤال : أليس النظام الشمولي، المتولّد من هذه الأزمة، والذي يمثل في نفس الوقت دلالة لا لبس فيها جلية، عملية ترقيع، تستعير مناهجها للترهيب، ووسائلها التنظيمية وأدواتها للعنف المعروف لدى ترسانة الاستبداد، والقهر والدكتاتورية ؟ ألا يعود وجوده إلى الإفلاس البائس، ولكن ربما عرضيّا، للقوى السياسية التقليدية ـ ليبيرالية أو محافظة، قومية أو اشتراكية، جمهورية أو ملكية، استبداديّة أو ديمقراطية ؟ أم أنّ هنالك على العكس شيء آخر بالنسبة لطبيعة النظام الشمولي ؟ هل أنّ لهذا الأخير جوهرا خاصًا وهل نستطيع مقارنته مع أنواع أخرى من الأنظمة، مثلما عرف الفكر الغربي واعترف منذ أزمة فلسفة العصور القديمة، وتعريفه بطريقة مشابهة ؟ إن كان الأمر كذلك، عندئذ يجب أن ترتكز الأشكال الجديدة كليّا، دون سابقة، للتنظيم ولطريقة العمل الشمولي، على إحدى التجارب الأساسية النادرة التي يقدر البشر على القيام بها كلما عاشوا مع بعضهم بعضا وتورطوا في الشؤون العمومية. وإن كانت هنالك تجربة أساسية تجد تعبيرها في الهيمنة الشمولية، بينما، بحكم حداثة هذا النوع من النظام، يجب أن تكون تعبيرا لم يُستعمل، لسبب أو لآخر، ركيزة لهيئة سياسية؛ تجربة لم تقم أبدا صبغتها العامة ـ حتى وإن كانت لا محالة مألوفة ـ باجتياح مسبق ولا إدارة تدبير الشؤون العامة.

ومن وجهة نظر تاريخ الأفكار، يظهر أنّ هذه الفرضية مشكوك فيها فعلا. ذلك أنّ هذه الأنواع من الأنظمة التي يعيش في ظلها البشر كانت قليلة العدد جدّا؛ وقع اكتشافها مبكرًا، وقام الإغريقي بترتيبها، وثبت أنها عرفت عمرا طويلا بصفة غير عادية. وإن لُذنا إلى هذه الاكتشافات التي لم تتغير فكرتها

الأساسية، رغم العديد من الأشكال، خلال الخمسة وعشرين قرنا التي تفصل أفلاطون عن كانط، نجد أنفسنا مدفوعين مباشرة إلى تأويل الشمولية كشكل معاصر للاستبداد، بمعنى كنظام دون قانون، حيث تكون السلطة محتكرة من طرف شخص. إن عشوائية السلطة، وتحرّره إزاء القوانين، وممارسته لفائدة الحاكم، مضرّ لمصلح المحكوم، من ناحية، والخوف لمبدأ العمل، والخوف من شعب يشعر بها الحاكم، وخوف الحاكم الذي يشعر بها الشعب، من ناحية أخرى ــ كانت تلك هي العلامات المميزة للاستبداد، خلال جميع مراحل تقاليدنا.

وعوض القول بأنّ النظام الشمولي ليس له سابقة، يمكن القول أيضا بأنّه فجّر حتى البديل الذي ترتكز عليه جميع التعاريف الخاصة بجوهر الأنظمة في الفلسفة السياسية : البديل بين نظام دون قوانين ونظام خاضع للقوانين، بين سلطة شرعية وسلطة اعتباطية. أن يكون نظام خاضعا لقوانين وسلطة شرعية من ناحية، وغياب القوانين وسلطة عشوائية من ناحية أخرى، يسيران جنبا إلى جنب إلى أن يصبحا غير مرغوب فيهما، هذا ما لم يقع تداوله. والحال، نجد أنفسنا مع الحكم الشمولي في حضرة نظام من نوع مختلف تماما. إنّه، فعلا، يتهدّد جميع القوانين الوضعية حتى تلك التي أصدرها بنفسه (هكذا الأمر بالنسبة للدستور السوفييتي حتى لا نذكر سوى المثل الصارخ جدّا)، أو القوانين التي لم يتجشم عناء إلغائها (دستور فايمار، مثلا، الذي لم ينقضه النظام النازي أبدا). ولكن لا يعمل أبدا دون أن يكون له قانون كمرشد ولا يكون استبداديّا : إذ يدعي أنّه يخضع بصرامة ودون لبس إلى القوانين الطبيعة والتاريخ الذي من المفترض أنّ جميع القوانين الوضعية نابعة منهما.

ذلك هو الادعاء الشنيع، ولكن، ظاهريّا، دون إجابة، للنظام الشمولي الذي يعود، وهو ليس "دون قوانين"، إلى منابع السلطة، أين حصلت القوانين الوضعية على أعلى درجات الشرعية؛ وبعيدا على أن تكون استبدادية، فما من احد قبله يكون خاضعا لهذه القوى الجبارة؛ وبعيدا عن ممارسة السلطة لفائدة

رجل واحد، فإنّه على استعداد للتضحية بالمصالح الحيوية المباشرة لأيّ كان لتحقيق ما يدعي بأنه قانون التاريخ أو قانون الطبيعة. إنّ تحديه للقوانين الوضعية هو، على ما يؤكد، شكل من الشرعية الراقية، القادرة، بالرجوع إلى المصادر ذاتها، على التملص من شرعية وضيعة. تفتخر الشرعية الشمولية بان عثرت على وسيلة لإقامة حكم عادل على الأرض ــ وهو ما لا تستطيع شرعية القانون الوضعي، حسب زعمها، لم تبلغه أبدا. فالبون بين الشرعية والعدالة لا يمكن أبدا ملؤه : فعلا إنّ معايير الخير والشرّ، حيث أنّ القانون الوضعي يترجم عن مصدره الخاص للسلطة ــ "فالقانون الجديد" الذي يدير الكون، أو بالأحرى القانون الإلهي الذي يوحي به التاريخ البشري، أو أيضا العادات والتقاليد التي تعبّر عن قانون نشترك لعواطف جميع البشر ــ هي بالضرورة عامّة؛ ومن الواجب أن تُنفّذ على عدد من الحالات التي لا تحصى وغير متوقعة، حتى تتنصل منها بصفة أو أخرى كلّ حالة ملموسة وشخصية.

تحقّق الشرعية الشمولية، في تحدّيها للشرعية وادعائها لإقامة الحكم المباشر للعدالة على الأرض، قانون التاريخ أو الطبيعة دون ترجمتها إلى معايير للخير والشرّ للتصرف الشخصي. فهي تطبق القانون مباشرة على النوع البشري دون الانزعاج من تصرّف البشر. يُفترض أن يكون إنتاج النوع البشري بالنسب لقانون الطبيعة أو قانون التاريخ، إن كانت صحيحة من حيث التنفيذ، كمنتوج قصيّ؛ إنّه الأمل الذي يختفي وراء الادعاء بأنّ الأنظمة الشمولية انظمة كونية. تريد السياسة الشمولية تغيير النوع البشري إلى قوّة إيجابية ومعصومة لقانون لا يكون فيه البشر، بوجه آخر، على مضض خاضعين بشكل سلبي. أكيد أنّ العلاقة بين البلدان الشمولية والعالم المتحضر انهارت بسبب الجرائم الشنيعة للأنظمة الشمولية؛ ولكن أيضا أنّ هذا الفسق الإجرامي لا يعزى إلى العدوانية البسيطة، إلى القساوة، إلى الحرب وإلى الغدر، ولكن بسبب التصدّع الواعي لهذا **الإجماع القانوني** الذي، حسب شيشرون، يمثل "شعبًا"، والذي، كقانون دولي، مثّل في العصور الحديثة العالم المتحضر، بقدر ما يظلّ، حتى زمن الحرب،

حجر الزاوية للعلاقات الدولية. يفترض الحكم الأخلاقي والعقاب الشرعي معًا، هذا القبول من الأساس. لا يمكن محاكمة المجرم بعدالة إلا لأنّ جزءاً من **الإجماع القانوني**؛ وحتى القانون الإلهي الموحى بها لا يمكن أن تكون سارية المفعول لدى البشر إلا عندما يستمعون إليها ويقبلون بها.

هنا يتضح الفرق الأساسي بين المفهوم الشمولي للقانون والبقية الأخرى. لا تعوّض السياسة الشمولية مُدوّنة القانون بأخرى؛ ولا تؤسس **إجماعها القانوني** الخاص، ولا تخلق، بفضل ثورة وحيدة، شكلا جديدا من الشرعية. إنّ تحديها لجميع القوانين الوضعية، بما فيه قوانينها الخاصة، تؤدي بها إلى التفكير في التخلي عن كلّ **إجماع قانوني**، دون أن تستقيل لا محالة لغياب القوانين، وللاستبداد وللخوف الذي يميّز حالة الطغيان. فهي تستطيع التخلي عن **الإجماع القانوني** لأنّها تبشر بتحرير أنجاز قانون كلّ عمل وكلّ إرادة بشرية، وتعِدُ بالعدالة في الأرض لأنّها تدعي جعل النوع البشري بذاته تجسيد للقانون.

ليس لهذا التطابق بين الإنسان والقانون، الذي قد يلغي البون بين الشرعية والعدالة، اللغز للتفكير القانوني منذ العصور القديمة، أيّ شيء مشترك مع **النور الطبيعي** أو صوت الضمير، اللذين بفضلهما تكون الطبيعة أو الألوهية، كمصدر لسلطة **النور الطبيعي** أو الوصايا التاريخية التي أوحى بها الإله، مجبولة أن تبرز هيمنتها في الإنسان ذاته. لم يجعل هذا التصوّر من الإنسان أبدا تجسيدا حيّا للقانون، بل العكس، حاولوا دوما الحفاظ للتمييز بين هذه وذاك، بحكم أنّه يمثل السلطة التي تطالب بالقبول والطاعة. كانت الطبيعة والألوهية كمصادر للسلطة للقوانين الوضعية تُعتبر كدائمة وسرمدية. كانت القوانين الوضعية متغيرة وقابلة للتغيير حسب الظروف؛ ولكنها تمتلك استمرارية نسبية مقارنة بالتحوّلات السريعة جدّا التي تؤثر على الأعمال البشرية. تستخرج هذه الاستمرارية من حضورها السرمدي من مصادر السلطة. وإذن يعزى للقوانين الوضعية في المقام الأوّل دور عوامل الاستقرار للحركات البشرية المتغيّرة باستمرار.

تصير جميع القوانين، في التأويل الشمولي، قوانين الحركة. إن تحدث

النازيون عن قوانين الطبيعة أو تلفظ البلاشفة بقوانين التاريخ، فلا الطبيعة ولا التاريخ مصدران للسلطة توفران استقرارًا لأعمال الهالكين؛ فهما في حدّ ذاتهما حركتان. وتوجد، كامنة في العقيدة النازية بقوانين عرقية قد تكون تعبيرا عن إنسان القانون الطبيعي، فكرة داروين القائلة بأنّ الإنسان قد يكون نتاج تطوّر طبيعي لا يتوقف بالضرورة عند الوجه الحالي للنوع البشري. كذلك الأمر فعلا لدى البلاشفة : ترتكز عقيدتهم في الصراع الطبقي، كتعبير لقانون التاريخ، على النظرة الماركسية للمجتمع كنتاج حركة تاريخية عظيمة تندفع، حسب قوانينها الداخلية، نحو نهاية الزمن التاريخي الذي يزيل نفسه بنفسه.

إن الفرق بين المقاربة التاريخية لماركس ومقاربة داروين الطبيعية وقع الإشارة إليهما باستمرار؛ وأحيانا كثيرة بمنح ماركس الحقّ باستحقاق. ولكن هذا أنسان المصلحة الهامة والأكيدة التي اتخذها ماركس من نظريات داروين. ولا يمكن لأنجلس أن يفكر في القيام بثناء عظيم للكتابات العلمية لماركس إلا بتلقيبه "بداروين التاريخ"[1]. وإن لم نعتبر فقط الكتابات المنجزة فعلا، ولكن المواقف الفلسفية الأساسية للرجلين، يتضح في النهاية أنّ حركة التاريخ وحركة الطبيعة ليستا سوى واحدة. إنّ إدخال داروين لمفهوم التطوّر في الطبيعة، وتأكيده على أنّ الحركة الطبيعية، في الميدان عالم الأحياء على الأقلّ، ليست دائرية، ولكنها أحادية التوجّه، متقدّمة نحو المطلق، مبيّنة، فعلا، بأنّ التاريخ يبتلع الطبيعة، وأنّ الحياة الطبيعية تُعتبر أساسا تاريخية. إنّ "القانون" الطبيعي القائل بأن لا يبقى على قيد الحياة إلّا الأجدر، هو أيضا تاريخي مثل قانون ماركس القائل بأن تبقى الطبقة أكثر تطوّرا، وبذلك، تستطيع العنصرية استعمالها. وعلى عكس ذلك، ليس صراع الطبقات، كمحرّك للتاريخ، حسب ماركس، سوى

---

(1) قال أنجلس عند تأبينه لماركس : "مثلما اكتشف داروين قانون تطوّر الحياة العضوية، كذلك ماركس اكتشف قانون تطوّر التاريخ البشري". نجد تعليقا مماثلا في مقدمة أنجلس لطبعة **البيان الشيوعي** لسنة 1890، ويشير في مقدمته **لأصول العائلة** مرّة اخرى وجنب لجنب "نظرية التطوّر جسب داروين و"نظرية الفائض حسب ماركس".

طيف التطوّر لقوى الإنتاج، التي بدورها يكون أصلها من "قوّة عمل" البشر. ليس العمل، بالنسبة لماركس، قوّة تاريخية، ولكنه قوّة طبيعية بيولوجية ــ تمّ تحريرها لفائدة "التعامل الجدي للإنسان مع الطبيعة"، الذي بفضله يحافظ هذا الأخير على حياته الشخصية ويستنسخ النوع[2]. يرى أنجلس بوضوح التجانس بين القناعات الأساسية للرجلين لأنّه فهم الدور الحاسم لمفهوم التطوّر في النظريتين. تمثّل التحوّل الثقافي العجيب الذي حدث في منتصف القرن التاسع عشر في رفض النظر أو قبول كلّ شيء "كما هو" وفي تأويل منهجي لكلّ شيء باعتباره لا يمثل إلا مرحلة من التطوّر اللاحق. إن وقع تسمية القوّة المحركة لهذا التطوّر طبيعة أو تاريخ فذلك يكون ثانويّا نسبيّا. وفي هذه الإيديولوجيات، فإنّ معنى عبارة "القانون" ذاته تتغيّر : فعوض أن تمثل الإطار الثابت حيث يمكن للأفعال والحركات البشرية تأخذ مكانها، التي تصير تعبيرا للحركة ذاتها.

كشفت السياسة الشمولية التي اقتفت خطى الوصفات الإيديولوجية عن الطبيعة الحقيقية لهذه الحركات، بقدر ما بيّنت بوضوح أنّه لا يمكن وجود عبارة لهذا المسار. إن كان قانون الطبيعة [موجودا] لإزاحة كل ما هو دون دفاع وغير مؤهل للعيش، قد تكون نهاية الطبيعة ذاتها إن لم نستطع العثور على انماط جديدة من أشخاص دون سند وغير مؤهلين للعيش. وإن كان قانون التاريخ بأن "تضمحلّ" في الصراع الطبقي بعض الطبقات، قد يكون ذلك نهاية التاريخ البشري نفسه إن لم تتكوّن طبقات جديدة "تضمحلّ" هي بدورها على أيدي القادة الشموليين. وبعبارات أخرى، قد يظلّ قانون القتل، الذي بمقتضاه تأخذ الحركات الشمولية وتمارس السلطة، هو قانون الحركة، حتى وإن نجحت [الحركات] ذات يوم في إخضاع البشرية بأسرها إلى هيمنتها.

---

(2) بالنسبة للمفهوم الماركسي للعمل "كضرورة أزلية فرضتها الطبيعة، ودونها لا يمكن أن يوجد عمل بين الإنسان والطبيعة وبالتالي الحياة"، انظر **رأس المال**، المجلد الأوّل، الجزء الأوّل، الفصلان الأوّل والخامس.

نستشف من النظام الشرعي جسما سياسيّا حيث يقع مطالبة القوانين الوضعية لترجمة وتحقيق **النور الطبيعي** الثابت أو وصايا الإله السرمدية في شكل معايير للخير والشرّ. ففي هذه المعايير فقط، ، في صلب القوانين الوضعية لكلّ بلد، تصل **النور الطبيعي** أو وصايا الإله إلى حقيقتها السياسي. ففي الجسم السياسي للنظام الشمولي، يأخذ مكان القوانين الوضعية الرعب الشامل الذي يعود إليه جعل قانون الحركة التاريخية أو الطبيعية حقيقة. كذلك الأمر وهو أنّ القوانين الوضعية مستقلة عن الجنح التي تحدّدها لا محالة ــ فغياب الجرائم في كلّ مجتمع لا تجعل القوانين تافهة، ولكن، على العكس، فهي تعني سلطتها الأكثر مثالية ــ، كذلك الرعب في الأنظمة الشمولية توقف من ان يكون وسيلة لدحر المعارضة، رغم أنّ لديه هذا العرف. يصير الرعب شاملا عندما يصبح مستقلا عن كلّ معارضة. يصير حكمه سيادة عندما لا يوجد من يعارضه. إن كانت الشرعية جوهر النظام غير الاستبدادي وغياب القوانين هي [جوهر] الاستبداد، عندئذ يكون الرعب جوهر الهيمنة الشمولية.

إنّ الرعب هو تحقيق قانون الحركة؛ وهدفه الأساسي هو القيام بأن تتمكن قوّة الطبيعة أو التاريخ أن تجرف النوع البشري بأجمعه في هيجانه، دون أن يمثل أي شكل من العمل البشري التلقائي عائقا له. وعلى هذا النحو، يبحث الرعب أن "يرسخ" البشر قصد تحرير قوى الطبيعة أو التاريخ. إنّ هذه الحركة هي التي تميّز في النوع البشري الأعداء الذين يجد الرعب متنفسا فيهم؛ وما من عمل حرّ، سواء كان عدائيا أو متجانسا، غير مسموح به، والذي يكون عائقا لإبادة "العدوّ الموضوعي" للتاريخ أو الطبيعة، للطبقة أو العرق. فيصير الإثم والبراءة مفهومين فاقدين لمعانيها : "فالمذنب" هو الذي يقيم حاجزا للتطوّر الطبيعي أو التاريخي، مما جعل الإدانة تتحملها "الأجناس الدنيا"، وأشخاص "غير مؤهلين للعيش"، و"طبقات على وشك الوفاة وشعوب منحطة". ينفذ الرعب هذه الأحكام، وأمام المحكمة، تكون جميع الأطراف المعنية ذاتيا بريئة : أنّ الضحايا لم يقترفوا ذنبا إزاء النظام، ولأنّ المجرمين لم يرتكبوا فعلا أيّ جريمة ولكن نفذوا حكم الإعدام الذي أقرّته سلطة عليا. لا يدع القادة

أنفسهم أن يكونوا عادلين أو حكماء، ولكن ينفذون فقط الأحكام التاريخية أو الطبيعية؛ فلا يطبقون القوانين، ولكن يحققون حركة متطابقة والقانون المتأصل فيها إنّ الرهبة شرعية إن كان القانون قانون حركة لقوة فوق الطاقة البشرية، للطبيعة أو التاريخ.

ويلغي الرعب، كإنجاز لقانون الحركة التي لا يكون هدفها القصي لا سعادة البشر ولا مصلحة شخص، ولكن صناعة النوع البشري، الفرد لفائدة النوع، ويضحي "بالأجزاء" لفائدة "الكلّ". إنّ القوّة الجبارة للطبيعة أو التاريخ لها بدايتها الخاصة ونهايتها الخاصة، إلى درجة أنّ هذه البداية الجديدة وهذه النهاية الفردية هما الوحيدتان القادرتان على إعاقة حياة الإنسان في الحقيقة.

إنّ دور القوانين الوضعية في الأنظمة الشمولية يتمثل في إقامة حواجز وتهيئة سبل التواصل بين البشر، حيث أنّ المجموعة دوما مهدّدة بأشخاص جدد يولدون فيها. وعند كلّ ولادة جديدة، تكون بداية جديدة تحدث في العالم، ويكون عالم جديد يُخلق فرضيّا. ويستجيب استقرار القوانين إلى الحركة الدائمة التي تعاني منها الشؤون البشرية، حركة لا يمكنها أبدا أن تتوقف ما إن ظلّ البشر يولدون ويموتون. يطوّق القانون كلّ بداية جديدة بحواجز، وفي نفس الوقت، تحقق حريتها في الحركة، وإمكانية ظهور أمر جديد وغير متوقع. تكون حواجز القوانين الوضعية للوجود السياسي للإنسان بمثابة ما تكون الذاكرة لوجوده التاريخي؛ فهي تضمن ما قبل وجود عالم مشترك، وحقيقة بعض التواصل، تتجاوز مدّة الحياة الفردية لكلّ جيل، وتستوعب جميع البدايات الجديدة وتتغذى منها.

لو اعتبرنا خطا بسهولة الرعب الشامل كإشارة إلى نظام استبدادي، ذلك لأنّ النظام الشمولي، في مراحله الأولية، عليه أن يتصرّف مثل الاستبداد ويطيح حواجز القانون الذي أقامه الإنسان. ولكن لا يترك الرعب الشامل خلفه فوضى الاستبداد؛ فهو لا يتحرّر لفائدة إرادة استبدادية، أو سلطة مستبدّة لرجل ضدّ الجميع، ودرجة أقلّ لحرب الجميع ضدّ الجميع. فهو يستبدل الحواجز وسبل

التواصل بين البشر فرادى رباطا حديديّا يستبقيهم في علاقة وطيدة وكأنما تعدّدهم تبخّر في إنسان فريد بأبعاد عظيمة. إنّ إزالة حواجز القوانين بين البشر ـ مثلما يفعله الاستبداد ـ يساوي القضاء على الحريات البشرية وتدمير الحرية كحقيقة سياسية حيّة؛ إذ الفضاء بين البشر مثلما حدّدته القوانين هو الفضاء الحيوي للحرية. يستعمل الرعب الشامل هذه الطريقة القديمة للاستبداد، ولكن يهدم في نفس الوقت صحراء الخوف هذه والشكّ، دون قوانين ولا حواجز، يتركها الطغيان في طريقه. لم يعد هذا القفر مجالا حيويّا للحرية، ولكن يترك أيضا مكانا للحركات وللأعمال الموحية بالخوف والشكّ لسكانها.

يقوم الرعب الشامل، عند سحق البشر بعضهم ببعض، بهدم المتسع بينهم. ومقارنة بما يجري داخل إطاره الحديدي، حتى صحراء الطغيان بقدر ما هو أيضا نوع من الفضاء، يتضح كضمان للحرية. لا يقوم النظام الشمولي إلا ببتر الحريات، أو بإزالة الحريات الأساسية؛ ولا ينجح أيضا، على الأقل على حدّ علمنا، المحدود، على استئصال حبّ الحريّة من قلوب البشر. ويهدم سلفا الشرط الوحيد الأساسي لكلّ حرية : فقط القدرة على التحرّك التي لا يمكن أن توجد دون فضاء.

لا يوجد رعب شامل، وهو جوهر النظام الشمولي، لا بالنسبة للبشر ولا ضدّهم. فمن المفترض أن يوفر لقوى الطبيعة أو التاريخ وسيلة لا مثيل لها لتسريع حركاتها. ولا يمكن لهذه الحركة، التي تسير للأمام حسب قانون خاص بها، أن تمحي بطول الوقت؛ وتتضح في النهاية قوّتها أكثر قوّة من أعتى قوى من القدرات التي تتولّد عن الأعمال أو إرادة البشر. ولكن يمكن كبحها، وهو ما هو فعلا موجود بطريقة لا مفرّ منها تقريبا بحريّة الإنسان، إلى درجة أنّ القادة الشموليين لا يستطيعون نكرانها؛ إذ أنّ هذه الحرية؛ ـ في غير محلّها وعشوائية حسب أحكامهم ـ متجانسة بحكم أنّ البشر موجودون لأنّهم وُلدوا، وأنّ كلّ واحد منهم هو إذن بداية جديدة، يشرع، بما معناه، عالم من جديد. ومن وجهة النظر الشمولية، نظرا إلى أنّ البشر يولدون ويموتون لا يمكن اعتباره إلا عقبة

بغيضة لقوى متفوّقة. وإذن من واجب الرعب، كخادم مطيع للحركة التاريخية أو الطبيعية، إزالة، لا الحرية فحسب، مهما كان المعنى الذي نمنحه للعبارة، بل وأيضا مصدرا للحرية ذاتها بما توفره الولادة للإنسان والذي يكمن في القدرة التي يمتلكها هذا الأخير ليكون بداية جديدة. إنّ الرعب ودائرته الحديدية، بعث الواحد من خلال التعدّد، الواحد الذي يتصرّف بطريقة لا يشوبها الخطأ وكأنما هو بنفسه يساهم في مسار التاريخ أو الطبيعة، هي وسيلة لا لتحرير القوى التاريخية والطبيعية، بل وأيضا التسريع فيها، إلى أن تبلغ السرعة التي، لو تُركت لنفسها، لا تقدر أبدا على بلوغها. عمليا، هذا يعني أنّ الرعب ينفّذ فورا أحكام الإعدام التي من المفترض أن تعلن عنها الطبيعة ضدّ الأعراق أو الأشخاص "غير المؤهلين على العيش"، أو التاريخ ضدّ "الطبقات المحتضرة"، دون ترقب أن تتبع الطبيعة أو التاريخ ذاتهما مسارهما، البطيء جدّا والأقلّ جدوى.

يظهر أنّه، في هذه الفكرة، حيث صارت الحركة جوهر النظام نفسه، وقع العثور على حلّ للمشكل القديم للفكر السياسي، حلّ شبيه بالحلّ، المُشار إليه بعد، لغير الصدفة بين الشرعية والعدالة. إن وقع تحديد جوهر "ممارسة الحكم" بالشرعية، وإن وقع فهم القوانين كقوى تمنح الاستقرار للشؤون العامة للبشر (مثلما كان على الدوام فعلا الحال منذ الفترة التي ناشد فيها افلاطون [الإله] زيوس، إله الأبعاد، في **قوانينه**)، عندئذ يُطرح مشكل الحركة للجسم السياسي، وأنشطة المواطنين المكونين له. تثبّت الشرعية الحدود للأنشطة، ولكن لا تلهمها. إنّ عظمة ولكن مساوئ القوانين أيضا في المجتمعات الحرّة هي أن تقول ما لا يجب القيام به، ولكن أبدا ما يجب علينا القيام به. لا يمكن للحركة الضرورية لجسم سياسي ان يقع أبدا اكتشافه في جوهره، ليس إلا لأنّ هذا الجوهر ــ منذ أفلاطون فعلا ـ تمّ تحديده على الدوام في أفق دوامه. يظهر أنّ المدّة هي أحد المعايير الأكثر امانا لجودة النظام. إنها أيضا أسمى بيّنة لمونتسكيو للطبيعة السيئة للطغيان إلى درجة انّ السلطات الاستبدادية هي العرضة أن تُهدم من الداخل، وأن تُنجب انهيارها الشخصي، عندما لم تُهدم بقية

الأنظمة إلا بتأثير عوامل خارجية. بذلك، فإنّ ما كانت تحتاجه الانظمة الشمولية من تعريف هو ما أسماه مونتسكيو "مبدأ العمل"، الذي، باختلافه حسب نوعية كلّ نظام، قد يلهم بالمثل الحكومة والمواطنين في نشاطهم العمومي والذي قد تصلح، أبعد من القياس السلبي فقط للشرعية، كنموذج للحكم على كلّ عمل في الميدان العمومي. إنّ هذه المبادئ التوجيهية وهذه المعايير للعمل هي، حسب مونتسكيو، الشرف لدى الملكية، والفضيلة في الجمهورية، والخوف في الاستبداد.

وفي النظام الشمولي المكتمل، حيث جميع البشر أصبحوا إنسانا، وحيث أي عمل يسعى إلى التعجيل في حركة الطبيعة أو التاريخ، وحيث كلّ فعل بلا استثناء هو تنفيذ لحكم الإعدام الذي أدلت به الطبيعة أو التاريخ، أي في وضعية نستطيع فبها الاستسلام تماما إلى الرعب لمنح طابع أزلي للحركة، قد لا نكون في حاجة لأيّ مبدأ عملي منفصل عن جوهره. ولكن، كلما لم تحتلّ السلطة الشمولية الأرض، وكلّما، بفضل الرعب ودائرته الحديدية، لم يقع حصر أي إنسان في حالة عضوية لنوع بشري واحد، لا يمكن للرعب، في مهمة مزدوجة لجوهر النظام وللمبدأ، وليس للعمل، أن يتحقق كليّا. كذلك بالنسبة للشرعية في نظام دستوري لا تكفي كي تهدي وتُلهم أعمال البشر، كذلك الرعب لا يكفي، في نظام شمولي، لإلهام وتسيير التصرّف البشري.

ورغم أنّ الهيمنة الشمولية، في الوضع الحالي، تقتسم أيضا مع أشكال أخرى للنظام الحاجة لمواطنيها لمسيرة عمل في الشؤون العامة، ليس لها حاجة، ولا، إن صحّ القول، استعمال مبدأ للعمل، بما أنها تريد فعلا إزالة القدرة التي يمتلكها الإنسان للتصرّف. عندما يكون الرعب شاملا، لم يعد الخوف أحسن دليل لسلوك يُعتمد : إذ يختار الرعب ضحاياه دون الأخذ بعين الاعتبار الأفعال والأفكار الفردية، ولكن حصريّا حسب الضرورة الموضوعية للمسار الطبيعي أو التاريخي. ففي وضعية شمولية، يكون الخوف فعلا أكثر انتشارًا ممّا كان عليه من قبل؛ ولكن يفقد من أهميته العملية عندما لم تعد

الأفعال التي يستلهم منها دون أي جدوى لإبعاد الأخطار التي يخافها الإنسان. نفس الشيء حقيقي بالنسبة للتعاطف والمساندة المُبدية للنظام؛ إذ لا يكتفي الرعب الشامل اختيار الضحايا حسب المعايير الموضوعية؛ ويختار أيضا جلاديه اعتبارا لأقلّ ما هو ممكن للقناعة وتعاطف المرشحين. أصبحت الإزالة المنهجية للقناعة كمحرك للعمل فعلا معروفا منذ عمليات التطهير الكبرى في روسيا السوفييتية وفي البلدان التابعة لها. ولم يكن الهدف من التربية الشمولية تعليم القناعات أبدا ولكن هدم القدرة على تأسيس أيّ كانت. وكان إضفاء معايير موضوعية خالصة في نظام الفرز لفرق الأس. أس. أكبر اختراع لهيملر في مجال التنظيم؛ كان يختار المرشحين من خلال الصّور الفوتوغرافية معتمدا على معايير عرقية خالصة. فالطبيعة نفسها هي التي تقرّر، لا فقط ما يجب إزالته، بل وأيضا مَن من الواجب أن يتكبد التمرين ليصبح جلادا.

ما من مبدأ توجيهي للتصرّف، المأخوذ من ميدان الأفعال البشرية، مثل الفضيلة، والشرف، والخوف، يكون ضروريّا، ولا يكون مفيدا، لوضع الجسم السياسي في حراك، وهو الذي، أكثر من استعماله الرعب كوسيلة للتخويف، يمثل الرعب أساسا. وبدلا من ذلك، أقحم هذا الأخير، في الشؤون العامة مبدأ جديدا كليّا يستغني تماما عن الإرادة البشرية بالتصرف ويدعو إلى الحاجة النهمة لمعرفة قانون الحركة التي يعمل بها الرعب والذي، بالتالي، ترتبط به جميع المقادير الخاصة.

يقع التخلص من مواطني البلد الشمولي ويُحشرون في مسار الطبيعة أو التاريخ قصد التسريع في حركته؛ وكأنّهم بذلك لا يستطيعون أن يكونوا سوى منفذين أو ضحايا القانون المتأصل فيه. ويمكن لمسار الأمور أن يقرّر بأنّ من يبيد اليوم أعراقا وأشخاصا، هم الذين يمكن التضحية بهم غدا. وما يحتاجه الحكم الشمولي لإرشاد تصرّف رعاياه، هو الإعداد الذي يجعل كلّ واحد منهم مؤهلا للعب دور الجلاد ودور الضحية في نفس الوقت. وهذا الإعداد ذو الوجهين، البديل لمبدأ العمل، هو إيديولوجي.

إنّ الإيديولوجيات ــ القادرة، برضى مناصريها، على تفسير كلّ شيء في جزئية الأحداث بإبعادها عن المقدمة الوحيدة ــ هي ظاهرة حديثة جدًا، لعبت، خلال عشريات، دورًا لا يستهان به في الحياة السياسية. إنّ حكمة البحث **استدلاليّا** تسمح لنا بأن نكتشف فيها بعض العناصر التي تساهم في جعلها للأسف ضرورية للهيمنة الشمولية. وجب انتظار هتلر وستالين لاكتشاف كم كانت عظيمة إمكانيات الإيديولوجيات في الميدان السياسي.

تُعرف الإيديولوجيات بطابعها العلمي : فهي توحّد بين المقاربة العلمية والنتائج في إطار فلسفي، وتدعي تأسيس فلسفة علمية. يظهر أنّ عبارة "إيديولوجيا" تفترض أنّ فكرة تستطيع أن تصبح موضوع علم بنفس مستوى أن يكون الحيوانات موضوع علم الحيوان : فالمضاف **لوجي** في الإيديولوجيا، مثل في الزيولوجيا، لا تعني شيئا آخر سوى الإشارات، الخطب العلمية الموضوعة في شأنها. وإن كان الامر فعلا كذلك، لا يمكن للإيديولوجيا أن تكون سوى علم زائف وفلسفة زائفة، متخطية في نفس الوقت حدود كلّ من العلم والفلسفة. قد تكون الربوبية، مثلا، الإيديولوجيا التي تعالج فكرة الربّ، تهمّ الفلسفة، على الطريقة العلمية للاهوت الذي يجعل من الإله حقيقة منبئا بها. (إنّ علم اللاهوت المؤسس على كشف لحقيقة معينة، ولكن يعامل الإله كفكرة، قد يكون شاذا أيضا مثل علم الحيوان الذي لم يعد واثقا من الوجود المادي والملموس للحيوانات). ولكن، نعرف أنّ هذا ليس صحيحا إلا جزئيّا. إنّ الربوبية، رغم أنّها لا تنكر الوحي الإلهي، لا تتوقف عند الخطب "العلمية" حول الإله الذي ليس سوى "فكرة" ؛ بل تستعمل فكرة الإله لتفسير مسار العالم. إنّ "الأفكار" التي تكون في صلب النظريات ــ العرق في العنصرية، والربّ في الربوبية، الخ. ــ لا تمثل أبدا عنصرا للإيديولوجيات والمضاف لوجي لا يعني فقط مجموعة مقترحات "علمية".

تكون الإيديولوجيا حرفيّا ما يدلّ عليه اسمها : إنها منطق فكرة. موضوعها التاريخ، وهو ما يتمّ تطبيق "الفكرة" ؛ وليس نتيجة هذا التطبيق مجموعة من

البيانات حول أمر ما يكون أيضا نشر مسار متغيّر على الدوام. تتطرّق الإيديولوجيا إلى تسلسل الأحداث وكأنّها تخضع إلى نفس "القانون" أكثر من العرض "لفكرته". وإن ادعت الإيديولوجيات معرفة أسرار المحاكمة التاريخية برمّتها، أسرار الماضي، ومتاهات الحاضر وتقلبات المستقبل ـ وذلك بسبب المنطق المتأصل في افكارهم المتتالية.

لا تهتمّ الإيديولوجيات أبدا بمعجزة الكائن. إنّها تاريخية، منشغلة بالمصير والزوال، بنموّ وانهيار الثقافات، حتى وإن حاولت تفسير التاريخ ببعض "القوانين الطبيعية". لا تعني أبدا عبارة "العرق" في العنصرية فضولا أصيلا حول موضوع الاجناس البشرية كميادين للبحث العلمي؛ فهي فكرة تسمح بتفسير حركة التاريخ كمسار فريد ومتناسق.

إنّ "فكرة" إيديولوجية بأنّها ليست الجوهر السرمدي لأفلاطون، الذي أدركه العقل، ولا مبدأ منظمًا للعقل حسب كانط : لقد أصبحت أداة تفسير. لا يظهر التاريخ، بالنسبة للإيديولوجيا في ضوء فكرة (وهذا يفترض فعلا أن يُعتبر التاريخ في شكل نواة فكرة أزلية، قد تكون هي بدورها فوق الحركة التاريخية) ولكن كشيء يمكن، بفضله، أن يكون موضوع حساب. إنّ ما يؤهل "الفكرة" أن تلعب هذا الدور الجديد، هو "منطقها" الخاص، بمعنى حركة هي نتيجة "الفكرة" ذاتها والتي لا تتطلب أيّ عامل خارجي لوضعها في حركة. فالعنصرية عقيدة في وجود حركة ملازمة لفكرة العرق ذاته، مثلها مثل الربوبية هي العقيدة بأنها حركة ملازمة لمفهوم الإله ذاته.

يُفترض أنّ حركة التاريخ والمحاكمة المنطقية لهذا المفهوم يتناسبان نقطة بنقطة، إلى درجة أنّ كلّ ما يحدث، يحصل حسب منطق "فكرة" واحدة. ولكن، الحركة الوحيدة الممكنة في ميدان المنطق هي حركة الاستنتاج انطلاقا من مقدّمة للقياس. لا يختلف مبدئيًا المنطق الجدلي، بمساره من الأطروحة إلى نقيضها ثمّ إلى الحصيلة التأليفية، التي تصير بدورها أطروحة الحركة الجدلية القادمة، ما إن ألقت الإيديولوجيا عليه قدرها؛ تصير الأطروحة الأولى المقدمة

ومصلحة هذه العملية الجدلية لتفسير الإيديولوجيا هو السماح بالإحاطة بالتناقضات بين الوقائع كلحظات لحركة وحيدة، متشابهة ومتماسكة.

ما أن يقع تطبيق المنطق، كحركة للتفكير ـ وليس كتنظيم ضروري للتفكير ـ على فكرة، تتحوّل هذه الفكرة إلى مقدّمة. قامت التفاسير الإيديولوجية بهذه العملية قبل أن تصير بصفة بارزة مثمرة للشمولية. ويصير الإكراه السلبي المحض للمنطق، وحظر التناقضات، "منتجا" إلى درجة أنّ الخط الفكري يستطيع، من نقطة إلى أخرى، أن ينشأ، وأن يتسلط على الفكر، بالحصول على نتائج بطريقة الجدل البسيط. لا يمكن لهذا المسار من الجدل أن يتوقف، بفكرة جديدة (التي قد تؤسس لمقدّمة بطريقة مختلفة النتائج)، ولا بتجربة جديدة. تعترف الإيديولوجيات دوما بفرضية أنّ فكرة واحدة تكفي لتفسير كلّ شيء في التطوّر انطلاقا من مقدّمة، ولا تستطيع أي تجربة أن تلقن أيّ شيء، لأنّ كلّ شيء موجود في هذا النموّ المتماسك للاستنتاج المنطقي. إنّ الخطر في مقايضة عدم الأمان الضروري حيث يقع الفكر الفلسفي لتفسير كلّي تقترحه الإيديولوجيا ورأيه **العالمي**، لا يوجد في مجازفة الوقوع في بعض المسلمات المبتذلة عموما ودوما فيما قبل النقد، هو استبدال الحرية المتأصلة في القدرة البشرية للتفكير لأجل قميص المنطق، الذي يجبر الإنسان نفسه به ولو بقسوة تقريبا مثلما يرغم على ذلك بقوّة خارجية عنه.

ليس **رأي العالم** وإيديولوجيات القرن التاسع عشر في حدّ ذاتها شمولية، ورغم أنّ العنصرية والشيوعية أصبحتا الإيديولوجيتين الحاسمتين للقرن التاسع عشر، لم يكونا، مبدئيّا، "أكثر شمولية" من الأخرى؛ ويحدث هذا لأنّ المبادئ التي ترتكز عليه في الأصل تجربتهما ـ الصراع بين الأجناس للهيمنة على العالم، وصراع الطبقات للاستحواذ على السلطة السياسية في مختلف البلدان ـ اتضح أنّهما هامان سياسيّا أكثر من غيرهما من بقية الإيديولوجيات. وبهذا المعنى فإنّ الانتصار الإيديولوجي للعنصرية والشيوعية على بقية "الإيديولوجيات" كان مكتسبا قبل أن تلقي الحركات الشمولية بمصيرها على

هذين الإيديولوجيتين تحديدا. وعلى عكس ذلك، تحتوي جميع الإيديولوجيات على عناصر شمولية، ولكنها لم تنم تماما إلا بالحركات الشمولية، ويخلق هذا الاعتقاد المخادع بأنّ العنصرية والشيوعية لهما لوحدهما طابع شموليّ. وفي الواقع، إنّها بالأحرى الطبيعة الحقيقية لكلّ الإيديولوجيات التي برزت فقط في الدور الذي تلعبه الإيديولوجيا في جهاز الهيمنة الشمولية. ومن هذه الزاوية، يظهر أنّ هنالك ثلاثة عناصر تحديدا شمولية والخاصة لكلّ فكر إيديولوجي.

أوّلا، في ادعائها تفسير كلّ شيء، تميل الإيديولوجيات إلى عدم الاعتراف بما هو موجود، بما يولد ويموت. وتهتمّ في جميع الحالات حصريّا بعنصر الحركة، بمعنى بالتاريخ في معناه العادي. تتجه الإيديولوجيات دائما نحو التاريخ، حتى عندما يمكن، مثلما هو الأمر بالنسبة للعنصرية، أن تتصرف دون مقدّمة ذات طابع طبيعي؛ فهنا، لا تصلح الطبيعة إلا لتفسير الأسئلة التاريخية بتقليصها [في مستوى] أسئلة طبيعية. إنّ الادعاء بتفسير كلّ شيء يبشر بتفسير جميع الأحداث التاريخية، ويبشر بشرح شامل للماضي، ومعرفة تامة للحاضر، والتكهّن المؤكد بالمستقبل. وفي المقام الثاني، وفي إطار هذه القدرة على تفسير كلّ شيء، يتحرر الفكر الإيديولوجي من كلّ تجربة لا يمكن أن يتعلم منها جديدا، حتى وإن تعلق الأمر بشيء حدث مؤخرا. عندئذ، يتحرّر الفكر الإيديولوجي من الحقيقة التي نستشفها بواسطة حواسنا الخمس، ويؤكد وجود حقيقة "أكثر صحّة" التي تخفي خلفها الأشياء الحسية، ويسيطر عليها من هذه الخلوة، ويتطلب أن نتمكن من الاشعار بامتلاك حاسة سادسة. إنّ هذه الحاسة السادسة، هي فعلا الإيديولوجيا التي توفرها، وهذا التأطير الإيديولوجي الخاص الذي نخوضه في المؤسسات التربوية، نشأت حصريّا لهذا الغرض، قصد دفع "المناضلين السياسيين" في **القلاع** النازية، أو مدارس الأمميّة الشيوعية والكومنفورم. وتعمل دعاية الحركة الشمولية أيضا على تحرير الفكر من التجربة ومن الواقع؛ وتجتهد دوما على حقن دلالة سريّة لكلّ حدث عمومي وملموس، وأن تشك في النيّة الخفية من وراء كلّ عمل سياسي عمومي. وعندما تكون في السلطة، تشرع الحركات في العمل على تغيير الواقع حسب أهدافها

الإيديولوجية. ويقع تعويض مفهوم العدوانية بمفهوم المؤامرة، وهذا ما يخلق عقلية حيث لا يكون الواقع ــ العداء الحقيقي والصداقة الحقيقية ـ مُعاشا ومفهومًا بعباراتها الخاصة، ولكن تفترض أن تحيلنا آليّا نحو دلالة أخرى.

وفي المقام الثالث، بما أنّ الإيديولوجيات ليست لها سلطة لتغيير الواقع، تحقق هذا الانعتاق للفكرة إزاء التجربة بفضل بعض مناهج الاستدلال. تنظم عملية التفكير الإيديولوجي الوقائع إلى إجراء منطقي قطعيا تنطلق من مقدّمة تكون حقيقة مقرّرة وتُطرح منها البقية؛ بمعنى، تباشر بتماسك لا يوجد في أي مكان في ميدان الواقع. يمكن لعملية الحسم أن تكون منطقية أو جدلية : وفي الحالتين تؤدي هذه الاخيرة إلى عملية متماسكة للمحاجة المفترض، لأنّه يفكر بعبارات عملية، أن يكون قادرا على فهم حركة مسارات فوق القدرة البشرية، طبيعية أو تاريخية. ويتوصل الفكر إلى الفهم بتقليد، سواء منطقيّا أو جدليّا، قوانين الحركات المُقامة "علميّا"، التي تندمج، خلال عملية التقليد، تدريجيّا. إنّ البرهنة الإيديولوجية وهي دوما نوعٌ من الاستنتاج المنطقي، تستجيب لعنصرين من الإيديولوجيات المذكورة سلفا ــ حجة الحركة وبرهان التحرر من الواقع والتجربة : أوّلا لأنّ حركته الفكرية لا تولد من التجربة ولكن تتناسل بنفسها؛ وفي مرحلة ثانية، لأنّ يغيّر العنصر الوحيد والأوحد المستخرج والمقبول من الواقع التجريبي كمقدمة لقيمة بديهية، وعندئذ، يستسلم لمسار البرهان اللاحق الذي لا تزعزعه لاحقا أيّ تجربة. وما إن أقرت المقدمات، لا يمكن لنقطة بداية معينة، والتجارب أن تضايق الفكر الإيديولوجي، ولا يمكن لهذا الأخير أن يحصل على تعاليم من الواقع.

إنّ المنهج الذي استعمله القائدان الشموليان لتغيير الإيديولوجيتين الخاصة بهما إلى أسلحة يستطيع بفضلها رعايا كلّ واحد منهما أن يضبط نفسه ليكون عند مستوى تواتر حركة الرعب التي كانت ببساطة مخادعة وخفيّة. يأخذ القادة الإيديولوجيات في حالة هلاك مأخذ الجدّ، ويتفاخران واحد بموهبته "للمنطق البارد مثل الثلج" (هتلر)، والآخر "بالطبيعة القاسية لجدليته"، ويلتزمان بنشر

الآثار الإيديولوجية إلى أقصى التماسك المنطقي التي يظهر على نحو سخيف "بدائي" وغير منطقي بالنسبة للمتفرّج : كانت "الطبقة التي تحتضر" هي طبقة الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام؛ ومن واجب إبادة الأجناس "غير المؤهلة للعيش". وأي كان يقبل بوجود اشياء مثل "الطبقات التي تحتضر" ولا يستنتج بأنّه من الضروري قتل ممثليها، وأي كان يمنح حقّ الحياة لم يكن في علاقة مع العرق ولا يستخلص من ذلك انّه من الواجب قتل "الأجناس غير المؤهلة للعيش"، كان بصراحة إمّا غبيّا، أو جبانا. يؤثر المنطق المرهق، الذي يكون المبدأ العَملي، في بنية الحركات بأكملها وفي الأنظمة الشمولية. ذلك هو حصريّا عمل هتلر وستالين؛ ولهذا السبب فقط، رغم أنهما لم يضيفا ذرّة فكرة جديدة لأفكار وشعارات حركتهما، يجب علينا اعتبارهما كمنظرين من الدرجة الأولى.

يتميّز هذان المنظران الشموليان الجديدان عن سابقهما في هذا وهو أنّ "الفكرة" لم تكن في المقام الأوّل في الإيديولوجيا ـ صراع الطبقات واستغلال العمّال، أو صراع الأجناس والحفاظ على الشعوب الجرمانية ـ وهو ما يُغويهما؛ وما يستهويهما، كان المسار المنطقي الممكن أن يتناسل منه. وحسب ستالين، لم تكن الفكرة ولا فنّ الخطابة ولكن "القوّة التي لا تُقاوم للمنطق الذي يهزّ جمهور لينين". فحول السلطة، التي يرى فيها ماركس بأنّها تولد عندما تستحوذ الفكرة على الجماهير، فنكتشف بأنّها تكمن، لا في الفكرة ذاتها، ولكن في تطوّرها المنطقي "الشبيه بالمجس_العظيم الذي يمسك بك من كلّ ناحية مثل الرذيلة والذي لا يمكنك التخلص من عناقه؛ فما عليك إمّا الاستسلام أو الاستعداد للهزيمة الشاملة"[3]. فعندما كان تحقيق الأهداف الإيديولوجية فقط ـ مجتمع دون طبقات أو جنس الأسياد ـ على جدول الأعمال، تظهر هذه القوّة.

---

(3) خطاب ستالين ليوم 28 جانفي 1924؛ قولة مأخوذة من لينين، **الأعمال الكاملة**، الجزء الأوّل، ص. 33، موسكو 1947. تجدر الملاحظة أنّ "المنطق" هو أحد الصفات النادرة التي امتدح بها خروتشوف ستالين في خطابه المهين للمؤتمر العشرين.

وطوال تحقيق المسار، تكون المادة الأوّلية التي منحتها الإيديولوجيات لنفسها كأسس لغواية الجماهير لمدّة طويلة ــ استغلال العمال أو الطموحات القومية لألمانيا ـ تتلاشى شيئا فشيئا، وقع التهامها إن صحّ القول بالمسار ذاته : وبتناغم مثالي مع "الاستنتاج البارد مثل الثلج" و"قوّة المنطق التي لا تُقاوم"، يفقد العمال في ظلّ البولشيفية حتى الحقوق التي حصلوا عليها خلال القمع القيصري، وتكبد الشعب الألماني نوعا من الحرب التي لم تأخذ بعين الاعتبار الحدّ الأدنى المطلوب لكي تظلّ الأمة الألمانية موجودة. ليس الأمر هنا مجرّد خيانة اقتُرفت لتحقيق مصلحة شخصية أو شهية في السلطة : إنّه لمن طبيعة السياسات الإيديولوجية أن يكون المحتوى الحقيقي للإيديولوجيا (الطبقة الكادحة أو الشعب الألماني)، وقد كان أصل "الفكرة" (صراع الطبقات كقانون للتاريخ أو صراع الأجناس كقانون للطبيعة) ملتهما بالمنطق عندما تكون "الفكرة" محلّ تطبيق.

إنّ إعداد الضحايا والجلادين الذي تتطلبه الشمولية عوضا عن مبدأ العمل لمونتسكيو، ليس الإيديولوجية نفسها ــ العنصرية أو الجدلية المادية ــ ولكن منطقها الضمني. والبرهان الأكثر اقتناعًا في هذا الإطار، الحجة المغرم بها هتلر وستالين بالخصوص، هو هذا : تستطيعون وضع أ دون وضع ب وج وهكذا دواليك حتى نهاية الحروف الهجائية للجريمة. وهنا يظهر أنّ القوّة المقيّدة للمنطق لها مصدرها؛ فهي تولد من خوفنا أن نتناقض. وبقدر ما تنجح التصفية البولشيفية على جعل ضحاياها يعترفون بالجرائم التي لم يقترفونها، تعوّل في المقام الأوّل على هذا الخوف وتجادل على النحو الآتي : كلّنا متفقون في البداية على أنّ التاريخ هو صراع بين الطبقات وعلى أنّ للحزب دورًا في صيرورته. وإذن تعرفون أنّ الحزب تاريخيا دوما على حقّ (حسب عبارات تروتسكي : "لا يمكن أن يكون لنا حقّ إلا مع وبالحزب، إذ لم يوفر التاريخ وسائل أخرى لنكون في الحقّ"). وفي هذه اللحظة التاريخية، بمعنى طبقًا لقانون التاريخ فإنّ البعض من الجرائم التي وقع اقترافها من واجب الحزب، وهو عارف بقانون التاريخ، معاقبتها. فبالنسبة لهذه الجرائم، يحتاج الحزب إلى

مجرمين؛ قد يكون الحزب، المطلع على الجرائم، لا يعرف شيئا عن المجرمين؛ والأهمّ من اليقين حول شخصية المجرمين، هو عقاب الجرائم، إذ دون هذه العقوبة لا يمكننا تطوير التاريخ وقد يجد مساره نفسه متضايقا. وبالتالي، إمّا أن ترتكب الجرائم أو تقع دعوتك من طرف الحزب للقيام بدور المجرم ـ وفي الحالتين تصير موضوعيا عدوّا للحزب. وإن لم تعترف، تكف عن خدمة التاريخ عن طريق الحزب، وتصبح عدوّا حقيقيّا. إنّ القوّة المقيّدة للبرهان هي التالية : إن رفضت، تكون قد وضعت نفسك في تناقض مع شخصك، وبهذا التناقض، تتخلى عن كلّ معنى لجميع حياتك. فحرف أ الذي تطرحه يسيطر على جميع حياتك من خلال نتائج ب وج التي يحدثها منطقيّا.

يعتمد القادة الشموليين على الإكراه الذي نفرضه على أنفسنا، لتجنيد أشخاص جزئيا ما زالوا في حاجة لذلك؛ إنّ هذا الإكراه الداخلي هو استبداد المنطق الذي لا يقاومه شيء سواء موهبة الإنسان للشروع في شيء جديد نوعًا ما. يبدأ استبداد المنطق بخضوع العقل للمنطق كمسار دون نهاية، يعتمد عليه الإنسان لإنتاج أفكاره. يتخلى، بهذا الخنوع، عن حريّته الداخلية كما يتخلى عن حريته في الحركة عندما ينحني أمام الاستبداد خارج عنه. فالحريّة كطاقة داخلية للإنسان هي متطابقة مع قدرة الشروع، كذلك الحرية كحقيقة سياسية هي مطابقة لفضاء بين البشر حيث يستطيع هؤلاء أن يتحركوا. ومن البداية، ما من منطق، وما من استنتاج غير قابل للجدل لا يمكن أن تكون لها أيّ سلطة، إذ أنّ تسلسلها يفترض البداية، في شكل مقدّمة. كذلك تولد الحاجة للرعب من الخوف مثل ولادة أي كائن بشري فإنّ بداية جديدة لا ترفع ولا تسمح بسماع صوت في العالم، كذلك فإنّ تجنيد القوّة المقيدة ذاتيا للمنطق أصله الخوف من أن يشرع أحدهم في التفكير، وهو نشاط هو فعلا، بحكم أنّه أنقى وأكثر حرية من الأنشطة البشرية، المناقض تماما للمسار المقيّد للاستنتاج. لا يمكن للنظام الشمولي أن يصمد بقدر ما يكون قادرا على تجنيد إرادة الإنسان الخاصة لإجباره على الدخول في هذه الحركة العظيمة للتاريخ أو الطبيعة التي من المفترض أن تكون مادة للنوع البشري والتي لا تعرف ولادة ولا موتا.

ومن ناحية، إنّ الإكراه بالرعب الشامل يضغط، بطوقه الحديدي، على جمهرة الناس المعزولين ويبقيهم على قيد الحياة في عالم أصبح بالنسبة إليهم قفرًا؛ ومن ناحية أخرى، تتناسب القوّة المقيّدة ذاتيّا للاستنتاج المنطقي، التي تهيء كل شخص في عزلته اليائسة مثل بقية الآخرين ولديهم حاجة لبعضهم البعض حتى تسلك الحركة المدفوعة بالرعب طريقها والعمل على أن لا تتوقف. كذلك الأمر بالنسبة للرعب، حتى في شكله ما قبل الكليان، استبدادي ببساطة، يتلف جميع العلاقات بين البشر، كذلك يتلف التقيّد الذاتي للفكر الإيديولوجي جميع العلاقات مع الواقع. وقع تتويج التحضير بنجاح عندما فقد الناس كلّ اتصال مع مماثليهم ومع الواقع المحيط بهم؛ إذ في نفس الوقت يخسر الناس بمثل هذه الصلات كلّا من القدرة على التجربة والقدرة على التفكير. إنّ الموضوع المثالي للحكم الشمولي ليس النازي المقتنع ولا الشيوعي الراضي، ولكن الإنسان الذي ليس له فرق بين الواقع والخيال (أي حقيقة التجربة) والتمييز بين الحقيقي والخطأ (أي معايير الفكر).

إنّ السؤال الذي نثيره في بداية هذه الاعتبارات والتي سنعرج عليه الآن هو الآتي : أي نوع من التجربة الأساسية للطائفة البشرية تصبغ نوعا من الأنظمة التي يكون جوهرها الرعب ومبدأ العمل منطق الفكر الإيديولوجي؟ وإن لم تتحقّق أبدا هذه التركيبة في الماضي في مختلف أشكال الهيمنة السياسية، فذلك واضح. ولكن التجربة الأساسية التي ترتكز عليها يجب أن تكون إنسانية ومعروفة لدى البشر، بقدر ما أنّ هذا الجسم السياسي "الأصلي" من بين الجميع، وقع اختراعها من طرف البشر، وتستجيب بطريقة معينة إلى رغباتهم.

لاحظنا أحيانا أنّ الرعب لا يمكن أن يهيمن كليّا إلا على أشخاص منعزلين عن بعضهم البعض، وبالتالي، فإنّ أوّل ما يشغل الأنظمة الاستبدادية هو إثارة هذه العزلة. ويمكن أن تكون العزلة بداية الرعب، وأكيد أنّ مجالها يكون خصبا؛ وهو دوما نتيجتها. إنّ العزلة هي، إن صحّ القول، ما قبل الشمولية؛ فهي موصومة في جانب من العجز بقدر ما تتأتى السلطة دائما من

أناس يعملون مع بعضهم، "يتصرفون معا" (بورك)، والأشخاص العزل ليس لديهم مبدئيا أيّ سلطة.

كان دوما العزل والضعف، بمعنى العجز الأساسي والكلّي للعمل، خاصيّة الأنظمة الاستبدادية. ففي النظام الاستبدادي، تنفصم الصلات السياسية بين الأفراد وتنزعج المؤهلات البشرية للفعل والسلكة. ولكن ليس جميع الصلات بين الناس هي المنكسرة، وليس جميع المؤهلات البشرية هي المُدمرة. يظلّ جميع مجال الحياة الشخصية بإمكانياتها من حيث التجربة، والاختراع والفكر، سليمًا. نعرف أنّ الطوق الحديدي للرعب الشامل لا يترك مجالا لمثل هذه الحياة الخصوصية وأنّ التقيّد الذاتي للمنطق الشمولي يدمر لدى الإنسان القدرة على التجربة والتفكير مثل القدرة بالتأكيد على التصرّف.

إنّ ما نطلق عليه اسم العزلة في الوسط السياسي، هو ما يسمى بالخراب في مجال العلاقات البشرية. يمكن أن أكون منعزلا ــ بمعنى في وضعية لا أستطيع فيها العمل لعدم وجود شخص يعمل معي ــ دون أن أكون "متأسفا" : ويمكن أن أكون متأسفا، بمعنى في وضعية أشعر فيها بنفسي كشخص مُبعدا من جميع المجتمع البشري ـ دون أن أكون منعزلا. فالعزلة هي الزقاق الذي يؤخذ إليه الناس عندما ينهدم الوسط السياسي لحياتهم، حيث يعملون معا لمواصلة مشروع مشترك. ولكن العزلة، رغم أنها مدمّرة للسلطة ولقدرة العمل، لا تترك الأنشطة المعتبرة منتجة للبشر سليمة فحسب، بل أنها ضرورية بالنسبة إليها. يميل الإنسان بقدر ما هو **إنسان خالق** إلى الانكماش على ذاته في عمله، بمعنى مغادرة ميدان السياسة وقتيّا. إنّ التصنيع (صناعة الشعر، وصناعة الأشياء)، كما تتميز عن الفعل من ناحية، وعن العمل الخالص من ناحية أخرى، يتمّ دوما انجازه على ما يرام في بعض الانزواء مقارنة للاهتمامات المشتركة، سواء كانت النتيجة صناعة تقليدية أو فنيّة. ففي العزلة، يظلّ الإنسان في علاقة مع العالم كعمل إنساني؛ ليس إلا عندما يقع تدمير الشكل البسيط جدّا للإبداع البشري ــ بمعنى سلطة لإضافة أي شيء من ذاته للعالم المشترك ــ، وأن تصبح العزلة غير

محتملة إطلاقا. وهذا ما يحدث في عالم تتحوّل فيه جميع الأنشطة البشرية إلى عمل. ففي مثل هذه الظروف، لا يبقى سوى الجهد الخالص للعمل، بمعنى أنّ الجهد للبقاء حيّا والعلاقة مع العالم كصنع بشري ينكسر. إنّ الإنسان المنعزل الذي خسر مكانه في الميدان السياسي للعمل يكون أيضا مستبعدا عن عالم الأشياء، إن لم يقع الاعتراف به **كإنسان خالق**، ولكن يُعامل **كحيوان المعاناة** حيث ضرورة "استقلابه الطبيعي" ليست موضوع اهتمام لأيّ كان. عندئذ تصير العزلة خرابا. إنّ الاستبداد المؤسس على العزلة يترك عادة المؤهلات الإنتاجية للإنسان سليمة؛ قد يكون، عندئذ، الاستبداد على "العملة"، مثل التسلط على العبيد في العصور القديمة، سلطة آلية على الأشخاص اليائسين، وليس المعزولين فقط، ويحاول أن يصير شموليّا.

بينما يخصّ الانعزال فقط الميدان السياسي للحياة، يهمّ الخراب الحياة البشرية في مجملها. ولا تستطيع الأنظمة الشمولية، مثلها مثل أنظمة الاستبداد، أن توجد فعلا دون هدم للميدان العمومي في الحياة، بمعنى دون هدم، بعزل البشر، قدراتهم السياسية. ولكن الهيمنة الشمولية هو نوع جديد من الأنظمة التي لا تكتفي بذا العزل بل وأيضا تدمّر الحياة الخاصة. فهي ترتكز على الخراب، على التجربة القصوى بعدم الانتماء للعالم، وهي إحدى التجارب الراديكالية والمحبطة جدّا للإنسان.

إنّ الخراب، الخلفية المشتركة للرعب، وجوهر النظام الشمولي، وبالنسبة للإيديولوجيا والمنطق، تحضير للجلادين والضحايا، مرتبط شديد الارتباط بالاجتثاث وبعدم الجدوى التي شملت الجماهير المعاصرة منذ بداية الثورة الصناعية والتي أمست ناقدة مع برز الإمبريالية في نهاية [القرن التاسع عشر] وانهيار المؤسسات السياسية والتقاليد الاجتماعية لعصرنا. أن تكون مجتثّا، فهذا يعني أنّه لا مكان لك في العالم، معترف به ومضمون من طرف الآخرين؛ أن تكون دون جدوى، فهذا يعني عدم وجود أي انتماء إلى العالم. يمكن أن يكون الاجتثاث الشرط المبدئي للحشو، كذلك يمكن للاعتزال (ولا يستطيع) أن يكون

الشرط الأوّلي للخراب. يسير الخراب، في حدّ ذاته، بعيدا عن الأسباب التاريخية الحالية ودورها الجديد في السياسة، ضدّ المتطلبات الأساسية للطبيعة البشرية ويمثل في نفس الوقت إحدى التجارب الأساسية لأيّ حياة بشرية. حتى التجربة بمعطى مادي وحسي مرتبط بذاتي في علاقة مع أشخاص آخرين، بحسّنا المشترك الذي ينظّم ويحكّم جميع بقية الأحاسيس والتي دونها كلّ واحد منّا ينغلق في خصوصية معطياته الحسية الخاصة، وهي في حدّ ذاتها غامضة ومضلّلة. ذلك لأننا نملك فقط حسّا مشتركا، وبما أنّه ليس بإنسان واحد وإنما عديدون يقطنون الأرض، إلى درجة أننا نستطيع أن نثق في فورية تجربتنا الحسية. ولكن، يكفينا أن نشير إلى مقدم يوم حيث من الواجب مغادرة هذا العالم المشترك، الذي سيتواصل من بعدنا مثل الماضي، ونكون لاستمراريته دون جدوى، حتى نعي بهلاكنا، وللقيام بتجربة أن نكون مهجورين من كلّ امر ومن الكلّ.

فالهلاك ليس العزلة. تستوجب هذه الأخيرة أن نكون بمفردنا، بينما ذلك لا يظهر أبدا على أحسن حال إلا رفقة شخص. وخلافا لبعض الملاحظات المبعثرة ــ مطروحة عموما بطريقة متناقضة مثل عبارة كاتون (نقلها شيشرون في **حول الجمهورية**، الجزء الأوّل، 17) : "لم يكن على الإطلاق أقلّ وحدانية إلا عندما كان وحيدا"، أو بالأحرى "لم يعد يشعر أبدا بأنّه منفرد إلا عندما يكون في العزلة" ــ ويظهر أنّ إبكتيتوس، العبد الذي تمّ عتقه، الفيلسوف من أصول إغريقي، كان أوّل من ميّز بين الحزن والعزلة. كان اكتشافه، إلى حدّ ما، عرضيّا، ولم يكن اهتمامه الأصلي العزلة ولا الكآبة، ولكن الكائن بمفرده بمعناه الاستقلال المطلق. ومثلما لاحظه إبكتيتوس (**أطروحات**، الكتاب الثالث، الفصل 13)، يجد الرجل الحزين نفسه محاطا بأشخاص آخرين لا يستطيع أن يقيم معهم صلة، أو يكون عرضة لعداوتهم. وعلى العكس فإنّ المنزوي هو الإنسان المنفرد ويمكن بالتالي "أن نكون معا مع ذاته"، بما أنّ الناس يمتلكون هذه القدرة "للتحدّث لأنفسهم". ففي العزلة أكون، بعبارات أخرى، "داخل

ذاتي"، رفقة شخصي، وإذن اثنان في واحد، بينما في الكآبة أكون في الواقع وحيدا، مهجورا من كلّ الآخرين. فكلّ فكرة، بالمعنى الدقيق للكلمة، يقع تصميمها في الوحدة، هي حوار بيني وبين نفسين ولكن هذا الحوار للواحد في الاثنين لا يفقد الصلة مع عالم المتشابهين معي : فهؤلاء ممثلون فعلا في الأنا الذي أدير معه حوار الفكر. إنّ مشكل الوحدة هو أنّ الاثنين في الواحد في حاجة للآخرين لاستعادة وحدته : فوحدة شخص غير قابل للتغيير لا يمكن أن تكون أبدا ممزوجة مع شخصية آخر. ولكي أكون متشبثا بحريتي، اكون تابعا كليّا للآخرين؛ إنها النعمة الكبرى الملائمة للصداقة للأشخاص العزل هي التي تجعل منهم من جديد "كلا"، أنّها تنقذهم من حوار الفكر حيث نظلّ دوما في غموض، وانها تعيد بناء الهوية التي تجعلهم يتحدثون بصوت واحد لشخص لا بديل له.

ويمكن للعزلة أن تصير حزنا؛ وهذا يحدث عندما، كلّ ما في ذاتي، أنا الشخصي يتخلى عني. فقد كان الناس العزل دوما في خطر الوقوع في الكآبة، عندما لا يجدون أبدا نعمة الفداء للصداقة لإنقاذهم من الثنائية، والغموض والشك. فتاريخيا، نقول بأنّ هذا الخطر لا يصير عظيما بما فيه الكفاية حتى تقع ملاحظته من طرف بقية الناس ومُشار إليه من قبل التاريخ في القرن التاسع عشر فقط. ويتضح عندما لم يكتف أبدا الفلاسفة، الذين يرون في العزلة لوحدها نمطًا للحياة وشرطًا للعمل، بأن "تكون الفلسفة لأقلية فقط وشرعوا في ادعاء أنّ ما من أحد "يفهمهم"". والميزة في هذا الصدد هي الطرفة التي نتداولها في خصوص هيغل وهو على فراش الموت والتي كان من الصعب روايتها لو تعلقت بغيره من كبار الفلاسفة من قبله : "ما من أحد تمكن من فهمي، وهو أيضا لم يفهم". وفي المقابل، هنالك دوما إمكانية أن يجد إنسان يائس نفسه وان يشرع في حوار مفكرا في وحدته. وهذا، على ما يظهر، ما حدث لنيتشه في سيلس ماريا عندما قام بتصميم زرادشت. ففي قصيدتين ("سيلس ماريا" و"في أعلى القمم") يتحدّث عن الأمل الخاوي والانتظار المضني للإنسان اليائس إلى أن

تبرز فجأة "الظهيرة، عندما يصير الواحد اثنين... متأكّد من النصر الموحّد نحتفي بحفل الحفلات؛ ويقدم صديق زرادشت، ضيف الضيوف").

ومما يجعل الحزن لا يُطاق هو خسارة الفرد حتى، إن تمكن من التحقق في العزلة، لا يستطيع لا محالة أن يتأكد في هويّته إلا في حضور متأكّد وجدير بالثقة للمتساوين معي. وفي هذه الحالة، يفقد الإنسان الثقة التي في ذاته كشريك لأفكاره وهذه الثقة البدائية في العالم، الضرورية لكلّ تجربة. فالأنا والعالم، والقدرة على التفكير والشعور وقع فقدانهما في نفس الوقت.

إنّ المكانة الوحيدة للفكر البشري التي ليست في حاجة للأنا، ولا للغير، ولا للعالم للعمل بصفة مؤكدة، والتي تكون أيضا مستقلة عن الفكر والتجربة أيضا، وهي القدرة على التفكير المنطقي تكون مقدمتها الوضوح في إنّ القواعد البدائية للوضوح غير القابل للجدل، والحقيقة البديهية القائلة بأنّ اثنين ضارب اثنين يساوي أربعة، لا تستطيع أن تصير خاطئة حتى في وضعية اليأس الشامل. إنّها "الحقيقة" الفريدة التي تتشبث بها الكائنات البشرية بكلّ ثقة، كلما خسرت الضمان المتبادل، والحس المشترك الذي يحتاجه البشر للشعور، وللعيش ولمعرفة طريقهم في عالم مشترك. ولكن هذه "الحقيقة" هي الفراغ، أو بالأحرى أنّها ليست أبدا حقيقة، إذ لا توحي بشيء. (يعود التعريف، مثلما يفعله بعض أهل المنطق المعاصرين باعتبار التماسك كحقيقة، إلى نكران وجود الحقيقة). ففي وضعية اليأس، الواضح عن طريق الذات ليست إذن سوى وسيلة بسيطة للذكاء : يشرع في أن يكون منتجا، وفي تنمية توجهاته الخاصة "للتفكير". إن يكون للمسارت الفكرية المتميزة بدليل قاطع داخلي للمنطق، التي لا يوجد ظاهريا مفرّ منها، علاقة نوعًا ما مع اليأس، فهذا ما لاحظه ذات يوم لوثر (والذي كانت التجارب في أمر العزلة والقنوط دون منازع مؤكدا، إلى درجة أنّه تجرأ ذات يوم إلى القول أنّه "من الواجب وجود إله لأنّه من الضروري للإنسان أن يكون له كائن يستطيع اللجوء إليه") وذلك في ملاحظة غير معروفة من التوراة : "ليس من المستحسن أن يكون الإنسان وحيدا" ؛ ويقول لوثر، الإنسان

المنفرد "يستنتج دوما شيئا من آخر، ويفكر كلّ شيء في آفاق الأسوأ"(4). إنّ التطرف الشهير للحركات الشمولية، بعيدا كلّ البعد عن المساهمة في التطرف الحقيقي يتمثل فعلا في "التفكير في كلّ شيء في آفاق الأسوأ، وفي مسايرة هذا المسار للاستنتاج الذي يؤدي دوما إلى أسوإ النتائج.

وهذا ما يهيئ الناس، في العالم غير الشمولي، للهيمنة الشمولية، إنّ اليأس، الذي كان يمثل تجربة قصوى، معترضة في بعض الحالات الاجتماعية المهمشة، مثل الشيخوخة، يصير التجربة اليومية للجماهير المتنامية على الدوام خلال عصرنا. إنّ المسار القاسي الذي تدفع فيها الشمولية الجماهير وتنظمها، تشبه الفرار الانتحاري بعيدا عن هذه الحقيقة. يظهر "التفكير البارد مثل الثلج" و"أصابع الأخطبوط القوية" للجدلية "التي تمسك بها مثل الطوق" وكأنهما آخر سند في عالم حيث لم يعد أي شخص محلّ ثقة وحيث لا نستطيع الاعتماد على شيء. إنّه القيد الحميمي، حيث أنّ المحتوى الوحيد هو الرفض القطعي للتناقضات، التي يظهر أنّها تؤكد هوية الإنسان خارج أي علاقة مع الآخر. فهو الذي يضبطها مع القيد الحديدي للرعب حتى وإن كان فريدا في عزلة تجتهد الهيمنة الشمولية على عدم التخلي عنها أبدا، إلا في حالة قصوى تتمثل في عزلة الزنزانة. وبهدم كلّ فضاء بين البشر، بسحقهم البعض ضدّ الآخرين، تسحق حتى إنتاج عزلة محتملة؛ وبتعليم وتمجيد التفكير المنطقي لليأس ــ هذا اليأس حيث يعرف الإنسان أنّ سيخسر نهائيّا إن تخلى عن البنيان الأوّل من أين انطلق المسار - فهو يلغي حتى الحظّ البسيط جدّا أكثر من أن يتحوّل اليأس إلى عزلة والمنطق إلى فكرة. وإن قارنّا هذه الممارسة مع ممارسة الاستبداد، قد نقول بأنّه وقع اكتشاف وسيلة بوضع الصحراء ذاتها في حراك، وأن تُثار زوبعة من الرمل يمكن أن تغطي الأرض المسكونة من ناحية إلى اخرى.

إنّ ظروف حياتنا اليوم في الميدان السياسي مهدّدة فعلا بهذه الزوابع

---

(4) *«Ein Solcher (se, einsamer) Mensch folgert immer eins aus dem andern und denkt akkes zum Argsten»*, in *Erbauliche Schriften,* "Warum die Einsamkeit zu flichen?"

الرملية المدمّرة. ليس الخطر في أنها قادرة على نشأة عالم دائم. فالهيمنة الشمولية، مثل الاستبداد، تحمل بذور دمارها الخاص. كذلك الأمر بالنسبة للخوف والعجز اللذين يتسببان فيه هما مبدآن مناوآن للسياسة يدفعان بالبشر في وضعية مضادة لكلّ عمل سياسي، كذلك اليأس والاستنتاج المنطقي الإيديولوجي للأسوأ الذي يولّده، وتمثلان وضعية اجتماعية مضادة وتضمان مبدأ يهدم أي طائفة بشرية. ولكن اليأس المنظم خطر أكثر من العجز المشوّش لجميع من يتكبّد الإرادة الاستبدادية والعشوائية لشخص واحد. ونعرف خطره : فهو يهدّد بتدمير العالم ــ عالم يظهر أنّه وصل إلى النهاية ــ قبل بداية جديدة، تولد من هذه النهاية، لم تجد الوقت لكي تفرض نفسها.

باستثناء هذه التناقضات ــ التي مثل التوقعات هي مفيدة قليلا وأقلّ تسلية أيضا ــ تظلّ أزمة عصرنا وتجربتها المركزية تثيران ظهور نوع من الأنظمة الجديدة كليّا. ويمثل هذا النظام خطرا دائم الحضور ولا يعد من الآن فصاعدا أن يكون أكثر من قسمتنا، مثل بقية أنواع الأنظمة التي ظهرت في مختلف فترات التاريخ على أساس تجارب أساسية مختلفة كانت قسمة بين البشر رغم الهزائم الوقتية ــ الأنظمة الملكية، والجمهوريات، وأنظمة الاستبداد، والدكتاتوريات والطغيان.

ولكن تظلّ هنالك هذه الحقيقة وهي أنّ كلّ نهاية في التاريخ تحتوي بالضرورة على بداية جديدة؛ وهذه البداية هي التعهد الوحيد، "الرسالة" الوحيدة التي تقدر النهاية على توفيرها مطلقا. والبداية، قبل أن تصير حدثا تاريخيا، هي أسمى قدرة للإنسان؛ إنها، سياسيّا، مماثلة لحرية الإنسان. يقول القديس أوغسطينوس : "لكن تكون هنالك بداية، وقع خلق الإنسان"(5). وهذه البداية ضمان لكلّ ولادة جديدة؛ فهي، في الحقيقة، كلّ إنسان.

(5) *De Civitate Dei,* livre 12, chapitre 20.

المصادر والمراجع

- Abel Theodore: *Why Hitler Came into Power; an Answer Based on the Original Life Stories of Six Hundred of His Followers*, 1938.
- Adler H. G.: *Theresienstadt 1941-1945*, Tubingue, 1955.
- Alquen, Gunter d': *Die SS. Geschichte, Aufgabe und Organisation der Schutzstaffein der NSDAP* (Schriften der Hochschule für Politik), 1939.
- Anweller Oskar: *Die RÌte-Bewegung in Russland 1905-1921*, Leiden, 1958; "Lenin und der friedliche Ûbergang zum Sozialismes", in *Osteuropa*, 1956, vol. 6.
- Amstrong John A.: *The Soviet Bureaucratie Elite: A Stydy of the Ukrainian Apparatus*, New York, 1939; *The Politics of Totalitarianism*, New York, 1961.
- Avtorkhanov A: «Social Differentiation and contradictions in the Party», *bulletin of the Institute for the Study of the U.S.S.R.*, Munich, février 1956; *Stalin and the Soviet Communist Party: A Study in the Technology of Power*, New York, 1959; (pseudonym Uvalov), *The Reign of Stalin*, Londres, 1953.
- Bakounine Michael: *Oeuvres*, Paris, 1907; *Gesammelte Werke*, 1921-1924.
- Balabanoff Angelica: *Impressions of Lenin*, Ann Arbor, 1964.
- Baldwin Roger: «Political Police», in *Encyclopedia of Social Sciences.*
- Bataille Georges: «Le secret de Sade», *Critique*, vol. 3, n^os^ 15, 16, 17, 1947; compte rendu de D. Rousset, «Les Jours de notre mort», *Critique*, janvier 1948.
- Bauer R. A.; Inkekes A.; Kluckhohn C.: *How the Soviet System Works*, Cambridge, 1956.
- Bayer Ernest: *Die S.A.*, Berlin, 1938.
- Bayler François: *Psychologie et Ethique du National-Socialisme. Etude anthropologique des dirigeants SS*, Paris, 1953.
- Beck F. et Godin W.: *Russian Purge and the Extraction of Confession*, Londres et New York, 1951.
- Beckerath Erwin von: «Fascism», in *Encyclopedia of Social Sciences; Wesen und Werden des faschistischen Staates*, Berlin, 1927.

- Benn Gottfried: *Der neue Staat und die Intellektuellen*, 1933; traduction française, *Un Poète et le Monde*, Paris, 1965.
- Bennecke H.: *Hitler und die SA*, Munich, 1962.
- Berdyaev Nicolas: *The Origin of Russian Communism*, 1937.
- Best Werner: *Die deutsch Polizei*, 1940.
- Bettelheim Bruno: «On Dachau and Buchenwald», in *Nazi Conspiracy*, op. cit., vol. 7; «Behavior in Extreme Situations», *Journal of Abnormal and Social Psychology*, vol. 38, n 4, 1943.
- Black C. E., éditeur: *Rewriting Russian History*, New York, 1956.
- Blanc R. M.: *Adolf Hitler et les "Protocoles des Sages de Sion"*, 1938.
- Boberach Heina, éditeur: *Meldungen aus dem Reich, Neuwied and Berlin*, 1965.
- Bonhard Otto: *Jüdische Geld-und Weltherrschaft?*, Berlin, 1926.
- Borkenau Franz: *The Totalitarian Enemy*, Londres, 1940; *The Communist International*, Londres, 1938; «Die neue Komintern», *Der Monat*, n 4, 1949.
- Bormann Martin: «Relationship of National Socialism and Christianity», in *Nazi Conspiracy*, op. cit., vol. 6; The Bormann Ketters, édité par H. R. Trevor-Roper, Londres, 1954.
- Boucart Robert: *Les Dessous de l'Intelligence Service*, 1937.
- Bracher Karl Dietrich: *Die Auflosung der Weimarer Republik*, 1955; 3 edition, Villengen, 1960.
- Bracher Sauer, Wolfgang et Schulz Gerhard: *Die nationalsozlalistische Machtergreifung*, Cologne & Opladen, 1960.
- Bramstedt Ernest K.: *Goebbels and National Socialist Propaganda 1925-1945*, Michigan, 1965.
- Brecht Bertolt: *Stücke*, 10 vol., Francfort, 1953-1959; *Gedichte*, 7 vol., Francfort, 1960-1694.
- Broszat Martin: *Der Nationalsozialismus*, Stuttgart, 1960.
- Broszat Jacobson, Hans-Adolf, et Krausnick Helmut: *Konzentrationslager, Kommissarbefehl, Judenverfolgung*, Olten/Fribourg, 1965.
- Brzezinski Zbigniew: *Idéology and Power in Soviet Politics*, New York, 1962; *The Permanen Purge - Politics in Soviet Totalitarianism*, Cambridge, 1956.
- Buber-Neumann Margerete: *Under Two Dictators*, New York, 1951.
- Buchheim Hans: «Die SS in der Verfassung des Dritten Reiches», *Viertelfahreshefre für Zeitgesscichte*, avril, 1955; *Das Dritte Reich*, Munich, 1958; *Die SS und totalitÌre Herrschaft*, Munich, 1962; Die SS - das Herrschaftsinstrument - *Befehl und Gehorsam*, Olten/Fribourg, 1965.
- Bullock Alan: *Hitler, a Study in Tyranny*, New York, 1964; trad. Fr., *Hitler ou les Mécanismes de la tyrannie*, 1963.

- Camus Albert: «The Human Crisis», *Twice a Year*, 1946-1947.
- Carocci Giampiero: *Storia del fascism*, Milan, 1959.
- Carr E. H.: *History of Soviet Russia*, 7 vol., New York, 1951-1964; *Studies in Revolution*, New York, 1964.
- Céline Ferdinand: *Bagatelles pour un massacre*, 1938; *L'Ecole des cadavres*, 1940.
- Chamberlin W. H.: *Blueprint for World Conquest*, 1946; *The Russian Revolution* (1935), 1965.
- Childs H. L. et Dodd W. E., éditeurs: *The Nazi Primer*, New York, 1938.
- Ciliga Anton: *The Russian Enigma*, Londres, 1940.
- Clark Evelyn A.: «Adolf Wagner. From National Economist to National Socialist», *Political Science Quarterly*, 1940, vol. 55, n0 3.
- Cobban Alfred: *National Self-determination*, Londres, New York, 1945; *dictatorship: Its History and Theory*, New York, 1939.
- *Communism in Action* (United States Government House Documents, n 754), Washington, 1946.
- Crankshaw Edward: *Gestapo, Instrument of Tyranny*, Londres, 1956.
- Curtiss J. S.: *An Appraisal of the Protocols of Zion*, New York, 1942.
- Dallin David J.: *From Purge to Coexistence*, Chicago, 1964; «Report on Russia», *The New Leader*, 8 janvier 1949.
- Dallin et Nicolaevsky Boris I.: *Forced Labor in Russia*, 1947.
- Daniels Robert: *The Conscience of the Revolution: Communist Opposition in Soviet Russia*, Cambridge, 1960.

The Darke Side of the Moon (preface de T. S. Eliot), New York, 1947.

- Deakin F. W.: *The Brutal Friendsip*, New York, 1963.
- De Begnac Yvon: *Palazzo Venezia - Storia di un regime*, Rome, 1950.
- Dehillotte Pierre: *Gestapo*, Paris, 1940.
- Delarue Jacques: *Histoire de la Gestapo*, Paris, 1962.
- Deutscher Isaac: *Staline* - 1. *Le Prophète armé*, Paris, 1962; 2. *Le Prophète désarmé*, 1964; 3. *Le Prophète hors la loi*, 1965.

«Die nationalsozialistische Revolution», *Dokumente der deutschen Politik*, vol. 1.

- Dobb Maurice: «Bolshevism», in *Encyclopedia of Social Sciences*.
- *Dokumente der deutschen Politik und Geschichte*, vol. 4.
- Domarus Max: *Hitler-Reden und Proklamationen 1932-1945*, 2 vol., 1963.
- Doob Leonard W.: «Goebbels' Principles of Propaganda», in Katz Daniel et al., *Public Opinion and Propaganda*, New York, 1954.
- Drucker Peter F.: *The End of Economic Man*, New York, 1939.

- Ebenstein William : *The Nazi State*, New York, 1943.
- Ehrenbourg Ilya : *Memoirs: 1921-1941*, Cleveland, 1964; *The War: 1941-1945*, Cleveland, 1965.
- Engels Friedrich : *Introduction au Manifeste communiste*, 1890 ; *Introduction à l'origine de la famille ; Oraison funèbre de Marx*.
- Erickson John : *The Soviet High Command 1918-1941*, New York, 1961.
- Eyck Erich : *A History of the Weimar Republic*, Cambridge, 1962.
- Fainsod Merle : *How Russia is Ruled*, 1963; *Smolensk under Soviet Rule*, 1958.
- *The Fascist Era*, publié par la confédération fascite des industriels, Rome, 1939.
- Feder Ernest : «Essai sur la Psychologie de la terreur», *Synthèses*, Bruxelles, 1946.
- Feder Gottfried : *Das Programm der N.S.D.A.P. und seine weltanschaulichen Grundgedanken* (Nationalsozialistische Bibliothek, n 1).
- Fedotow G. P. : «Russia and Freedom», *The Review of Politics*, vol. 8, n 1, janvier, 1946.
- Fest J. C. : *Das Gesicht des Dritten Reiches*, Munich, 1963.
- Finer Herman : *Mussolini's Italy*, New York (1935), 1965.
- Fischer Louis: *The Soviets in World Affairs*, Londres, New York, 1930; *Lénine*, Paris, 1966.
- Flammery Harry W. : «the Catholic Church and Fascism», *Free World*, septembre 1943.
- Florinsky M. T. : *Fascism and National Socialism. A Study of the Economic and Social Politics of the Totalitarian State*, New York, 1938.
- Forsthoff Ernst : *Der totale Staat*, Hambourg, 1933.
- Fraenkel Ernst : *The Dual State*, New York et Londres, 1941.
- Frank Hans : *Nationalsozialistische Leitsìtze für ein neues deutsches Strafrecht*, Berlin, 1935-1936 ; *die Technik des Staates*, Munich, 1940 ; (éditeur) *Grundfragen der deutschen Polizein* (Akademie für deutsches Recht) Hambourg, 1937 ; *Recht und Verwaltung*, 1939; *Die Technik des Staates*, Munich, 1942; *Im Angesicht des Galgens*, Munich, 1953; éditeur, *Nationalsozialistisches Handbuch für Recht und Geseizgebung*, Munich, 1935.
- Freyer Hans : *Pallas Athene, Ethik des poltischen Volkes*, 1935.
- Friedrich C. J. : *Totalitarism*, New York, 1954.
- Freidrich et Brzezinski Z. K. : *Totalitarian Dictatorship and Autocracy*, Cambridge, 1956.
- Galtier-Boissière Jean : *Mysteries of the French Secret Police*, 1938.
- Gauweiler Otto : *Rechtseirichtugen und Rechtsaufgaben der Bewegung*, 1939.
- Geigenmüller Otto : *die politische Schutzhaft in nationalistischen Deutschland*, 2e éd., Wurtzbourg, 1937.

- Gerth Hans: «The Nazi Party», *American Journal of Sociology*, vol. 45, 1940.
- Gide André: *Retour d'U.R.S.S.*, Paris, 1936.
- Giles O. C.: *The Gestapo* (Oxford Pamphlets on World Affairs, n 36), 1940.
- Globke Hans: *Kommentare zur Deutschen Rassegesetzgebng*, Munich-Berlin, 1936.
- Goebbels Joseph: *Wege ins Dritte Reich*, Munich, 1927; «Der Faschismus und seine praktischen Ergebnisse», *Schriften der detschen Hochschule für Politik*, vol. 1, Berlin, 1935; *Vom Kaiserhof zur Reichskanzlei*, 19e éd., Munich, 1937; «Rassenfrage und Weltprogramm», *Pldagogisches Magazin*, Heft 139, 1934; *The Goebbels Diaries 1942-1943*, Louis Lochner, éditeur, New York, 1948; *Wesen und Gestalt des Nationalsozialismus*, 39, 1934.
- Goslar Hans: *Jüdische Weltherrschaft. Phantasiegebilde oder Wirklichkeit*, Berlin, 1918.
- Gruaert Wilhelm: «die Entwicklung des Polizeirechts in nationalsozialistischen Staat», in *Deutsche Juristenzeitung*, 39, 1934.
- Griffith William E., éditeur: *Communism in Europe, Continuity, Change and the Sino-Soviet Dispute*, Cambridge, 1964.
- Gross Walter: *Der deutsche Rassengedanke und die Welt* (Schriften der Hochschule für Politik, n 42), 1939; «Die Rassen-und Bevlkerungspolitik im Kamf um die geschichtliche Selbstbehauptung der Vlker», *Nationalsozialistische Monatshefte*, n 115, octobre 1939.
- Guenther Hans: *Rassenkunde des jüdischen Volkes*, 1930; *Rassenkunde des deutschen Volkes*, 1re éd., Munich, 1922.
- Gul Roman: *Les Maîtres de la Tcheka*, Paris, 1938.
- Gurian Waldemar: *Bolchevism: Theory and Practice*, New York, 1932; *Bolchevism. An Introduction to Soviet Communism*, Notre Dame, 1952.
- Hadamovsky Eugen: *Propaganda und nationale Macht*, 1933.
- Hafkesbrink Hanna: *Unknown Germany*, New Haven, 1948.
- Hallgarten Georg Wolfgang F.: *Hitler, Reichswehr und Industrie. Zur Geschichte der Jahre 1918-1933*, Francfort s/M., 1955.
- Hamel Walter: «Die Polizei im neuen Reich», in *Deutsches Recht*, vol. 5, 1935.
- Hammer Hermann: «Die deutschen Ausgaben von Hitlers 'Mein Kampf'», in *Viertelfahrshefte für Zeitgeschichte 4* (1956).
- Hartshorne Edward G.: *The German Universities and National Socialism*, Cambridge, 1937.
- Hayek F. A.: «The Counter-Revolution of Science», *Economics*, vol. 8, 1941.
- Hayes Carlton J. H.: *Essays on Nationalism*, New York, 1926; Remarks on "The Novelty of Totalitarianism in the History of Western Civilization", *Symposion on the Totalitarian State*, 1939. *Proceedings of the American Philosophical Society*, vol. 82, Philadelphie, 1940; *A Generation of Materialism*, New York, 1941.

- Heiden Konrad: *Der Führer. Hitler's Rise to Power*, Boston, 1944; *A History of National Socialism*, New York, 1935; Adolf Hitler. *Das Zeitalter der Verantwortungloigkeit. Eine Biographie*, vol. 1, Zurich, 1936; *Geschichte des Nationalsozialismus. Die Karriere einer Idee*, Berlin, 1932; *Geburt des Dritten Reiches. Die Geschichte des Nationalsozialismus bis Herbst 1933*, 2e éd., Zurich, 1934.
- Hesse Fritz: *Das Spiel um Deutschland*, Munich, 1953.
- Heydrich Reinhard: «Die Bekampfung der Staatsfeinde», in *Deutsches Recht*, vol. 6, 1936.
- Hilberg Raul: *The Destruction of the European Jews*, Chicago, 1961.
- Himmler Heinrich: «Mannerbund auf rassischer Grundlage», *Das Schwarze Korps*, 38, Folge; *Die Schutzstaffel als antibolschewistische Kampforganisation* (*Das Schwarze Korps*, n3), 1936; «Organization and Obligation of the SS and the Police», publié dans *Nationalpolitischer Lehrgang der Wehrmacht vom 5.-23*, janvier 1937. Extraits traduits dans *Nazi Conspiracy*, op. cit., vol. 4; edition anglaise: *Secret Sêech by Himmler to the German Army General Staff*, publié par *The American Committee for Anti-Nazi Literature*, 1938; *Grundfragen der deutschen Polizei*, Hambourg, 1937; "Denkschriften Himmlers über die Behandlung der Fremdvlkischen im Osten" (mai 1940), *Vierteljahrshefte für Zeitgeschichte*, 5. Jg. (1957); "Die Schutzstaffel", *Grundlagen, Aufbau und Wirtschaftsordnung des nationalsozialistischen Staates*, n 7 b.
- Hitler Adolf: *Mein Kampf*, 1925-1927. Edition anglaise expurgée, New York, 1939; *Reden*, éd. Par Ernst Boepple, Munich, 1933; *Hitler's Speeches*, 1922-1939, édité par N. H. Baynes, Londres, 1942; *Ausgewìhlte Reden des Führers*, 1939; *Die Reden des-Führers nach der Machtübernahme*, 1940; *Der grossdeutsche Freiheitskampf, Reden Hitlers* vol. 1.9.1939-10.3.1940; *Hitler's Table Talks*, New York, 1953; *Hitler's Secret Book*, New York, 1962; *Der grossdeutsche Freiheitskampf - Reden Adolf Hitlers*, vol. 1 et 2, troisième edition, Munich, 1943.
- Hocke Werner, éd.: *Die Gesetzgebung des Kabinetts Hitler*, vol. 1, Berlin, 1933.
- Hoehn Reinhard: *Rechtsgemeinschaft und Volksgemeinschaft*, Hambourg, 1935.
- Hoettl Wilhelm: *The Secret Front: The Story of Nazi Political Espionage*, New York, 1954.
- Holldack Heinz: *Was wirklich geschah*, 1949.
- Horneffer Reinhold: " Das Problem der Rechtsgeltung und des restbestand der Weimarer Verfassung ", dans *Zeitschrift für die gesante Staatswissenschaft 99*, 1938.
- Hss Rudolf: *commandant of Auschwitz*, New York, 1960.
- Hossbach Friedrich: *Zwischen Wehrmacht und Hitler 1934-1938*, Wolfenbüttel, Hanovre, 1949.
- Huber Ernst R.: " Die deutsche Polizei " *Zeitschrift für die gesante Staatswissenschaft*, vol. 101, 1940/1.
- Hudal Bischof Alois, *Die Grundlagen des Nationalsozialismus*, 1937.

- Inkeles A. et Bauer R. A.: *The soviet Citizen: Daily Life in a Totalitarian Society*, Cambridge, 1959.
- Jetzinger Franz: *Hitlers Jugend*, Vienne, 1956.
- Jünger Ernst: *The Storm of Steel*, Londres, 1929. Trad. Fr., *Orages d'Acier*, Paris, 1930.
- Keiser Guenther: «Der jüngste Konzentrationsprozess», *Die Wirtschaftskurve*, vol. 18, n 148, 1938.
- Kennan George F.: *Russia and the West under Lenin and Stalin*, Boston, 1961.
- Khrouchtchev N.: «The Crimes of the Stalin Era», édité et annoté par Boris Nicolaevsky, New York, The New Leader, 1956.
- Klein Fritz: «Zur Vorbereitung der faschistischen Diktatur durch die deutsche Grossbourgeoisie 1929-1932», *Zeitschrift für Geschichtswissenschaft*, 1. Jg., 1960.
- Kluke Paul: «Nationalsozialistische Europaideologie», *Vierteljhrashefte für Zeitgeschichte*, 8. Jg., 1960.
- Koch Erich: «Sind wir Faschisten?», dans *Arbeitertum* 1, H. 9, 1er juillet 1931.
- Koellenreuter Otto: *Volk und Staat in der Weltanschauung des Nationalsozialismus*, 1935; *Der deutsche Führerstaat*, Tubingue, 1934.
- Koettgen Arnold: «Die Gesetzmassigkeit der Verwaltung im F£uhrerstaat», *Reichsverwaltungsblatt*, 1936.
- Kogon Eugen: *The Theory and Practice of Hell*, 1956; trad. fr. *L'Etat S.S.*, Paris, 1969.
- Kohn-Bramstedt Ernst: *Dictatorship and Political Police: the Technique of Control by Fear*, Londres, 1945.
- Koyré Alexandre: «The Political Function of the Modern Lie», *Contemporary Jewish Record*, juin, 1945.
- Kravchenko Victor: *I Chose Freedom. The Personnal and Political Life of a Soviet Official*, New York, 1946; trad. fr. *J'ai choisi le liberté*.
- Krivitsky W. I.: *Stalin's Secret Services*, New York, 1939.
- Kuhn Marl G.; «Die Judenfrage als weltgeschichtliches Problem», dans *Forschugen zur Judenfrage*, 1939.
- Laporte Maurice: *Histoire de l'Okhrana*, Paris, 1935.
- Latour contamine de: «Le Maréchal Pétain», *Revue de Paris*, vol. 1.
- Lebon Gustave: *La Psychologie des foules*, 1895.
- Lederer Zdenek: *Ghetto Theresienstadt*, Londres, 1953.
- Lénine V. I.: *What Is to Be Done?*, 1902; *State and Revolution*, 1917; *Imperialism, the Last Stage of Capitalism*, 1917.
- Leutwein Paul, éditeur: *KÌmˆfe um Afrika; sechs Lebensibelder*, Lübeck, 1936.

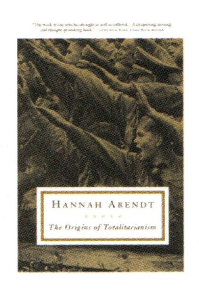
- Lewy Guenter: *The Catholte Church and Nazi Germany*, New York et Toronto, 1964.
- Ley Robert: *Der Weg zur Ordensburg*, s.d.
- Lsener Bernhard: *Die Nürnberger Gesetze*, Berlin, 1936.
- Lowenthal Richard: *World Communism. The Desintegration of a Secular Faith*, New York, 1964.
- Luedecke Winfred: *Behind the Scenes of Espionage. Tales of the Secret Service*, 1929.
- Luxembourg Rosa: *La Révolution russe*, Paris, 1969.
- Martin Alfred von: «Zur Soziologie der Gegenwart», *Zeitschrift für Kulturgeschichte*, vol. 27.
- Massing Paul W.: *Rehearsal for Destruction*, New York, 1949.
- Mathias Erich et Morsey Rudolph, éditeurs: *Das Ende der Parteien 1933*, Dusseldorf, 1960.
- Maunz Theodor: *Gestalt und Recht der Polizel*, Hambourg, 1943.
- Mc Kenzie Kermit E.: *Comintern and World Revolution 1928-1934*, New York, 1964.
- Micaud Charles A.: *The French Right and Nazi Germany 1933-1939*, 1943.
- Moeller van den Bruck Arthur: *Das Dritte Reich, 1923*; edition anglaise, *Germany's Third Empire*, New York, 1934.
- Moote Barrigton: *Terror and Progress USSR: Some Sources of Change and Stability in the Soviet Dictatorship*, Cambridge, 1954.
- Morstein Marx Fritz: "Totalitarian Politics", *Symposion on the totalitarian State*, 1939. *Proceeding of the American Philosophical society*, vol. 82, Philadelphie, 1940.
- Mosse George J.: *The Crisis of German Ideology: Intellectual Origins of the Third Reich*, New York, 1964.
- Muller H. S.: "The Soviet Master Race Theory", *The New Leader*, 30 juillet 1949.
- Müller Josef: *Die Entwicklung des Rassenantisemitismus in den letzien Jahrzehnten des 19. Jahrhundert (Historische Studien*, H. 372), Berlin, 1940.
- Mussolini Benito: «Relativismo et Fascismo», *Diuturna*, Milan, 1924; *Four Speeches on the Corporate State*, Rome, 1935; *Opera Omnia di Benito Mussolini*, vol. 4, Florence, 1951.
- Nansen Odd: *Day after Day*, Londres, 1949.
- *Nazi Conspiracy and Agression:* Office of the United States Chief of Counsel for the Prosecution of Axis Criminality, U. S. Government, Washington, 1948.
- Neesse Gottfried: *Partei und Staat*, 1936; «Die verfassungsrechtliche Gestaltung der Ein-Partei», *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*, vol. 89, 1938.
- Neumann Franz: *Behemoth*, 1942.
- Neusüss-Hunkel Ermenhid: *Die SS*, Hanovre-Francfort/M., 1956.
- Newman Bernard: *Secret Servant*, New York, 1936.

- Nicolaevsky Boris I.: *Bolsheviks and Bureaucrats*, New York, 1965; *Power and the Soviet Elite*, New York, 1965; (...) *Letter of an Old Bolshevik*, New York, 1936.
- Nicolai Helmut: *Die rassengesetzliche Rechstlehre. Grundzüge einer nationalsozialistischen Rechtsphilosophie* (Nationalsozialistische Bibliothek, H. 39), 3e éd., Munich, 1934.
- Nomad Max: *Apostles of Revolution*, Boston, 1939.
- Olgin Moissaye J.: *The Soul of the Russian Revolution*, New York, 1917.
- *Organisationsbuch der NSDAP*, plusieurs éditions.
- Orlov A.: *The Secret History of Stalin's Crimes*, New York, 1953.
- Ortega y Gasset José: *The Revolt of the Masses*, New York, 1932; trad. fr., *La Révolte des Masses*, Paris, 1937.
- Paetel Karl O.: «Die SS», *Viertelfahreshefte für Zeitgescichte*, janvier 1954; «Der Schwarze Orden. Zur Literatur über die 'SS'», dans *Neue Politische Literatur* 3, 1958.
- Parsons Talcott: «Some Socilogical Aspects of the Fascist Movement», *Essays in Sociological Theory*, Glencoe, 1954.
- Pascal Pierre: *Avvakum et les débuts de raskol* (Institut français de Léningrad, Bibliothèque, vol. 18), Paris, 1938.
- Paulhan Jean: «Introduction» au Marquis de Sade, *Les Infortunes de la Vertu*, Paris, 1946.
- Payne Stanley G.: *A History of Spanish Fascism*, Stanford, 1961.
- Pencherlo Alberto: «Antismeitism», dans *Encyclopedia Italiana.*
- Petegroski D. W.: «Antismeitism, the Strategy of Hatred», *Antioch Review*, vol. 1, n 3, 1941.
- Pfenning Andreas: «Gemeinschaft und Staatswissenschaft», *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*, vol. 96.
- Poliakov Léon: *Bréviaire de la Haine*, Paris, 1951; «The Weapon of Antisemitism», *The Third Reich*, Londres, 1955, UNESCO.
- Poliakov et Wulf Josef: *Das Dritte Teich und die Juden*, Berlin, 1955.
- Poncins Léon de: *Les forces secrètes de la Révolution; F. M. - Judaïsme*, édition revue, 1929 (traduit en allemand, anglais, espagnol, portugais); *Les Juifs Maîtres du Monde*, 1932; *La Dictature des puissances occultes; La F. M.*, 1932; *La Mystérieuse Internationale juive*, 1936; *La Guerre occulte*, 1936.
- Rauschning Hermann: *Hitler m'a dit*, Paris, 1939; *La Révolution du nihilisme*, Paris, 1939.
- Reck-Malleczewen Friedrich Percyval: *Tagebuch eines Verzwelfelten*, Stuttgart, 1947.
- Reitlinger Gerald: *The Final Solution*, 1953; *The SS - Alibi of a Nation*, Londres, 1936.
- Reveille Thomas: *The Spoil of Europe*, 1941.

- Reventlow Graf Ernt zu: *Deutschlands auswÌrtige Politik*, 1888-1914-1916; *Judas Kampf und Niederlage in Deutschland*, 1937.
- Riesman David: «The Politics of Persecution», *Public Opinion Quarterly*, vol. 6, 1942; «Democracy and Defamation», *Colombia Law Review*, 1942.
- Riess Curt, Goebbels Joseph: *A Biography*, New York, 1948.
- Ripka, Hubert, Munich: *Befor and After*, Londres, 1939.
- Ritter Gerhard: *Carl Goerdeler's Struggle against Tyranny*, New York, 1958.
- Roberts Stephen H.: *the House that Hitler Built*, Londres, 1939.
- Robinson Jacob et Friedman Philip: *Guide to Jewish History under Nazi Impact*, une bibliographie publiée par l'Institut YIVO de la recherche juive et le Yad Washem, New York et Jérusalem, 1960.
- Rocco Alfredo: *Scritti e discorsi politici*, 3 vol. Milan, 1938.
- Roehm Ernst: *Die Geschichte eines Hochverrüters*, Volkdausgabe, 1933; *Die Memoiren des Stabschefs Roehm*, Saarbrück, 1934; *Warum SA?*, Berlin, 1933; «S.A. und deutsche Revolution», in *National sozialistische Monatshefte*, n 31, 1933.
- Rollin Henri: *L'Apocalypse de notre temps*, Paris, 1939.
- Rosenberg Alfred: *Die Protokolle der Weisen von Zion und die jüdische Weltpolitik*, Munich, 1923; *Der Mythos des zwanzigsten Juhrhunderts*, 1930.
- Rosenberg Arthur: *A Hystory of Bolshevism*, Londres, 1934; *Geschichte des deutschen Republik*, 1936.
- Rousset David: *Les Jours de notre mort*, Paris, 1947; *The Other Kingdom*, 1947.
- Rush Myron: *Political Succession in the USSR*, New York, 1965; *The Rise of Khrushchev*, Washington, 1958.
- *SA-Geist im Betrieb, Vom Ringen um die Durchsetzung des deutschen Sozialismus*, édité par Oberste SA-Führung, Munich, 1938.
- Salisbury Harrison E.: *Moscow Journal: The end of Stalin*, Chicago, 1961; *American in Russia*, New York, 1955.
- Salvemini Gaetano: *La Terreur fasciste 1922-1926*, Paris, 1938; *The Fascist Dictatorship in Italy* (1927), New York, 1966.
- Schafer Wolfgang: *NSDAP, Eniwicklung und Struktur der Staatspartei des Dritten Reiches*, Hanovre-Francfort s/M, 1956.
- Schapiro L.: *The Communist Party of the Soviet Union*, 1960; *The Government and Politics of the Soviet Union*, New York, 1965.
- Schellenberg Walter: *The Schellenberg Memoirs*, Londres, 1956.
- Schemann Ludwig: *die Rasse in den Gesteswissenschaften. Studie zur Geschichte des Rassengedankens*, 3 vol., Munich, Berlin, 1928.
- Scheuner Ulrich: «Die nationale Revolution. Eine staatsrechtliche Untersuchung», dans *Archiv des offentlichen Rechts* (1933/34).

- Schmitt Carl: *Politische Romantik*, Munich, 1925; *Staat, Bewegung Volk*, 1934; «Totaler Feind, tataler Krieg, totaler Staat», *Volkerbund und Volkerrecht*, vol. 4, 1937; *Verfassungsrechtliche Aufsìtze aus den Johren 1924-1954. Materialten zu einer Verfassungslehre*, Berlin, 1958.
- Schnabel Raimund: *Macht ohne Moral. Eine Dokumentation über die SS*, Francfort s/ M., 1957.
- Schumann Fr. L.: *The Nazi Dictatorship*, 1939.
- Schwartz Dieter: *Angriffe auf nationalsozialistische Weltanschauung (Aus dem Schwarzen Korps*, n 2), 1936.
- Schwartz-Bostunich Gregor: *Jüdischer Imperialismus*, 5e edition, 1939.
- Seraphim Hans-Günther: *Das politische Tagebuch Alfred Rosenbergs aus den Jahren 1934/5 und 1939/40*, Gttingen-Berlin-Francfort s/M., 1956; «Der Antisemitismus in Osteuropa», Ostereupa, vol. 14, n5, février 1939.
- Seton-Watson Hugh: From Lenin to Khrushchev, New York, 1960.
- Simmel Georg: «Sociology of Secrecy and of Secret Societies», *The American Journal of Sociology*, vol. 11, n 4, 1906; *The Sociology of Georg Simmel*, traduit par K. H. Wolff, 1950.
- Six F. A.: *Die politische Propaganda der NSDAP im kampf um die Macht*, 1936.
- Smith Bruce: «Police», dans *Encyclopedia of Social Sciences*.
- Souvarine Boris: *Staline, Aperçu historique du bolchevisme*, Paris, 1935.
- Spe,gle Oswald: trad. fr., *Le Déclin de l'Occident*.
- SS-Hauptamt-Schulungsamt: *Wesen und Aufgabe der SS under Polizei; Der Weg der SS; SS-Mann und Blustfrage. Die biologischen Grundlagen und ihre sinngemìsse Anwendung für die Erhaltung und Mehrung des nordischen Blutes*.
- Stalin J. V.: *Leninism*, Londres, 1933; *Mastering Bolshevism*, New York, 1946; *History of the Communist Party of the Soviet Union (Bolsheviks): Short course*, New York, 1939.
- Starlinger Wilhelm: *Grezen der sowjetmacht*, Wurzbourg, 1955.
- Starr Joshua: «Italy's Antisemites», *Jewissh Social Studies*, 1939.
- Stein Alexander, Adolf Hitler: *Schüler der "Weisen von Zion"*, Karlsbad, 1936.
- Stein George H.: *The Waffen SS: Hitler's Elite Guard at War, 1939-45*, Ithaca, 1966.
- Stuckart Wilhelm et Globke Hans: *Reichsbürgergesetz, Blutschutzgesetz und Ehegesundheitsgesetz (Kommentare zur deutschen Rassengesetzgebung)*, vol. 1, Munich, berlin, 1936.
- Tasca Angelo (pseudonyme d'Angelo Rossi): *Naissance du fascisme*, Paris, 1938.
- Thyssen Fritz: *I Paid Hitler*, Londres, 1942.
- Toblas Fritz: *The Reischstag Fire*, New York, 1964.
- Trevor-Roper H. R.: *The Last Days of Hitler*, 1947.

- *The Trial of the Major War Criminals*, 42 vol., Nuremberg, 1947-1948.
- *Tirals of War Criminals before the Nuremberg Military Tribunals*, 15 vol., Washington, 1949-1953.
- Trotsky Léon : *The History of the Russian Revolution*, New York, 1932.
- Tucker Robert C. : *the Soviet Political Mind*, New York, 1963.
- Tucker et Chen Stephen F., éditeurs : *The Great Purge Trial*, New York, 1965.
- Ulam, Adam B. : *The Bolsheviks : The Intellectual and Political History of the Triumph of communism in Russia*, New York, 1965; *the New Face of Soviet Totalitarianism*, Cambridge, 1963.
- Ullman A. : *La Police, quatrième pouvoir*, Paris, 1935.
- Vardys V. Stanley : «How the Baltic Republics Fare in the Soviet Union», *Foreign Affairs, avril 1966.*
- Vassilyev A. T. : *the Ochrana*, 1930.
- Venturi Franco : *roots of Revolution. A History of the Populist ans Socialist Movements in Nineteenth Century Russia* (1952), New York, 1966.
- *Verfassung, Die, des Sozialistischen Staates der Arbeiter und Bauern*, Strasbourg, 1937.
- Volkmann Erich, Elster Alexander et Küchenhoff Günther, éditeurs : *Die Rechtsentwicklung der Jahre 1933 bis 1935/6, Handworterbuch der Rechtswissenschaft*, vol. 8, Berlin, Leipzig, 1937.
- Warmbrunn Werner : *The Dutch under German Occupation, 1940-1945*, Stanford, 1963.
- Weinreich Max : *Hitler's Professors*, New York, 1946.
- Weissberg Alexander : *The accused*, New York, 1951.
- Weizmann Chaim : *Trial and Error*, New York, 1949.
- Wignton Charles : *Heydrich : Hitler's Most Evil Henchman*, Philadelphie, 1962.
- Wirsing Giselher : *Zwischeneuropa und die deytsche Zukunft*, Iéna, 1932.
- Wolfe Bertram D. : *Three Men Who Made a Revolution : Lenin - Trotsky - Stalin*, New York, 1948.
- Wolin Simon et Slusser Robert M., éditeurs : *The Soviet Secret, Police*, New York, 1957.
- Zielinsky T. : «L'Empereur Claude et l'idée de la domination mondiale des Juifs», *Revue Universelle*, Bruxelles, 1926-1927.



النظام الشمولي

آليات التحكم في السلطة والمجتمع

عملت حنّه آرنت منذ أن حطت الرحال في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الخمسينيات من القرن العشرين على مواصلة بحوثها في الفلسفة السياسية. فكان من بين دروسها أن كتبت ثلاثية متكاملة المشارب، حللت فيها أبعاد الحياة السياسية المعاصرة فلسفيًا، فكانت بذلك سبّاقة في عدّة مجالات لم يقع التطرّق إليها من قبل. وتناولت هذه الثلاثية على التوالي أوّلاً "الإمبريالية" بأشكالها القديمة والحديثة وحتى المعاصرة إلى حدود الحرب العالمية الثانية، ثمّ كرّست الثاني للحديث عن "المعادة للسامية". وهو موضوع تناوله العديد من قبلها من وجهة نظر تاريخية فقط مثل بيار – فيدال ناكي وليون بولياكوف الذي رأي في تأليفه من جزأين "تاريخ المعاداة للسامية" بأنّ هذا الشعور، خاصة ضدّ اليهود، متأصل لدى البشرية. غير أنّ حنّه آرنت تناولت الموضوع من الناحية الفلسفية الدينية، من جذورها لكي تخلص إلى ما وصلت إليه النازية بحلها "النهائي" للقضاء على اليهود، متغافلة عن دور الصهيونية في تأجيج المشاعر خدمة لمشروعها. وربّما يعود هذا إلى أنّ حنّه آرنت، عندما قامت بدراسة هذه الظاهرة، في الخمسينيات من القرن الماضي، كانت الصهيونية تعتبر آنذاك في المحافل الدولية والأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية كحركة تحرّر من حصيلة الهولوكوست، أي أبستمولوجيا "القربان". أمّا الجزء الثالث من هذه الثلاثية، فقد تناولت فيه حنّه آرنت "المنظومة الشمولية"، وهو محلّ هذه الترجمة.

لقد حاولت حنّه آرنت في هذا التأليف اتباع تمشي علم السياسة الكلاسيكي، انطلاقًا من أرسطو إلى توكفيل مرورًا بغيرهما مثل ماكيافيل ومونتسكيو، قصد تحديد جوهر هذه المنظومة التي اعتبرتها غير مسبوقة وغير معروفة، ألا وهي "المنظومة الشمولية".

ابن النديم للنشر والتوزيع

الجزائر: حي 180 مسكن عمارة 3
محل رقم 1، المحمدية
تلفاكس: 88 97 25 41 213+
خلـوي: 03 76 20 661 213+
email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية ـ ناشرون

الحمراء – شارع ليون – برج ليون، ط6
بيروت–لبنان – ص. ب. 113/6058
خلوي: 28 28 69 3 961+
هاتف: 37 04 74 1 961+
email: rw.culture@yahoo.com

ISBN 978-614-466-033-1

